الثورة الأمريكية

دوافعها ومغزاها

تأليف

دان ليسي

ترجمة

سامي ناشد

الجزء الأول

الناشر

مؤسسة سجل العرب

٢٦ شارع شريف باشا - القاهرة

تليفون ٤٩٩٩٩ ٥٢٣٠٩

١٩٦٦

Translated from the English. THE MEANING OF THE AMERICAN REVOLUTION by Dyn Lacy by arrangement with the New American Library of World Literature, Inc., New York.

محتويات الكتاب

الجزء الأول

التسلسل التاريخي

١٧٦٣ : ١٠ فبراير . معاهدة باريس تنهى حرب السنين السبع وتعطى بريطانيا كندا وكل الأراضى الحالية للولايات المتحدة شرق « المسيسبى » ما عدا « نيوأورليانز » .

يوليو . يحل « روجنجهام » محل « جرانفيل » فى رئاسة الوزارة .

٧ أكتوبر . إعلان عام ١٧٦٣ يمنع الهجرة والاستيطان غرب جبال « أليجنى » .

من مايو حتى نوفمبر . ثورة هنود « البونتياك » .

١٧٦٤ : ٥ أبريل . صدر قانون السكر .

١٧٦٥ : ٢٢ مارس . الموافقة على قانون التمغة .

٢٤ مارس . صدور قانون إعاشة الجنود .

٣٠ مايو . قرارات قانون التمغة فى « فرجينيا » .

١٥ أغسطس . الغوغاء ترغم جامعى ضريبة التمغة على الاستقالة فى « ماساتشوستس » .

١٧٦٦ : ١٨ مارس . إلغاء قانون التمغة وصدور قانون إقرار السلطة .

يوليو . حلول « تشاتام » محل « روكنجهام » كرئيس للوزراء .

١٧٦٧ : ٢٩ يونيو . صدور قوانين « تاونزند » .

١٧٦٨ : ١١ فبراير . خطاب « ماساتشوستس » الدورى بشأن قوانين « تاونزند » .

الصيف . إنجاز اتفاقات وقف التصدير .

٢٩ سبتمبر . وصول القوات البريطانية إلى « بوسطن » .

١٧٦٩ : ١٦ مايو . قرارات « فرجينيا » بشأن مهاجمة قوانين « تاونزند » .

١٧٧٠ : فبراير . اللورد « نورث » يصبح رئيساً للوزراة .

٥ مارس . مذبحة « بوسطن » .

١٢ أبريل . رسوم « تاونزند » باستثناء الرسم على الشاى يتم إلغاؤها .

١٧٧٣ : ١٠ مايو . قانون الشاى .

١٦ ديسمبر . حفل شاى « بوسطن » .

١٧٧٤ : ٣١ مارس . قانون ميناء « بوسطن » .

٢٠ مايو . قانون حكومة « ماساتشوستس » وقانون إدارة العدل .

٢ يونيو . قانون إيواء الجنود .

٢٢ يونيو . قانون « كويبك » .

٥ سبتمبر . إنعقاد المؤتمر العام الأول .

١٤ أكتوبر . المؤتمر العام يصدق على إعلان الاستقلال ثم ينفض .

١٨ أكتوبر . المؤتمر العام يصدق على الرابطة العامة .

٢٦ أكتوبر . المؤتمر العام الأول ينفض .

١٧٧٥ : ٣٠ مارس . قانون « نيو إنجلاند » يفرض القيود على التجارة .

١٩ أبريل . معركتا « ليكسنجتون » و « كونكورد » .

١٠ مايو . إنعقاد المؤتمر العام الثانى .

١٧ يونيه . معركة « بانكرزهيل » .

٣ يوليو . « واشنطن » يتولى قيادة الجيش .

٨ يوليو . إلتماس « أوليف برانش » .

١٣ نوفمبر . « مونتجومرى » يستولى على « مونتريال » .

٣٠ ديسمبر . فشل الهجوم على « كويبك » .

١٧٧٦ : ٢٧ فبراير . معركة « مورزكريك بريدج » .

١٧ مارس . البريطانيون يخلون « بوسطن » .

١٠ مايو . المؤتمر يوصى بإقامة حكومات لولايات جديدة .

٢٨ يونيو . فشل الهجوم البريطانى .

٢ يوليو . التصويت على قرار إعلان الاستقلال .

٤ يوليو . التصديق على إعلان الاستقلال .

٢٦ و ٢٧ أغسطس . معركة « لونج أيلاند » .

٢٨ أكتوبر . معركة « هوايت بلينز » .

١٦ نوفمبر . سقوط « فورت واشنطن » .

٢٦ ديسمبر . معركة « ترنتون » .

١٧٧٧ : ٣ يناير . معركة « برينستون » .

١١ سبتمبر . معركة « براندى واين كريك » .

٢٦ سبتمبر . « هاو » يستولى على « فيلادلفيا » .

٤ أكتوبر . معركة « جيرمان تاون » .

١٧ أكتوبر . « برجوين » يستسلم فى « ساراتوجا » .

١٧ نوفمبر . المؤتمر العام يصدق على الاتفاقية الكونفدرالية .

١٨ ديسمبر . إحتلال ثكنات الشتاء فى « فالى فورج » .

١٧٧٨ : ٦ فبراير . معاهدة التحالف مع فرنسا .

١٧ يونيو . فرنسا تشن الحرب على بريطانيا .

٢٨ يونيو . معركة « مونماوث » .

٤ يوليو . « كلارك » يستولى على « كاسكاسكيا » .

٢٩ ديسمبر . البريطانيون يستولون على « سافانا » .

١٧٧٩ : ٢٢ فبراير . « كلارك » يستولى على فينسين » .

٢١ مايو . أسبانيا تعلن الحرب على بريطانيا .

١٧٨٠ : ١٢ مايو . البريطانيون يستولون على « تشارلستاون » .

١٦ أغسطس . معركة « كامدن » .

٢٥ سبتمبر . ثبوت تهمة الخيانة على « بنيديكت آرنولد » .

٧ أكتوبر . معركة « جبل الملوك » .

١٧٨١ : ٢ يناير . « فرجينيا » توافق على تسليم الأراضى الغربية للحكومة الكونفدرالية .

١٧ يناير . معركة « كاوبينز » .

٢٠ فبراير . « روبرت موريس » يصبح مراقباً عاماً للشئون المالية .

أول مارس . التصديق على الاتفاقية الكونفدرالية .

١٥ مارس . معركة « جيلد فورد كورت هاوس » .

١٩ أكتوبر . البريطانيون يستسلمون فى « يوركتاون » .

١٧٨٢ : ٢٠ مارس . لورد « نورث » يستقيل من منصب رئيس الوزراء .

٣٠ نوفمبر . معاهدة السلام الأولى .

١٧٨٣ : ٣ سبتمبر . معاهدة باريس مع بريطانيا العظمى .

٢٥ نوفمبر . البريطانيون يسلمون مدينة « نيويورك » إلى« واشنطن» .

١٧٨٤ : ٢٣ أبريل . المؤتمر العام يصدر قراراته بشأن تكوين حكومة خاصة بمناطق الغرب الأمريكى .

١٧٨٥ : ٢٠ مايو . المؤتمر العام يوافق على قرار بيع أراضى الغرب الأمريكى .

١٧٨٦ : ١٦ يناير . « فرجينيا » تصدق على قانون الحرية الدينية .

أغسطس . بدء ثورة « شاى » .

من ١١ سبتمبر — ١٤ سبتمبر . جمعية « أنا بوليس » الدستورية .

١٧٨٧ : ٢٥ مايو . إجتماع الجمعية الدستورية .

١٣ يوليو . الموافقة على قانون الولايات الشمالية الغربية .

٢٧ سبتمبر . الجمعية الدستوية تنفض .

٧ ديسمبر . « دلاوير « تصدق على الدستور .

١٢ ديسمبر . « بنسلفانيا » تصدق على الدستور .

١٨ ديسمبر . « نيوجيرزى « تصدق على الدستور .

١٧٨٨ : ٢ يناير . « جورجيا » تصدق على الدستور .

٩ يناير « كونكتكت » تصدق على الدستور .

٦ فبراير . « ماساتشوستس » تصدق على الدستور .

٢٨ أبريل . « ميريلاند » تصدق على الدستور .

٢٣ مايو . «كارولاينا الجنوبية » تصدق على الدستور .

٢١ يونيو . « نيو هامشير » تصدق على الدستور .

٢٦ يونيو . فرجينيا » تصدق على الدستور .

٢٦ يوليو . « نيويورك » تصدق على الدستور .

١٧٨٩ : ٤ مارس . المؤتمر العام الأول يجتمع فى ظل الدستور .

٣٠ أبريل . « واشنطن » ينتخب أول رئيس للاتحاد .

٢١ نوفمبر . «كارولاينا الشمالية » تصدق على الدستور .

١٧٩٠ : ٢٩ مايو . « رود أيلاند » تصدق على الدستور .

* * *

الفصل الأول

عالم القرن الثامن عشر

منذ أقل من مائتى عام قامت الثورة الأمريكية . وما أقصر هذه الفترة فى عمر الزمن ! ومع ذلك ، تبدو هذه الفترة بعيدة بعد الأجرام السماوية التى تدور حولها الأقمار الصناعية المرسلة من أرضنا إلى الفضاء . ومن نواح عدة ، يبدو العالم الذى عاش فيه « واشنطن » و « جيفرسون » أقرب إلى العالم الذى عاشت فيه مصر القديمة مثلاً منه إلى عالمنا . وإذا أردنا أن نفهم الثورة ، ونعرف لماذا قامت وندرك المغزى العميق لها ، علينا أن نحاول العودة بتفكيرنا إلى عصر مختلف تماماً عن عصرنا .

كذلك علينا ألا نقصر تفكيرنا على المستعمرات الأمريكية وحدها . فبالرغم من أن الاجتماعات والمجالس النيابية كانت تعقد فى هذه المستعمرات إلا أن القرارات والتصريحات التى اتخذت هناك ، وكذلك المعارك التى نشبت والثورة التى قامت ، لا يمكن اعتبارها أحداثاً أمريكية فحسب . بل إن جميع هذه الأمور كانت كلها جزءاً من عملية كبيرة هى إعادة تشكيل الحضارة الغربية ذاتها إذ نشأت فى نهاية العصور الوسطى فى أوربا مجموعة من الأفكار ذات تأثير هائل على الناس ، وهذه كان من شأنها القضاء على الخطو البطىء للتغير فى دنيا الحضارة التى سادت وقتئذ عندما كان التغير عبر القرون يكاد أن يدق على الملاحظ العابر ، بعكس ما كانت عليه الأحوال على مدى ما سبق ذلك من عصور التاريخ . فى تلك الحقبة كان فى أمريكا

تطور لا تتوقف مسيرته ، تطور يستمد كيانه من قوته الذاتية ويتحرك بخطى حثيثة ويتحول بحيث يصبح هو الحقيقة الأساسية فى الحضارة التى أقام عمادها الأوربيون المهاجرون إلى هناك وسلالاتهم .

لقد كان على القوة الجديدة لهذه الحضارة أن تعبر المحيطات وتغزو الأمريكتين وتتغلب لفترة من الزمان على الثقافات الأكثر قدماً الآتية من آسيا وشمال أفريقيا ، وتترك آثارها فى الحكم ، والتكنولوجيا، وأنماطها فى التفكير على حياة من يعترض سبيلها من البشر .

هذا التدفق العارم للقوة الصاحبة للحضارة الجديدة احتاج بصفة مستمرة إلى إعادة النظر فى أشكال الحكومة ، بل والمجتمع ذاته بقصد تنظيمه وإعداده إعداداً جديداً . وعلى مدى القرون الأربعة أو الخمسة الماضية كان على الحضارة الغربية مراراً وتكراراً أن تنشىء لنفسها مؤسسات كاملة وجديدة للفكر السياسى والتنظيم الاقتصادى وتوجد طرقاً مستحدثة تستخدمها فى محاولاتها لفهمها لحقيقة ذاتها . كان عليها ، سواء بطريق التغيير السلمى أو الانقلاب الثورى ، أن تعيد تنظيم حكوماتها واقتصادياتها كى تساير التغيرات التى تطرأ فى مجالات العلم والتكنولوجيا ، وفى مجموعة الأفكار الأساسية ذات التأثير العميق على ثقافتها .

كانت الثورة الأمريكية أحد الأحداث الهامة فى إعادة تنظيم الحضارة الغربية . أما الظروف التى أدت إلى نشوبها فقد كانت إلى حد ما خاصة بهذا البلد « أمريكا » وعلاقته ببريطانيا العظمى . غير أن هذه الظروف لاتعدو أن تكون فى نفس الوقت مجرد مظاهر للحضارة الغربية عامة ، إذ إن الأفكار التى بنى عليها الأمريكيون الأول صرح الثورة استمدوها من حصيلة الفكر الغربى . كما أن الأنماط السياسية والاقتصادية التى خلفتها تلك الثورة أصبحت بدورها جزءاً من التنظيم الذى يقوم عليه

المجتمع الغربى عامة . ويمكننا القول هنا أن نهاية القرن الثامن عشر ، أى الفترة التى قامت فيها الثورتان الأمريكية والفرنسية ، إنما هى الفترة ذاتها التى رسمت فيها الحضارة الغربية أغراضها وحددت الأهداف التى قررت أن تحققها ، وهى بذلك تبلور الأفكار التى كانت وشيكة الظهور . وعندما كتب « جيفرسون » إعلان الاستقلال كان في الواقع يردد ما قامت به أجيال من المفكرين الذين سبقوه ، وهذا تماماً ما يحدث الآن بالنسبة لآرائه فى آسيا وإفريقيا .

كيف كان حال الحضارة الغربية فى القرن الثامن عشر ؟ من أى نسيج من الآراء والنظريات صيغت الثورة الأمريكية ؟ .

وقبل كل شىء يجدر أن نسجل هنا أن عدد الأوربيين منذ مائة عام لم يكن ليتعدى مائة وخمسين مليوناً بما فى ذلك أحفادهم الذين هاجروا إلى أمريكا ومعظمهم كانوا فى منأى عن رياح التغيير التى هبت على مجتمعهم الجديد ، إذ كان كلهم تقريباً يعيشون فى المزارع النائية والقرى الريفية . أما « باريس » مثلاً ، وكان يربو عدد سكانها على نصف مليون نسمة ، و «لندن» ذات المظهر الحضارى برغم صغر مساحتها، فقد بدأ كل منهما يكتسب مظهر المدن الحديثة . على أنه في معظم أوربا كان خمسة وعشرون ألفاً من السكان فى ذلك الوقت يمكن أن يكونوا مدينة كبيرة . فى ذلك الوقت أيضاً بدأ تعلم القراءة والكتابة ينتشر انتشاراً كبيراً ، ولم يعد تعلمهما يقتصر على الكتبة العموميين وموظفى المحاكم بل شمل الطبقة المتعلمة التى أصبحت تشكل جزءاً كبيراً من المجتمع . وبالرغم من كل هذا لم يكن يوجد شخص واحد من بين كل عشرة أشخاص يجيد القراءة والكتابة حتى فى « فرنسا » و « إنجلترا » . لقد كان الجهل بالقراءة والكتابة فى شرق وغرب أوربا شائعاً بين جميع الناس تقريباً باستثناء المدن الكبيرة والأديرة ودور المحاكم . بل كانت الخرافات والأساليب البدائية

فى الزراعة، تلك التى مضت القرون وهى كما هى دون تغيير ، مازالت تمارس سلطانها الراسخ على الحياة اليومية لمعظم الأوربيين .

أما الحياة فى القرى حيث يعيش الفلاحون فقد كانت عند بداية القرن الثامن عشر أكثر عزلة مما يمكن أن نتصور اليوم . كانت الطرق فى حالة يرثى لها ، وكانت قليلة وغير مأمونة . أما السفر فكان تجربة شاقة ومؤلمة ، وذلك إلى جانب غلائه الشديد ، وكان على معظم الرجال أن يطووا المسافات سيراً على الأقدام ، وبذلك يصلون إلى الأماكن التى يقصدونها . أما القادرون فكانوا يمتطون الدواب ، والموسرون من بين هؤلاء كانوا يتنقلون فى عربات تظل تعلو وتهبط فى حركة مضنية لكى يقطعوا عشرة أو عشرين ميلاً فى اليوم الواحد . ولم تظهر العربات العامة بشكل منتظم إلا فى أواخر ذلك القرن ، ومع ذلك ظلت هذه الوسيلة باهظة التكاليف لمن يريد السفر من مكان إلى آخر . ومن الجائز أن معظم الذين عاشوا منذ مائتى عام قضوا نحبهم دون أن يبتعدوا عن مسقط رأسهم أكثر من عشرين ميلاً .

والتجارة فى أوائل القرن الثامن عشر كانت محدودة ، مثلها فى ذلك مثل الانتقال والسفر ، وكانت عملية نقل البضائع تكاد أن تكون مستحيلة ، اللهم إلا حيث المراكب والسفن تمخر البحار والأنهار . وحتى حيث عربات النقل ، كان صاحب العربة يتقاضى ما يوازى نصف أجر العامل فى اليوم الواحد كى ينقل طناً من البضائع مسافة ميل ، ومعظم التجارة البرية كانت تتم بحزم البضائع ونقلها على ظهور الخيول التى تسير بها عبر الجبال والغابات وتقع فريسة لقطاع الطرق . أما عن وسائل النقل البحرى ، فهذه أيضاً كانت بطيئة تعتمد كلية على الظروف الجوية كما كانت باهظة التكاليف ، فمثلاً كانت الشحنة التى تزن مائتى طن يستغرق نقلها فى السفن الصغيرة بضعة أسابيع أو حتى شهور تقضيها فى البحر حيث تتعرض لغارات القراصنة والعواصف التى تعبث ببنائها الضعيف . هذه البضائع التى تنقل للتجارة

كانت بطبيعة الحال مقصورة على كماليات الأغنياء، ولذا كانت تباع بأثمان باهظة حتى تعوض تكاليف النقل الكبيرة ، وكانت هذه البضائع تشمل الحرير والتوابل والمجوهرات والدخان والملابس الصوفية الفاخرة ، والسلع الدقيقة الأنيقة التى تعكس روعة العمل اليدوى المتقن . أما الفلاح فكان يأكل ويلبس ما يمكنه أن يزرعه أو يصنعه بنفسه فى نفس المنطقة التى يعيش فيها .

كانت العزلة الفكرية أكثر إحكاماً وأشد شمولاً من العزلة الاقتصادية . ففى المدن الكبرى فقط استطاع عدد كبير من الصحف الأسبوعية أن يصل إلى أيدى بضع مئات من المشتركين فيها ، وكانت كل صحيفة تتكون من عدد من الصفحات لا تزيد على الأربع ، ولا يخصص لأخبار الأسبوع من هذه سوى حيز يسير . أما الخدمات البريدية المنظمة فكانت موجودة بين المدن الكبرى فحسب . وبالنسبة لغالبية الأوربيين الذين كانوا يجهلون القراءة والكتابة لم تكن الصحف والخطابات من الأمور ذات الأهمية . ففى القرن السابع عشر ، كما فى مطلع القرن الثامن عشر ، لم تكن الثقافة الواعية قادرة على الوصول إلى الأفراد العاديين اللهم إلا فى عدد قليل من المجتمعات ، ويستثنى من ذلك الثورة الدينية التى قام بها البروتستانت — تلك الثورة الفكرية التى اجتاحت شمال أوربا كله. وعقب هذه الثورة ، وبالرغم من حدوثها ، ظل القرويون كعادتهم يترددون على نفس الكنيسة ويركعون للصلاة أمام نفس المذبح ، وفى معظم الأحايين تحت قيادة نفس القسيس ، أو قسيس آخر لا يفترق عنه كثيراً. إن الاختلافات الدينية بين البابوية واللوثرية ، وبين مذهب « كالفن » ومذاهب غيره من المصلحين الدينيين ، لم يكن لها معنى عند الغالبية العظمى من أتباع كل من هذه المذاهب الجديدة ، إذ إن الجميع كانوا يمارسون شعائرهم الدينية عن طيب خاطر ، ووفقاً لما يمليه عليهم حكامهم أو مجتمعاتهم بصفة عامة .

كانت الحياة فى ذلك الحين تتسم بالقلق إذ كان المرض وحوادث الإخلال بالأمن ، والحروب ، والخروج على القانون تضع حداً لها . وصعوبات النقل كانت تعنى حينئذ أن أى عجز فى المحصول الزراعى فى جهة ما لابد أن يتسبب عنه ظهور المجاعة فى تلك الجهة بالرغم من توافر المواد الغذائية على بعد بضعة أميال قليلة . أما الطرق البدائية فى الزراعة ، والأقساط المجحفة التى كان على الفلاحين أن يسددوها فى مواعيد محددة للإقطاعيين أصحاب الأرض ، والضرائب العديدة الأخرى ، فقد فرضت على الجميع عملاً شاقاً مضنياً للحصول على ما يسد الرمق . وعندما تقع القلاقل نتيجة لقيام الحرب ، أو الثورات ، أو حوادث النهب والسلب ، كانت المجاعات تنتشر .

مثل هذا المجتمع ، حيث لابد أن يؤدى أى خروج على الأنماط الموروثة للحياة إلى انتشار الجوع والعذاب ، هو بلا شك مجتمع محافظ . فى مثل هذا المجتمع يصبح من الأهمية بمكان أن يكون لكل فرد فيه مكانه المحدد ، ووظيفته المعينة التى يقوم بمسئولياتها بأسلوب بذاته . أما فى القرى التى تعتمد على الزراعة ، فكانت ثمة نظم ثابتة معقدة تقسم بمقتضاها الحقول بين الفلاحين وتحدد الدورات الزراعية . وفى المدن والعواصم كانت النقابات المهنية تتحكم فى الصناعات اليدوية عن طريق سلسلة من الإجراءات الثابتة التى لابد من تطبيقها خطوة خطوة فى كل حرفة من الحرف ، كما كانت هناك تقاليد راسخة لابد من اتباعها عند البيع والشراء .

وفى المجتمع كان لكل فرد مركزه الخاص الذى يحدده فى العادة مولده . فالفرد لا يكون مجرد فرد ، بل إنه إما نبيل ، وإما من رقيق الأرض ، وإما فلاح حر أو قسيس ، أو خباز أو تاجر . وحتى ملكية الفرد للأرض ، إن كانت هناك ملكية ، كان لها أشكال محددة ، فالملكية إما عن طريق المنحة أو الوراثة أو العهدة أو الالتزام ،

والفرد فى جميع الحالات مالـكها رمورثها لمن يأتى بعده . والمركز الخاص بكل فرد كانت تحدده الجهة التى يقيم فيها ، فهى إذن مكانة محلية ، فمثلاً لايطلق على الشخص لقب « بارون » فحسب ، بل هو « بارون » على منطقة معينة وهبها له الملك بشروط خاصة محددة تلزمه بواجبات وتمنحه حقوقاً تختلف باختلاف الأحوال . أما إذا كان الفرد من رقيق الأرض فهو ليس مجرد عبد بل عبد يعمل فى مقاطعة بذاتها ، وإذا كان صانعاً منتسباً إلى نقابة حرفية فى مدينة ما فإنه لا يستطيع أن يطلب تحويل عضويته إلى نقابة أخرى ، أو حتى إلى مدينة أخرى ، فـكأن الناس ولدوا وقد تحددت مكانتهم الاجتماعية ، وكذلك فرصتهم فى الحصول على مركز بعينه . هذه المكانة وهذا المركز هو الذى يحدد الدور الذى يقوم به هؤلاء فى الحياة . وهذا وإن كان يحد من حريتهم الفردية ، إلا أنه كان يمنحهم الاستقرار والأمن، إذ كان الفرد يمارس علاقاته بمجتمعه من خلال مكانته الاجتماعية ومركزه فى هذا المجتمع . والغريب الذى يرحل إلى بلدة ما أو قرية دون أن يكون له فيها وضع اجتماعى محدد يجد صعوبة كبيرة فى أن يعثر لنفسه فى المجتمع الجديد على مكان يناسبه .

كانت الأوضاع التى تحدد حياة معظم الأوربيين فى ذلك الحين موروثة وتقليدية ، والقدم وحده هو الذى كان يمكن لهذه الأوضاع ، إذ كان الفلاح مثلاً يفلح أرضه بطريقة ما لا لأنها هى التى تنتج له محصولاً أوفر ، بل لأنها الطريقة التى اتبعها آباؤه فى فلاحة الأرض ، وهى الطريقة التى أملتها التقاليد على من عاشوا قبله . كان « الدوق » يتمتع ببعض النفوذ فى القانون ، لا لأنه حصل على هذا الامتياز بجهدة وعمله ، ولا لأن سلسطته هذه كانت لصالح الشعب ، ولـكن لأن هذه السلطة قضت بها التقاليد السائدة ، وتمتع بها من كان فى نفس مركزه . وعند الحـكم على عمل ما بأنه صواب أو خطأ لم يكن الناس يتطلعون إلى المستقبل ليروا النتائج

التي سوف تترتب على هذا العمل حتى يحكموا على مدى صوابه أو خطأه ، بل كانوا بدلاً من ذلك يتوجهون شطر الماضي بحثاً عن السوابق .

هذه الحقيقة الهامة، وهي حقيقة تحكم التقاليد في أنماط الحياة اليومية ، إنما تعكس النظريات الأساسية في مجالات الفلسفة والدين والقانون ، إذ كان الاعتقاد السائد في ذلك الحين أن الحقائق الثابتة والحقوق الشرعية قد وضعت وحددت من قديم بصورة لا يصح، كما لا يمكن، تغييرها . لقد ظلت معظم أوربا كاثوليكية المذهب ، حتى بعد الانقلاب الذي قام به « لوثر » ، وبالطبع ظلت تعتقد أن حقائق الدين قد ظهرت جلية ونهائية بالنسبة للبشر الفاني ، كما فوضت الكنيسة من قبل سلطة عليا لتولى تفسير هذه الحقائق للناس . وحتى وإن كان البروتستانت قد قبلوا سلطة أخرى كي تفسر لهم حقائق الدين ، فإنهم بدورهم كانوا يعتمدون أيضاً على ما نادى به الأولون ، ويتخذونه مصدراً يستمدون منه الحقيقة . لقد كان انتشار الإيمان فيما مضى ، وسيطرة الدين ، أوسع نطاقاً مما هو عليه الآن . فإن الاعتماد على تفسير حرفي لفقرات متناثرة من الإنجيل باعتباره المرجع الأخير في الأمور العلمية كان لا بد أن يبدو أمراً مضحكاً في العشرينيات من هذا القرن عندما أصدرت بعض الولايات قوانين تحرم تدريس نظرية النشوء والارتقاء ، أو عندما استمرت بعض المذاهب الدينية تصر على أن الأرض مسطحة ، في حين أنه حتى مطلع العصر الحديث كانت الكتب الدينية التقليدية — مثل الإنجيل ومؤلفات آباء الكنيسة الأول — بالنسبة لمعظم الناس هي مصدرهم الوحيد في أمور العلم والاقتصاد والسياسة والفلسفة ، كما كانت كذلك في أمور الدين .

ظلت مؤلفات « أرسطو » تشكل مرجعاً للناس في الأمور التي لم يرد ذكرها في الإنجيل أو كتب آباء الكنيسة الأول . ولقد ظهرت خلال العصور الوسطى نظريات فلسفية معقدة تحاول الربط بين مؤلفات « أرسطو » من جهة ، والإنجيل

وتعاليم الكنيسة من جهة أخرى . هذه الفلسفة المدرسية كانت مثلاً حياً على مبدأ التفسير العقلي للظواهر ، مع استخدام المعتقدات التقليدية كأساس يقبله الجميع . ومثل هذا المبدأ ما زال يحظى باحترام الجميع . وحتى نهاية القرن الثامن عشر ظل الكثيرون يرفضون نظريات « كوبرنيقوس » فى الفلك ، ونظريات « كبلر » و « جاليليو » و « نيوتن » لأنها كانت تبدو معارضة لآراء « أرسطو » .

وحتى فى ميدان القانون والسياسة ، ظل الاتجاه نحو الماضى فى حل المشكلات ، والبحث عن المبررات ، هو القاعدة السائدة . والسلطة السياسية فى أوربا كانت تمارس على الأغلب من خلال ستار سخيف من العادات والسلطات المحلية الضيقة . وهذه بدورها تمثل صورة العصور الوسطى التى ظلت تسيطر مستمدة قوتها من جذور التاريخ القديم .

وكما سوف نبين فيما بعد ، كانت الولايات المستقلة ما زالت فى دور النمو ، وفى سبيلها إلى بلوغ رشدها . إلا أن معظم أوربا كان مجرد تجمعات متداخلة من الولايات والإمارات والمدن المستقلة . وحتى داخل الدول المستقلة كفرنسا وأسبانيا ، كانت هناك مقاطعات منفصلة تحتفظ بقوانينها المحلية وعاداتها الراسخة ، وأسرها الحاكمة وبرلماناتها ، وكان لهذه كلها جذور عميقة ممتدة فى أعماق الماضى وتحد من سلطات الحكومات المركزية . كانت المدن معرضة لأن تحكمها المنظمات الخاضعة لإشراف الأسر المحلية ، وهذه ، كالنقابات الحرفية ، تتمتع بحقوق متوارثة لا سبيل إلى مناقشتها .

كانت القوانين التى تحكم سير العمل فى المقاطعات المختلفة من « فرنسا » يطلق عليها « قوانين السوابق » ، فيقال « سوابق نورمانديا » ، أو « سوابق إقليم بريتانى » ، وهكذا . وكلمة « سوابق » تعنى هنا الاعتماد الكلى على الموروث من التقاليد والعادات . أما سند هذه القوانين فلم يكن نفعها ، أو لزومها لحياة الناس ،

أو اتفاقها مع العقل ومنطق الواقع ، أو صدورها عن أى سلطة من سلطات المجتمع ، بل لأنها مجرد تقليد متوارث .

وفلاسفة السياسة فى كافة العصور يهتمون كثيراً بمدى شرعية السلطة السياسية ويبحثون فى الأسباب التى تدعو إلى خضوع الناس للسلطة الحاكمة ، كما يهتمون بالكشف عن الأصل فى هذه السلطة . وفى منتصف القرن الثامن عشر كان الأوربيون ما زالوا يفتشون فى ماضيهم عن مصادر شرعية السلطة .

والسلطة الشرعية فى نظرهم كانت هى السلطة التى تمارسها جهة شرعية وفقاً لعادات الناس وتقاليدهم المحلية ، وكما قال « بلاكستون » : « يعتبر صواباً كل ما لا يتعارض مع القديم الموروث » .

هذه الأنماط التقليدية فى العمل وشئون الحكم والفكر ظلت كلها سائدة باعتبارها القوى المتحكمة فى حياة معظم الأوربيين . واستمر الحال كذلك لقرنين أو ثلاثة عقب الفترة التى نعتبرها نهاية القرون الوسطى . على أنه لزمن طويل كان ثمة تطورات جديدة فى سبيلها إلى الظهور ، وكانت هذه تتعارض وطبيعة المؤسسات القديمة الموروثة . لقد كانت حركات الشد والجذب ، والصراعات الفكرية المختلفة ، فى تزايد مستمر . فلم يكد ينتصف القرن الثامن عشر حتى أصبح من الأمور التى لامعدى عنها أن يعاد تنظيم الحضارة الأوربية بطريقة جذرية . كانت الثورة الأمريكية جانباً من جوانب هذه الحركة .

وكان ثمة تيارات عديدة تمثل هذا التغير أخذت تكتسح الحضارة الغربية خلال القرن الثامن عشر . وأحد هذه التيارات كانت له الصبغة الاقتصادية . فمنذ نهاية القرون الوسطى أخذت أوربا تجتاز ثورة تجارية شاملة إذ إن اكتشاف الأمريكتين جعل الطرق البحرية إلى آسيا مفتوحة، فانتعشت الحياة التجارية فى جميع أنحاء

أوربا ؛ إذ تدفقت كميات هائلة من السكر والتبغ والشاى والتوابل قادمة من وراء البحار فزادت الرفاهية ، ومعها نما النشاط الاقتصادى .

وفى القرن السابع عشر تكونت هيئات تجارية مثل « شركة الهند الشرقية الإنجليزية » ، و « شركة الهند الشرقية الهولندية » ، وكان هدف هذه الشركات الحصول على رءوس أموال ضخمة للقيام بالاستكشافات البحرية وتنشيط التجارة العالمية . وفى القرن الثامن عشر أصبحت الشركات المساهمة تقوم بأعمال عديدة كحفر القنوات وبناء الطرق العامة ، وتأسيس البنوك ، والقيام بأعمال التأمين ، والإسهام فى المشروعات الصناعية الكبيرة ، وكانت الأسهم والسندات التى تصدرها هذه المؤسسات التجارية هدفاً للتجارة الحرة فى أسواق أقيمت خصيصاً لذلك فى «لندن» و «امستردام» و «باريس» . لقد أصبحت هذه المؤسسات وسيلة فعالة لتنظيم المشروعات الاقتصادية الكبيرة ، مشروعات يفوق حجمها أية تجارة أخرى كان يحلم بها قديماً الأفراد والأسرة الكبيرة .

كذلك نمت بعض أدوات التجارة الأخرى حيث أنشىء مصرف أمستردام خلال القرن السابع عشر ، كما أنشىء بنك إنجلترا فى نهاية نفس القرن ، وظل هذان المصرفان يعملان بطريقة تشبه إلى حد بعيد نفس الطريقة التى تعمل بها المصارف الحديثة ، فكانا يمدان المشروعات التجارية بروءوس الأموال اللازمة ، وكانت هذه تؤخذ من الاحتياطى كما كان هذان المصرفان ييسران تحويل رؤوس الأموال ويصدران عملة ورقية تستخدم فى شتى أنحاء أوربا . وبدأت عمليات التأمين البحرى تجرى بطريقة منظمة وبتكاليف معقولة واشتهر مقهى «لويد» فى «لندن» بأنه المكان الذى يلتقى فيه عدد من الراغبين فى التأمين ممن كانت أعمالهم تقوم على أسطول ضخم من السفن تجوب بحار العالم وتصل ما بين بحر الصين والقطبين .

زد على ذلك أن الوسائل العملية فى مجال التجارة اتسع نطاقها فى سرعة عظيمة.

وبالرغم من أن السفن ذاتها لم يطرأ عليها تغيير كبير خلال القرن الثامن عشر ، إلا أنها أصبحت أسرع وأكثر قدرة على البقاء فى البحار لفترات طويلة ، كما تضاعف عددها . أما مجموع حمولات السفن التى دخلت ميناء « لندن » وخرجت منها بين عامى ١٧٠٠ و ١٧٧٠ فقد تضاعف ثلاث مرات . أما اختراع آلة حساب الزوايا على وجه البحار ، وهى المعروفة بأجهزة «السكستانت» ، و «الكرونومتر» ذى الدقة الفائقة فى تقدير الزمن ، وكذلك التحسن الكبير الذى طرأ على المعارف الجغرافية ، وعلى الخرائط البحرية ، كل هذه زادت من أمن وسلامة وسائل النقل البحرى حتى أن السفن التجارية أمكنها أن تبحر إلى أى مكان فى ثقة واطمئنان كما أن الرسائل والطرود البريدية أصبح من الميسور انتقالها بين « بريستول » و « نيويورك » وفقاً لجداول زمنية محددة .

كان لابد من توزيع فيض السلع والبضائع على أنحاء أوربا ، وأصبح من الضرورى إيجاد وسيلة لنقل البضائع الداخلية التى كانت فى تزايد مستمر نتيجة للرخاء الجديد .

ففى « فرنسا » حلت شبكة من الطرق الواسعة الممهدة التى أنشئت وفقاً لخطط مرسومة محل الممرات القديمة الضيقة التعسة التى كانت تشرف عليها الأبروشيات . أما فى « إنجلترا » فقد أشرفت بعض الشركات الخاصة على بناء الطرق الرئيسية وأقامت عليها البوابات الكبيرة حتى تتقاضى رسوم المرور ممن يستخدمونها ، وهذه الرسوم هى التى مولت الكثير من المشروعات الإنشائية التى ظهرت فى ذلك الوقت . لقد شهد القرن الثامن عشر أكبر المشروعات وأخطرها فى حفر القنوات التى ربطت بين كل من «فرنسا» و «إنجلترا» و «بروسيا» . كذلك أدخلت التحسينات على روافد الأنهار ، حتى أن الصنادل التى تجرها الخيول ، وتنقل حمولات ضخمة من البضائع ، أمكنها أن تعبر كل هذه الأراضى تقريباً ، وأصبح من الممكن مثلاً نقل

الفحم الإنجليزى إلى مواقع مناجم الحديد الجديدة كى يحل فى أفران الصهر محل الفحم النباتى الذى كان الناس يحصلون عليه عادة من الغابات القريبة التي كانت توشك على الاندثار .

بدأ التصنيع الكبير يطغى على الأسلوب الحرفى البسيط الذى شاع فى كل مكان من أوربا حيث جرت العادة فى القرى وما جاورها من مناطق ريفية أن توزع « الطرائح » على الأسر التى اعتادت أن تعمل فى أكوخها مستخدمة الخامات التى يأتى بها الملتزمون طالبين تشغيلها لحسابهم الخاص. وبذلك أمكن لهؤلاء الملتزمين أن ينافسوا الأسعار التى تقررها النقابات الحرفية . إن البدايات الأولى لنظم المصانع قد ظهرت فى مؤسسات شبيهة بتلك المشاغل التى نشأت فى « فرنسا » وتخصصت فى صناعة نسيج «الجوبلان». إذ هنا، وبالرغم من أن العمل كان يتم باليد وليس بالآلة ، تجمعت أعداد كبيرة من العمال تحت سقف واحد حيث يساسون وفقاً لنظام واحد ، وحيث يوزع العمل عليهم وفقاً للتخصصات المختلفة لكل منهم . أما فى «إنجلترا» فقد بلغ تنظيم المصانع درجة يمكن معها استخدام الآلات التى تعتمد على القوى المحركة . وفى بداية القرن الثامن عشر استخدمت آلة تدار بالبخار ، وكانت بدائية الصنع ، وبعدها أدخلت عليها تعديلات هامة . وفى « إنجلترا » أيضاً أدى اختراع المكوك المتحرك عام ١٧٣٨ إلى تطوير صناعة النسيج ، وأدى ذلك بدوره إلى البحث عن وسيلة سريعة وقليلة التكاليف لغزل الخيوط ، حتى يمكن مد الآلات الناسجة بما تحتاجه من غزل بسرعة فائقة ، وتم هذا فعلاً كنتيجة لهذه الحاجة فظهرت عدة عدة اختراعات فى النصف الثانى من القرن وكانت أسس الثورة الصناعية قد دعمت فعلاً ورسخت مع نهاية القرن .

إن قيام المدن الكبرى والتجارة وظهور النبض المتزايد للحياة الاقتصادية ، والتحسن فى وسائل المواصلات ، كل ذلك أدى إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات

الزراعية أكثر اتساعاً وأكبر حجماً . كانت الثروات الضخمة فى انتظار ملاك الأرض الذين استطاعوا أن يزيدوا من حاصلاتهم وأغنامهم كى يمدوا المدن المفتقرة إلى هذه الأشياء ، ولكى يزودوا مصانع الصوف بالصوف الخام . لقد أحرزت الأساليب الجديدة فى الزراعة تقدماً ملموساً فى « فرنسا » ، وكان هذا التقدم أكثر وضوحاً فى « إنجلترا » . وتضمنت هذه الأساليب الحرث العميق للتربة ، وتنويع المحصولات تنويعاً واعياً ذكياً ، واستخدام الأسمدة الكيماوية ، والاهتمام بتربية الماشية . هذه الأساليب الحديثة اقتضت إشرافاً مركزياً على المزارع الكبيرة من قبل مدير مسئول يستطيع أن يضع الخطط والمشروعات لسنوات عديدة قادمة . ولقد كانت نظم تأجير الأراضى الزراعية ، وشيوعها بين مالكين متعددين بالطريقة التى كانت متبعة فى القرون الوسطى ، تشكل حائلاً فى طريق التقدم الزراعى . على أن أحلام الغنى والثروة التى راودت العاملين بالزراعة من جراء الارتفاع المستمر فى أسعار المحصولات دفع الملاك الكبار للأرض من لوردات وغيرهم ، وبخاصة فى « إنجلترا » ، سواء عن طريق الاتفاق والتراضى ، أو عن طريق التشريع إلى القضاء على النظم القديمة فى حيازة الأرض ، فأخذوا يعملون ضد الملكيات الصغيرة نازعين إلى تجميع مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فى وحدات قليلة على درجة عالية من الكفاءة تشبه إلى حد كبير المزارع الحديثة القائمة على ميكنة الزراعة ، تلك المزارع التى أخذت الآن تطغى على المزارع الصغيرة الخاصة التى تديرها الأسر الريفية .

أهم نتاج هذه الثورة الاقتصادية ، لا نقول المزارع أو المصانع أو السلع التى تدفقت منها ، كان التاجر المنفتح على العالم الخارجى ، وهو صاحب رأس المال ذى العلاقات الواسعة بأقطار عديدة حين ظهر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وبعض رجال الأعمال الذين بدأوا يبيعون ويشترون التوابل من « جاوا » وجلود السمور من « كندا » ويرسلون سفنهم إلى « كانتون » وإلى سواحل أفريقيا حيث

يبيعون المشروبات الروحية ويشترون العبيد ويدخلون فى مضاربات واسعة لامتلاك الأراضى فى البطاح الأمريكية الجديدة ، ويتاجرون فى الأسهم والسندات فى أسواق الأوراق المالية، وينظرون إلى العالم الكبيرة المتفتح أمامهم ، عالم القرن الثامن عشر ، باعتباره مجالاً واحداً موصول الجنبات يجولون فيه ويصولون . إن ثروات هائلة لم يسمع بها الناس فى القرون الغابرة أصبحت الآن ملكاً لطبقة بأكملها ، أفرادها من الرجال الأقوياء الذين لا يستقرون على حال واحد، ومن دأبهم التحايل على القوانين وتفسيرها على هواهم لخدمة أهدافهم ومصالحهم الخاصة .

وعلى وجه العموم كانت الطبقة الجديدة من أصحاب الأموال متحالفة مع الحكومات الوطنية القوية الناشئة التى بلغت ذروة قوتها خلال القرن الثامن عشر عندما عملت كل من فرنسا وأسبانيا على تقوية شخصيتها القومية فى حين شرعت إنجلترا تعزز سيطرتها على « أيرلندا » وتدخل فى اتحاد مع « اسكتلندا » كي تقيم المملكة المتحدة . أما أفراد أسرة «هابسبورج» ، فبعد أن فقدوا ممتلكاتهم فى أوربا تمكنوا من توحيد إقطاعياتهم فى إمبراطورية واحدة هى إمبراطورية « النمسا » و « المجر » ، فى حين كانت أسرة « هوهنزوليرن » تقيم مملكة قوية فى « بروسيا » نواتها دوقية « براندنبرج » . فى تلك الفترة أيضاً دخلت « السويد » و « روسيا » مجال التطور الحكومى والشعبي وفقاً للنمط الذى كان شائعاً فى غرب أوربا حينئذ.

ولأول مرة فى التاريخ ينظم الأوربيون أنفسهم فى عدد من الدول الكبرى التى يزيد كل منها فى الحجم والقوة على الولايات الإقطاعية التى عاشت فى القرون الوسطى. ولم تكن الدول الجديدة لتخضع لسلطة دولية كتلك التى فرضتها الكنيسة أو الإمبراطوريات القديمة . وأمام هذه الدول العظمى حديثة الظهور ، وذات الميول العدوانية ، والروح الشرهة إلى القوة ، لاحت فرص الغنى والثروة بغير حدود عن طريق السيطرة على قارتى « آسيا » و ((أمريكا)) الطريق البحرية الرئيسية ، وبذلك

أصبح مما لا مناص منه أن تنشأ بين الدول الجديدة منافسات دائمة تؤدى إلى الاشتباك المسلح. وفى خلال الفترة من عام ١٦٨٩ إلى عام ١٧٦٣ دخلت هذه الدول فى حروب مستمرة دارت رحاها بسبب النزاع على ولاية الحكم والمستعمرات ، ومن هذه حروب عصبة « أوجزبورج » (١٦٨٩ — ١٦٩٧) ، وحرب الوراثة الأسبانية (١٧٠٢ — ١٧١٣) ، وحرب الوراثة النمساوية (١٧٤٠ — ١٧٤٨) ، وحرب السنوات السبع (١٧٥٦ — ١٧٦٣) . وحتى فى فترات السلم ، كانت هناك مناورات دبلوماسية ترمى إلى التأهب لاشتباكات جديدة فى معارك برية ، أو للإعداد لهجوم يقوم به القراصنة على طرق الملاحة ، أو للقيام بمشاغبات تأخذ مكانها على طول آلاف الأميال من حدود المستعمرات .

كان لا بد للحكام من أن يتمسكوا بكل مصدر من مصادر السلطة حتى يستطيعوا مواجهة هذه المعارك ، المكشوف منها والمقنع ، إذ لم تجد الرشاوى أو الهبات لمواجهة مثل هذه الأعمال العدوانية ، كما لم تجد الأسلحة المحدودة ، نفعاً فى رد هذا البلاء ، فكان من الضرورى بناء أساطيل بحرية مكونة من مئات السفن الكبرى ، كما كان من الضرورى المحافظة على هذه الأساطيل . ولزم الأمر أيضاً تنظيم الجيوش المحترفة التى يتقاضى أفرادها المرتبات العالية والحصول على آلاف المدافع وآلاف الآلاف من البنادق . أما الأقمشة اللازمة لملابس المحاربين فكانت تتطلب شراء مئات الآلاف من الياردات من شتى أنواع الأقمشة. وكان الحصول على المال من الأمور التى لامناص منها ، وذلك لبناء الحصون فى بطاح «أمريكا» وبراريها ، ولإرسال البعثات البحرية إلى « النيجر » ، والجيوش إلى « الهند » . كان لا بد من فرض أنواع شتى من الضرائب لمواجهة الموقف وتشجيع الصناعة وتنشيط الأعمال حتى يمكن صنع الأسلحة وبناء السفن وشراء مواد الحرب وحتى يمكن الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادى الذى يؤدى إلى أن يدفع الناس الضرائب اللازمة لتمويل هذه المشروعات . كان لا بد أيضاً من خلق البيروقراطية القوية القادرة على إيجاد الوحدة بين الإدارات

المختلفة والارتفاع بمستوى الكفاية فيها . أما وسائل النقل فكان لابد من تطويرها . وباختصار كان على الدولة ككل أن تجمع أجزاءها فى كيان واحد هائل قادر على تحقيق القوة الوطنية . ومما لا شك فيه أن أقوى التيارات المحركة للحياة فى القرن الثامن عشر كان ذلك التيار المتدفق الذى ربط ما بين الحكومات القومية فى سعيها إلى تحقيق القوة .

كانت عقيدة رجال الحكم خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تنحصر فى ضرورة أن توجه شتى ألوان النشاط الاقتصادى لبلد ما إلى تنمية قوة الحكومة المحلية وهو المبدأ الذى عرف باسم « الموازنة التجارية (١) » . ومازلنا نذكر هذا المبدأ حتى اليوم لتأكيده أهمية الذهب والفضة ومدى ما يمكن للدولة أن تقوم به لزيادة ما تملكه من هذين المعدنين النفيسين . هذا الاهتمام الزائد بالرصيد الكبير من العملة الصعبة يعزى منشأه المباشر إلى حاجة حكام ذلك الزمان إلى الاحتفاظ بقوات عسكرية على أهبة الاستعداد وبجهاز إدارى كبير . إن حاجة الحكومات الملحة للذهب والفضة ، تلك الحاجة التى فاقت شراهة المستكشفين وجشعهم الفائق لحيازتهما ، لهى السبب المباشر فى إقبال الجماعات المستكشفة على البحث عن الذهب فى مجاهل العالم الجديد .

إن شعوباً قليلة هى التى استطاعت أن تعثر فى أراضيها على هذين المعدنين الهامين . أما بالنسبة لمعظم الدول فإنه مما لامعدى عنه أن تحصل على حاجتها من هذين المعدنين عن طريق تجارتها الخارجية ، ومن ثم اتجهت سياسة الحكومات فى القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى ضرورة أن تعمل كل منها على خلق ميزان تجارى يميل إلى صالحها ، أى أن يفوق حجم التجارة الناشئة عن التصدير تجارة الاستيراد . ومن

---

١ — "Mercantilism"

ثم كانت التعريفات الجمركية وموانع الاستيراد لكثير من البضائع من المعوقات لنشاط تجارة الاستيراد . أما الصادرات فكانت الحكومات تدفع الإعانات المالية الباهظة لتنشيطها فى حين كان من الأمور المحظورة تماماً تصدير الذهب والفضة .

على أن طريقة التوازن التجارى هذه لم تقف عند موازنة الواردات مع الصادرات فحسب ، بل إن الصادرات من المنتجات الصناعية المحلية كانت تلقى تشجيعاً خاصاً ليس لارتفاع ثمنها فى العادة ، بل لأنه ، على خلاف المواد الأولية ، لا يمكن للدول الأخرى المنافسة أن تستخدمها مرة ثانية فى إنتاجها المحلى . وفى مجال تنشيط الصناعات المحلية يمكن للحكومات أن تساهم محلياً بالمال ، كما يمكنها أن تدفع معونات للتصدير ، كما يمكنها أيضاً أن تمنح شخصاً معيناً حق احتكار سلعة من السلع تشجيعاً له على مواصلة إنتاجها . كذلك وضعت نظم خاصة للتفتيش على المصانع ، وتحديد مستويات الجودة ، حتى لا يصدر إلى خارج البلاد سوى السلع التى تحقق درجة عالية من الإتقان . وفى بعض الدول وبخاصة فى « فرنسا » كانت الحكومة هى التى تحدد مستوى الجودة للسلع التى تصدر إلى الخارج وذلك بوضع لوائح وتوجيهات مفصلة وشاملة لجميع خطوات الإنتاج التى يتحتم اتباعها .

كانت التجارة الخارجية تلقى تشجيعاً مباشراً لا بالمساعدات المادية فحسب ، بل بتشكيل هيئات رسمية خاصة تكلف بتنمية التجارة فى قطاعات معينة ، ومن بين هذه الهيئات « الرابطة الإنجليزية الهولندية » فى شرق الهند « وشركة خليج هادسون » و « الشركة الإفريقية الملكية » ، وهذه الهيئات التجارية كانت الحكومات تمولها وتمنحها الإمتيازات العديدة مثل حق إدارة المقاطعات الداخلة فى نطاق أعمالها ، كما سمحت بأن تكون لها جيوشها الخاصة وقواتها البحرية. ولقد قام الكثير من هذه الهيئات بأعمال الاستكشاف والغزو والاحتلال والأعمال التى

تطلبتها إدارة هذه المستعمرات ، كما حلت محل الحكومات فى تنفيذ الاتفاقات التجارية .

وفى واقع الأمر قامت المستعمرات بدور كبير فى تحقيق فكرة الموازنة التجارية. فقد كان البعض منها ، كما فى حالة « المكسيك » و « بيرو » ، مورداً مباشراً للمعادن النفيسة . والمستعمرات على أى حال هى التى تزود المصانع بالمواد الأولية كما توفر المواد الأجنبية كالسكر والدخان ومواد الصباغة ، ولولا هذا لتحتم شراؤها من الدول المنافسة بالعملية الصعبة ، أو بالمقاصة على المعادن الثمينة . كذلك كانت المستعمرات تزود الدول المالكة لها بالمواد الأساسية التى تستخدم فى مجال التبادل التجارى وتأتى بالعملات النادرة . أما العمل الذى يقوم به المهاجرون إلى هذه المستعمرات والمستوطنون فيها فى مجالات إنتاج المواد الأساسية فكان يتم مقابل سلع تنتجها الدولة صاحبة هذه المستعمرات . لقد كانت السياسة الاستعمارية لدى جميع الدول الأوربية فى ذلك الوقت تتجه أساساً إلى التأكد من قيام ممتلكاتها فيما وراء البحار بالدور الذى حدد لها فى نظرية الموازنة التجارية ، كما قدمت الدول الكبرى المنح والهبات المالية لتشجيع هذه المستعمرات على إنتاج المواد الأولية ، ولقد نصت القوانين التى صدرت حينئذ على ألا تصدر هذه المواد الا للدول المالكة لهذه المستعمرات وحدها ، كما نصت على ألا تستورد المستعمرات سلعاً مصنعة من غير هذه الدول . أما الإنتاج المحلى فى هذه المستعمرات فكان يخضع للقانون الذى يسمح به جزئياً أو يحرمه كلية ، والواقع أن الدول الأوربية نظرت إلى أملاكها فيما وراء البحار ليس على أنها مجتمعات بشرية لها علاقات سياسية خاصة مع الدولة المستعمرة ، بل على أنها مزارع للاستغلال ، أو مناجم ، أو أسواق تجارية ، ولاشىء غير ذلك . لقد أدت هذه السياسة الخرقاء بصفة خاصة إلى وضع حد لسيادة أوربا على الأمريكتين . وكان ذلك فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

على أن توازن المدفوعات والحصول على مقابل نادر للمواد الأساسية لم يكونا هما الهدفان الوحيدان لتطبيق سياسة الموازنة التجارية ، بل كانت جميع الإجراءات المؤدية إلى تضخيم سلطة الدولة تدخل فى نطاق هذه السياسة ، فالحصول على السلاح كان من الأمور التى تطلبت الاهتمام الشديد من قبل الدول الأوربية التى قدمت المعونات المادية وغير ذلك من صنوف التشجيع لمستعمراتها بقصد دفع عجلة إنتاج الأسلحة وبناء الترسانات البحرية . ومن الأمور الهامة أن يكون لدى الدول البحرية أساطيل قوية تعتمد على قواعد ووحدات بحرية ذات كفاءة عالية ، ومن ثم كانت قوانين تلك الدول تحتم قيامها بنقل بضائعها على سفنها الخاصة ، كلما كان ذلك ممكناً .

ومن النواحى الهامة أيضاً فى مبدأ الموازنة التجارية إزالة الحوائل التى تحول دون تدفق التجارة الخارجية. وتطلب هذا ليس فقط تحسين الطرق والقنوات داخل البلاد، بل أيضاً تخفيض أو إزالة التعريفات والضرائب المحلية ، ومقاومة القيود التى توضع على تبادل السلع وتسويقها فى المدن الكبرى . وقد يكون من أهم الأمور فى ذلك المجال جهود المخططين الاقتصاديين بهدف وضع ميزانية للدولة تتسم بالدقة وحسن التنظيم . ولقد كانت الحكومات الوطنية تعتمد فى دخلوها على مجموعة متناثرة من المصادر المالية،منها عائد إيجارات أملاك الدولة وأملاك الملك ورسوم الجمارك والدخول المتحصلة من الاحتكارات التى تمنحها الدولة للأفراد والضرائب على الأراضى الزراعية، وكانت تجبى بطريقة ارتجالية ولا تخضع لنظام واحد . وما من دولة من دول أوربا فى ذلك الحين استطاعت أن تكتفى بهذه الموارد القليلة القاصرة عن الوفاء بمطالب المجتمع الجديد . لذا أصبح الشغل الشاغل لوزراء المالية فى كافة العواصم التفكير فى فرض ضرائب جديدة تقوم على أسس معقولة وتجبى بنظم أكثر فاعلية .

ولتحقيق هذا المطلب بدأ وزراء المالية فى كل مكان يشتركون فى نزاع مع

السلطات المحلية المستقلة ، والبرلمانات الإقليمية ذات الجذور الممتدة فى أعماق العصور الوسطى ، والمؤسسات البلدية ، والهيئات التقليدية كبرلمانات فرنسا صاحبة السلطة فى فرض جميع الضرائب الجديدة أو منعها وحامية النمط المقرر للقوانين البلدية والإقليمية ، والتعريفات وقوانين التجارة . وفى دولة بعد أخرى نجد وزراء ، مثل « كولبير » و « تيرجو » وحكاماً مثل « فردريك الأكبر » و « كاترين » إمبراطورة « روسيا » و « جوزيف الثانى » عاهل « النمسا » ، يقاومون هيئات معاونى البلديات ونبلاء المقاطعات والمجالس الحاكمة فى الأديرة والمزارع الكبيرة وغير ذلك من الهيئات الإقليمية التى تمثل المصالح المحلية التقليدية التىأوجدتها العصورالوسطى . لقد وجدت هذه الهيئات المحلية نفسها فى هذا الصراع تقوم بحماية حقوق الأهلين مثل ما يحدث الآن فى بعض الولايات الأمريكية ، كما وجدوا أنفسهم فى مقام الحماة للحرية الموروثة يدافعون عنها ضد الاعتداءات الصادرة عن سلطة مركزية طاغية . أما الملوك ووزراؤهم فكانوا على العكس ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم عناصر الإصلاح فى الحكومة الحديثة ذات النظام الدقيق الفعال .

على أنه قرب منتصف القرن الثامن عشر بدأت النظم الاقتصادية القائمة على فكرة الموازنة التجارية والمنفذة من قبل أداة غارقة فى البيروقراطية تفقد مكانتها شيئاً فشيئاً . فعند بداية تطبيق هذا النظام رحب به التجار أنفسهم وأصحاب الصناعات فى مبدأ ظهورهم وغيرهم من أفراد طبقة الرأسماليين الجدد . وجميع هؤلاء قبلوا عن طيب خاطر أن يربطوا أنفسهم بالدولة إذ كان من نعم الدولة عليهم أن تحميهم من منافسة التجارة الخارجية ، وتهبهم المعاونات المالية عند تصدير بضائعهم للخارج وعند قيامهم بمشروعات تجارية جديدة ، وتحمى الاحتكار وتزيل العوائق المحلية التى تعوق التجارة . غير أنه بمرور الزمن تعددت القوانين والقرارات المتعلقة بمبدأ الموازنة التجارية وتعقدت التعليمات وتشابكت الاتجاهات مما سبب ضيقاً شديداً للناس

كما حدث قبلاً بالنسبة لقوانين النقابات الحرفية ، تلك النقابات التى خضعت لنظام جديد جاء ليأخذ أهميتها فى المجتمع . إن الشركات والاحتكارات التىاعتمدتها الدولة وكانت أداة للسياسة القومية فى مجال الموازنة التجارية ، وبصفة خاصة بالنسبة للتجارة مع آسيا وأفريقيا ، قد خنقت نشاط الأفراد من رجال الأعمال الذين كانوا يبحثون عن نصيبهم فى فرص التجارة الجديدة . كم من فرص للتجارة ضيعتها على الأفراد القوانين والتعليمات لوجود احتمال ولو ضئيل لخروج العملة من البلاد أو تصدير السبائك الذهبية والفضية ؟ كذلك تأثرت المصالح الزراعية من جراء السياسات التى استهدفت محاباة المنتجات الصناعية لأغراض التجارة الخارجية .

وعلى طول القرن الثامن عشر نمت مجموعة جديدة من الأفكار الاقتصادية التى تعتبر الثروة القومية ليس مجرد رصيد من الذهب والفضة ، بل الثروة الخاصة لكل فرد من المواطنين ، كما آمنت بأن الفرد يعرف أكثر من غيره كيف يزيد من ثروته الخاصة . هذه الفلسفة الاقتصادية الجديدة فسرت نفسها فى وضوح فى الكتاب الذى ألفه «آدم سميث» وأطلق عليه «ثروة الأمم»(١) وهو الكتاب الذى أخرجته المطابع فى نفس العام الذى أعلنت فيه أمريكا استقلالها. إلا أن مجموعة الأفكار النيرة التى ضمنها « آدم سميث » كتابه لم تكن جديدة ، بل عبر عنها الكثيرون قبل ذلك بعشر سنوات ، وأول من أفصح عنها بصورة منظمة كانت جماعة فرنسية يتزعمها « فرنسوا كويزنى(٢) » (١٦٩٤ — ١٧٧٤) ويسمون أنفسهم « بالفسيوقراطيين(٣) » ، وقد يكون هؤلاء هم الاقتصاديين الأول الحقيقيين — و « الفسيوقراطى » هو الذى يؤمن بقانون الطبيعة . ولب العقيدة الاقتصادية لدى

---

١ — Wealth of Nations

٢ — Francois Quesnay

٣ — Physiocrats

« كويزنى » وأتباعه هو أنه إذا تركت الحكومة الأفراد يعملون كيفما يشاءون فى إدارة أعمالهم الخاصة فإن دافع الكسب الشخصى لا بد أن يقودهم حتماً إلى خدمة الصالح العام . ومبدأ « اتركهم يفعلون كيفما يشاءون[1] » إنما هو من اختراع هذه الجماعة . لقد عبر قوم آخرون سابقون على « آدم سميث» عن آراء مماثلة لتلك . ففى « إنجلترا » كان هناك سير « دادلى نورث(٢) » وصديق لـ « سميث(٣) » يدعى « دافيد هيوم » . وحتى خلال القرن السابع عشر نجد اقتصاديى « إنجلترا » أكثر مرونة وأقل تعسفاً من اقتصاديى القارة الأوربية .

وأهمية هذه الأفكار الاقتصادية الجديدة لا تكمن فى طموح اتجاهاتها واتفاقها التام مع حاجات النظام الرأسمالى الجديد فحسب ، بل لأنها أحلت ثروات الأفراد محل سلطة الدولة كهدف من أهداف السياسة الاقتصادية . ولا شك أن هذا التغيير كانت له مبرراته إذ كان الداعون إليه ينادون بأن ثروة الأفراد هى الوسيلة لتدعيم سلطة الدولة . أما الأهم من ذلك فهو أن الأفكار الجديدة كانت تتفق ومنطق الأحداث وتسايرها .

لم يكن هذا الفكر الاقتصادى الجديد ليمثل سوى جانب واحد من التطور الفكرى الكبير الذى ظهر فى أوربا فى القرن الثامن عشر وأطلق عليه « الاستنارة العقلية(٤) ». وأساس هذا التطور مجموعة من الكشوف العلمية الرائعة التى جعلت من القرن السابق على هذا القرن أعظم حقبة فى تاريخ الفكر البشرى إذ أرسى علماء القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر أسس المعرفة الحديثة . والعلم كما نعرفه اليوم

---

١ — Laissez - faire

٢ — Dudley North

٣ — David Hume

٤ — The Enlightenment

بدأ مع بداية هذه الحقبة سواء فى ميدان الفلك ، أو الميكانيكا ، أو البصريات ، أو الهندسة التحليلية ، أو الجبر ، وسواء فى التشريح ، وعلم وظائف الأعضاء ، والكيمياء العضوية ، وعلم الأحياء ، وهذا قليل من كثير .

لقد كان الإسهام القيم حقاً لهذه العلوم يكمن فى الطريقة التى حاول مبدعوها أن يفهموا بها طبيعة الكون . وبالنسبة لمفكرى العصور الوسطى كان لكل شىء صفاته الخاصة التى تعتبر جزءاً من كيانه المحدد والتى تميزه عن غيره من الأشياء الداخلة فى أنواع أخرى ، كما تميزه حقاً عن الأشياء الداخلة فى نفس نوعه . والعالم ملىء بصفات لا يمكن تحديدها ، وهذه تعتبر السمات المميزة للأنواع التى لا حد لها من الأشياء والمخلوقات التى يعج بها العالم . فالتراب والفضة والجلد والهواء ليس كل منها مجرد مادة تتشكل بأشكال مختلفة ، ولكنها جميعاً أشياء يختلف بعضها عن بعض كل الاختلاف ، كما أن صفاتها المميزة إنما تشكل عناصر ثابتة تدخل ضمن مكونات وجودها . وكافة هذه الأشياء إنما ينتسب بعضها إلى البعض الآخر بطرق معقدة ، وهى فى صميمها لا يمكن للمرء أن يتنبأ بها إذ إن إرادة الله هى التى تفرضها ، وهو عز وجل الذى بيده تغييرها وتبديلها من وقت إلى آخر ، وقد تغيب عنا حكمته فى هذا التغيير والتبديل ونعجز عن التعليل فنقول إنها معجزة . هكذا يظل البشر عاجزاً عن إدراك كنه هذا الوجود المادى ، وعن ايجاد الأنماط المعنوية التى تفسره .

والعلماء من أيام « كوبرنيكوس » و « جاليليو » بدأوا يكتشفون مناطق على قدر من الوضوح والنظام داخل هذا التيه الغامض ، ولكن قدر على « إسحق نيوتن » (١٦٤٢ — ١٧٢٧) أن يجمع سلسلة من المبادىء السهلة التى بدت فى أعين أتباعه أنها تخضع الكون كله لنمط محدد من القانون والمنطق . ومع أن « نيوتن » قام باكتشافات عديدة فى البصريات والرياضيات ، إلا أن أعظم ماحققه هذا العالم النابه ، هو إعادة تشكيل الفكر الإنسانى خلال القرن التالى للقرن الذى عاش فيه ،

وذلك بوضعه نظرية الجاذبية الأرضية والنظريات الثلاث الأساسية لقوانين الحركة .
وبالرغم من أن الأعمال الأساسية لـ « نيوتن » طبعت عام ١٦٨٧ إلا أن آراءه لم تنتشر بين كافة الناس إلا بعد مضى مائة عام ، إذ فى القرن الثامن عشر ظهرت فى إنجلترا وبقية القارة الأوربية ملخصات لنظرياته حظيت باهتمام الكثيرين . ولم يكد القرن الثامن عشر ينتصف حتى أصبح «نيوتن » الطراز الجديد فى التفكير تتفاخر به الدوائر العلمية ، تماماً كما أصبح كل من « داروين » و « فرويد » و « أينشتين » حديث هذه الدوائر فيما بعد . وكما حدث مع هؤلاء العلماء النابهين حدث أيضاً مع « نيوتن » حيث أقام أتباعه على أساس من نظرياته المحددة الدقيقة نظاماً كاملاً من الفلسفة العلمية .

كان من مبادىء هذه الثورة النيوتونية أن المادة واحدة وإن تشكلت بأشكال مختلفة ، فالتراب والفضة والجلد والهواء ليست فى صميمها مواد مختلفة ،ولكنها نفس المادة فى صور مختلفة ، فأية كتلة من هذه الأشياء لابد أن تتصرف بنفس الطريقة مهما كان نوعها . وجميع الأشياء يمكن إخضاعها لقانون رياضى واحد يقوم على أساس الكتلة والسرعة . ومن المؤكد أن الكتلة والحركة والامتداد هى الصفات الحقيقية للمادة . أما الاختلافات التى يتميز بها العالم الخارجى للأشياء إنما يراها المرء بعينيه فقط ، وليس لها وجود فى الحقيقة ، فزرقة السماء هى مجرد أثر خاص على الخلايا البصرية تحدثه الموجات الضوئية التى تتذبذب بسرعة معينة . والحرارة التى نشعر بها ما هى فى الواقع إلا إدراكنا الشعورى للحركة السريعة للجزيئات . والأصوات التى نسمعها لاتخرج عن كونها إهتزازات تحدثها موجات معينة فى طبلة الأذن . لم يدرك علماء القرن الثامن عشر كيف توصل « نيوتن » إلى هـــذه الاكتشافات العلمية ولكنهم أدركوا أن اللون والحرارة والصوت وصفات أخرى مما اعتقد مفكرو القرون الوسطى أنها أشياء مختلف بعضها عن بعض تماماً هى فى

الواقع مجرد أساليب لاستجابات حواسنا لحركات معينة ، ولكنها كلها تخضع لمجموعة واحدة من قوانين الطبيعة .

والكون ذاته الذى يتكون من مادة واحدة فى أشكال متعددة هو وحدة واحدة، فالنجوم التى تجوب السماء تخضع لنفس القوانين الطبيعية التى تتحكم فى سقوط التفاحة من الشجرة ،وتحرك الكرة على سطح منضدة البلياردو ، وأية مجموعة من الأسباب مهما كان المكان الذى تقع فيه ومرات وقوعها لابد أن تنتج نفس النتائج . وفضلاً عن ذلك فإن قوانين الكون الموحد تمتاز بالبساطة والسهولة ، فلكى نعلل حركة الأجرام لايلزم أن نعرف نظريات معقدة عن الفضاء القريب والفضاء البعيد والحركات الدائرية واللادائرية كما كان علماء الفلك أيام البطالمة يعتقدون،ولكن كل ما يحتاج إليه عالم الفلك اليوم هو ثلاثة قوانين بسيطة متعلقة بالحركة ومعادلة رياضية تبين الجاذبية الأرضية وهذه المعادلة هى :

$$\text{الجاذبية الأرضية} = \frac{\text{النسبة بين كتلتين ، كتلة ١ ، كتلة ٢}}{\text{مربع السرعة}}$$

وتحتم علينا طبيعة المادة إطاعة هذه القوانين البسيطة التى تحكم الحركة . لقد بقى الكون فى توازن دقيق رائع لأن كل جزىء من المادة فى كل مكان يتحرك وفقاً لما تمليه الطبيعة الكامنة للمادة ، وهو بذلك يسير فى اتفاق تام مع النظام الشامل للعالم ، وهو النظام الذى فرضته القدرة الإلهية . وكل جهد خارجى يرمى إلى التدخل لتغيير أوضاع الحركة التى فرضتها الطبيعة بالنسبة للمادة من المؤكد أن يكون مصيره الفشل وقد تترتب عليه نتائج وخيمة .

وفى النهاية أصبحت هذه المبادىء البسيطة التى فسرت فى وضوح طبيعة الكون مفتوحة للعقل البشرى ، وبذلك لم تكن ثمة حاجة للمعجزات . والواقع أنه لكون

النظريات التى أتى بها « نيوتن » تنطبق على ناحية من العلم لاتتحمل بحوث عملية واسعة ، كما هو الحال بالنسبة لعلوم الأحياء ، بدا لأتباعه أن أسرار الكون يمكن أن يكشف عنها النقاب بالملاحظة البسيطة وإعمال الفكر .

و « نيوتن » نفسه رجل بسيط ، مؤمن بالعلم ، ولكن لم يتعد تعطشه للمعرفة حدود العلم الذى أولاه اهتمامه ، ولم يهتم كثيراً بالنتائج العملية لدراساته فى النواحى الدينية أو السياسية . أما عقيدته الدينية فظلت كعقيدة غيره ممن سبقوه ولا تمت بصلة لتفكيره العلمى . على أن الأمر كان مختلفاً بالنسبة لأتباعه إذ إنهم عندما حاولوا أن يمثلوا لأفكاره بطريقة منطقية أخذوا يطبقون روح الأفكار الجديدة فى ميادين فكرية متعددة . ومع تزايد شعبية أفكار « نيوتن » الجديدة ، وإقبال الناس على مناقشتها فى مقاهى « لندن » وصالونات « باريس » ، تعددت بالتالى الموضوعات التى حاولوا أن يطبقوا عليها آراءه واتجاهاته فى التفكير . فمثلاً كان البعض يقول إنه إذا كانت المادة فعلاً لا تتغير ، وهى فى الأصل واحدة ، ولا تختلف إلا من حيث الحركة والحيز الذى تشغله ، فمن الجائز أن يكون جميع الناس سواء لايختلفون نوعاً ولكنهم يختلفون فقط من ناحية المراكز التى يشغلونها والأوضاع التى تصادف أن كانوا فيها فى فترة ما . وإذا كان الكون يسير وفقاً لقواعد ثابتة بسيطة يمكن للعقل أن يستنبطها فمن الجائز إذن أن عوالم الاقتصاد والسياسة يمكن أن نستكشفها بمجرد المشاهدة والتفكير ونعرف قوانينها . وإذا كان من طبيعة المادة أن تخضع لقوانين الطبيعة وتستجيب لها ، وهى التى تسبب حركة جزيئات الأشياء فى توافق حركى ، فمن الجائز بل من الحكمة فى مجالات السياسة والاقتصاد أن تمنح الأفراد الحرية التامة فى أن يفعلوا ما يشاءون إذ أن الدوافع الطبيعية سوف تقودهم حتماً إلى قوانين الطبيعة التى تخدم الصالح العام . وإذا كان الكون يخضع لقوانين ثابتة لا يمكن العبث بها فإن دور الله أصبح دور الخالق الأصلى لهذا الكون قبل أى اتصال أو تدخل

فى شئون هذه الآلة الدقيقة التى ابتدعها ، وعلى ذلك فأية شعائر دينية ترمى إلى التأثير على مخلوقاته ، أو استلهام شفاعته لتغيير مجرى الأحداث لا تعدو أن تكون ضرباً من الخرافات . ولقد وصف « فولتير » الديانات المنظمة التى تمارس مثل هذه الشعائر بأنها مؤسسات « مبتذلة » تضلل عقول الجماهير وتتلاعب بثروة ذهنية كان يمكن الإفادة منها فى التطوير الفكرى للشعوب .

لقد طبق عالم إنجليزى فلسفة « نيوتن » على حل المشكلات الاجتماعية بصورة أكثر فاعلية ، وهذا العالم هو «جون لوك (١) » (١٦٣٢ — ١٧٠٤) الذى عمل سكرتيراً ووكيلاً لـ « إيرل شافستبرى(٢) » . كان « لوك » نشيطاً فى ميدان السياسة خلال الجانب الأكبر من حياته ، وتعكس كتاباته الآراء التى سادت عصره، وذلك فيما يختص بالمشكلات العامة . ومن أهم كتاباته السياسية البحثان اللذان وضعهما عن « الحكومة المدنية(٣) » مستهدفاً البحث عن تبرير فى مجال التفكير السياسى « للثورة العظيمة(٤) » التى نشبت فى إنجلترا عام ١٦٨٨ . على أنه مهما يكن من أمر هذه المناسبة الخاصة بهذين البحثين فإنهما ولا شك سيطرا على الفكر السياسى خلال القرن التالى للقرن الذى كتبا فيه ، كما أنهما وضعا الأساس الفلسفى للثورة الأمريكية فيما بعد . وفى فصل تال سوف نناقش نظريات هذا العالم عن الحكومة مناقشة أوفى . أما فى هذا المكان فنقول إن « لوك » ، مثله مثل « توماس هوبز(٥) » وغيره من الكتاب الإنجليز الذين عاصروه، وجد أن السلطة

---

١ — John Locke

٢ — Earl of Shaftesbury

٣ — Two Treatises on Civil Government

٤ — English Glorious Revolution

٥ — Thomas Hobbes

السياسية الشرعية تستمد أصولها لا من التاريخ الماضى ولا من التقاليد المتوارثة ، بل من الإرادة الحرة للمحكومين أنفسهم ومن تصميمهم على تحقيق أهدافهم ، وهذه الإرادة يمكن إبطالها أو تقويمها كلما تغيرت الأهداف ، أو عجزت الحكومات عن تحقيقها .

ومن البحوث القيمة الأخرى ما كتبه « لوك » عام ١٦٩٠ تحت عنوان «مقال فى الفهم الإنسانى(١) » محاولاً استكشاف طبيعة اللغز المحير بالنسبة لمفكرى هذه الفترة ، وهو كيف أمكن للبشر الحصول على المعرفة ؟ لقد آمن معظم المفكرين السابقين بوجود أفكار موروثة وأن كل فرد يولد مزوداً بحصيلة عقلية ، ولكن « لوك » أكد فى نظريته أن الإنسان يولد وعقله يخلو تماماً من الأفكار . والعقل فى ذلك على حد تعبيره « سبورة ممسوحة(٢) » وكل ما يجمعه العقل بعد ذلك من حقائق وأفكار ومعتقدات تكون فى الواقع مكتسبة عن طريق التجربة . ومن بين التطبيقات العديدة لهذا الرأى تدعيم الفكرة القائلة بأن كل الناس يولدون متساوين . وبالطبع لم يقصد « لوك » أن جميع الناس يولدون بنفس الإمكانيات الذهنية ، ولكن عقولهم التى تشبه السبورة الممسوحة تتشابه إلى حد كبير ، والفروق التى نلحظها بين الناس ترجع غالباً إلى أن المجتمع يعامل كل فرد معاملة تختلف عن غيره ، وهذا هو السبب فى وجود الفوارق بين الأشخاص ، وليس لأن الناس ولدوا وفيهم صفات مختلفة . وفوق ذلك كله فإن ما يحصل عليه الفرد من معرفة إنما يكون عن طريق المشاهدة والخبرة ، وعلى ذلك فإن الدور الذى يلعبه الوحى فى العلم يقل كثيرا ، كما تزداد أهمية الملاحظة والعقل .

إن ما توصل إليه الناس من استدلالات نتيجة لكتابات « لوك » ، وكتابات

---

١ — An Essay Concerning Human Understanding

٢ — " Tabula rasa "

« نيوتن » قبله ، قللت أهمية الماضى فى تثبيت أنماط الحاضر والمستقبل . وبسبب أن الاكتشافات العلمية التى جاء بها التفكير الجديد الذى شاع فى القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت أصلاً فى مجالات لا تخضع للعامل الزمنى فى تطورها كالطبيعيات والرياضيات ، فإن مفكرى تلك الحقبة كانوا يميلون إلى النظر للمسائل العقلية ونظم الحكومة ومشكلات الاقتصاد باعتبارها كلها أموراً توجد أساساً خارج نطاق الزمن وليس للزمن تأثير عليها ، أى أن العقل هو الذى ينشئها ولا يرثها الإنسان . هذا المفهوم ثبت أركانه رفض « لوك » للأفكار التى يرثها الفرد فيما يرثه من أمور . والمجتمع ذاته يصبح بذلك نوعاً من « السبورة الممسوحة » يستطيع الناس أن يخطوا عليها نمطاً جديداً من الحكومة خلقه تفكيرهم الخاص حول القانون الطبيعى الذى لا يقوم على الزمن .

والحركة الفكرية التى عبرت عن كل هذه الآراء بلغت ذروتها فى « فرنسا » خلال القرن الثامن عشر وذلك فى كتابات المفكرين من أمثال « فولتير(١) » ، و « كوندورسيه(٢) » ، و« ديديروه(٣) »، و« هلفيتياس(٤) »،و«هولباخ(٥) »، فقد اعتبر كل هؤلاء أنفسهم أشخاصاً متنورين متحررين من أثقال تراث قديم من الخرافات التى عملت على إطفاء شعلة الفكر البشرى منذ أيام الإغريق والرومان . كان هؤلاء المفكرون يؤمنون بأن الماضى تمكن الاستغناء عنه ، وفى هذه الحالة يمكن للعقل البشرى أن يقيم نظاماً جديداً من الفكر يقوم على أساس من المنطق والتفكير العلمى ، بدلاً من أن يقوم على ميراث فكرى قديم . لقد كانوا

١ــ Voltaire
٢ــ Condorcet
٣ــ Diderot
٤ــ Helvetius
٥ــ Holbach

على ثقة من أن المجتمع ونظم الحكم المعقدة لا بد أن تخضع كلها لأنماط لا تعدو بساطتها القوانين الطبيعية التي توصل إليها « نيوتن » فيما يتعلق بحركات النجوم . ومن الجائز أن هؤلاء المفكرين كانوا سطحيين فى تفكيرهم ، غير مدركين لمدى ما تضمنه تفكيرهم من أفكار عاشت فى الماضى الذى انحدر إليهم من العصور الوسطى . لقد أوضح المؤرخ « كارل بيكر(١) » أن أولئك المفكرين فى تفكيرهم المعتمد على العقل لا التجربة ، وفى هيامهم بالصيغ المعنوية المجردة ، وفى اهتمامهم بالأنماط المثالية ، كانوا أقرب إلى التفكير الذى ساد العصور الوسطى ، منهم إلى عقلية العصر الحديث .

وبالرغم من كل هذا فإن الفضل فى فتح الباب أمام عالمنا الحديث يعود إلى مفكرى إنجلترا وفرنسا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فهؤلاء هم الذين تولوا إقناع السياسيين الذين عاصروهم بأن الأنماط الموروثة فى المجتمع ، وما يلحق بهذا المجتمع من تقاليد وامتيازات لابد أن تتغير تغيراً جذرياً ويحل محلها نظام جديد يتطلع إلى المستقبل بدلاً من أن يفتش فى الماضى ويعتمد على العقل فى مواجهة الظروف الجديدة ، ومطالب الحضارة الغربية الصاعدة .

لقد كان أولئك المفكرون شغوفين بمصير الإنسان ، حريصين على أن يتحرر جميع الناس من الأثقال التى ألقاها على كاهلهم الجهل ونظم اجتماعية لا سند لها من المنطق أو العقل . ولأول مرة فى تاريخ البشر ينظر الناس إلى بؤس البشرية لا على أنه قدر راسخ يمكن تخفيفه فى بعض الحالات الفردية بتقديم المساعدات المادية المؤقتة ، بل على أنه شر خلقته الأوضاع الاجتماعية السقيمة ، وفى الإمكان القضاء على هذا الشر بإرادتهم وفاعليتهم الذاتية . لهذه الأسباب اتجه

---

١ — Carl Becker

الناس بتفكيرهم نحو مبادىء المساواة بين الجميع ، ونحو التقليل من تدخل الحكومات فيما كانوا يؤمنون بأنه اتجاه خاص بالفرد نفسه وعليه أن يتصرف وفقاً لما عليه منطق الأحداث . على أن الناس مع ذلك لن يكونوا ديمقراطيين بالمعنى الذى نفهمه اليوم ، فقد أراد مفكرو أوربا إقامة حكومة قادرة على تنفيذ السياسات التى نادوا بها وكانوا يرون أن ذلك يمكن أن يتحقق على يد حاكم « مستبد عادل » أكثر مما يتحقق على يد حكومة شعبية تسودها الفوضى . وزاد من اتجاههم الفكرى هذا أن النقابات الحرفية والحكومات المحلية والإقطاعيات الزراعية الشاسعة وغير ذلك من الهيئات الشعبية فى أوربا كانت كلها تسعى فى الواقع إلى تعطيل عجلة التقدم بالرغم من أنهم كانوا يدعون التحدث بلسان الحرية وذلك حتى يحتفظوا بالامتيازات التى ورثوها عن الماضى . لقد كان من الطبيعى أن يعضد « فولتير » وغيره من المفكرين الذين عاصروه ، كلاً من الملك « لويس الخامس عشر » فى «فرنسا » ، والملك « فردريك الأكبر» فى «روسيا» ، والملك « جوزيف الثانى » فى « النمسا » ، والإمبراطورة « كاترين » فى « روسيا » . وحتى فى إنجلترا حيث أصر « لوك » وأتباعه على ضرورة مشاركة الشعب فى الحكم وسيادة البرلمان نجد أنهم طالبوا فى نفس الوقت بأن يتولى الحكم قلة من السياسيين المقتدرين الذين لا يزيد عددهم على عدة آلاف من بين ملايين الشعب الإنجليزى .

وفى نهاية القرن الثامن عشر زاد التوتر بين الجديد بما جاء به من علم وصناعة ، وبين القديم بما احتواه من أوضاع اجتماعية موروثة من العصور الوسطى . هذا التوتر أدى بدوره إلى ضرورة البدء فى بناء مجتمع جديد بالكلية . وإعادة بناء المجتمع — أى خلق نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة — استمر فى الحضارة الغربية مدة قرن ونصف وربما أكثر ، وهذا الأمر ما زال حتى الآن فى دور التكوين وذلك بالنسبة لكل من آسيا وأفريقيا . لقد كانت الأدوات اللازمة

لبناء المستقبل تكمن فى الأفكار التى جاء بها القرن السابع عشر والثامن عشر ، غير أن الأهداف والأنماط لم تكن قد تحددت معالمها بعد ، وكان على أكتاف رجال الفكر من أمثال « ماركس(١) » و « لينين(٢) » و « بسمارك(٣) » وإلى جانبهم « جيفرسون(٤) » و « ماديسون(٥) » يقع عبء خلق نظام للحياة جديد ومتكامل كى يحل محل آخر قديم ومتهاو ، نظام مرسوم بكل دقة كى يعبر تعبيراً قوياً عن العلم الجديد وعن التكنولوجيا الحديثة .

والآن دعنا أيها القارىء نستكشف الأسباب التى أدت إلى أن تأخذ الثورة الأمريكية شكلها الخاص باعتبارها رداً متميزاً على هذا التحدى .

---

١ — Marx

٢ — Lenin

٣ — Bismarck

٤ — Jefferson

٥ — Madison

الفصل الثانى

الإمبراطورية البريطانية في منتصف القرن الثامن عشر

عندما تبوأ « جورج الثالث » عرش بريطانيا عام ١٧٦٠ ، أجمع الإنجليز داخل إنجلترا ، وكبار المفكرين خارجها ، على أن بريطانيا العظمى تتمتع بأفضل الدساتير قاطبة إذ كان الاعتقاد العام أن حرية الفرد فى إنجلترا أصبحت تحميها قوانين يخضع لها الملك ذاته ، وأن سلطة الملك قادرة على الوقوف فى جانب الخير العـــام وهى فى نفس الوقت عاجزة عن إلحاق الأذى بأحد من الناس بسبب ما للبرلمان من سلطات مضادة لسلطات الملك . والواقع أن السلطة التشريعية عندما تكون مستقلة تماماً فإنها تصبح قادرة على حماية حريات الناس وممتلكاتهم . لقد شد المواطنون المخلصون أزر الملك عندما كان عادلاً وعطوفاً وبذلك أعطى كل فريق نفسه فى إخلاص وتفان لخير المملكة ورفعتها .

وبالرغم من أن التاريخ يعج بالقصص والحكايات التى تحكى دقائق هذه الفترة فى أسلوب خيالى طنان ، إلا أن ثمة ما يدل على وجود عنصر الصدق فيها . ومما لاشك فيه أن بريطانيا فى القرن الثامن عشر كانت متقدمة سياسياً من نواحى عدة ، منها أن المؤسسات التى ظهرت فى القرون الوسطى لحماية الحريات التقليدية فى البلاد كانت على المستوى القومى لا المحلى كما كان الحال فى بقية القارة ، ومن ثم استطاع ملوك أسرة « تيودور » وملكاتها أن يوجدوا طريقة محددة للعمل فى تعاون وثيق مع

هذه المؤسسات فى مجال تطوير الحكومة والاقتصاد تطويراً يستهدف خدمة البلاد . فمثلاً نجد أن القانون العام وقضاته الذين جابوا البلاد منفذين أحكامه ، كانوا أدوات قوية عملت على إشاعة روح المساواة بين الناس والتمكين لسلطة الدولة ، على عكس الحال فى «فرنسا» عندما كانت البرلمانات الإقليمية (١) ونظم الجمارك المحلية (٢) عوامل هامة فى إضعاف هذه السلطة . كان البرلمان فى إنجلترا جزءاً من كيان الدولة وكان تعبير « الملك ممثلاً فى البرلمان(٣) » هو المحور الذى يدور حوله النفوذ القومى ، بعكس ما كان عليه الحال فى معظم دول القارة حيث كانت هذه المؤسسات بؤرة للانفصال تتجمع فيها العناصر الناهضة للسلطة المركزية .

ولما كانت هذه المؤسسات على علاقة بالسلطة المركزية الحديثة فى الدولةولاتتعارض مع نمو تلك السلطة فقد تدعمت المؤسسات التشريعية والقضائية المستقلة فى بريطانيا العظمى وزاد هذا التدعيم كلما زادت قوة الدولة . لقد كان هذا يخالف الأوضاع التى سادت القارة كلها ، حيث وقفتالمؤسسات الشبيهة بتلك والتى كان يمكن أن تحد من سلطات الملك ونفوذه موقفاً معارضاً لسلطة الدولة ، وبذلك زالت من الوجود .

لقد أوضحت أحداث القرن السابق على القرن الثامن عشر هذ الاختلاف البين بينالوضعفىبريطانيا من ناحية وفى أوربا من ناحية أخرى ، عندما أدت محاولة ملوك إنجلترا من أسرة « ستيوارت » إلى تنمية موارد الخزانة العامة ، وبالتالى الانزلاق نحو الحكم دونمشاركة البرلمان ، إلىإثارة الناس مرتينعلىالحكومة . فأدتالثورة الأولى إلى حرب طويلة انتهت بإعدام « شارل الأول » ، وتبع ذلك نشوء نظام

---

١ — Parliaments

٢ — Coutumes

٣ — King-in-Parliament

جمهورى يقوم على مبدأ حماية الشعب من طغيان الملك، واستمر هذا النظام أحد عشر عاماً (١٦٤٩ — ١٦٦٠) . أما الثورة الثانية فنشبت عام ١٦٨٨ وكانت ثورة بيضاء انتهت بإبعاد أسرة « ستيوارت » عن عرش بريطانيا . وفى كل من هاتين الثورتين لم يتضمن اعتداء البرلمان أو غيره من المؤسسات التقليدية فى مجال المحافظة على الحقوق الموروثة أية معارضة أو مقاومة لمبدأ التوازن التجارى(١) أو لروح القومية ، برغم الصراع الذى خاضاه هذان العاملان فى أوربا وقتئذ ضد الاتجاهات المتبقية من العصور الوسطى . على أن الذى حدث فى إنجلترا كان عكس ذلك إذ كان الثوار هم الذين طالبوا بحكومة مركزية أكثر قوة وأكثر فعالية ، وهم الذين كانوا يمثلون قوى التجديد . وفى المواقف الشبيهة بتلك فى القارة ، عندما نشب النزاع حول حق الملك فى فرض الضرائب أو حول استقلال السلطة القضائية ، فقدت المؤسسات الإقليمية والهيئات القضائية فى كل مكان سلطاتها وتنازلت عنها للقوة الجديدة الصاعدة أى « المستبدين العادلين (٢) » . كانت إنجلترا هى البلد الوحيد الذى أصبحت فيه مثل هذه المؤسسات والهيئات جزءاً من النظام السياسى والاقتصادى الجديد وليست ضحيته .

وعقب ما يسمى « بالثورة الرائعة (٣) » ، وهى الثورة التى نشبت فى إنجلترا عام ١٦٨٨ ، ومجىء « وليم » و « مارى » إلى الحكم ، تكاتفت جميع العناصر السياسية الفعالة فى البلاد ووصلت إلى تسوية ناجحة لكافة المشكلات بحيث اختفت جميع الخلافات الداخلية طيلة القرن التالى، وظل الحال كذلك إلى أن ظهرت جماعات جديدة لم تكن موجودة وقت أن تم الاتفاق . وإلى أن أحرزت هذه الجماعات قدراً

---

١ — Commercialism

٢ — enlightened despots

٣ — Glorious Revolution

من الفاعلية السياسية ، وبدأت تطالب بأن يكون لها صوت فى الحياة العامة ، عندئذ ظهر التوتر ونشب الصراع .

والنظام السياسى الذى ظهر إلى الوجود بناء على هذه التسوية يختلف كثيراً عن شكل الحكومة البريطانية التى نعرفها اليوم ، أو حتى تلك كانت موجودة فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر . فوزراء الملك ما زالوا وزراءه مسئولين أمامه هو مسئولية فردية لا أمام البرلمان مسئولية جماعية . لقد كان هناك من يعتقد أن الحفاظ على سلطته المستقلة ، « سلطة الملك بالحق الإلهى »، إنما هو أمر جوهرى إذا أريد للحكومة أن تسلك فى أعمالها طريقاً سوياً . على أن سلطات البرلمان كانت هى الأخرى شيئاً حقيقياً ، وليس فى مقدور الملك أن ينال منها ما يريد ، فلم يستطع أن يحصل منها على الاعتمادات المالية خلاف تلك التى منحته إياها ، وما من قانون إلا بموافقة هذا البرلمان . وبالرغم من عدم وجود المسئولية الوزارية أمام البرلمان بالشكل الذى نعرفه اليوم ، فإن أية محاولة للحكم على غير إرادة البرلمان يمكن أن يقضى عليها برفضه الموافقة على القوانين أو الاعتمادات المالية — وهكذا يتضح أن التسوية تتضمن اتفاقاً بديهياً فحواه أن الملك لن يحاول السير فى طريق لا يقره البرلمان .

كذلك كان البرلمان فى ذلك الوقت يختلف تماماً عن البرلمان الذى نعرفه اليوم ، فلم يكن مجلس اللوردات أثراً من آثار الماضى كما هو الحال الآن ، ولكنه كان ـ فيما عدا القوانين المالية — هيئة مماثلة تماماً لمجلس العموم ، كما كان هذا الأخير لا يمثل بحال من الأحوال غالبية الشعب فى بريطانيا إذ كان لكل مقاطعة أن تنتخب عضوين ويقوم بانتخابهما كل من يملك أرضاً أو يستأجرها بما يوازى أربعين شلناً فى العام، وبالطبع كان هؤلاء يشكلون جزءاً صغيراً بالنسبة إلى مجموع سكان المقاطعة . وحتى هذه الفئة الصغيرة كانت تدلى بأصواتها علناً وتحت أبصار ملاك أراضيهم وسادة مقاطعاتهم . أما الأعضاء المنتخبون عن المقاطعات وعددهم يقل عن مائة فكانوا

ينتخبون بطريقة ديموقراطية وذلك لو قيست بتلك التى كان ينتخب بمقتضاها النواب الأربعمائة الممثلون للدوائر السكنية الصغيرة(١) . وعلى مدى سنوات العصور الوسطى، وحتى فى ما تلى ذلك من قرون ، كان تقسيم الدوائر الانتخابية لا يخضع لأى نظام ، بل إن عواصم المقاطعات ومدنها ووحداتها الجماهيرية كان يطلب منها أن ترسل ممثليها إلى البرلمان دون خطة أو اعتبار لعدد الناس الذين يعيشون فى كل منها — مع أن عدد السكان فى بعضها كان قد اضمحل حتى أصبح لا يزيد على أصابع اليد الواحدة ، كما نشأت مدن كبرى جديدة مثل « برمنجهام » و « مانشستر » دون أن يكون لها ممثلون بالمرة . لم يكن الانتخاب يتم بصورة قريبة من الديموقراطية إلا فى أماكن قليلة كمدينة « لندن » حيث الطبقات الوسطى والعليا التى كان حق الانتخاب وقفاً عليها . أما طريقة الانتخاب ذاتها فقد اختلفت من دائرة انتخابية إلى أخرى وفى كل منها كانت أقلية ممتازة من مجموع الأهالى هى التى تتمتع بحق الاختيار . وفى كثير من الدوائر ، وهى التى كان يطلق عليها الدوائر المغلقة(٢) ، استطاع مالك كبير من ملاك الأرض أن يعين بالاسم النائب أو النواب . بعض هذه الشخصيات البارزة كانت تتحكم فى عدد كبير من هذه المقاعد فتعين فيها من تريد من النواب . والملك نفسه ، من خلال ملكياته الزراعية الشاسعة وبواسطة نبلائه، استطاع أن يتحكم فى اختيار ثلاثين أو أربعين عضواً من أعضاء البرلمان . وفى إنجلترا كلها كان أقل من مائتى ألف من الناس ، من بين خمسة ملايين ونصف من مجموع السكان ، يشاركون مشاركة جدية فى انتخاب أعضاء لمجلس العموم .

كذلك كان هناك عدد قليل من الأسر القوية التى لو اتحدت مع التاج أمكنها التحكم فى المجلس فى كثير من المناسبات العامة .

---

١ — Boroughs

٢ — Nominatlon Boroughs

أما ما كان البرلمان يمثله ، ويمثله بنجاح ، فهو مصالح الدولة المتعلقة بالأرض والتجارة . لقد كان « مونتسكيو(١) » يظن أن الدستور البريطانى يتضمن فصلاً كاملاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وقد يكون من جراء مديحه لهذه الظاهرة أن أصبح مثل هذا الفصل هو الصنم الذى تقدسه النظريات الثورية فى السياسة ، وإن كان فى الواقع يكاد ألا يوجد أصلاً إذ كان الملك والبرلمان يعملان فى الحقيقة جنباً إلى جنب سواء من الناحية النظرية أو العملية كما مارسا سلطاتهما سوياً .

على أنه كان ثمة نوع من التوازن بين الاثنين بمعنى أن البرنامج الذى تضعه الحكومة لا يمكن أن ينفذ، ما لم يراع مصالح الملك ويحظى بتأييده ، وما لم يلق أيضاً تأييد النبلاء وملاك الأرض وكبار التجار .

فى الوقت ذاته كان سواد الشعب المحروم من حق الانتخاب ، بالإضافة إلى الصفوة القليلة من السياسيين ، يلقون الحماية الضرورية لحرياتهم الأساسية وذلك عن طريق قانون « حقوق الإنسان(٢) » الصادر عام ١٦٨٩ ، وهو القانون الذى كان أساساً لكثير من الحقوق التى تضمنتها التعديلات العشرة الأولى التى أدخلت على الدستور الأمريكى بعد ذلك . لقد ساعد الازدهار الاقتصادى الذى استمر معظم هذا القرن على أن يتمسك الناس بولائهم للنظام السياسى الذى ساد فى ذلك الوقت ، وظل الحال كذلك حتى قرب نهاية القرن عندما أحست الطبقات الفقيرة بالظلم نتيجة للتطورات الاقتصادية العديدة والتعطل عن العمل ، هذا التعطل الذى اقترن بظهور المصانع الكبرى .

كان من نتيجة ذلك أن ظلت الطبقات الشعبية فى إنجلترا ، سواء فى الريف

---

١ — Montesquieu
٢ — Bill of Rights

أو المدن ، تقف من المسائل السياسية موقفاً سلبياً ، وبقى الحال كذلك فى معظم الأحوال إلى بعد قيام الثورة الأمريكية .

إن التوافق السياسى النسبى الذى ساد إنجلترا خلال القرن الثامن عشر جعل من الممكن أن تترك الإدارة المحلية فى أيدى محلية دون تعريض الوحدة القومية للخطر . أما فى شتى أنحاء أوربا ، وفى « فرنسا » على وجه الخصوص ، شهد ذلك القرن اضمحلال النظم المحلية بشكل منتظم أمام زحف النظام المركزى الذى تديره طبقة البيروقراطيين المعينين من قبل الحكومة المركزية والمسئولين أمامها . ففى « فرنسا » ، على سبيل المثال ، حدث أن حكمت الولايات حكماً مطلقاً طبقة « الأمناء(١) » ، وهم من موظفى التاج الفرنسى ومن المنتمين للطبقات الوسطى من الشعب ، وكانوا دائماً من العاملين فى مناطق تبعد كثيراً عن مسقط رأسهم . لقد ترتب على اضمحلال الإدارات المحلية وانكماش سلطانها أن بدأت الإدارة المحلية تتطلع إلى « باريس » طالبة العون والشرعية ، ولم تفتش عن أى تقليد محلى تعتمد عليه ، كما لم ترتكن على مشاركة المحكومين أو موافقتهم .

أما فى إنجلترا فلم يكن الحال هكذا ، إذ بالرغم من وجود « لورد » فى كل مقاطعة يمثل سلطة الملك ، إلا أن المركز لم يكن يعدو أن يكون منصباً وراثياً كما لم يكن يخضع للملك بصورة أو بأخرى ولم تكن سلطة هذا الأخير عليه إلا إسمية . أما السلطة الحقيقية فى نظام الحكم المحلى فكانت فى أيدى « قضاة الصلح(٢) » سواء على الصورة الفردية كقضاة عاديين ورؤوس عائلات أو على الصورة الجماعية كهيئة للنظر فى الشكاوى واستئناف الأحكام(٣) ، وهى الهيئات المسئولة عن

١ — Intendants

٢ — Justices of the peace

٣ — Court of pleas

التمكين للقانون والعدالة بين سكان المقاطعات . هذه الهيئات ذات الاحترام الخاص ، بالرغم من تبعيتها للتاج فإنها عملياً تنتمى للأسر المحلية صاحبة المصلحة العليا وعلى ذلك فقد كانت تختار نفسها بنفسها. وبعد المقاطعات تأتى الأبرشيات Parishes ، وهذه تحكمها هيئات خاصة تسمى « المجامع الأبرشية »(١) ، وتجيء عن طريق الانتخاب الذى يجرى عادة على أسس ديمقراطية وإن كانت هذه المجامع فى الواقع تمثل مصالح أصحاب الأراضى ، أى مصالح سادة الريف الإنجليزى .

أما فى المدن النامية والعواصم فهناك تشكيلة محيرة من الحكومات . فالكثير من هذه المدن والعواصم كان يدار بطريقة « الهيئات التجارية المغلقة(٢) » يتوارث أعضاؤها أماكنهم فى مجالس الإدارة ويقومون فى نفس الوقت بالوظائف العامة بصفتهم مندوبين عن البلدية . وفى أماكن قليلة مثل مدينة « لندن » كان يجرى فى العادة انتخاب حر لاختيار موظفى البلدية ، ولكن حتى فى هذه المناسبة كان حق الانتخاب مقصوراً على عدد قليل من رجال الأعمال الأغنياء . ومهما كان شكل الحكومة المحلية فإن السلطات البلدية عملياً كانت تمثل المصالح الإدارية والتجارية لسادة الأرض فى المنطقة .

وفى المقاطعات الكبيرة ، كما فى الدوائر الصغيرة ، نجد أن نفس الأسر ونفس المصالح ، وحتى نفس الأشخاص ، يحققون هدفين فى وقت واحد : إقامة الحكومة المحلية ، والإسهام فى خلق وحدة المصالح التى عبرنا عنها بكلمة « الملك ممثلاً فى البرلمان » ، وهى الوحدة التى سادت الأمة كلها .

لهذا السبب لم يكن هناك ما يدعو إلى وجود هيئة من البيرواطيين تحاول

---

١ — Squirearchy

٢ — Close Corporations

بإخضاع المصالح المحلية لإرادة الدولة . فالحكومة المركزية والحكومة المحلية، على حد سواء ، كل منهما تعتبر نفسها وكيلة عن الطبقات الغالبة فى المجتمع تمثل مصالحها وتعبر عن اتجاهاتها . لم يكن هناك بوليس يشرف على تنفيذ القانون بل وحدات صغيرة من الجيش تتخذ أماكنها وقت السلم . لقد كان الفرد الإنجليزى يعيش حياته كلها دون أن تقع عيناه على موظف عام من موظفى الحكومة المركزية اللهم إلا فى الموانى حيث يعمل موظفو الجمارك والسواحل . لقد كانت وحدة المصالح هى التى تجمع أجزاء المملكة إلى بعضها دون أن يكون هناك هرم مدرج من أهرامات السلطة (١) كما كان الحال فى كثير من دول القارة .

كذلك لم يكن فى إنجلترا العداء بين طبقة أصحاب الأراضى التقليديين والطبقة الصاعدة من العاملين فى ميدان التجارة ، وهو العداء الذى أقلق بال العديد من البلدان الأوروبية ، بل إن أبناء وبنات الأسر النبيلة فى إنجلترا أخذوا يدخلون الحياة العامة ويمارسون كافة الحرف والوظائف . لم يكن القانون أو التقاليد لتمنع أصحاب الألقاب من العمل ، فى حين سعى أفراد طبقة الملاك الزراعيين إلى اقتناص الفرص الاقتصادية الجديدة التى جلبها التوسع التجارى فى إنجلترا .

فى نفس الوقت كان العاملون بالتجارة تواقين إلى امتلاك الأراضى كوسيلة فعالة لتدعيم مكانتهم الاجتماعية ، ولذا نرى الكثيرين من هؤلاء قد هجروا محالهم فى المدن إلى الريف حيث دخلوا فى علاقات عديدة مع سادته من أصحاب الأراضى وكبار ملاك العزب والمؤسسات الزراعية .

وفى منتصف القرن الثامن عشر ، كانت الحكومتان المحلية والمركزية فى إنجلترا تمثلان ، لا تقاليد إنجلترا أو عظمتها العسكرية أو ماضيها الإقطاعى أو روحها الدينية

---

١ — Hierarchy of Authority

فحسب ، بل كانت كل منهما تمثل أيضاً الملكية الفردية . هذه الملكية الفردية التى سيطرت على سياسات المملكة ، بل الإمبراطورية كلها ، كانت فى تلك البلاد فى حمى من الإجراءات التعسفية بفضل مجموعة من القوانين التى تحد من سلطة الحكام وتؤثر فى مصير الحكومة من خلال ممثليها فى البرلمان وعن طريق معاملاتها مع السلطات المحلية . وكما هو الحال بالنسبة لجميع الحكومات التى تقيم وزناً كبيراً للملكية الفردية ، اهتمت الطبقة الحاكمة فى إنجلترا بالتمكين للقانون والنظام . وهذه الطبقة لم تهتم كثيراً بالحصول على الأمجاد المكلفة، بل إنهم نظروا إلى الجيش باعتباره عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة ورأوا التقليل من أعبائه إلى أقل حد ممكن ، كما نظروا إلى البحرية باعتبارها الحارس الأمين للتجارة . أما الأفكار الجديدة والمفاهيم المستحدثة فكانت فى رأيهم من المغامرات المجلبة للمتاعب .

ومع أن هذه الفترة كانت تعتبر العصر الذهبي للفلسفة الإنجليزية ، إلا أنها خلت تماماً من مفكرين بارزين من أمثال « ميلتون » و « هوبز » و « لوك » ممن عاشوا قبل ذلك بقرن من الزمان وممن كان يمكن أن يدخلوا روحاً جديدة وجريئة إلى مجال التفكير السياسى . أما الخيالات الغريبة التى اشتهر بها السياسى « بيت » ونظرته إلى السياسة على المستوى البعيد الخارج عن نطاق الجزر البريطانية ، فما كان لأحد أن يهضمها إلا فى أوقات الأزمات الشديدة . فالإمبراطورية نفسها لم تكن فى نظر الناس شيئاً ممتداً إلى أركان العالم الأربعة ولها صورة الكيان اللانهائى ، بل مجرد مجموعة من الممتلكات تدار على أسس تجارية محضة كما يدار المنجم ، والمتجر الكبير ، وحلقة صيد الأسماك دون إغفال لحقوق صاحب رأس المال .

وفى الوقت الذى كان فى الإمكان أن ينشأ فيه فكر عظيم وخيال مبدع شجاع ورابطة ذهنية تشد أفراد هذه المجموعة الكبيرة من المتحدثين باللغة الإنجليزية

المنتشرين فى العالم بعضهم إلى بعض فى كيان واحد عظيم ، ظلت العيون والعقول مقيدة إلى التجارة والضرائب بأقوى القيود .

وبحلول عام ١٧٥٠ كانت بريطانيا قد أصبحت مالكة لإمبراطورية عظيمة ، ولم يمض زمن طويل حتى زاد اتساع هذه الإمبراطورية وذلك عقب الفتوح التى قامت بها خلال حرب السنوات السبع وأكسبتها بعض بلدان الساحل الشمالى لأمريكا ابتداء من « نيوفاوندلاند » إلى «جورجيا» ، وبعض جزر البحر الكاريبى مثل « باربادوس » و « جامايكا » وما بعدها إلى جانب السيادة على معظم الهند . لقد كان امتلاك هذه الإمبراطورية المترامية نتيجة للجهود الشخصية ، فإنه خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، عندما كانت القوى الأوربية ما زالت تدعم مطالبها فى الهند والأمريكتين كانت إنجلترا فى ذلك الوقت دولة صغيرة فقيرة تعتمد على قوة بحرية صغيرة . لم يكن عدد سكانها يعدو خمس عدد سكان « فرنسا » ونصف عدد سكان « أسبانيا » ولم تكن ثروتها تعادل ثروة أى من هذه البلاد ولم تكن الحكومة لتقوى على الاضطلاع بما كانت تتطلبه سياستها الاستعمارية من أموال ، كما كانت تفعل أى من الدول الأوربية الأخرى . كانت الحكومة الإنجليزية فوق ذلك مشغولة خلال القرن السابع عشر بثورتين كبيرتين وبتوتر مرير يتعلق بحقوق الأفراد وحريتهم واستمر هذا التوتر حتى السنوات العشر الأخيرة من ذلك القرن .

كانت المغامرات الجريئة التى قام بها صيادو الأسماك وأصحاب المراكب المشبوهة وشركات التجارة ومجموعات النبلاء المغامرين من أصحاب الأطماع الكبيرة فى الكسب وتكوين الثروات نتيجة حتمية لامتناع الحكومة عن التدخل فى حريات الناس وتركهم أحراراً فيما يفعلون . ومع بداية هذا القرن كانت هذه المجموعات قد توصلت إلى الحصول على مواضع لأقدامهم فى مراكز منتشرة على طول الساحل

الأطلنطى ، وأعقب ذلك هجرة كبيرة بين الإنجليز طوال سنى القرن ، والذى دعا إلى تلك الهجرة هو ما عاناه هؤلاء من حروب أهلية واضطهاد سياسى وتعصب دينى وفقر خلال تلك السنوات القلقة . وبعد عام ١٦٩٠ ضعفت حركة الهجرة ولكن المستعمرات عبر الأطلنطى وفى جزر البحر الكاريبى كانت قد رسخت دعائمها وبدأت فى النمو السريع كنتيجة لتزايد كبير فى عدد المواليد والهجرة إليها من « اسكتلندا » و « أيرلندا » و « ألمانيا » ، وكنتيجة أيضاً لاستقدام العبيد من أفريقيا .

ولما كانت الإمبراطورية قد اتسعت بهذه الصورة الارتجالية دون أى تخطيط سابق وكنتيجة للجهود الفردية ، وبسبب أن نشأتها الأولى عاصرت فترة اتسمت بالقلاقل والاضطرابات التى وقعت فى إنجلترا ، فإن ما يقرب من قرن من الزمان مضى وانقضى قبل أن تظهر لهذه الإمبراطورية حكومة نظامية محددة المعالم واضحة القسمات . أما قانون الملاحة(١) الذى ظهر عام ١٦٩٦ ، والاعتراف بمجلس التجارة والزراعة(٢) كهيئة مسئولة عن شئون المستعمرات ، هذا الاعتراف الذى تم فى نفس تلك السنة ، وتنقيح الأوامر والتعليمات وتعديلها بالنسبة لطبقة المحافظين الذين يتولون حكم هذه المستعمرات ، كل ذلك يعتبر فى الواقع خطوة على الطريق المؤدى إلى ظهور النمط الخاص للحكومة فى تلك المستعمرات .

لقد كان من الطبيعى أن يعكس هذا النمط السياسة التى اتبعت فى تصريف مشاكل الحكم فى إنجلترا والتى كانت قد نشأت قبل ذلك مباشرة . ومع أن البرلمان لم يغفل، بل على العكس أكد سلطته التامة على المستعمرات وعلى بريطانيا ذاتها، إلا أن

---

١ — The Naivigation Act

٢ — Board of Trade & Plantations

ولايته على هذه المستعمرات كانت تعتبر من قبيل الأعمال التنفيذية التي يتولاها في نطاق حقوق الملك وامتيازاته الموروثة.ومن ثم كان البرلمان ، باستثناء القانون العام المنظم للتجارة الذي صدر عام ١٧٦٣ وحتى بعد ذلك العام ، لايهتم بما يجري فيالمستعمرات . لقد كان الملك ، من خلال مجلس البلاط ، هو مصدر السلطات في المستعمرات الأمريكية كما أنه عرف دوره في تلك المناطق البعيدة ، ذلك الدور الذي رسمته الامتيازات الموروثة وفرضت على « وليم الثالث » القيام به .

وفي الوقت ذاته ، لم تكن حقوق الملك في المستعمرات مطلقة ولم يرها أولئك الذين قاموا بالثورة الأمريكية أنها كذلك لا في أمريكا ولا في إنجلترا نفسها . إن التجارب المختلفة ، كحكم المستعمرات دون جمعية وطنية محلية ، تلك التجارب التي قام بها ملوك أسرة « ستيوارت » ، كما حدث في ولاية « نيويورك » عقب الاستيلاء عليها من أصحابها الهولنديين أو في أثناء حكمهم لولاية « نيوإنجلند » حكماً استمر فترة ليست بالطويلة ، هذه التجارب لم تعش طويلاً وسرعان ما صرف النظر عنها . لقد استقر في الأذهان عقب ذلك أنه ما من فائدة في حكم مستعمرة إنجليزية دون الاستعانة بجمعية وطنية محلية . كذلك توقفت المحاولات الشبيهة بتلك التي بذلت في « فرجينيا » و « جامايكا » عام ١٦٧٠ لتقييد اختصاصات الجمعية الوطنية في كل من هاتين المستعمرتين وقصر اختصاصها على التصديق على القوانين الممهورة بخاتم الملك .

وموقف الإنجليز إزاء المستعمرات كان يحدده ويقرره مفهوم الحكومة عن التجارة ووظيفتها في المجتمع بالشكل الذي ساد حينئذ . لقد كان هدفهم يتركز حول النهوض بالتجارة وحول المصالح التجارية لإنجلترا عن طريق الحصول على المواد الأولية الضرورية واستيعاب المنتجات المصنعة وإيجاد الأعمال اللازمة لتنشيط البحرية التجارية التي اعتبرت أساس القوة البحرية البريطانية . ومما لابد أن يكون له دلالات

رمزية كبيرة أنه ، وإلى أن أصبحت الثورة الأمريكية على الأبواب ، لم يكن فى إنجلترا هيئة واحدة تعالج مشكلات المستعمرات على هذا الأساس ، بل إن هذه المشكلات كانت من اختصاص مجلس التجارة الذى لم يكن سوى هيئة صغيرة مكونة من ثمانية أعضاء ، ولكن اجتماعاته كان يحضرها من وقت إلى آخر أعضاء مجلس البلاط أو غيرهم من الشخصيات الكبيرة.كان « وليم الثالث » هو الذى أنشأ هذا المجلس للاهتمام بأمور التجارة والمال فى المملكة كلها . لقد كان إصدار التعليمات لمندوبى الملك فى المستعمرات والقيام بما يتطلبه الاتصال بهم من مراسلات مختلفة ، وكذلك إعداد التشريعات المتعلقة بأمور هذه المستعمرات ، وكتابة التقارير الخاصة بمشكلاتها ، كانت كلها فى أيدى مجلس التجارة بصفته هيئة استشارية لمجلس البلاط وللإدارات التنفيذية . على أن مجلس التجارة كان يعالج هذه الأمور على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من رسالته واختصاصاته ذات الصفة التجارية فى جوهرها . ومن ثم كان الاتجاه العام أن ينظر الباحثون إلى جميع مسائل المستعمرات باعتبارها أموراً تجارية ولابد من علاجها على هذا الأساس .

لقد كان لعدم وجود إدارة تنفيذية مختصة بشئون المستعمرات دلائل أخرى خلاف كونه دليلاً على أن الأوضاع فى المستعمرات كان ينظر إليها من زاوية التجارة لا من زاوية المفهوم الاستعمارى العادى . هذه الظاهرة كان لها معنى آخر ألا وهو أن المستعمرات لم تكن تخضع لرقابة فعالة فى جميع شئونها من قبل بريطانيا العظمى . وفى أثناء الجانب الأكبر من حياة مجلس التجارة ، كان هذا المجلس هيئة لها قدر معقول من الفاعلية والكفاية ، ولكن اهتمامه بالمستعمرات كان محدود النطاق كما أن سلطاته كانت استشارية محضة . وأمور المستعمرات كانت مشاعاً بين عدد كبير من الإدارات والمكاتب فنجد أن من بين عديد المسئوليات المسندة لوكيل وزارة الأملاك العناية بأملاك الدولة فيما وراء البحار ، فى حين كانت وزارة الخزانة

مسئولة عن الأمور المالية فى هذه الأملاك ، كما قامت وزارة الحرب بالاحتفاظ بأعداد قليلة من الجنود فى العالم الجديد ، والبحرية بعدد من السفن الحربية كما تولت مكافحة التهريب من رسوم الجمارك . لقد كان للملك وللمجلس البلاط سلطة تنفيذية عليا ولكنها كانت تمارس دون تدبر قبيل حكم الملك « جورج الثالث » . هذه الإدارات والمكاتب كانت موزعة فى أنحاء « لندن » ينقصها الموظفون الأكفاء ولم تعتد على أن تعمل معاً فى تعاون . وفى أثناء السنوات الخمسين السابقة على حرب السنين السبع لم يكن لهذه المكاتب والإدارات أية سلطة على المستعمرات أو نفوذ يوجه إدارتها . هذه الروح الموزعة والهمة الحائرة فى إدارة المستعمرات لم تكن لتلائم مستعمرة حزمت رأيها فيما يختص بأمورها وعرفت ما تريد . على أنه ، فى معظم الأحايين ، كانت العيوب التى اتسم بها النظام الإدارى الإنجليزى هو أنه المسئول عن نجاح المستعمرات فى الاحتفاظ باستقلالها فى وجه الجهود التى بذلتها بريطانيا للحد من هذا الاستقلال ، والمسئول أيضاً عن الهزيمة التى أحاقت بالبريطانيين فى نهاية الأمر عندما حان الوقت لتحدى سلطانهم .

وبالرغم من أن الإدارة فى هذه المستعمرات كانت ضعيفة ومرتبكة ، فإن أهداف السياسة البريطانية والاتجاه الغالب على التفكير البريطانى فيما يختص بهذه المستعمرات كان لا ينقصه الوضوح، وكان ثمة قوانين تحدد الدور الذى يقوم به البرلمان فى مجال الحياة الاقتصادية لهذه المستعمرات . وأقدم هذه القوانين هى القوانين البحرية إذا جاز لنا أن نستخدم هذه التسمية بمعناها الضيق . ففى عام ١٦٥١ ، عندما شرع « كرومويل » يدخل شيئاً من النظام على الفوضى التى انزلقت إليها الحياة الاقتصادية للمستعمرات فى أثناء الحرب الأهلية الإنجليزية ، ظهر المبدأ القائل بأن جميع البضائع الواردة إلى المستعمرات والصادرة منها لا بد أن تحملها سفن بريطانية أو مملوكة

للمستعمرات ، كما لابد أن يكون ربابنة هذه السفن والجانب الأكبر من البحارة من رعايا بريطانيا أو المستعمرات .

هذه التعليمات صدرت مرة أخرى بشكل أقوى عندما عادت الملكية إلى البلاد عام ١٦٦٠ وعندما أعيد النظر فى أساليب إدارة المستعمرات عام ١٦٩٦. لقد تضمنت التعليمات التى كانت تصدر لمندوبى الملك فى المستعمرات ابتداء من عام ١٧١٧ بنوداً تنص على ألا يجوز بغير موافقة سابقة من الملك وضع تشريعات يكون من نتيجتها الإخلال بروح القوانين المنظمة للتجارة البريطانية أو سفن الشحن . وبالرغم من أن جانباً من الهدف الذى تسعى قوانين الملاحة إلى تحقيقه ينحصر فى منع تهريب المنتجات الأوربية إلى داخل المستعمرات ، فإن الهدف الأساسى لهذه القوانين هو ضمان بناء عدد كبير من السفن التجارية واستخدامها لصالح الإمبراطورية . وفى القرن الثامن عشر لم يكن هناك فارق كبير بين السفينة الحربية وبين السفينة التجارية المسلحة تسليحاً كاملاً ، كما أن تدريب البحارة وتنشيط العمل فى الترسانات البحرية كان يخدم الأهداف التجارية والبحرية على حد سواء .

ومن ناحية القوة البحرية ، رأت بريطانيا ، وكانت على حق فيما رأت ، أن هذه القوة هى ملاذها الوحيد فى عالم تحكمه المنافسة ويشيع فيه العداء ، عالم يفوقها ثروة وسكاناً .

زد على ذلك ، أنه كان من الأمور الطبيعية فى تلك الفترة أن تعمل كل دولة عظمى على تهيئة كافة أسباب الحياة لأسطولها التجارى فتسند إليه مهمة حمل البضائع على شواطئها ونقلها إلى أملاكها فيما وراء البحار . وحتى فى وقتنا الحاضر ، يتولى الأسطول التجارى الأمريكى مهمة نقل البضائع بين موانى الولايات المتحدة وبين هذه وموانى ممتلكاتها عبر البحار . وبالرغم من أن المستعمرات كانت خاسرة من ناحية عجز موانيها عن استقبال سفن قادمة من « أسبانيا » أو « البرتغال » أو « فرنسا »

أو « اسكندنافيا » أو غير ذلك من الدول ، بعكس الحال بالنسبة إلى موانى « إنجلترا » نفسها ، فإن سفن المستعمرات والعاملين عليها من ضباط وبحارة استفادوا كثيراً لأنهم عوملوا نفس المعاملة المالية والقانونية التى كانت سائدة حينئذ فى الموانى الإنجليزية .

وثمة مجموعة أخرى من القوانين التى قصد بها أن تحتكر « إنجلترا » منتجات مستعمراتها ، وهى المنتجات التى لولا هذه القوانين ، لاضطرت إلى شرائها من خارج الإمبراطورية بأثمان باهظة . لقد نص قانون الملاحة الصادر عام ١٦٦٠ على أن السكر والدخان والقطن والنيلة والجنزبيل وأخشاب الصياغة على أنها من المواد التى يمنع شحنها إلى موانى غير الموانى البريطانية . وفى عام ١٦٦٣ ، منعت جميع أنواع التجارة المباشرة بين المستعمرات وبين القارة الأوربية — مع استثناءات قليلة جداً — وبمقتضى هذه الاستثناءات سمح بتصدير سلع معينة — خلاف تلك التى جاء ذكرها فى قانون عام ١٦٦٠ — إلى المستعمرات الفرنسية والأسبانية والهولندية فى جزر الهند الغربية . على أن قائمة المواد المسموح بتصديرها كانت تعدل من حين إلى آخر وفقاً للظروف . فالأرز مثلاً كان من المواد التى منع تصديرها وتقرر ذلك عام ١٧٠٦ ، كما منع تصدير النحاس والفراء بأنواعه عام ١٧٢٢ . ولما كان الهدف من منع تصدير سلعة من السلع إلى موانى غير إنجليزية هو توفير المواد الخام للاستخدام البريطانى وكذلك الاحتفاظ للتاجر البريطانى بأرباح إعادة التصدير فى حالة وجود فائض من هذه المواد فى السوق البريطانية ، فقد كان هذا الحظر يقرن فى العادة بحظر آخر هو عدم استيراد نفس السلعة من مكان آخر خلاف المستعمرات . على هذا الحال ، بالرغم من أن المستعمرات حرمت من الأسواق الخارجة عن نطاق الإمبراطورية ، فإنها ظفرت بنوع من الاحتكار لأسواق

الامبراطورية ذاتها . وفى حالة التبغ مثلاً نرى أن البرلمان الإنجليزى يذهب إلى حد أنه منع زراعته داخل إنجلترا .

غير أن حالة الحظر هذه كانت لها استثناءات أخرى وذلك فى حالة ما إذا زاد إنتاج المستعمرات لسلعة من السلع على ما يمكن لإنجلترا أن تستوعبه منها وعندما يصبح تصديرها إلى إنجلترا وإعادة تصديرها إلى خارجها من الأمور التى لابد أن يتسبب عنها ارتفاع سعر السلعة بحيث يتعذر تصريفها مرة أخرى فى الأسواق . فالأسماك مثلاً والأرز بعد عام ١٧٣٠ ، والسكر بعد عام ١٧٣٩، كان من الممكن أن تشحن من المستعمرات إلى الموانى الأوربية مباشرة . كذلك نجد أن شحن بضائع مثل الخشب والمواد الغذائية والخيول ، وكلها من المواد التى لاتحتاج إليها إنجلترا ، إلى موانى المستعمرات الأسبانية والفرنسية والهولندية وجد تشجيعاً كبيراً كوسيلة للحصول على العملات الصعبة .

وثمة مظهر من المظاهر الخاصة بهذه السياسة الاحتكارية المؤلة نجده مجسماً فى القوانين القاضية بمنع التعامل فى خشب الصنوبر الأبيض وبخاصة عندما يكون مستمداً من أشجار يفوق حجمها حجماً معيناً ،وقصر التعامل فى هذا النوع على البحرية البريطانية التي استخدمته فى صنع الصوارى وقوائم المراكب ورؤوس السفن الشراعية .

وحتى يمكن إنقاذ بريطانيا من الاعتماد الكلى على الاستيراد من خارج الإمبراطورية فيما يختص ببعض السلع والمواد الضرورية للصناعة والتجارة الإنجليزية ، شرع البرلمان يقدم الإعانات المالية والمساعدات الفنية للمستعمرات حتى تستطيع إنتاج هذه السلع والمواد ، فنجد مثلاً فى عام ١٧٠٢ أن ثمة جهوداً كبيرة تضمنت تقديم الإعانات والخبرة الفنية والتسهيلات المختلفة لتشجيع المستعمرات على إنتاج

مايسمى «بالمخزونات البحرية » وهى التسمية التى كانت تطلق على القار ، والزفت ، وسائل التربنتينا ، ومادة القلفونيا ، والقنب ، والفلنكات الخشبية اللازمة لصنع الصوارى وأكواع السفن ،وغير ذلك من المواد التى احتاجتها البحرية التجارية والرسمية الإنجليزية المتزايدة النمو(١) . وفى عام ١٧٣٩ ، أقر البرلمان مجموعة أخرى من المساعدات لتشجيع المستعمرات على إنتاج النيلة . لقد حالف النجاح هذه السياسة ، سواء فى مجال تشجيع الإنتاج كما حدث فى « كارولاينا الشرقية » و « كارولاينا الغربية » ، أو من ناحية الحيلولة دون اعتماد إنجلترا اعتماداً كلياً فى الحصول على بعض المواد الضرورية لبناء السفن من قار ومعادن وأخشاب على المصادر الأجنبية كمواني بحر البلطيق .

وثمة عنصر ثالث فى السياسة البريطانية وهو التأكد من أن المستعمرات تعمل على تدعيم الصناعة البريطانية عن طريق شراء منتجاتها والامتناع عن القيام بأية منافسة قد تضر بهذه الصناعة . فالقانون الصادر عام ١٦٦٣ الذى حظر على المستعمرات أن ترسل بضائعها إلى أوربا مباشرة حظر أيضاً الاستيراد من القارة ، مع استثناءات قليلة فى مواد لا تنافس المواد البريطانية مثل « نبيذ ماديرا » والملح اللازم لتجفيف الأسماك . ولقد هيأ ذلك لأصحاب الصناعات البريطانية نوعاً من الاحتكار لأسواق المستعمرات استفاد منه كل من التاجر والصانع عن طريق استيراد السلع ثم بيعها مرة أخرى وبخاصة تلك التى لاتنتجها إنجلترا مباشرة . لقد ظل تأثير هذا القانون سارى المفعول طيلة الفترة المسماة بعهد المستعمرات ونتيجةلذلك أصبحت إنجلترا هى السوق التجارية الأساسية التى تزود كافة البلدان الأوربية تقريباً بالبضائع .

لم يكتف البرلمان بهذه الحماية التى هياها للصانع الإنجليزى فى وجه المنافسة

---

١ — " Naval stores "

الأوربية ، بل إنه عمل أيضاً على حمايته من المنافسة الأمريكية. والبرلمـان الإنجليزى، وإن رفض أو تجاهل الكثير من احتجاجات رجال الصناعة الذين كانوا يطالبون بالحماية من الإنتاج الأمريكى ، الا أنه لم يتردد أبداً فى التدخل فوراً كلما بدت أية بارقة تشير إلى احتمال تفوق الإنتاج الأمريكى على الإنجليزى ، حتى لو كان فى ذلك التدخل تهديد غير مباشر للسوق الإنجليزى. لقد كان ذلك يحدث عادة لاعندما كان يخشى على السوق البريطانية من المنتجات الأمريكية فحسب — وإن حدث ذلك نادراً خلال فترة الاستعمار الإنجليزى — بل أيضاً عندما كانت المنتجات الأمريكية التى تصدر للمستعمرات الإنجليزية تهدد بتقليل الصادرات البريطانية إليها . وفى عام ١٦٩٩ منعت المستعمرات من تصدير الصوف الخام والمصنوعات الصوفية ومن إنتاج القبعات لأغراض التصدير وإن سمح به لأغراض الاستهلاك المحلى. وعندما كانت أية صناعة حديدية تأخذ فى الازدهار فى مستعمرة من المستعمرات فى منتصف القرن الثامن عشر ، كانت السلطات البريطانية تواجه مشكلة أكثر تعقيداً بسبب تعارض مصالح منتجى الحديد الخام من الإنجليز مع مصالح منتجى الحديد الصلب فى المستعمرات ومنتجى المصنوعات الحديدية هناك الذين كانوا يعتمدون على « السويد » فى الحصول على الكثير من المواد اللازمة لصناعاتهم الناشئة .وترتب على هذه المشكلة صدور القانون الخاص بإنتاج الحديد ، وهو القانون الصادر عام ١٧٥٠ والذى شجع إنتاج الحديد الخام للمستعمرات عن طريق السماح بإدخاله إلى « لندن » (دون غيرها من المدن) ودون فرض أى ضرائب . على أن هـذا القانون فى الوقت نفسه حرم على المستعمرات إنشاء أية مصانع لطرق الحديد إلى صفائح أو درفلته أو صهره أو تصنيعه بأية صورة من الصور . ومعنى هذا أن تجد أمريكا نفسها عاجزة عن استخدام ماتنتجه من حديد بالرغم من تشجيع إنجلترا لها على هذا الإنتاج ، ولم يكن أمامها فى هـذه الحالة إلا أن ترسله على ظهر السفن إلى إنجلترا التى تبعد عنها آلاف

الأميال حيث تبيعه بأى ثمن وبعدها يعود إليهم على هيئة بضائع يشترونها بأبهظ الأثمان إذ سوف يدخل فى ثمنها تكاليف الإنتاج الإنجليزى وتكاليف رحلتين بحريتين مضافاً إلى كل ذلك الأرباح الناتجة عن عمليات بيع وشراء عديدة . مثل هذا التشريع كان بلاشك هو المصير الذى ينتظر أية صناعة أخرى تزدهر فى المستعمرات ويمكن أن تنافس الصناعة البريطانية .

كانت التعليمات التى ترد إلى الحكام المحليين من « لندن » تطلب وقف أية جهود تبذلها المستعمرات لتشجيع التصنيع المحلى ، وظلت هذه التعليمات ترد إلى هؤلاء الحكام فيما بين عامى ١٧٢٤ و ١٧٣٢ وظلت سارية المفعول حتى نهاية فترة الاستعمار . كانت هذه التعليمات تحرم على الحكام المحليين الموافقة على أية تشريعات محلية تؤدى إلى فرض ضرائب على البضائع الواردة من بريطانيا سواء أكانت هذه البضائع من إنتاج بريطانيا ذاتها أو غيرها من الدول ، كما حرمت عليهم التصديق على أية تشريعات فيها تفضيل لسكان المستعمرات على البريطانيين .

لم تكن سياسة بريطانيا التجارية مقصورة على تغليب مصالحها على مصالح المستعمرات فحسب ، بل كانت أيضاً تغلب مصالح المستعمرات الأثيرة لديها على مصالح تلك التى لا تتمتع بنفس المكانة . ومن الأمثلة الصارخة على هذا المسلك ما اتبعته بريطانيا من إصدار لائحة تنظم تجارة العسل الأسود (المولاس) ، فقد كان الحصول على هذه المادة بأثمان رخيصة من الأمور الهامة جداً لصناعة تقطير الروم فى « نيوإنجلاند » ، وكان الروم يعتبر من الصادرات الأساسية للمنطقة ، كما كان يعتبر عنصراً لا غنى عنه فى تجارة الرقيق . وحدث خلال السنوات الأولى من القرن الثامن عشر أن كان المولاس وقصب السكر المستوردان من جزر الهند الغربية الفرنسية ينافسان نفس الأصناف الواردة من جزر الهند الغربية الإنجليزية، وهنا تدخل البرلمان الإنجليزى،

فبدلاً من رفع سعر السكر فى إنجلترا عن طريق حظر دخول السكر الفرنسى إليها ، اختار رفع ثمن المولاس والسكر بالنسبة للمقيمين فى أمريكا عن طريق فرض ضريبة على منتجات السكر المصنوعة فى المستعمرات الأجنبية والمباعة فى المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا . ولو كان هذا القانون الذى ظهر عام ١٧٣٣ وهو المعروف بقانون المولاس قد طبق تطبيقاً دقيقاً فعالاً لنتج عنه تدمير خطير لاقتصاديات أمريكا الشمالية .

ووراء هذه القوانين المنظمة للتجارة لابد من الإشارة إلى ناحيتين هامتين من نواحى السياسة الاقتصادية الإنجليزية — أولهما أن المستعمرات لم تكن تعتبر داخلة فى نطاق الحدود الجمركية البريطانية،وعلى ذلك فصادراتها لبريطانيا لم تكن معفاةمن الضرائب فى الموانىء البريطانية . كذلك الواردات إلى هذه المستعمرات كانت تخضع فى بريطانيا لأعباء جمركية عديدة . هذه الأعباء لم يكن لها من آثار تنظيمية سوى أقل القليل ، كما أن وقعها على تجارة المستعمرات قلل من تأثيره جواز استرداد الرسوم الجمركية على السلع التى يعاد تصديرها من إنجلترا ، وكذلك إعفاء عدد من السلع من الرسوم الجمركية تشجيعاً للمستعمرات على إنتاجها . وأياً كان الأمر فإن تجارة المستعمرات ، وما يفرض عليها من رسوم جمركية كانت تشكل جانباً كبيراً من دخل الخزانة البريطانية ، ولكن على حساب سكان المستعمرات فى الغالب الأعم .ومجرد النظر إلى المستعمرات باعتبارها من حيث الرسوم الجمركية تقف خارج نطاق المملكة وعلى هذا تعامل من تلك الناحية معاملة الدول الأجنبية إنما هو من الأمور ذات الدلالات العميقة .

والناحية الثانية من نواحى الاقتصاد الإنجليزى كانت تكمن فى تحديد نوع العملة التى تتم بها المعاملات التجارية.فالسياسة الاقتصادية البريطانية القائمة على أساس مبدأ الموازنة التجارية كانت تهدف إلى ضمان فيض من المعادن الثمينة يتدفق على إنجلترا من

العالم الجديد ، وفى هذا نجحت إنجلترا نجاحاً كبيراً. لقد كان تصدير الدخان والنيلة ، وأمثال هذه المنتجات من المستعمرات الأمريكية إلى بريطانيا لايكفى أبداً لموازنة كميات البضائع التى تستوردها المستعمرات من تلك الدولة . أما الفروق بين أثمان البضائع التى تصدرها هذه المستعمرات إلى إنجلترا وتستوردها منها ، فكانت تسدد بمقتضى استمارات لمثل هذه المبادلات ، وهى استمارات قابلة للدفع فى « لندن » ويمكن لانجلترا أن تستخدمها فى شراء الأخشاب والخيول والمواد الغذائية من جزر الهند الغربية البريطانية ، والفضة من جزر الهند الفرنسية والأسبانية . وكانت هذه البلاد تستخدم نفس الأسلوب فى تسديد فائض تجارتها إذ لم تكن الدولارات الأسبانية بكافية لتسديد الأثمان المطلوبة سواء لانجلترا أو للمستعمرات فى حين كانت جميع هذه المستعمرات فى حاجة شديدة إلى خامات المعادن الثمينة لسك العملات المعدنية اللازمة لدفع التزاماتها لبيوت التجارة فى « لندن » ، وللقيام بالتزاماتها اليومية . لقد كان من نتائج سياسة بريطانيا الاقتصادية — سياسة الموازنة التجارية — أن اضطر أهالى المستعمرات إلى الاعتماد فى التعامل التجارى على عملات ورقية تصدرها المستعمرة بضمان الأرض . غير أن نفس هذه السياسة — سياسة الموازنة التجارية — التى اتبعتها إنجلترا فى القرن الثامن عشر جعلتها تنظر إلى مثل هذا الإجراء بقلق عظيم نظراً لما تنطوى عليه من اتجاه نحو تسديد ماعلى هذه المستعمرات من ديون لإنجلترا بعملات لا قيمة لهـا فى سوق المـال . وفى أثنـاء الجزء الأكبر من فترة استعمار إنجلترا لأملاكها عبر البحار ، كانت التعليمات الصادرة للحكام والمندوبين تحتم ضرورة رفضهم للتشريعات الخاصة بإصدار العملات الورقية إذا كانت تخلو من بند يعلق التنفيذ على ورود موافقة من « لندن » . وفى عام ١٩٥١ صدر فى إنجلترا قرار برلمـانى يمنع الموافقة على مثل هذه التشريعات إذ كانت تخلو من مثل هذا البند .

ومن ناحية المظهر على الأقل قد يبدو هذا الاتجاه الذى حرص برلمان إنجلترا على السير فيه عند التشريع للمستعمرات أنه ضار بصالح سكانها من حيث تعريض أسواقهم للاختناق وتضييق نطاقها إلى حد إفقارها والتقليل من مصــادر ثروة الناس هناك بالضغط على مجال صناعاتهم واستنزاف مواردهم المالية . والواقع أنه رغماً عن كل ذلك فإن وقع هذا الاتجاه فى التشريع البريطانى على المستعمرات لم يكن بهذه الشدة. فقوانين الملاحة مثلاً وما اشتملت عليه من مواد مجحفة بمصالح المستعمرات لم تفعل أكثر من أنها شرعت لشئ كان لابد أن يحدث على أية حال ، إذ حتى لو لم يكن ثمة قوانين من هذا النوع فمما لا شك فيه أن الجانب الأكبر من التجارة بين أمريكا وإنجلترا كان لا بد أن ينقل بواسطة السفن الإنجليزية والأمريكية ، ومعظم المنتجات الأمريكية كان لا بد أن تباع لتجار من الإنجليز ، كما أن معظم الواردات الأمريكية كان لا بد أن تصل إلى المستعمرات الأمريكية عن طريق مصادر بريطانية . والواقع أن هذا هو ما ظل يحدث بعد أن وضعت الثورة الأمريكية حداً لكافة أنواع القيود المفروضة عليها من قبل بريطانيا . كذلك نقول طالما إن الأرض بإمكانيات تفليحها وفرصها الكبيرة ظلت تجذب العاملين بالمصانع والمصاهر وتغريهم بتركها والعمل فيها نظير عائدات أكبر مما تسبب عنه ارتفاع كبير فى أجور العمال الصناعيين ، فإن احتمالات ازدهار الصناعة فى المستعمرات لم تكن كبيرة .

وعندما حاولت قوانين الملاحة ، وما يتعلق بها من قرارات ، التدخل فى سير التجاره فإن مصيرها كان إلى حد كبير تجاهل الناس لها إذ إن بريطانيا لم تكن من القوة بحيث تستطيع أن تفرض قانوناً ظالماً فى مكان يبعد عنها آلاف الأميال ، مكان تفصله عنها مساحات شاسعة من مياه المحيط وعدد لا حصر له من البلدان والموانى ومصبات الأنهار . فمثلاً نجد أن « قانون المولاس » الذى حاول فرض ضرائب محلية على منتجات السكر المستوردة من خارج المستعمرات ، من جزر الهند الغربية الفرنسية وجزر الهند الغربية الأسبانية ، لم يكلل بالنجاح إذ إن تنفيذه كان مستحيلاً . ففى

« نيوبورت » و « بوسطن » بوجه خاص ، ولكن أيضاً فى موانى أخرى من موانى « نيوإنجلند » ، كان تهريب المولاس الأجنبى والسكر القادم من الخارج من الأعمال الشائعة التى قام بها الناس دون حرج . هكذا كان الحال بالنسبة إلى بعض جوانب قانون الحديد إذ بالرغم من هذا القانون كان لا بد للصناعة من أن ترقى ولو بدرجة بسيطة ، كما أنه حيثما استدعى الحال وجود مسبك أو مصهر لخدمة هدف اقتصادى محدد فإن هذا المسبك أو المصهر كان لابد أن يقام — بصرف النظر عن وجود القانون .

ونظراً لأن التهرب من تنفيذ القوانين لم يكن بالأمر الصعب كلما حاولت أن تفرض على الناس أمراً لا يحبونه ، فإن هذه الحقيقة قد تفسر لنا امتناع الناس فى المستعمرات عن الشكوى من هذه القوانين وبخاصة قبل عام ١٧٦٣ — بل لقد قيل إن النتائج النهائية تبرهن على أن سكان المستعمرات قد أفادوا مادياً من تطبيق إنجلترا لسياسة الموازنة التجارية على أسواقها ، فالمساعدات التى كانت تدفعها لزراع النيلة ولصناع المواد اللازمة لبناء السفن نزلت برداً وسلاماً على جميع من عمل فى هذين الميدانين وبصفة خاصة أهالى « كارولاينا الشمالية » و « كارولاينا الجنوبية » . وفيما يختص بالمواد التى حظر القانون بيعها خارج إنجلترا ، نرى أن احتكار الأسواق البريطانية لها قد أفاد أصحابها فائدة كبيرة . كذلك نرى أن أحواض بناء السفن فى « نيوإنجلند » وأسطول المستعمرات التجارى استفادا على وجه العموم من اخراج السفن الأجنبية من مجالات التجارة مع المستعمرات .

وبالرغم من ذلك ، ينبغى أن نذكر أن جميع هذه الامتيازات التى تمتعت بها المستعمرات كان المقصود بها فى الأصل منفعة بريطانيا وليس سكان المستعمرات . فنظام المنح والإعانات ، وكذلك إعطاء السوق الإنجليزية حق احتكار المنتجات الواردة من المستعمرات ، لم يكن يقصد بها إغناء المستعمرات وإثراء أهلها ، بل قصد بهما أصلاً

الحفاظ على المصادر التى تحصل منها الإمبراطورية على عملتها عن طريق حظر الاستيراد من مصادر أجنبية . إن الحصول على سفن رخيصة الثمن من «نيوإنجلند» لسد حاجة التجارة الإنجليزية النامية من السفن،وليست رفاهية سكان هذه المستعمرة، كان هو الغـرض الذى صدرت من أجله قوانين الملاحة البريطانية . على أنه لو أن حاجة إنجلترا إلى السفن ترتب عليها ظهور منافسة مدمرة بين أصحاب أحواض السفن فى (نيوإنجلند) ونظائرهم فى إنجلترا ، لصدرت القوانين فى الحال لصالح الأخيرين .

كان من الواضح أن سياسة بريطانيا التجارية تتجه نحو النظـر إلى المستعمرات لا باعتبارها قطعة من الدولة واقعة وراء البحار مصالحها الاقتصادية هى نفس مصالح الدولة ، بل على أساس أنها من المجتمعات المتخلفة ولا بد أن يخضع اقتصادها فى كافة الأحـــوال لاقتصاد الدولة ويكون ذيلاً له . أى أن المطلوب هو ولاء متكافئ نظير حماية غير متكافئة . وبالرغم من أن القوانين التشريعية التى من خلالهـــا حاولت بريطانيا أن تفرض هـــذا النظام فرضاً على مستعمراتها لم يكن لها من آثار ضارة بالمستعمرات قبل عام ١٧٦٣ — وإلا لـكان مصيرها التهرب منها والتحايل عليها — فإن صراعاً عميقاً حول المصالح أخـــذ حينئذ فى الظهور وبدا أنه من الخطورة بحيث لن تستطيع أية حكومة بريطانية من حكومات القرن الثامن عشر أن تتوصل إلى حل قد يخفف من حدته . فلو أن القوة البريطانية استطاعت أن ترتفع إلى مستوى الأحداث فتتمكن من فرض هذا النظام بالقوة فى وجه اقتصاد أمريكى آخذ فى النمو والتطور ، ولو كان النظام نفسه قد بقى على حاله دون تغيير ، إذن لحدث إنفجار مدمر .

أما النمط السياسى للإمبراطورية فقد استغرق فترة زمنية أطـــول من تلك التى استغرقها تكوين نمطها الاقتصادى ، كما تعددت عناصره وتنوعت . لقد نشأت معظم

المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا نتيجة لمغامرات المغامرين من رجـــال التجارة والأعمال،وعلى ذلك فإن المسائل السياسية وأساليب الحـكم فىهذه المستعمرات لم تكن من الأمور الأساسية ، بل ظهرت فى أعقاب مشكلات أخرى . ولفترة تقرب من مائة عام عقب نشوء المستعمرات فى أمريكا ، كانت إنجلترا مشغولة بمشكلاتها السياسية الداخلية فلم تتمكن من أن تعطى قدراً كافياً من العناية للعلاقة السياسية التى تربط هذه المستعمرات بالحـكومة البريطانية . وبانتهاء هذه الفترة كانقد نشأ فى المستعمرات نوع من الحـكم الذاتى لايخضع للندن خضوعاً كاملاً ولـكن جذوره كانت من العمق بحيث تعذر القضاء عليه فيما بعد . وعقب نجاح ثورة ١٦٨٨ ، وهى المسماة بالثورة المجيدة ، ومجىء الملك « وليم الثالث » إلى الحـكم ، شرع هذا الأخير ينظم إدارة المستعمرات كما شرع ينظم الحياة الاقتصادية للبلاد،وذلك بإقامة مجلس للتجارة كسلطة عليا تعمل على التنسيق مابين الجهات المختلفة ، كما أخذ فى وضع التعليمات والقرارات، التى توحد الاتجاه العام فى إدارة المستعمرات،وشرع يرسلها لحـكامها ومندوبيه فيها.

على أن أية خطة تستهدف قدراً من الإدارة الموحدة فى هذه المستعمرات كان مصيرها الفشل بسبب الامتيازات التى كانتقد منحت لهـا اعتباطاً وكان من نتيجتها أن تمتعت بعض المستعمرات بنوع من الحـكم الذاتى وتمتع البعض الآخر بامتيازات ملـكية ميزتها عن غيرها من المستعمرات . والواقع أن « جيمس الثانى » كان قد حاول ، قبل مجىء « وليم الثالث» ، أن يضع حداً لمثل هذا الاستغلال الأعرج، وذلك عندما تجاهل الامتيازات الممنوحة لمستعمرات « نيوإنجلند » ووافق على ضمها لمستعمرة « نيويورك » ، وكانت قد نشأت حديثاً ، مطلقاً على الإثنتين اسم « دومنيون نيو إنجلند (١) » على أن يخضع خضوعاً كاملاً لحـكم الملك ولا يحق أن

---

١ — Dominion of New England

يكون له مجلس تشريعي واحد يحد من النفوذ الملكي عليه . هذا الإجراء من جانب الملك هو فى حد ذاته مثل صارخ على احتقاره الشديد للحقوق الشرعية المكتسبة أفقده عرشه ، فى حين سارع البرلمان الإنجليزى تحت حكم « وليم » و « مارى » إلى إعادة معظم الحقوق الشرعية التى سبق أن منحها التاج للمستعمرات إلى أصحابها. وبالرغم من ذلك فإن سياسة التاج ومجلس التجارة فى العهد الجديد اتجهت ، بكل سرعة وفى جميع الأحوال ، إلى وضع جميع المستعمرات بطريقة مباشرة تحت سلطة الملك والتمكين لنمط سياسى موحد .

أما الجهود التى بذلت لتحقيق هذا الأمر دفعة واحدة بمقتضى تشريع برلمانى فقد فشلت فشلاً ذريعاً إذ إن البرلمان كان يكره الخروج على المواثيق التى سبق منحها للمستعمرات وكذلك اتخاذ ما من شأنه زيادة سلطة الملك . غير أنه بمرور الزمن وبالمثابرة نجحت السياسة الجديدة الرامية إلى تقوية قبضة الملك على المستعمرات إذ أنه عندما نشبت حرب السنوات السبع كانت جميع المستعمرات الأمريكية تحت حكم التاج مباشرة باستثناء « رودأيلاند » و « كونكتكت » ، وكانا قد حصلا من مدة طويلة على مواثيق خاصة تخول لهما حق انتخاب حكامها ، وكذلك مستعمرات « بنسلفانيا » و « دلاوير » و « ميريلاند » التى كانت الحكومة فى كل منها تخضع لسلطة الأسر المحلية،وهى الأسر صاحبة هذه المستعمرات تحكمها فى حياتها ثم تورث الحكم فيها للأولاد والأحفاد ، ومن أمثلة ذلك أسرة « بن » فى « بنسلفانيا » و « دلاوير » ، وأسرة « كالفيرت » فى « ميريلاند » .

وفى كل مستعمرة من مستعمرات بريطانيا فى أمريكا نجد وثيقة رسمية تحدد شكل حكومتها وعلاقة المستعمرة بالملك . أما فى المستعمرات الخاصة والمملوكة للأفراد والتى أقطعتها الحكومة الإنجليزية للأسر نجد أن وثيقة الحكم هى نفسها الميثاق الذى تصدره الحكومة فى « لندن» . وبمجرد صدور هذا الميثاق يصبح ملزماً

للتاج والمستعمرة ولا يمكن أن يلغى أو يعدل من قبل الملك إلا عن طريق مجلس البلاط الذى يعترف فى قراراته بالخروج على أحكام هذا الميثاق . وفى المستعمرات الأخرى كانت الوثيقة الأساسية هى قرار تعيين المحافظ ويكون مختوماً بخاتم الدولة وله قوة القانون . هذا القرار ، بعكس المواثيق ، من شأنه أن ينتهى تشريعياً بموت الملك أو بانتهاء خدمة المحافظ ، ويمكن أن يعدله الملك فى أية لحظة . ومن الناحية العملية ، كانت قرارات التعيين الصادرة للمحافظين لاتتغير كثيراً ، بل تكون واحدة من مستعمرة إلى أخرى وبذلك زودت المستعمرات بنمط موحد ثابت فى مجال الحكم والإدارة .

وسواء أكانت المستعمرات أملاكاً خاصة مقتطعة للأسر والجماعات الحاكمة ، أو منضمة للتاج بوحى من مصالحها ، أو من الأملاك الخاصة للملك فإنه من الواضح لكل من يتصدى لدراسة النظم التشريعية وأساليب الحكم فى إنجلترا ومستعمراتها أن هذه المستعمرات لم تكن بالمجتمعات السياسية التى تتمتع ولو بقدر ضئيل من السيادة . بل إنه فى رأى هؤلاء الدارسين لم تكن المستعمرات المنضمة للتاج أكثر من شركات معتمدة وعلى نفس المستوى مع النقابات الحرفية المرخصة وشركات التجارة أو ، على أحسن تقدير ، تشبه المدن ذات البلديات المستقلة فى إنجلترا . والمستعمرات التى كانت فى الأصل أراضى مقتطعة لأسر معينة كانت تعتبر من الأملاك الإقطاعية التى يمنح مالكها — كما كان الحال فى أسقفية « دارام » — سلطات إدارية جانبية كمظهر من مظاهر ملكيته للمقاطعة . أما المستعمرات الملكية فكانت من أملاك التاج وفيها يعتبر المجلس التشريعى المستند إلى براءة تعيين المحافظ كائناً بموافقة الملك وتعطفه ويقوم بمهامه فى الحدود التى يرسمها له الملك، ويغيرها من وقت إلى آخر . وإلى قيام الثورة فى المستعمرات الأمريكية ضد إنجلترا ، وقبيل نشوبها ، نجد أن لورد « مانسفيلد » ، كبير القضاة فى إنجلترا، يتحدث عن حكومات المستعمرات

فيشبهها بهيئات لندن التجارية من حيث تمتعها بقدر ضئيل من الحرية فى إصدار القوانين المنظمة لإدارتها الداخلية .

وبالرغم من أنه كان مفهوماً أن القانون الذى يصدره البرلمان فى إنجلترا لا ينطبق على المستعمرات التى أنشئت فى تاريخ سابق لصدور القرار مالم ينص فيه على ذلك، فإنه لم يكن ثمة شك فى عقول الإنجليز فيما يختص بالحرية الكاملة التى يتمتع بها البرلمان فى مجال التشريع للمستعمرات . وهذا ما حدث دائماً ، ليس فقط فيما يختص بالتشريعات العامة المتعلقة بالإمبراطورية كلها مثل قوانين الملاحة ، ولكن أيضاً فى القوانين التى تتناول أموراً خاصة بالمستعمرات وحدها مثل تنظيم صناعة الحديد فى المستعمرات وصناعة القبعات والملابس الصوفية والقوانين المنظمة لإصدار العملة والقوانين المنظمة للهجرة إلى المستعمرات والإقامة فيها . على أن قرارات البرلمان كانت فى معظم الأحايين تنصب على القضايا الخاصة بالمستعمرات والتى تدور حول علاقتها ببريطانيا العظمى . ولو أن جميع القوانين سابقة الذكر ، على سبيل المثال ، كان مجال عملها مقصوراً على المستعمرات ، إلا أن هدفها الأكبر كان إما حماية رجال الصناعة الإنجليز أو تحقيق قدر من وحدة التشريع فى كافة أجزاء الإمبراطورية . أما الأمور التى لم تكن تخص إلا المستعمرات فلم تكن موضع الاهتمام الكبير من قبل البرلمان .

والتوتر الذى نشأ بين التاج والبرلمان حول المدى الذى تصل إليه الحقوق والامتيازات الملكية ، بالرغم من أن هذه لم تنشط كثيراً خلال الجزء الأكبر من هذه الفترة ، كان كافياً فى الواقع لتدعيم الاستقلال النسبى للمستعمرات . لم يكن التاج راغباً فى رؤية البرلمان ، وقد اقتحم بتأثير اهتمامه الزائد بشئون المستعمرات ، مجالاً من المجالات الهامة التى كان ما زال يتمتع فيها بقدر من الحقوق والامتيازات الموروثة . أما البرلمان فكان من الناحية الأخرى — بالرغم من عدم ميله لتشجيع

أمانى المجالس التشريعية فى المستعمرات كى يكون لها دور مستقل فى التشريع — لا يرغب فى التدخل لتقوية سلطة التاج فى صراعه مع تلك المستعمرات. ونتيجة ذلك أن التاج ، دون أن يجد فى البرلمان عوناً ، أخذ يتعامل مع المجالس التشريعية فى المستعمرات باعتبارها السلطة التشريعية الوحيدة لمليون ونصف من الأمريكان الذين يسكنون منطقة تفوق مساحتها مساحة إنجلترا وتتولى حل مشكلات سياسية هائلة لعالم جديد لم يسبق أن واجهها .

فى موقف كهذا ، يصبح من الطبيعى أن يكون لأهالى المستعمرات رأى يخالف ما يصدر عن مجالسهم التشريعية من آراء . ومن وقت باكر جداً ، كان هؤلاء الأهالى ينظرون إلى تلك المجالس باعتبارها نسخاً أخرى من مجلس العموم البريطانى ، ويعتقدون أن كلاً منها يمارس داخل مستعمرته كافة أعمال السلطة التشريعية ويتمتع بكافة الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها المجلس الكبير فى إنجلترا . والواقع أنه بالنسبة إلى مجتمعات إنسانية لم يتجاوز عمرها القرن ونصف القرن وتجابه فيضاً من المشكلات التى لم يسبق لغيرها أن جابهها إذ إنها خاصة بها وحدها ، مجتمعات تبعد عن « وستمنستر » آلاف الأميال ويفصلها عنها بحار كثيرة ومجاهل متعددة ، تصبح نظريات لورد « ما نسفيلد » فى التشريع لا معنى لها . فالمؤسسات العظيمة فى « لندن » ، تلك التى شبه « ما نسفيلد » المجالس التشريعية للمستعمرات بمجالسها الحاكمة ، كانت مجرد مؤسسات وروابط اختيارية يشكلها الناس تحقيقاً لأهداف معينة . هذه الأهداف الخاصة من شأنها أن تحدد المجال التشريعى اللازم لها فنجد أن محافظى بنك إنجلترا لا يتعاملون إلا فى الأمور المالية ، ومجلس الإدارة لإحدى النقابات الحرفية لاتهمه إلا اللائحة المنظمة للأعمال التى تقوم بها نقابته . والأعضاء المنتسبون لكل من هذه الهيئات والمؤسسات يعيشون بصفتهم أفراداً فى المجتمع السياسى البريطانى ، بل مجرد خيوط فى النسيج العام الذى تتكون منه

المؤسسات السياسية العادية التى تستطيع أن توفر لهم الأمن والرفاهية . أما الحال بالنسبة لسكان المستعمرات فلم يكن كذلك . لقد كانوا ، على الخير والشر ، متعاونين متماسكين إزاء كل ما يتعلق بأهداف المجتمع . وبصرف النظر عن طبيعة النظرية السياسية التى سادت المستعمرات ، كانت كل مستعمرة فى الواقع مجتمعاً سياسياً متكاملاً يمنح أفراده جميع الخدمات التى منحتها المجتمعات السياسية فى القرن الثامن عشر لأفرادها . ولعدم وجود مصادر تشريعية أخرى ، كانت السلطة العليا التى يمكن للمشرع فى كل مجتمع من هذه المجتمعات أن يستمد منها تشريعاته القانونية مضطرة إلى ممارسة العديد من المظاهر التشريعية للسيادة .

هذه المفاهيم المتعارضة لسلطة المجالس التشريعية فى المستعمرات كانت تتشكل بأشكال مختلفة وتظهر من وقت إلى آخر على صورة محاورات كلامية خلال ما يقرب من قرن من الزمان سابق على نشوب الثورة الأمريكية . لقد حاول التاج أن يستنبط دوراً محدوداً جداً لهذه المجالس التشريعية فى المستعمرات،وكانت محاولته هذه قديمة عندما صدرت الأوامر عام ١٦٧٨ لكل من محافظى « جامايكا » و «فرجينيا » أن يقصر مهمة المجلس التشريعى فى المستعمرة على التصديق على القوانين المقدمة من المحافظ فحسب . والذى حدث حينذاك أن المجلسين التشريعيين فى المستعمرتين رفضا هذا الوضع . وبسبب المعارضة المستمرة والرفض المتكرر للموافقة على الاعتمادات المالية التى يطلبها الحاكم ، استطاعت الجمعية التشريعية فى «جامايكا » أن تنتصر فى هذا الصراع ،وبذلك تعطل تنفيذ القانون الجديد، وبالتالى استفادت « فرجينيا » من ذلك ونجحت هى الأخرى فى معارضتها للقانون وفى السنوات التى تلت ذلك وقعت معارضات أخرى من هذا النوع ، وكانت المعركة حامية الوطيس بين المجالس التشريعية فى المستعمرات وبين الحكومة البريطانية من جهة، والبرلمان الإنجليزى من جهة أخرى .

معظم المعارك كان يدور حول وظيفة هذه المجالس وطرق العمل فيها — من الذى يحدد مكان الاجتماعات : المحافظ بناء على تعليمات ملكية ، أم المجلس ذاته ؟ طريقة اختيار النواب والعدد الذى ترسله للمجلس كل دائرة انتخابية ؟ امتيازات الأعضاء ؟ حق اختيار رئيس للمجلس ؟ حق إصدار العملة الورقية وما شابه ذلك من أمور ؟ والبعض الآخر من المعارك كان يدور حول موضوع القوانين والطريقة التى تتبعها المجالس فى إصدارها ، كما حدث عندما صدرت أوامر التاج لمحافظ إحدى المستعمرات بمنع صدور أحد التشريعات أو بتأجيله حتى يمكن عرضه عليه والحصول على موافقته على إصداره . لقد صدر الكثير من هذه التعليمات وأشباهها بغرض القضاء على سلطة المجالس التشريعية للمستعمرات أو على الأقل إضعاف صلاحياتها إلى أقصى حد ممكن فى مجال إصدار القوانين التى من شأنها التقليل من نصيب الملك وحكومته من داخل المستعمرة ، والتى تمس إصدار العملات الورقية ، والتى تؤثر على امتيازات الملك أو على التجارة البحرية لإنجلترا ، والتى تفرض الضرائب على واردات المستعمرات من بريطانيا ، والتى تقلل من قيمة العملات الأجنبية التى تدخل إلى خزانة إنجلترا ، والتى تتعلق بمنح الجنسية للأجانب ، والتى تمنح حق الطلاق لبعض الفئات وغير ذلك من الأمور . وثمة تعليمات أخرى صدرت من الحكومة فى إنجلترا إلى حكام المستعمرات ومحافظيها وكانت تهدف إلى منع إعادة تقديم القوانين للمجالس التشريعية فى المستعمرات بعد رفضها من قبل هؤلاء الحكام وبعد سقوط حق الحكام فى معارضتها بمضى المدة القانونية المحددة للمعارضة أو بعد فوات الوقت المحدد لدراستها من قبل المسئولين فى « لندن » .

وعندما تكون إرادة أعضاء المجلس التشريعى فى مستعمرة من المستعمرات قوية يصبح السكان فى العادة قادرين على إحراز الانتصار فى أى نزاع من هذا النوع . والمعلوم أن القليل من الخدمات التى التزمت بها الحكومة المركزية فى كل مستعمرة من المستعمرات لم يكن بذى بال فى الحياة اليومية لأفراد الناس. فإن الحاجات المشتركة

بين الجميع كانت تتكفل بها إلى حد كبير البلديات أو مجالس المدن ، وهذه كانت راغبة كل الرغبة فى أن ترى نوعاً من الشلل فى أداء الأعمال يصيب عواصم تلك المستعمرات . أما محافظ المستعمرة ، فعلى العكس من ذلك ، اعتمد اعتماداً كلياً على المجلس التشريعى فى مستعمرته فى مجال الحصول على الاعتمادات المالية اللازمة لإدارة المستعمرة ، وإقامة التحصينات ، والصرف على القوات المسلحة ، وصرف مرتبات العاملين بما فى ذلك مرتباته هو ، ولم يكن ثمة وسيلة غير ذلك . وفى أثناء الحروب التى امتلأ بها الجزء الأخير من القرن السابع عشر وكل القرن الثامن عشر ، كان التاج يعتمد اعتماداً كلياً على المجالس التشريعية فى الحصول على الجنود والمعدات والأموال اللازمة للقيام بالعمليات الحربية فى الجزء الشمالى من أمريكا . بل إن كل محافظ يعين حديثاً لمستعمرة من المستعمرات ، كان يصل إلى المستعمرة ، وبخاصة وقت نشوب المعارك ، ومعه تعليمات مشددة بمطالبة المجلس التشريعى بالقيام بسلسلة من الإجراءات التى تهدف إلى تدعيم الجهود الحربية للامبراطورية .

وفى مقابل الإسهام فى المجهود الحربى للامبراطورية كان على المجالس التشريعية أن تتقاضى الثمن ، وجزء من هذا الثمن كان اعتراف «لندن» بالامتيازات التى تتمتع بها المستعمرات والتسليم بالأوضاع السائدة فيها . وقبل مجىء عام ١٧٦٣ ، عام الثورة ، كانت المستعمرات قد نجحت تماماً فى تحقيق هذه الأوضاع . ومهما كانت وجهات النظر التى سادت مجتمعات « لندن » التشريعية فى ذلك الوقت فيما يختص بعلاقة بريطانيا بالمستعمرات ، فإن المجالس التشريعية فى تلك المستعمرات كانت فى الواقع تتمتع بكيان ذاتى مستقل ، كما مارست نوعاً من السلطة يشابه تماماً سلطة مجلس العموم فى إنجلترا . كان من حق هذه المجالس أن تحدد تواريخ وأماكن اجتماعاتها ، وترسم حدود الدوائر الانتخابية وعدد المرشحين فيها ، وتضع شروط الترشيح ومؤهلات المرشحين ، وتضع الخطوط الأساسية لأساليب الانتخاب وطرق فرز

الأصوات . لقد نجحت هذه المجالس فى خلق نوع من السيطرة الكاملة ليس فقط على كل ما يختص بفرض الضرائب بل أيضاً على طرق صرف الاعتمادات المالية على المشروعات المختلفة . وبالرغم من أنه لم يكن هناك « وزراء » بالمعنى المعروف يكونون مسئولين أمام المجلس التشريعى ، فإن معظم المجالس التشريعية فى المستعمرات كان من حقها تعيين وزير للمالية يكون مسئولاً عن تسلم الاعتمادات المالية وصرفها فى الأوجه المختلفة بناء على توجيهات المجلس التشريعى ، كما كان من حقها أيضاً تعيين مندوب عنها يقيم فى « لندن » ويكون مسئولاً مسئولية مباشرة أمام المجلس وليس أمام المحافظ أو حاكم المستعمرة .

على أن جميع الانتصارات التى أحرزتها المجالس التشريعية كانت بلا شك تعزى لدستور كل منها وللسلطات المختلفة التى خولها إياها هذا الدستور . لقد استخدمت المجالس هذه السلطات بدورها لتحرز نصراً بعد نصر فى مشكلات مصيرية هامة وبخاصة فى أوقات الحروب عندما يصبح المال هو كل شىء ويصبح لصاحبه اليد الطولى فى جميع الأحوال . لقد حدث أن أضطر محافظو المستعمرات ونواب الملك فيها فى مناسبات عديدة أن يطأطئوا الرأس أمام قرارات مثل إصدار العملات الورقية وإنشاء نظم قضائية جديدة وهى قرارات كانت تحتم التعليمات الصادرة لهم ، سواء بنصها أو بروحها ، أن يرفضوا الموافقة عليها . لقد كان المحافظ أو الحاكم أو مندوب الملك فى تلك المستعمرات مضطراً ، فى سلوكه اليومى العادى كما فى مهامه التشريعية ، أن يتبع أساليب توافق عليها الجمعية التشريعية ويسير فى دروب معتمدة من تلك الجمعية إلا إذا كان مستعداً لمعاناة الشلل العام الذى لا بد أن يصيب الحياة الإدارية نتيجة لعدم التعاون بينه وبين الجمعية التشريعية .

وعندما انتصف القرن الثامن عشر ، كانت المجالس التشريعية فى المستعمرات قد أصبحت وبحق كائنات مصغرة لمجلس العموم البريطانى . كان تاريخ هذه المجالس

قد سار فى نفس الطريق الذى سار فيه المجلس الكبير فنجد أن سلطاتها فى مجال المسائل المالية قد استخدمت بنفس الطريقة لإحراز نفس الانتصارات على السلطات الملكية،ولكن مع فارق واحد هو أن العرش ومجلس العموم كانا فى حربهما الطويلة ومنافستها المتعددة مجرد مظهر من مظاهر سيادة إنجلترا ، وفيما بعد سيادة بريطانيا العظمى . وبينما كانت السلطة تنتقل تدريجياً من ناحية إلى أخرى كانت تلك السيادة تغير بالتدريج طريقة تعبيرها عن نفسها فى حين ظلت فى صميمها كما هى . أما فى الحالة الراهنة فقد كانت المجالس التشريعية فى المستعمرات تمثل أعضاءها كطبقة اجتماعية، وليس هذا فحسب بل أيضاً المستعمرات الأمريكية ككل ، فى حين كان محافظو تلك المستعمرات يمثلون الحق الإلهى للملك وكذلك بريطانيا . كان انتقال السلطة من جانب إلى آخر هنا من شأنه أن يغير طريقة التعبير كما كان أيضاً يغير الجهة التى تستقر فيها السيادة . لقد تسببت الانتصارات التى أحرزتها المجالس التشريعية فى المستعمرات فى إضعاف النفوذ البريطانى إضعافاً كاملاً ، وليس فقط نفوذ التاج البريطانى .

وكما هو الحال فى إدارة مقاطعات بريطانيا ، كانت السلطة الإمبراطورية حاضرة فى المستعمرات من خلال القانون العام ومفهوم الولاء للتاج وليس من خلال الجيوش أو الأجهزة البيروقراطية . وفى جميع المستعمرات،سواء أكانت مملوكة للتاج أو منضمة للامبراطورية أو مقتطعة لأسرة من الأسر ، نجد فى كل ميناء عدداً من موظفى الجمارك يمثلون سلطة الملك ، ولكنهم لم يكونوا بكافين لتنفيذ القانون تنفيذاً جدياً إذ أن معظم هؤلاء كانوا من سكان المستعمرات ويدينون بالولاء للمجتمعات المحلية وليس للملك . وفى المستعمرات المملوكة مباشرة للتاج والمقتطعة لأسرة من الأسر نجد أن المحافظ ، ومعه بطانة مكونة من عدد قليل من الموظفين ، يمثلون وحدهم سلطة بريطانيا . هناك أيضاً موظفون آخرون كالنائب العام والسكرتير العام ومأمورى المراكز،ولكن هؤلاء كانوا فى العادة يعينون من قبل الملك أو المحافظ،ولكنهم

على الأغلب الأعم كانوا من أهل المستعمرات وولاؤهم الحقيقى للمستعمرة نفسها . أما القضاة فكانوا يعينون من قبل التاج ، ولكنهم كانوا فى معظم المستعمرات يشغلون مناصبهم لمدى الحياة، وكان حالهم هناك هو حالهم فى بريطانيا نفسها ، أى حماية حقوق الأفراد من طغيان التاج . جهة واحدة فقط ، وهى سلطات البحرية ، مثلت الحق الإلهى للملك وكانت أساساً مختصة بالإشراف على الجمارك والشئون البحرية .

وفى عام ١٧٥٠ لم يكن فى كل أمريكا الشمالية سوى عدد قليل من الجنود الإنجليز الذين لا يملكون سلاحاً يعتد به وكانوا مقطوعى الصلة تماماً بإنجلترا ولا يوجدون إلا فى مدينتى « نيويورك » و « شارلستاون » ومن حين لآخر يزورهم عدد من السفن الحربية البريطانية . وبالنسبة للمليون ونصف المليون من الأمريكان الذين انتشروا فى بقعة من الأرض تربو حدودها على الألف ميل يهددهم الفرنسيون من الشمال والغرب ، والأسبان من الجنوب والهنود الحمر من كل مكان ، لم يفكر الإنجليز فى حشد قوة عسكرية كافية للدفاع عنهم أو للسيطرة عليهم .

لقد كانت الحكومة المحلية داخل كل مستعمرة خاضعة للنفوذ المحلى خضوعاً كاملاً ، وذلك لأنها كانت أقرب إلى الناس من الموظفين الأجانب القادمين من « لندن » ، إذ نجد أن حكومات النواحى فى « نيوإنجلند » مثلاً ما هى إلا ديمقراطيات كاملة تقوم أجهزتها الإدارية على أساس الانتخاب الشعبى . أما العدد القليل من حكومات المدن، فبالرغم من قيامها على أساس الحكم لصالح أقلية موسرة ، إلا أنها كانت تمثل اتجاهاً محلياً فقط . وأما فئة القضاة الذين كانت لهم اليد العليا فى تصريف أمور المقاطعات الجنوبية فلم يكونوا أكثر من فئة محلية عملت على إيجاد نظام للحكم مؤقت . لقد كانت سلطة المحافظ ، أو حتى المجلس التشريعى ، يصيبها الضعف فى المدن الداخلية والمقاطعات البعيدة وتحل محلها السلطة التى تمارسها هيئات أخرى ، فما بال الوضع إذن فيما يختص بسلطة الملك أو البرلمان ؟ لقد كان السائد حينئذ أن

يعيش العدد الأكبر من سكان المستعمرات حياتهم كلها دون أن تقع أبصارهم على جندى أو بحار أو موظف مدنى تابع للحكومة الإمبراطورية .

وممارسةالسيادة الوطنية عن طريق عدد من الموظفين المختارين محلياً نجحت بصورة طيبة داخل بريطانيا ذاتها حيث اختار سادة الأرض ورجال الأعمال على حد سواء المواطنين الأحرار والسادة أصحاب حق الإنتخاب لـكى يمثلوهم فى مجلس العموم ، كما اختاروا معاونى البلديات والقضاة لتمثيلهم فى الحـكومات المحلية .

والمستويات المختلفة للحكومة فى إنجلترا تعكس كلها هدفاً وطنياً مشتركاً ومشتقاً من الوحدة النسبية للجهة التى تستمد منها هذه المستويات سلطتها . غير أننا لا نجد فى المستعمرات الأمريكية وحدة الهدف هذه ولا نجد انسجاماً عاماً بين السلطة المحلية الضيقة والإقليمية الواسعة من جهة ، وبين السلطات الإمبراطورية من جهة أخرى . بل إننا نجد أن المصالح الخاصة للأمريكيين غير ممثلة فى البرلمان لا شكلياً ولا واقعياً . والسلطات البريطانية نفسها اختارت لنفسها عامدة متعمدة أن تفرق بين مصالح بريطانيا وبين مصالح المستعمرات ، بل إنها طالبت دائماً فى أثناء الأزمات أن تخضع الأخيرة لسلطان الأولى . لقد كانت السلطة الملـكية يمثلها المحافظ والقوة المحلية متمثلة فى المجلس التشريعى فى شد وجذب دائمين وصراع سرعان ما ينشب بين الاثنين خلال الفترة الزمنية التى مرت على المستعمرات قبل الإستقلال وهى التى نسميها بمرحلة الاستعمار . أما كون هذا التوتر فى العلاقات لم يؤد فى وقت سابق على الثورة إلى صدام مباشر فسببه أن السلطات الإمبراطورية كانت ، فيما يختص بمعظم المسائل الداخلية ذات العلاقة الوثيقة بسكان المستعمرات ، متساهلة بل ومرحبة بأن تترك كل ما يتعلق بالإدارة المحلية وتحديد التخوم السياسية لسكان المستعمرات أنفسهم . على أن أمراً كهذا كان يعزى من ناحية لعدم وجود جهاز فعال قادر على القيام بمثل هذه المهام بكفاية ودقة مما جعل من السهل على الأجهزة الأخرى أن تتفادى تنفيذ العديد

من التعليمات والقرارات الإمبراطورية إما عن طريق التهريب أو السير فى طرق أخرى تتعارض والقوانين العامة . ولـكن عندما لم يكن فى الإمكان تحاشى الصدام كانت السلطة الملـكية فى معظم الأحايين هى التى تخضع وتستسلم .

كان من الصعب أن تسير الأمور فى طريق مخالف لهذا الطريق إذ إن كل أداة من أدوات القوة سواء أ كانت القوة العسكرية ، أو القوة الإدارية المنظمة للشئون المالية،أو أجهزةالإدارةالمحلية، كل هذه كانت فى أيدى أفرادمحليين. لقد كانت إدارة بريطانيا لمستعمراتها فى أمريكا فى أحوال كثيرة تعتبر إدارة متساهلة ، إدارة تترك المصادر الحقيقية للسلطة فى أيدى أجهزة محلية تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى. هذه الأجهزة أتقنت إلى حد كبير فنون المصالحة وأساليب إحداث الإنسجام بين المصالح المحلية والمصالح الإمبراطورية .

وما كاد القرن الثامن عشر ينتصف حتى كانت السلطة التى تمارسها بريطانيا على مستعمراتها فى أمريكا تتمثل ليس فى جيوشها البرية ، أو أسطولها البحرى ، أو جهازها الإدارى البيروقراطى ، بل فى نظرة سكان المستعمرات إليهاوفى اتجاهاتهم الفكرية نحوها ، تلك الاتجاهات التى اتسمت بالولاء والإخلاص . مثل هذه السلطة كان الناس فى المستعمرات يتحملونها لأن إنجلترا لم تـكن فى كافة الأحيان تمارسها ممارسة فعلية ، بل إنها كثيراً ما كانت تنتهى بتعديل ملموس فى وجهات النظر وفى الأساليب التى تتبع . مثل هذا التعديل سرعان ما كان يظهر بظهور ما يدل على أن ثمة جهوداً تبذلها إنجلترا لجعل هذه السلطة أمراً حقيقياً ونافذاً.

الفصل الثالث

المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا
فى منتصف القرن الثامن عشر

قبيل حرب السنوات السبع — وهى المعروفة بالحروب الفرنسية الهندية — كانت المستعمرات الصغيرة بحذاء الساحل الأمريكى قد نمت حتى أصبحت وحدات هامة ذات اكتفاء ذاتى ويزيد عدد سكانها على ربع سكان بريطانيا العظمى ذاتها ، ومساحة كل منها تفوق مساحة العديد من الأمم المستقلة والإمارات الأوربية . على أن سكان هذه المستعمرات إنتشروا فوق رقعة من الأرض واسعة فنجد أن مدناً مثل « فلادلفيا » و « بوسطن » و « نيويورك » تضم كل منها مابين عشرين ألفاً وأربعين ألفاً من السكان . وبدأت كل مدينة من هذه المدن تشبه عواصم المقاطعات الكبيرة فى إنجلترا وفرنسا . على أنه إلى جانب هذه المدن الكبيرة نجد مدناً مثل « نيوبورت » و شارلستاون » اللتين تراوح عدد سكان كل منهما من خمسة آلاف إلى عشرة آلاف مواطن فقط . ومن الممكن أن نعتبر كلاً من هاتين المدينتين مركزاً ريفياً كبيراً إذ كان معظم الناس فى كل منهما يعيشون حياة ريفية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى .

كانت المستعمرات قد بدأت تنتشر غرباً عبر سهل « بيدمونت » ثم جنوباً بغرب من « بنسلفانيا » إلى أن توقفت أمام الجبال فى منطقة تبدأ «بنيو هامشير » وتنتهى « بكارولايتا الجنوبية » ، فى حين كانت مجموعات من المستكشفين الأول تتحرك إلى قلب وديان ووهاد « شيناندوا » ، بل وأبعد من ذلك حيث نجد أن تجار الفراء

والمتعاملين مع الهنود الحمر يزحفون عبر مسالك مختلفة متجاوزين حدود المستمرات القائمة عبر البحيرات العظمى ووادى « أوهايو » . لقد كان تجار الأراضى والمضاربين فيها يحلمون بإقامة إمبراطوريات كبيرة بحذاء المياه الغربية لذا شرعوا يخططون للاستيلاء على إقطاعيات واسعة من الأرض الواقعة عبر التلال .

على أن الشريط الساحلى ومناطق « بيدمونت » كلها لم تكن قد اكتظت بعد بالمستوطنين . لقد كانت أجور العمال مرتفعة والأرض رخيصة الثمن فى البداية ، كما أن الأساليب الفنية فى الزراعة لم تكن على درجة مرتفعة من التطور ، وعلى ذلك كانت المحصولات الزراعية فى العالم الجديد ، مثل الذرة والتبغ ، تستنزف قوى الأرض فى سرعة كبيرة مما ترتب عليه أن أخذ الزراع ينتقلون من مكان إلى مكان وقد استولى عليهم القلق بحثاً عن أرض جديدة ورغبة فى شراء إقطاعيات أخرى يزرعونها وكل منهم يود من صميم نفسه أن يعثر على أرض بكر يستغلها فى عجلة لسنوات قليلة بأقل قدر من الجهد . لقد كانت مناطق زراعة التبغ الواقعة بحذاء جبل « تشيزابيك » وعلى حافتى الأنهار الكبيرة فى « فرجينيا » قد بدأت فى ذلك الوقت تعانى من ضعف التربة وتآكلها ، زد على ذلك أن الحالة السيئة للطرق فرضت على أى مزارع يعمل على نطاق كبير أن يعيش بالقرب من الأنهار حتى يستطيع أن يستخدمها فى تسويق محصولاته ، وعلى ذلك نرى أن المستعمرات انتشرت بحذاء المجارى المائية وتكاثرت كلما اتجهت إلى الداخل حيث كان المزارعون الأكثر غنى أشد ميلاً إلى امتلاك مساحات أكبر من الأرض بحذاء تلك المجارى .

وتسببت الأساليب الموسعة فى الزراعة وندرة وسائل المواصلات فى بعثرة الأعداد المتزايدة من السكان بعثرة واسعة النطاق فوق منطقة كبيرة . لقد كان المسافرون الذين عاشوا تلك الحقبة ينتقلون وسط أحراش لا نهاية لها دون أن يقابلوا سوى عدد قليل جداً من المزارع المنعزلة ، كما كان من الأمور المألوفة ألا يجد المرء فى انتقاله عبر المدن

الساحلية سوى قرية أو قريتين من حجم ضئيل حيث لا تقع العين إلا على عدد من المساكن بقدر أصابع اليد الواحدة ، وهذا كان كل ما يدخل من تغيير على المنظر الريفي الذى يمتد على مدى البصر .

وحياة العزلة التى عاشها معظم الناس خارج المدن الساحلية الكبيرة كانت تشكل إحدى الحقائق الرئيسية فى حياة المستعمرين الأول فى القارة الأمريكية، إذ كانت القرى والمدن قليلة العدد صغيرة الحجم ، وقلما صادف الإنسان قرية أو مدينة عبر مساحات هائلة من الأرض البعيدة، والمزارع كانت نائية ومعزولة تماماً . وثمة عدد قليل للغاية من الطرق الرئيسية استطاع أن يتحمل حركة النقل العادية مما اضطر الناس إلى المشى أو امتطاء ظهور الجياد ومعهم بضائعهم متنقلين عبر البطاح الممتدة وخلال مسالك مهجورة . وفى الأرياف الواقعة خلف المدن كان الاتصال الإنسانى محدوداً بدرجة يصعب الآن تخيلها . ومن الجائز أن أقلية ضئيلة من المستوطنين كانت على معرفة بالقراءة والكتابة . وفى أعماق البلاد بوجه خاص تناقصت تلك الأقلية بشكل واضح . وحتى بالنسبة لأولئك الذين استطاعوا القراءة ، لم يكن هناك ما يقرأون من صحف أو مجلات سوى النزر اليسير. ففى عام ١٧٥٠ كان عدد الجرائد التى تظهر كل أسبوع يقل عن عشرين جريدة، وحتى هذه لم تكن تنشر إلا أخباراً قديمة مضى على وقوعها عدة أسابيع . أما عدد المشتركين فى تلك الصحف فكان فى العادة ضئيلاً لا يتجاوز المائة لكل صحيفة . والاجتماعات العامة كانت هى الأخرى قليلة بل نادرة خارج المدن ، وحتى الخدمة الكنسية لم تكن منتظمة فى معظم المستعمرات ، وبصورة عامة لم يكن يحضرها سوى عدد ضئيل من السكان . أما عن الحياة الثقافية بين سكان المستعمرات فمن الجائز أنها على وجه العموم بلغت أضعف مستوياتها فى النصف الأول من القرن الثامن عشر إذ إن الخميرة الثقافية التى جاءت من أوربا مع المستعمرين الأول كانت قد تلاشت تماماً وسط مجاهل أمريكا ، فى حين

كانت المؤسسات الثقافية المحلية تستكمل كيانها ولم تبلغ قوتها بحيث تستطيع استرجاع هذه الثقافة .

والعزلة القائمة على الفقر الثقافى للجانب الأكبر من الحياة الريفية فى المستعمرات كان من شأنها أن تؤدى إلى نوع من الإقليمية الضيقة ،وهذه بدورها أفسدت خطط التعاون بين المستعمرات بعضها مع بعض فى أثناء الحروب الفرنسية والهندية ، كما حفزت الإنجليز فى تلك المستعمرات على القيام بجهود تستهدف تحقيق نوع من الوحدة مع الإمبراطورية ، وعلى عرقلة نشوء أية فكرة يمكن أن تؤدى إلى إزالة الفوارق بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها فى أمريكا .لقد قدر لهذه العزلة أن تتحول مستقبلاً إلى قيد شديد يشل قدرة المؤتمر العام(١) على العمل لخلق جيش قوى أثناء الثورة التى نشبت فى المستعمرات الأمريكية وما بعدها بحيث أصبح من الصعب إيجاد حكومة متحدة تستطيع معالجة القضايا الوطنية العامة .

ومن معانى هذه العزلة أيضاً أن جانباً كبيراً من أهالى المستعمرات ، نصفهم تقريباً إن لم يكن أكثر ،كان لابد أن يقف موقفاً سلبياً من الثورة المرتقبة أو من السلسلة الطويلة للحوادث المؤسفة التى أدت إليها، إذ إن سلبية الجانب الأكبر من أهالى المستعمرات الذين جهلوا إلى حد كبير طبيعة الحرب والأحدث التى أدت إليها كان من شأنها أن يظل النزاع مع بريطانيا العظمى فى أيدى فئة قليلة أكثر اطلاعاً على الحوادث وأكثر قدرة على العمل السياسى—أقلية تعيش بحذاء الساحل الكبير وتقطن المدن الكبيرة وتعمل فى المزارع ذات الإمكانيات الفعالة والنشاط الكبير .

كانت التجمعات السكانية لأهالى المستعمرات فى تلك الفترة تنمو نمواً سريعاً

١— Continentat Congress وهو أول (كنجرس) تكون فى أمريكا أثناء حرب الاستقلال

مستمراً ، كما اتجهت غالبية المستوطنين غرباً حيث الأرض المنتهية بجبال «الأبلاش» ، ولم يكن هذا هو كل شيء، بل إن الصفات المميزة لهذه التجمعات ونمطها العام كانت في سبيلها إلى التغير الواضح، فالهجرة الكبيرة التي نبعت أصلاً من إنجلترا وصبت في مجاهل العالم الجديد على طول القرن السابع عشر انكمشت الآن حتى أصبحت مجرد جماعات قليلة العدد . كذلك المهاجرون الذين أصبحوا الآن ينزلون في الأغلب على أرض «فلادلفيا» و « نيويورك » كانوا يفدون عادة من «اسكتلندا» و « أيرلندا » ، وبأعداد متزايدة من « ألمانيا » ، كما جاء «الهوجينوت» الفرنسيون ليشكلوا جانباً هاماً من سكان عدد كبير من المستعمرات . أما في « نيويورك » فإننا نرى المجتمع الهولندي الكبير القائم على غالبية مطلقة من المستوطنين الهولنديين. وأما أكبر مجموعة من المستوطنين فكانت تتألف من الزنوج الإفريقيين الذين بدأوا يفدون في أعداد متزايدة على طوال القرن الثامن عشر. لقد كان صحيحاً أن يتحدث المرء عام ١٧٠٠ عن المستعمرات الأمريكية باعتبارها مجتمعاً إنجليزياً ، إذ إن غالبية المقيمين فيها في ذلك الوقت كانوا قد ولدوا في إنجلترا والقليل من هؤلاء كان قد مضى عليهم أكثر من جيل واحد وهم مغتربون عن الأرض الإنجليزية بعيدون عن الولاء لكل ما هو إنجليزي . ولكن ما كاد يأتي عام ١٧٥٠ حتى اختفت هذه الأوضاع وأصبح عدد الذين هم من أصل إنجليزي لا تتعدى نسبتهم نسبة الثلثين ، وحتى أغلبية هؤلاء كانوا من مواليد أمريكا، والكثيرون منهم عاشوا في أمريكا ومارسوا الحياة الأمريكية لسنوات عديدة . وبالنسبة للمستوطنين الألمان الذين كانوا قد استعمروا الجزء الأكبر من « بنسلفانيا » وبدأوا يزحفون جنوباً بشرق من جبل «بلوريدج» وينزلون إلى وادي «شيناندوا » حتى « كارولاينا الشمالية » ، فإن إنجلترا بالنسبة إليهم كانت مجرد أرض بعيدة ، غريبة عليهم لا تربطهم بها أية وشيجة من وشائج القربى . وحتى الأسكتلنديين والأيرلنديين كانوا بالرغم من لغتهم الإنجليزية لا يحبون إنجلترا حباً جماً ،

بل لم يكونوا يحبونها على الإطلاق . وبمجرد أن شاع الطابع الأمريكى بين جماعات المستوطنين ، أخذ الطابع الإنجليز يتلاشى تدريجياً ، بل إن هذا الطابع لم يكن فى الأصل من القوة أو العمق بحيث يساعد على تكوين الصلات الأساسية المشتركة والهامة فى تكون الكيان الإمبراطورى .

والمجتمع الذى أوجده المستوطنون فى أمريكا على طول الهامش الخارجى لعالم القرن الثامن عشر تشكل بأشكال ثلاثة : النمط الغالب على المستعمرات الزراعية فى الجنوب ، والنمط الغالب على المستعمرات الوسطى المتدة من « دلاوير » إلى نيويورك » ، ونمط الحياة فى « نيوإنجلند » . وفى جميع المستعمرات ، كان النشاط الاقتصادى الأساسى يعتمد على الزراعة الغذائية والصناعة التى تخدم الحياة المنزلية — زراعة ما يطعم غليه الناس وصناعة ما يستخدم فى البيت وما يعاون على الغزل النسيج وغيرذلك من ضرورات الحياة اليومية . على أن كل مستعمرة من المستعمرات الأمريكية كانت فى حاجة ملحة للبضائع الإنجليزية والأوربية مثل السلع المصنوعة والأنبذة والكماليات وأدوات الترف من كل صنف ونوع . لقد اعتمد المستوطنون الأوائل على البضائع المستوردة اعتماداً كلياً . وكلما ازدادت القدرة العامة فى تلك المستعمرات على إنتاج ضرورات الحياة اليومية من مصادر محلية ، نمت المدن وظهرت القصور ، وبالتالى نمت الحياة فى المستعمرات وازدادت تعقيداً واشتدت حاجتها إلى استيراد السلع من وراء البحار .

لقد دفعت المستعمرات أثمان تلك البضائع المستوردة بأساليب مختلفة ، كما أن الطرق التى استنبطها الناس لمجابهة هذه الأوضاع كان لها فضل كبير فى تشكيل المجتمعات المختلفة وإكسابها الطابع المميز لها ، وكان هذا الأمر واضحاً بالنسبة لأهل الجنوب ، إذ إن الأراضى الزراعية هناك والمناخ السائد ساعداً على زراعة محاصيل غريبة لم تعرفها أوروبا مثل الأرز والنيلة والتبغ وغير ذلك من المحصولات التى

راج سوقها رواجاً شديداً فى إنجلترا حديثة الثراء وكذلك فى القارة كلها . كانت غابات الصنوبر التى تعج بها « كارولاينا الشمالية والجنوبية » تنتج الزفت والقطران اللازمين لبناء السفن الحربية والتجارية. ولقد كانت خطوط السياسة التجارية البريطانية تتجه كلها نحو محاباة هذه المستعمرات بمنح منتجاتها حق احتكار الأسواق البريطانية والسماح لأرزها بأن يشحن مباشرة لجنوب أوربا وإعطائها الإعانات المالية والتسهيلات الجمركية لما تنتجه من نيلة وغيرها من المواد الضرورية لبناء السفن .

على أن الزراعة المنتجة لهذه المحصولات اللازمة للتصدير تطلبت تنظيمات ذات أبعاد كبيرة ، كما احتاجت إلى القرب الشديد من الترع والأنهار لتحقيق مستلزمات الشحن والنقل ، وإلى الأموال اللازمة لشراء المعدات وتمويل العمليات التجارية لحين ظهور المحصول الجديد والانتهاء من بيعه ، والمساحات الشاسعة من الأراضى البكر التى أمكن زراعتها بدلاً من تلك التى أنهكت بزراعة محصول واحد ، وباختصار احتاجت إلى تنظيمات إدارية واسعة واتصالات مستمرة بالأسواق الخارجية . فى ذات الوقت لم يكن من الميسور الحصول على العمال الزراعيين من بين صفوف المستوطنين حيث كانت الأجور مهما عظمت لا تحرك ساكناً لدى أناس استطاعوا الحصول على عيشهم عن طريق فلاحة مساحات كبيرة من الأرض الحرة الواقعة على طول الحدود الخارجية للمستعمرات والاكتفاء بذلك عن كل ماعداه . مثل هذا الوضع كان هو نفسه الذى ساد المستعمرات الفرنسية والأسبانية والبريطانية فى البحر الكاريبى وكانت تتكون من جزر تنتج السكر اللازم للأسواق الأوربية . غير أن الحاجة الشديدة إلى الأيدى التى تعمل فى زراعة تلك المستعمرات ترتب عليها أن شرع أصحاب الملكيات الكبيرة من الأرض يأسرون الزنوج الأفريقيين ويجلبونهم إلى المستعمرات الجنوبية وجزر البحر الكاريبى حيث عاشوا فى عبودية دائمة وسخرة أبدية .

وبالرغم من النجاح الضخم الذى صادفه نظام المزارع الكبيرة القائم على إنتاج محصول واحد يصدر كله لإنجلترا ، كانت لهذا النظام مشاكله الأساسية ومن بينها الاعتماد الأساسى على التجار والسماسرة البريطانيين فى تسويق المحاصيل وشراء البضائع المستوردة . من هذه المشكلات أيضاً لهفة فئة التجار والسماسرة على تقديم القروض والمساعدات المالية للزراع بأمل التمكن من التعاقد معهم على الظفر بمحصولاتهم ، وذلك بالإضافة إلى ميل هؤلاء إلى الإسراف اعتماداً على ما سوف تأتى به المحصولات المرجاة من أرباح ضخمة وفرص للكسب كبيرة ، كل ذلك أدى إلى أنه لم ينتصف القرن الثامن عشر حتى أصبحت الغالبية العظمى من زراع التبغ تتردى فى مهاوى الدين دون الأمل فى النجاة مستقبلاً من براثنة . لم يبق أمام هؤلاء الزراع إلا العمل بكل الأساليب على زيادة الإنتاج وتنويع المحصولات أملاً فى زيادة الدخول التى تفى بالتزاماتهم ، ولكن هذا الحال سرعان ما أدى إلى ازدحام الأسواق وتكدسها بالسلع ، وبالتالى انهيار الأسعار واختفاء فرص الكسب المعقول ، ومن ثم إزدياد حال هؤلاء الزراع سوءاً على سوء .

كذلك لعب تآكل التربة وضعفها دوراً فى تعميق مأساة زراع التبغ ، إذ نجد أن عشرات الألوف من الأفدنة الخصبة السهلة الرى فى ولايتى « فرجينيا » و « ميريلاند » أصبحت مهجورة تماماً لتآكلها وانهيارها فى حين أن الأراضى التى ظلت تحت المحراث كان لا بد لها أن تجابه منافسة شديدة من الأراضى الجديدة التى بدأت تزرع لأول مرة فى وادى « شيناندوا » . ولا عجب أن نرى فى سنوات منتصف هذا القرن عدداً كبيراً من زراع التبغ يتحولون عنه إلى الحنطة كما نرى أعداداً أخرى تتجه إلى الغرب بحثاً عن أراضى جديدة أكثر شباباً كحل لمشكلاتهم المتزايدة ، فى حين أن الجميع تقريباً بدأوا يبحثون عن وسيلة للخروج من نظام التسويق الذى كان سائداً حينئذ والذى جلب عليهم مآسى عديدة .

ولما كان رأس المال وحيازته يلعبان دوراً أساسياً للغاية فى الزراعة والإنتاج الزراعى ، فقد أصبح للطبقات الاجتماعية والفوارق الفاصلة أهمية خاصة فى المستعمرات الجنوبية تفوق ما لها فى المستعمرات الأخرى. كذلك نرى أن الحاجة الملحة لتغيير الأرض المزروعة بالتبغ بغيرها أكثر نشاطاً وخصوبة ، والحاجة إلى أعداد كبيرة من العبيد اللازمين لزراعة هذه الأراضى والقيام بأعبائها المضنية، كل ذلك كان من الأمور الخارجة عن قدرة الكثيرين من المستوطنين باستثناء أقلية ضئيلة منهم . أما الذين استطاعوا تحقيق ذلك فى كفاية عالية فقد تضخمت ثرواتهم وعلت منزلتهم السياسية وأصبحوا بالتالى قادرين على استخدامها للحصول على مزيد من الأرض ومزيد من القوة . أما أولئك الذين عجزوا عن ذلك فقد أرغموا على تضييق نطاق أعمالهم والارتداد إلى أراضى أقل خصوبة وأكثر إنعزالاً ، مضطرين بحكم ظروفهم الصعبة إلى الاقتصار على زارعة اليسير من المزروعات الغذائية لعجزهم عن منافسة غيرهم من أصحاب المزارع الضخمة المتخصصة فى إنتاج محصولات التصدير والقائمة على جهود العبيد .

لقد كان المجتمع الزراعى الذى ظهرت معالمه بصورة كلاسيكية قديمة فى «فرجينيا» ، وبدرجة أقل فى المستعمرات الجنوبية الأخرى ، فى مرحلته البدائية الأولى ولم يكن قد اتخذ لنفسه صورة اجتماعية محددة المعالم إذ إن أقدم الأسر المستوطنة لم يكن قد مر عليها أكثر من ثلاثة أجيال من الكفاح الناجح لتدعيم كيانها ، كما أن الجانب الأكبر من ثروات تلك الأسر القديمة نسبياً كان قد أستخلص محلياً بمعرفة المكافحين من أفرادها . أما القصور الريفية التى قامت وسط المزارع الضخمة حيث تظاهر سكانها بأنهم يعيشون على قدر وافر من التقاليد فكانت معاقل للثروات حديثة التكوين ومظهراً للغنى المستحدث . أما العبيد الذين قاموا بأعباء العمل فى أراضى هذه المزارع فليسوا هم طبقة الزراع الأمناء المخلصين الذين ظهروا على وجه الحياة

الأمريكية فيما بعد ، بل مجرد أفراد فى مجموعات من الزنوج الإفريقين الذين لم يطل بهم العهد مذ كانوا مطلقى السراح يمارسون حريتهم فى غابات أفريقيا وأحراشها. والأرض الزراعية ذاتها لم تكن أكثر من مساحات بكر من الطين الأحمر لم يمض وقت طويل على استخلاصها من براثن البوار . وإلى الوراء من سلاسل التلال القريبة كان الهنود الحمر ما زالوا يشكلون خطراً حقيقاً يهدد حياة المستوطنين فى كل لحظة . وبالإضافة إلى كل ذلك ، لم يكن الزراع يحسون بالطمأنينة التى يضفيها استقرار نظم استئجار الأرض وزراعتها كما كان الحال فى إنجلترا بالنسبة لطبقة الزراع وأصحاب الأراضى، بل إن الإفلاس كان نصيب كل صاحب أرض قد تفتر همته فى العمل أو قد يعجز عن حشد كل قوته فى مجالات توجيه الحوادث أو العاملين تحت إدارته . لقد كانت هذه الطبقة من الزراع وأصحاب المزارع من أصحاب النفوذ المطلق والقوة الغامرة المستمدة من واقع الحياة فى المستعمرات ولكنهم لم يتمتعوا بأية امتيازات موروثة .

والنمط الحكومى والإدارى الذى نشأ فى المستعمرات التى تضم المزارع الكبيرة والملكيات الضخمة كان يشبه إلى حد كبير ذلك النمط الذى شاع فى إنجلترا أثناء القرن الثامن عشر . ففى كافة المستعمرات التى من هذا النوع نجد أن ثمة مجلساً تشريعياً أو مجلساً يضم السادة أصحاب المصالح فى المستعمرة ويستوعب فى ذاته معظم سلطات الحكومة . كل مجلس من هذه المجالس كان يمثل طبقة الملاك فى المستعمرة إذ إن تكوينه الأساسى كان يقوم على أفراد طبقة الملاك الكبار وكذلك التجار الكبار كما حدث فى ولاية «كارولاينا الجنوبية» . وجميع هؤلاء جاءوا إلى المجلس عن طريق انتخاب المواطنين من ذوى الملكية المدنية لهم . والطبقة التى سيطرت على الأمور فى المستعمرة باعتبار أفرادها من أصحاب المصالح أو من طبقة النواب كانت هى الأخرى ، كما كان الحال فى إنجلترا ، تدير شئونها المحلية على أساس أن أفرادها كانوا فى الأصل أعضاء فى المجالس المحلية والمجالس القروية يتوارثون

أماكنهم جيلاً بعد جيل . وكما كان الحال فى إنجلترا ، كانت قدرة الملاك الكبار على الاحتفاظ بهذه السيطرة تعتمد على قدرتهم على خلق مصالح مشتركة واتصالات محددة بينهم وبين من لهم حق الانتخاب ممن تتوافر فيهم شروط الملكية ، أى بينهم وبين طبقة صغار الملاك من الفلاحين . هذا الاتصال كانت أهميته فى المستعمرات تفوق أهميته فى إنجلترا ، إذ لم يكن فى المستعمرات نظام الدوائر القديمة ذات التمثيل غير المتكافىء مع عدد السكان ، وهو النظام القبيح الذى تسبب فى أن يطغى عدد قليل من الدوائر على بقية الدوائر الصغيرة ويحرمها حقها فى انتخاب من يمثل مصالحها أحسن تمثيل. كذلك كانت أهميته فى المستعمرات كبيرة حيث اختلفت مفاهيم الانتخاب ونتائجه النهائية من الأرض متفاوتة من السكان البيض ، كما أنها تغطى مساحات شاسعة من الأرض تتضخم فيها الملكية الزراعية وتنتشر أبعد مما كان عليه الحال فى إنجلترا.

وفى جميع المستعمرات الجنوبية اتسم الانتخاب للمجالس التشريعية بتناقضات واضحة . ففى « كارولاينا الشمالية والجنوبية » مثلاً كان لكل دائرة من الدوائر القديمة ، وهى المعروفة بالأبرشيات(١) ، خمسة نواب فى حين كان لكل دائرة من الدوائر الحديثة نائبان فقط . لم تكن الحكومة فى هذه المستعمرات على استعداد لإنشاء دوائر انتخابية فى المناطق الجديدة إذ كان المستوطنون الجدد يتجهون نحو الغرب مما نشأ عنه أن امتلأت بالسكان مناطق عديدة تقع بحذاء الحدود دون أن يكون لهؤلاء السكان تمثيلهم المنفصل . ونتيجة لهذا ظل النفوذ السياسى فى جميع المستعمرات الجنوبية فى أيدى أفراد نفس الطبقة دون أى تعديل .

هذا التمثيل غير المتكافىء كان يشكل أساساً من أسس العداوة الطبقية بين المستوطنين القدامى والجدد فى كافة المستعمرات الجنوبية ، أما الأسس الأخرى

١ــ parishes من أنواع التقسيمات الإدارية فى الحكم المحلى الإنجليزى . وتشمل الأبروشية الكنسية وما يحيط بها من مناطق سكنية .

فكانت اجتماعية واقتصادية . والمستوطنون الذين اتجهوا غرباً فى كل مستعمرة كانوا على الأرجح من الأيرلنديين أو الأسكتلنديين أو الألمان ، أما الذين استقروا فى الشرق فكانوا كلهم على الأغلب من الإنجليز . وسكان الغرب كانوا فى العادة إما من أتباع الكنيسة المشيخية(١) ، أو المعمدانية(٢) ، أو من الإصلاحيين الألمان(٣) ، أو من أتباع « مارتن لوثر(٤) » ، أو من جماعة « المورافيين(٥) » ، وجميع هؤلاء يتعصبون لمذهبهم الدينى كثيراً ، أما أهل الشرق ، فكانوا من أتباع الكنيسة الأسقفية الأنجليكانية(٦) وهم على قدر من التسامح الدينى . فى هذه المستعمرات حديثة التكوين لم يكن عدد الزنوج قد زاد كثيراً إذ فضل أصحاب الأرض القيام بأنفسهم بالأعمال المختلفة على الاستعانة بالزنوج والدخول فى منافسات بهذا الشأن مع سكان المستعمرات الشرقية .

ولم تكن المجالس التشريعية وقتئذ راغبة فى إقامة المحاكم أو غيرها من الدوائر الحكومية فى المناطق الجديدة المترامية غراباً والواقعة على طول الحدود مما سبب المتاعب وأوجدالعديد من المشاق للمستوطنين عندما اضطروا إلى السعى شرقاً لقضاء مصالحهم . كذلك لم تكن تلك المجالس على استعداد لفرض الضرائب بغرض إنشاء الطرق أو تزويد المستوطنين الجددبالحماية الضرورية من هجمات الهنود الحمر أو تهيئة الضرورات فى حياتهم والتى كانوا يشعرون أنهم فى أشد الحاجة إليها . أما الضرائب التى فرضتها تلك المجالس بالفعل فقد اتجهت إلى إفقار المناطق الغربية من رصيدها

١ — Presbyterians
٢ — Baptists
٣ — German Reformed
٤ — Lutherans
٥ — Muravians
٦ — Anglicans

المتواضع من الذهب والفضة ، أو هذا على الأقل ما اعتقده سكان تلك المناطق . وفى نفس الوقت كان تجار المناطق الشرقية على درجة كبيرة من القسوة والتعنت فى جمع الديون المستحقة لهم على سكان الغرب وفى فك الرهون على ممتلكاتهم .

هذه الفوارق الداخلية والحزازات الطائفية كان لابد أن تترك آثارها بطرق غريبة على موقف الناس تجاه الثورة عندما يحين حينها . فالزراع فى الشرق ، نظراً لأنهم سيطروا على المجالس التشريعية فى الفترة كلها ، تزعموا كافة المعارك التى نشبت لمناهضة الامتيازات الملكية ممثلة فى الحاكم العام أو المحافظ وأدت إلى إقرار سلطات المجالس التشريعية فى المستعمرات ، وعندما جاءت الحركة الثورية بعد ذلك كانت هذه الطبقة ذاتها هى التى شكلت قيادتها فى كل مستعمرة من المستعمرات الجنوبية . وبصفتهم جزءاً لا يتجزأ عن الكيان العام للحكومة المسيطرة على المستعمرة ، كان لديهم القدح المعلى فى مقاومة الجهود البريطانية الرامية إلى التضييق من حريتها وفى إقرار استقلالها الكامل فى النهاية . ومع ذلك ، ففى المنازعات الداخلية بين سكان الشرق والغرب نجد أن ثمة تحالفاً ينشأ بين الحاكم العام للمستعمرة وبين هذه الطبقة .

لقد كان التاج كثير الشكوك من ناحية الغرب المضطرب المشاغب ، ولذا رغب فى أن يضع حداً لزحفه المتزايد داخل المناطق الهندية بما يجلبه هذا الزحف من متاعب ، كما كان متشدداً فيما يختص بالقانون والنظام وجباية نصيبه من المعادن الثمينة . لقد أصبح العديد من سكان الغرب فيما بعد ، وبصفة خاصة المنحدرون من أصول أسكتلندية أو أيرلندية ، ثوريين متحمسين يهاجمون القوات الملكية ليس فقط بصفتها من أدوات التدخل الأجنبى بل لأنها تمثل السلطة التى يستعين بها سكان الشرق فى فرض نفوذهم على أهالى الغرب . على أن أعداداً متزايدة من سكان الهضاب الغربية ، وبصفة خاصة الألمان منهم ، كانوا يتوجسون خيفة إزاء الفريقين، وعلى ذلك

فقد كانوا لا يتحركون عندما يشاهدون المعركة وهى ناشبة بين قوات التاج وجماعات الغرب . وفى « كارولاينا الشمالية » ، عندما تحول النزاع الإقليمى بين سكان الغرب والشرق إلى صدام حقيقى كما حدث عام ١٧٧١ فيما كان يسمى بحرب « التنسيق »(١) ، نجد أن ثمة كرهاً شديداً للحركة الاستقلالية أخذ ينتشر بين الكثيرين من سكان الشرق ممن اشتركوا فى حرب التنسيق هذه لمجرد أن أعداءهم فى الغرب أصبحوا من قادة هذه الحركة .

وباستثناء أشجار الصنوبر فارعة الطول بيضاء اللون ، لم يكن جو « نيوإنجلند » بالذى يسمح بزراعة الكثير من المحاصيل التى تحتاجها إنجلترا . ما من قصب سكر ، وما من توابل حريفة أو دخان مهدىء ، وما من نيلة صالحة لإنتاج العديد من الأصباغ — ما من شيء من هذه المحاصيل الثمينة التى اشتهر بها الجنوب كان يزرع فى « نيو إنجلند » . وعن طريق العمل الشاق وحده فى مزارعها أمكن زراعة المحاصيل الضرورية للاستهلاك المحلى دون أن تكون هناك فرص لزراعة محاصيل تصلح للأغراض التجارية على نطاق واسع . لقد ظلت المزارع على حالها من الضآلة يمتلك كل منها عائلة واحدة وتشكل وحدة صغيرة تقوم على أساس الاكتفاء الذاتى ولا تمت بصلة للمزارع الضخمة التى نشأت فى مناطق الغرب الزراعى بمعاونة رأس المال الكبير .

كانت الحاجة ماسة للمصنوعات البريطانية ، ومع الزيادة المضطردة فى ثروات الناس ، ازداد أيضا الشوق العام للكماليات المستوردة وأنواع الأنبذة والمشروعات الأجنبية . أما ثمن هذه السلع فكان يدفع بطرق مختلفة . وفى « نيوإنجلند » أصبح بناء السفن من الصناعات الأساسية القادرة على سد حاجة إنجلترا وكثير من

---

١ — The War of the Regulators : حرب صغيرة نشأت عام ١٧٧١ بين المستوطنين فى الغرب وبين سكان المستعمرات الشرقية بسبب مطالبة هؤلاء المستوطنين بحقوقهم السياسية .

المستعمرات الأمريكية منها، إذ كان يبنى فى أحواضها بضع مئات منها كل عام ، ومن الجائز أن غالبيتها كان يبحر لإنجلترا حيث يباع هناك . أما تلك التى بقيت فى المستعمرات فقد استخدمت فى حمل جزء كبير من تجارة الإمبراطورية جالبة بذلك أرباحاً ضخمة من أجور الشحن . فى نفس هذه السفن كان يبحر بضعة آلاف من صيادى « نيو إنجلند » فى رحلات شملت شمال الأطلنطى كله بحثاً عن الأسماك الضخمة ، كما شملت جميع البحار بحثاً عن الحيتان . وبالرغم من أن إنجلترا كانت تحصل بنفسها على حاجتها من الأسماك ، كانت هناك سوق رائجة لأسماك « نيو إنجلند » ، كما راجت سوقها فى أسبانيا والبرتغال . كذلك كانت الأنواع الرخيصة من أسماك تلك الولاية تجد سوقاً رائجة فى جزر البحر الكاريبى حيث تباع للزنوج الذين يعملون هناك فى زراعة قصب السكر .

والسفن التى تاجرت مع أعداد كبيرة من تلك الجزر لم تكن تحمل السمك وحده ، بل أيضاً حملت الأخشاب والدقيق وغيره من المواد الغذائية ، وزيت كبد الحوت ، والشموع ، والصابون وغير ذلك من منتجات الصناعة فى « نيو إنجلند » . ويمكن القول على وجه العموم إن إجمالى الصادرات من كافة المستعمرات إلى جزر البحر الكاريبى بلغت عام ١٧٦٩ — ٧٥٠ ألفاً من الأطنان منها ٥٥٠ ألفاً جاءت من « نيو إنجلند » والمستعمرات الوسطى . أما أثمان هذه البضائع المصدرة إلى المستعمرات البريطانية فى البحر الكاريبى فكان يدفع الجزء الأكبر منها بكمبيالات أو سندات على « لندن » مع قدر من العملة الصعبة أو المعادن الثمينة . أما الجزر الخاضعة للاستعمار الفرنسى والأسبانى فكانت تدفع أثمان هذه المنتجات بالفضة والعسل الأسود .

ولعل من الصعب أن ندرك اليوم أهمية العسل الأسود المعروف بالمولاس بالنسبة لاقتصاديات « نيو إنجلند » . وبالرغم من أن المولاس كان يستخدم كنوع رخيص

من الطعام ذى المذاق الحلو ، إلا أن قيمته الأساسية انحصرت فى كونه المادةالأساسية فى صناعة مشروب الروم وعليه قامت عشرات المصانع المتخصصة فى تقطير ذلك المشروب الضرورى لحياة الناس فى المناطق الشمالية الباردة ، وبخاصة أولئك الذين يعملون فى أساطيل صيد الأسماك . وأهم من ذلك ، كان الروم هو العملة الأساسية فى التعامل مع الهنود الحمر يأخذونه مقابل الفراء الذى يباع فى إنجلترا ، وأهم من ذلك كله ، كان الروم هو البضاعة الأساسية المستعملة على طول سواحل أفريقيا للمقايضة على العبيد . لقد كان الجانب الأكبر من تجارة « نيو إنجلند » تتكون من تصدير الروم إلى أفريقيا للحصول على العبيد وتصدير العبيد إلى جزر الهند الغربية للحصول على كميات أخرى من المولاس والمال . أما المولاس فكان يعود مرة أخرى إلى « نيو إنجلند » لتحويله إلى روم ، فى حين كان المال يرسل إلى بريطانيا لتسديد أثمان البضائع الانجليزية المرسلة إلى « نيو إنجلند » .

والشىء الهام فى تجارة « نيو إنجلند » ، بمقارنتها بتجارة الولايات الجنوبية ، هو أن الجانب الأكبر منها لم يكن يتفق وقواعد مبدأ الموازنة التجارية . وباستثناء الأخشاب اللازمة لصناعة صوارى المراكب ، لم تكن « نيو إنجلندا » بالمستعمرة التى تمد بريطانيا بحاجتها من المواد الخام . بل إن مصنوعاتها الناشئة كانت تهدد بمنافسة مصنوعات إنجلترا فى المستعمرات الأمريكية الأخرى فنجد أن أسماك « نيو إنجلند » وموادها الغذائية وشموعها قد بدأت تنافس مثيلاتها المستوردة من إنجلترا فى أسواق جزر البحر الكاريبى منافسة على جانب كبير من الخطورة . وأحواض بناء السفن فى « نيو إنجلند » كانت حينئذ تبنى سفناً تقل أثمانها كثيراً عن إنجلترا ، وعلى ذلك ازدهرت أعمالها فى حين ركدت أعمال مثيلاتها فى إنجلترا . زد على ذلك أن الجزء الأكبر من تجارة « نيو إنجلند » كان مع الأعداء التقليديين للتجارة البريطانية وهم فرنسا وأسبانيا ومستعمراتهما . على أن بيع أسماك « نيو إنجلند » لهذه المستعمرات للحصول على العملة السائلة لم يكن موضعاً للاعتراض ، ولكن التجارة مع جزر الهند

الغربية الفرنسية وجزر الهند الغربية الأسبانية كان مما أوغر صدر أهالى جزر الهند الغربية البريطانية على « نيو إنجلند » بالرغم من أن هذه التجارة كانت فى الواقع من الأمور التى لم يكن فى مقدور « نيو إنجلند » أن تستغنى عنها لأهميتها فى انتعاشها التجارى، إذ أن جزر الهند الغربية البريطانية لم تكن من الضخامة بحيث تستوعب جميع صادرات « نيو إنجلند » ، بالإضافة إلى غيرها من المستعمرات الأمريكية القريبة منها ، أو تستوعب جميع العبيد الذين تجلبهم من أفريقيا سفن «نيو إنجلند» . كذلك كانت تكاليف إنتاج السكر والمولاس فى جزر الهند الغربية البريطانية أكبر منها فى جزر الهند الغربية الفرنسية وجزر الهند الغربية الأسبانية بسبب قلة الأرض الخصبة والصالحة لزراعة قصب السكر فى المستعمرة البريطانية، ومن ثم كانت أثمان السكر والمولاس فى تلك الجزر مرتفعة بالنسبة لظروف « نيوإنجلند» التى كان على منتجاتها من مشروب الروم أن تنافس مثيلاتها المقطرة فى منطقة البحر الكاريبى نفسها . كذلك لم تكن جزر الهند الغربية البريطانية من الضخامة بحيث تستطيع أن تسد حاجة المستعمرات البريطانية فى أمريكا من هاتين المادتين حتى لو كانت الأسعار التى تبيع بها تلك الجزر معقولة .

من ثم نشأ صراع حاد بين المجموعتين من فئات المستعمرين أنفسهم . فزراع جزر الهند الغربية البريطانية كانوا يفضلون أن يحرم منافسوهم من سكان الجزر الفرنسية والأسبانية من استجلاب العبيد بأثمان زهيدة وكذلك السلع والمنتجات فى حين يحتفظون هم بأسواق المستعمرات الداخلية يحتكرونها لأنفسهم فيما يختص بالسكر والمولاس . وفى مواجهة سكان الجزر الغربية البريطانية نجد مستعمرات « نيو إنجلند » وسكانها الذين أصبحت التجارة التى يقومون بها مع الجزر الأخرى مسألة حياة أو موت بكل ما فى هذا الكلام من معنى . أما نفوذ زراع جزر الهند الغربية البريطانية فى برلمان إنجلترا فكان هو النفوذ الأكبر ، من ناحية، لأن عدداً

منهم كان يجلس هناك بصفتهم ممثلين عن المدن الإنجليزية ، ومن ناحية أخرى لأنه لم يكن من السهل على الكثيرين فى بريطانيا أن يفهموا السبب الذى من أجله يمنح سكان « نو إنجلند » حقوقاً تجارية تعود عليهم بفوائد مادية كبيرة فى حين يحرم منها التجار الإنجليز أنفسهم . هذا النفوذ كان من العوامل التى أدت إلى صدور قانون المولاس عام ١٧٣٣ وهو القانون الذى سبقت الإشارة إليه . ومما لا شك فيه أن هذا القانون ، بما يحوى من بنود تهدف إلى حماية هاتين السلعتين لفائدة سكان جزر الهند الغربية البريطانية ، لو كان قد نفذ لنتجت عن تنفيذه آثار خطيرة على التجارة فى المستعمرات .

على أن القانون لم ينفذ مع ذلك بطريقة عملية بل إن السلطات الإدارية غضت البصر عن التجارة مع جزر الهند الغربية الأجنبية إدراكاً منها بأن مثل هذه التجارة كانت تنقل عملة صعبة من الذهب والفضة من أيدى تجار منافسين إلى أيدى أهالى « نيو إنجلند »،وهذه العملة جعلت من السهل على المستوطنين فى المستعمرات الشمالية أن يشتروا كميات متزايدة من البضائع المصنوعة فى إنجلترا . لقد بدأ يستقر فى عقول الموظفين الإنجليز من أفراد السلطات الإدارية فى المستعمرات ، أن دور هذه كسوق تباع فيه منتجات الوطن الأم أخذ يضارع فى الأهمية الدور التقليدى القديم لهذه المستعمرات كمصدر أساسى للمواد الخام يزود إنجلترا بحاجتها منها . أما التحديات لقانون المولاس الصادر عام ١٧٣٣ فكانت علنية وعامة بحيث لم يعد المخالفون يتهمون بالتهريب . على أن اقتصاد « نيو إنجلند » كله أصبح الآن يعتمد اعتماداً كلياً على خيط واه وهو تساهل السلطات الإدارية إزاء تطبيق هذا القانون . وأكثر من أى شيء آخر فى الحياة العامة للمستعمرة ، أصبح هذا الاقتصاد معرضاً لأخطار شتى فى حالة ما لو بذلت جهود صادقة لتنفيذ السياسة التجارية البريطانية كما تضمنتها القوانين البحرية وما اتصل بها من تشريعات . ولما كان هذا الاقتصاد أيضاً أشد

ما يكون اعتماداً على التبادل التجارى ، أصبح أيضاً معرضاً بصفة خاصة لأخطار أخرى مصدرها الضرائب الجديدة أو القرارات التى أخلت بالتوازن الدقيق الذى عاشت عليه تجارة تلك المستعمرة .

وفى مجال إرساء الأنماط الاجتماعية والحكومية ، كما فى إرساء الأنماط الاقتصادية ، كان لتلك المستعمرة اتجاه يختلف عن الجنوب اختلافاً بيناً . لقد كان لاختفاء عامل السخرة فيها ، ومن ثم اختفاء المزارع الضخمة ، ما يدل على أن ملكية الأرض كانت شائعة بشكل كبير بين السكان الريفيين وأن تلك الملكية كانت أقرب إلى أن تكون متساوية . فالمزرعة العائلية كانت هى وحدة الملكية فى المنطقة كلها .

إنعكس هذا التساوى فى توزيع الأرض وهذا الاستقلال فى إدارة الشئون الداخلية على الأوضاع السياسية لتلك المستعمرة انعكاساً مباشراً . ففى « نيو إنجلند » كانت شروط التصويت فى الانتخابات المحلية هى نفسها الواجب توافرها فيمن يرشح نفسه لانتخابات البرلمان فى إنجلترا ، أى الملكية لعقار عام لا يقل ثمنه عن أربعين شلناً . ولكن بالرغم من أن هذا الشرط كان كفيلاً بحرمان الكثيرين فى إنجلترا من حق التصويت ، فإن التساوى فى توزيع الملكية فى « نيو إنجلند » ساعد الغالبية العظمى من رؤوس العائلات هناك على أن يكون لهم حق التصويت . على أن الشباب الأعزب والأفراد الرحل والعمال الذين لا يملكون عقاراً ، كل هؤلاء كانوا عاجزين عن التصويت فى الانتخابات المحلية . ولكن ، حتى هؤلاء ، كانوا فى العادة قادرين على التصويت فى اجتماعات المجالس البلدية حيث تسيطر على الأغلب مصالح أهل المدن . والاجتماعات البلدية فى « نيو إنجلند » ، بالرغم من قلة عدد الذين اشتركوا فيها لضعف اهتمام الناس بها ، هيأت لأفرادها قدراً من الديمقراطية على أعلى مستوى من الحرية عرفه العالم بعكس ما كان سائداً فى المستعمرات الجنوبية وفى إنجلترا نفسها ، وحتى فى مدن ولايتى « نيويورك » و « فيلادلفيا » حيث خضعت تلك الاجتماعات لقيود شديدة حدت من اشتراك الأوساط الشعبية فيها .

كان الدين والتعليم من الأمور التى دعمت المساواة الديمقراطية التى سادت الحياة فى « نيو إنجلند » . والكنيسة الرسولية الجامعة(١) ، وهى الكنيسة التى انتسبت إليها الغالبية من سكان «نيو إنجلند» ، لم تكن بالتى يحكمها النظام الطبقى القائم على تسلسل الرئاسات الدينية الداخلية(٢)] ، بل كانت خاضعة تماماً لنظام العضوية الآتية من خارجها بطريقة ديمقراطية نسبياً . وفى عصر كانت تشغل فيه الموضوعات الدينية من اهتمام الناس مكاناً أكبر مما هو الحال اليوم ، نرى أن الاشتراك فى إدارة الكنيسة والحصول على مراكز قيادية فيها يمت للديمقراطية بوشائج أقوى من تلك التى نجدها بين الديمقراطية وبين الاشتراك فى اجتماعات المجالس البلدية . والواقع نجد أن الغالبية العظمى من النظريات السياسية التى تضمنتها كتابات الأيام الأولى من حياة « نيو إنجلند » الثقافية كانت تدور حول إدارة الكنيسة لا الدولة . لقد أصبحت الكنيسة نفسها أكثر ديمقراطية أثناء القرن الثامن عشر ، نظراً لأن عضويتها كانت قد اتسعت اتساعاً كبيراً كما تطورت إدارتها من حكومة مغلقة تسيطر عليها أقلية ضئيلة من صميم النظام الكنسى إلى إدارة ديمقراطية تتسم بالتسامح وتستعين بالعناصر الصالحة من خارجها .

وفى « نيو إنجلند » انتشر التعليم بشكل فاق ما حدث فى أى مكان آخر من العالم ، كما كانت الأمية فى طريقها إلى الزوال . وفى كل مدينة تقريباً من مدن هذه المستعمرة كان المرء ليلقى خريجى جامعتى « هارفارد » و « ييل » ، كما كان الالتحاق بهما ميسراً لذوى المواهب من الطلاب مهما كانت وسائلهم المعيشية محدودة .

والدساتير العجيبة التى وضعتها لنفسها تلك المستعمرات أسهمت بدورها فى تدعيم

---

١ — The Congregational Church

٢ — Hierarchy

المساواة الاجتماعية والشعور بالوحدة السياسية المستقلة التى سادت هناك وفى تقوية اتجاهاتها . وكما سبق أن أوضحنا فى الفصل السابق بخصوص المستعمرات المنضمة للتاج ، كانت « رود ايلابد » و « كنكتكت » من الولايات التى تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتى ولا يربطها بالإمبراطورية سوى قسم الولاء للتاج وهو القسم الذى كان على موظفيها أن يقسموه سواء أكانوا من العاملين بالمحاكم العامة ، أو من ضباط الموانى والبحرية — و « ما ساتشوستس » من المستعمرات التى مارست استقلالا حقيقياً مشابهاً لذلك الذى نتحدث عنه . لقد كانت نزعتها الاستقلالية عميقة الجذور مما ترتب عليه أن أدخلت عام ١٦٩١ بعض التعديلات على ميثاقها بغرض تدعيم صلاتها بالتاج . وحتى بعد هذه التعديلات نجد أن هيئة الحكم فى الولاية ينتخبها مجلسها التشريعى ولا يعينها المحافظ .

ولما كانت السلطة التنفيذية خاضعة للناس خضوعاً كلياً فى « كونكتكت » و « رود أيلاند » ، وجزئياً فى «ما ساتشوستس » ولم تكن خاضعة كلياً للتاج ، ونظراً لتجانس السكان فى هذه المستعمرات قومياً ودينياً ، وبسبب قلة عدد من حرموا حق التصويت ، وبالنظر إلى ندرة المتناقضات بين سكان تلك المستعمرات بمقارنتهم بسكان المستعمرات الأخرى، كانت المجتمعات فى « نيو إنجلند » بالنسبة لغيرها فى عديد المستعمرات تعانى قدراً يسيراً للغاية من المنافسات الطبقة والحزازات المذهبية التى اتسمت بها تلك الحقبة الزمنية . ومع ذلك ، حتى فى تلك المستعمرات ، كان ثمة فجوات تفصل ما بين طبقة كبار التجار الذين يعيشون عيشة البذخ فى « بوسطن » وطبقة العمال المعدمين فيها ، بين الزراع المستوطنين على طول الساحل ومستكشفى الحدود المغامرين ، مما كان له تأثير كبير على الثورة ذاتها وعلى الحوادث التى تلتها .

لقد تميزت مستعمرات مثل « نيوإنجلند » بما كان لديها من شعور ذاتى واضح

بالشخصية الواحدة المتكاملة . فإن المجتمعات الأصلية فى بليموث » و « بوسطن » و « نيوهافن » وغيرها من المدن الأخرى العديدة التى تكونت منها « نيوإنجلند » كانت متميزة السمات ، ففى كل منها كان المجتمع بكل مقوماته السياسية موجود قبل تكوين المستعمرة ، بل وفرض نفسه على المنطقة فرضاً . لقد كان هذا هو النقيض لمعظم مستعمرات الجنوب حيث كان لابد أن يتكون النظام السياسى والإدارى والشعور العام بشكل المجتمع بطريقة تدريجية لاحقة على تكوينه وذلك فى المناطق التى سبق أن استوطنتها الطلائع المستقلة التى جاءت إليها سعياً وراء تحقيق أغراض خاصة بها . لقد ساعد تضخم المدن فى « نيوإنجلند » وتجانس سكانها من ناحية الدين والجنس على تدعيم هذا الشعور العام بشكل المستعمرة ووحدتها وإن كان هذا الشعور فى بعض الأحيان يبدو على درجة كبيرة من القوة . وبالرغم من أن المسحة الدينية الواحدة التى شاعت بين المستوطنين الأول كانت الآن قد ضعفت كثيراً بحيث أصبح الخضوع لتعاليم كنيسة واحدة لايشكل مسلكاً موحداً للسكان بل لا يعدو أن يكون ناحية من نواحى النمط الدينى العام للمستعمرة ، فإن ثمة شعوراً واحداً بوحدة الهدف ظل باقياً لدى الناس جميعاً . لقد كان « جون آدمز » مقتنعاً تماماً كما كان « جون وينثروب » مقتنعاً هو الآخر بأن الأفواج الأولى من مستوطنى « نيوإنجلند »أخرجهم القدر من عالم قديم فاسد وأتى بهم إلى عالم جديد سليم لكى يقيموا فيه نظاماً سياسياً أفضل ، لذا يجب ألا يحول حائل دون قيامهم بتحقيق هذا الهدف .

من أجل هذه الأسباب جميعاً ، كان أهل «نيوإنجلند » قد نضجوا للاستقلال منذ وقت بعيد . لقد كانت الرابطة السياسية التى تربطهم بإنجلترا على درجة كبيرة من الوهن، كما كان اقتصادهم معرضاً لأخطار تفوق فى شدتها تلك التى تعرضت لها المناطق الأخرى من جراء أى تشدد متوقع من ناحية بريطانيا فى تنفيذ سياسة الموازنة التجارية ، فأى تطور يمكن أن يسمح لهم بتوسيع رقعتهم التجارية كان لابد أن يعود

عليهم بالربح الوفير . لقد رضعوا لبان الاستقلال منذ نعومة أظفارهم، كما أن تجربتهم الطويلة مع الديمقراطية الحقيقية التى مارسوها فى كافة نواحى حياتهم جعلتهم على درجة كبيرة من الحساسية إزاء أية بادرة تدل على أن ثمة أخطاراً تتعرض لها تلك الديمقراطية ، كما أن الاختفاء النسبى للصراعات المذهبية والطبقية ووجود الشعور العام بالهدف المشترك، كل ذلك دفعهم دفعاً شديداً لكى يتحركوا بقوة وبسرعة بمجرد ظهور مثل هذه الأخطار .

وعلى عكس التجانس الذى تمتعت به « نيوإنجلند » ، نجد أن المستعمرات الوسطى — مثل «نيويورك » و « نيوجيرزى» و « بنسلفانيا » و «دلاوير» — كانت مجرد وحدات ذات تكوين مختلط تتعدد فيها القوميات والأديان . فنجد أن المستوطنين الهولنديين الأصليين فى « نيويورك» يمتلكون الضياع الضخمة ويتمتعون بنفوذ كبير فى حين كانت أسر مثل « فإن رينسيلار » ، و « فان كورتلاند »، و « فيليبس » مازالت تتمتع بسلطات خاصة موروثة يمارسونها على طول المستعمرة وعرضها . كذلك نجد أسراً من « الهوجينوت » مثل أسرة « دى لانزى » و « جاى » لها نفس القوة والعظمة . وبالرغم من أن مدينة « نيويورك » لم تكن تزيد على مجرد مدينة صغيرة فإنها أخذت تبدى من العلامات ما يدل على الدور الرائع الذى سوف تقوم به فيما بعد كإناء تمتزج فيه كل العناصر حيث سارت فى طرقاتها أخلاط من الناس قدموا من كافة أنحاء أوروبا . لم تكن المستعمرات العليا الواقعة على طول نهر « الهدسون » قد تغيرت كثيراً منذ سيطر الإنجليز عليها عام ١٦٦٤ إذ إنه حتى عام ١٧٥٠ كانت اللغة الهولندية مازالت هى اللغة السائدة فى شوارع مدينة « ألبنى » . لقد تقاسمت كنيسة الإصلاح الهولندية مع الكنيسة الأنجليكانية مسئولية الحلول محل الكنيسة الرسمية للمستعمرة ، كما أن مدينة « نيويورك » ، بالإضافة إلى جماعاتها المتنوعة المنتمية إلى المذهب البروتستنتى ، ضمت أيضاً أعداداً معقولة من الكاثوليك واليهود .

وفى « بنسلفانيا » نجد مزيجاً آخر تتعدد فيه العناصر . ففى منتصف القرن كان نصف السكان من الألمان والخمس من الأسكتلنديين الأيرلنديين وخمس هؤلاء مازالوا من « الكويكرز » .وبالإضافة إلى عدد قليل من أتباع الكنيسة الإنجليزية الذين نجدهم فى صفوف كبار الرسميين والتجار ، كان هناك أيضاً عدد من أتباع الكنيسة المعمدانية وعدد آخر ينتمى إلى تشكيلة من الفرق الدينية الأخرى. وكما كان الحال فى مستعمرة «نيويورك » ، نجد أن هذه المجموعات المتباينة دينياً وقومياً تتركز هى الأخرى فى أماكن مختلفة من المستعمرة ، فالكويكرز مازالوا يستطرون على « فيلادلفيا » والنواحى القريبة منها ، وكان الألمان قد استوطنوا المناطق الواقعة إلى الغرب مباشرة ، وهى المناطق الزراعية الغنية التى كونت القطاع الهولندى فى « بنسلفانيا » . أما العناصر الأسكتلندية الأيرلندية التابعة للكنيسة « المشيخية » فكانت تسكن بحذاء الحافة الغربية للمستعمرة مخترقة منطقة الغابات وفى مواجهة الأخطار الناجمة عن التعرض للهنود الحمر بوحشيتهم المألوفة .

والتاريخ الطويل المتعدد النواحى للمستعمرتين المملوكتين للتاج الإنجليزى ، وهما اللتان اتحدتا فيما بعد فى مستعمرة واحدةهى«نيوجيرزى»،هذا التاريخ يحوى أخباراً كثيرة عن الجماعات الدينية التى عاشت فى تلك المستعمرة فنجد أن الكويكرز انتشروا على طول نهر « ديلاوير » ، والأسكتلنديين الأيرلنديين من أتباع الكنيسة « المشيخية » سكنوا النواحى الشرقية والشمالية الشرقية . أما التجمعات السكانية الواقعة بحذاء الشاطىء الغربى لنهر « ديلاوير » ، وهى المنطقة التى أطلق عليها فيما بعد مستعمرة « ديلاوير » ، فإنها احتفظت بالآثار الدالة على الأصل السويدى لسكانها وبذلك أسهمت فى زيادة عدد المتناقضات التى تنطوى عليها المنطقة .

كذلك لم يكن توزيع الأرض فى تلك المستعمرة يسير وفقاً للأنماط المتجانسة التى قابلناها فى « نيوإنجلند » . ومما لاشك فيه أن رغبة أسرة « بين » ، باعتبارها

المالكة لمستمرة « بنسلفانيا » ، فى الحصول على أكبر قدر ممكن من الضرائب التى كان من حقهم فرضها على من يتولى زراعة أراضيهم ترتب عليها أن نشط بيع هذه الأراضى للمزارعين بشروط مغرية . على أنه فى مستعمرة « نيويورك » ظل النظام الهولندى فى تلك الأرض الزراعية ، وهو الذى قضى بأن يستفيد منها على المشاع أكبرعدد من الأسر دون تحديد واضح للملكية(١) ، كماهو دون تغيير وإن كان بعض حكام المستعمرات من الإنجليز أساءوا إليه بعض الشىء عن طريق إعطاء منح من الأرض تصل إلى مئات الآلاف من الأفدنة للمستوطنين دون تمييز. لقد كان من نتيجة إقبال الأسر الكبيرة على التزاوج بعضهم من بعض ، وكذلك ممارسة حق وراثة الأرض للإبن الأكبر فى الأسرة(٢) أن ظلت الملكيات الكبيرة كما هى ، كما ظلت أغلبية الأرض التابعة لزمام المستعمرة فى أيدى عدد قليل من الأسر .

لم تكن طبيعة الأرض والمناخ فى « بنسلفانيا » ، كما هو الحال فى مستعمرات الجنوب، فى جانب المزارع الكبيرة . أما الوحدات التى تقوم بالعمل الفعلى ، كما هو الحال فى مستعمرات «نيوإنجلند»، فكانت تتكون من مزارع صغيرة كل منها مملوكة لأسرة واحدة،وهذه المزارع اهتمت فى المقام الأول بإنتاج الطعام . والفرق هنا هو أن معظم فلاحى « نيويورك » كانوا من مستأجرى الأرض على المشاع لايستقرون فى مكان واحد ولا يأملون فى أن يصبحوا مالكين للأرض التى يفلحونها أو البيت الذى يسكنون فيه،وهم فى الوقت ذاته يخضعون للسلطان السياسى والاقتصادى لأصحاب الأرض . لم تكن ملكية الأرض وقفاً فقط على عدد قليل من الناس بل كانت أيضاً تتعرض لمناوشات الحدود مع مستعمرات « نيو هامشير » وتخضع لتأثيراتها الضارة وكذلك للفوضى الناشئة عن عدم تحديد الخطوط الفاصلة بين الأراضى بعضها ببعض.

---

١ — Patroonships : نظام الإقطاع الهولندى فى ولاية نيويورك ويقوم على أساس الملكية لفرد واحد مع السماح لعدد من الأسر بالامتلاك الجزئى .

٢ — Primogeniture : حق الوراثة للإبن الأكبر .

نفس هذا الاضطراب وتلك المرارة كانتا من سمات الأوضاع التى سادت ملكية الأرض فى «نيوجيرزى» حيث ظل المالكون الأصليون لشرق «جيرزى» وغربها يحتفظون بملكيتهم للأرض حتى بعد تنازلهم عن حكم المستعمرة للتاج البريطانى عام ١٧٠٢ ،ومن بعدهم جاء ورثتهم وأصحاب الحقوق فى التركة وقاموا بدورهم بتوزيع مساحات من الأرض دون أن تكون خالصة واهبين إياها للكثيرين مما ترتب عليه تداخل الملكيات وازدواجها فى كثير من الأحايين . ولما كانت حقوق أصحاب المستعمرة الأصليين أصبحت الآن مجردة من أى سند حكومى أو قانونى لانتقال مسئوليات الحكم والإدارة لممثلى التاج فان هـــذه الحقوق أصبحت تراعى فى القليل النادر وظل الحال هكذا لعدة سنوات قبل عام ١٧٥٠ وبعده مما سبب نشوب سلسلة طويلة من الاضطرابات نتيجة للأوضاع الجديدة .

وعقب ذلك بفترة قصيرة ، تسببت المطالب العنيفة لمستأجرى الأرض بشأن الحفاظ على حقوقهم فيها فى إثارة اضطرابات عنيفة كادت تؤدى إلى حرب مكشوفة بين الأطراف المختلفة .

وبالرغم من أن «بنسلفانيا» تخلصت إلى حد كبير من مشكلات النزاع حول استئجار الأرض وملكيتها ، كانت هناك عدة منازعات مذهبية بين مجموعات الأسكتلنديين الأيرلنديين المستوطنين على طول الحدود الذين تعرضوا لأخطار الهجمات الهندية ، وبين فئة الكويكرز المسالمين المستقرين فى المقاطعات الشرقية دون التعرض لأية مخاطر إذ أن هؤلاء ، بباعث من المبادىء الأخلاقية وأيضاً بسبب الحرص على المال ، لم يكونوا راغبين فى تشجيع مناوشات الحدود ضد الهنود الحمر .

لقد حكمت «الأوليجاركيات»(١) كلاً من «نيويورك» و «بنسلفانيا» . ففى

---

١ — Aligarchies : حكومات محلية صغيرة يقوم بها عدد من الناس من ذوى المصالح المشتركة .

«نيويورك» كانت الطبقة الحاكمة تتكون من ملاك الأراضى والتجار الأغنياء وجميع هؤلاء انقسموا إلى جماعتين منفصلتين وذلك لأسباب شخصية بحتة . كان حق الانتخاب نفسه موزعاً على الجميع توزيعاً عادلاً إذ كان ممنوحاً ليس فقط لكل من يمتلك عقاراً ، بل أيضاً لكل من لديه حق استئجار الأرض الزراعية طول الحياة . على أن الانتخابات ذاتها كانت كلها تقريباً تتم بمعرفة أصحاب الأراضى وتحت أبصارهم جرت عمليات الإدلاء بالأصوات . والاعتبار الوحيد لمطالب الصناع الصغار والفلاحين الفقراء كان على الأغلب يتم نتيجة للمنافسة بين الجماعات الأرستقراطية التى رغبت من حين إلى آخر فى ممالأة أصحاب الأصوات من الطبقات الفقيرة .

وفى «بنسلفانيا» كان أحفاد المستوطنين الأصليين التابعين لجماعة الكويكرز(١) يسيطرون على مصائر المستعمرة إلى أن جاءت الحروب الفرنسية الهندية ، بالرغم من أن نسبتهم إلى مجموع السكان فى المستعمرة نقصت إلى أقل من الربع . أما نفوذهم فكان يعزى من ناحية إلى كونهم العنصر الأغنى ، والأكثر تعلماً ، والأفضل تنظيماً ، وإن كان يعزى أساساً إلى كثرة عدد ممثليهم فى المجالس التشريعية للولايات الشرقية حيث تنتمى غالبية السكان لهذه الجماعة، وإلى قلة عدد الأعضاء القادمين من مستعمرات الحدود والآهلة بالعناصر الأسكتلندية الأيرلندية، وكذلك إلى انصراف معظم العناصر الألمانية عن النشاط السياسى . وعندما أضطر الكويكرز إلى التنازل عن سلطانهم فى « بنسلفانيا » حتى يمكن أن تحكم المستعمرة من قبل أناس تتيح لهم مبادؤهم قدرة أكبر على شن الحرب ضد الفرنسيين والهنود على طول الحدود ، تم هـــذا

---

١ — Quakers جماعة دينية أنشأها جورج فوكس فى القـــرن السابع عشر فى إنجلترا وكانوا يسمون أنفسهم بالإخوان ولهم أسلوب فى الحياة يتجه نحو التقشف والتمسك بالدين .

التنازل لصالح مجموعة صغيرة من الأفراد المنتمين للكنيسة الإنجليزية وليس للألمان أو الأسكتلنديين الأيرلنديين .

والواقع أن الإحساس الواضح بوجود هيئة مركزية حكومية متكاملة لم يكن له أثر فى أية مستعمرة من المستعمرات الوسطى ، وهو الإحساس الذى انفردت به « نيوإنجلند » وأثر على المناخ العقلى للطبقات الحاكمة فى الجنوب . أما الانقسامات الداخلية فى هذه المستعمرات فكان من أثرها أن اتجهت الجماعات المختلفة هناك نحو الاستعانة بالنفوذ الملكى فى جميع الخلافات التى كانت تنشب بين بعضهم البعض بدلاً من أن يتحدوا فى معارضتهم للسلطة البريطانية . وعندما يؤخذ فى الاعتبار أيضاً أن المستعمرات الوسطى أقل تأثراً من غيرها بالقوانين التجارية البريطانيةوأكثر اعتماداً من غيرها على الحماية البريطانية ضد الهجمات الفرنسية والهندية ، فإن من الأمور التى لا تثير دهشة أحد أن يصبح أنصار التاج فى هذه المستعمرات فى أى صراع مقبل أقوى منهم فى أية مستعمرة أخرى .

ولكن ، إذا كان تعدد الاتجاهات قد أضعف القدرة على العمل فإن هذا التعدد بالذات عمل على تحرر عقول الناس فى المستعمرات الوسطى ، فما من جماعة دينية أو قومية استطاعت أن تفرض سلطانها . على أنه يمكننا القول بأن الحياة العقلية فى « فيلادلفيا » و « نيويورك » كانت أكثر من غيرها فى المستعمرات الأخرى تنوعاً وازدهاراً حيث استطاع أفراد من أمثال « بنيامين فرانكلين » و « اسكندر هاملتون » أن يجلبوا إلى الفكر السياسى للجمهورية الجديدة مجموعات من الأفكار تعتبر أكثر قوة وأشد أصالة من تلك التى نشأت فى « نيوإنجلند » ، وتلك التى جاء بها قادة الفكر من الجنوب .

ومن ناحية الحياة الاقتصادية والأنماط الاجتماعيةالتىسادت المستعمرات الأمريكية فى منتصف القرن الثامن عشر ، يمكن القول إنها جميعاً سواء فى الرقى أوالازدهار، فإن معظم الامتيازات الموروثة والمتراكمة على مر العصور ، تلك الامتيازات التى

أثقلت كاهل العمال فى أوربا وعاقت التقدم هناك ، لم تستطع أن تجد لنفسها مكاناً فى الحياة الجديدةالتى نشأت على الجانب الآخر من المحيط الأطلسى. ففى القارة الأوربية نجد أن ضحايا عديدة وآلاماً لا حد لها ومصاعب مازالت آثارها باقية حتى الآن كان لا بد أن تواجه المصلحين هناك خلال القرن التالى على ذلك القرن قبل أن يتم النصر الحاسم على الكبت والإرهاب وهما اللذان ألقى بهما المستوطنون بكل بساطة خلف ظهورهم فى هجرتهم إلى العالم الجديد . وحتى فى إنجلترا نفسها ، حيث تم قدر من من التحرير الجزئى بتأثير الثورات التى قام بها شعبها فى القرن السابع عشر ، كان على الناس أن يعيشوا لسنوات أخـــرى عديدة فى صراع سياسى هائل ظلت آثاره ظاهرة للعيان إلى أن قضى عليه نهائياً عام ١٩٤٥ عقب نجاح حزب العمال البريطانى فى القضاء على جميع امتيازات الطبقات الحاكمة وهى الامتيازات التى لم تنشأ قط فى المستعمرات . لقد كانت الثورة الأمريكية تختلف اختلافاً أساسياً عن الثورة الفرنسية، وعن الثورات الأوروبية التى نشبت عام ١٨٤٨ ، وعن الثورة الروسية كذلك لأن أهدافها مختلفة تمام الاختلاف .

وفى المستعمرات لم يكن للأمراء والنبلاء أثر . وحتى فى المستعمرات المملوكة ملكية مباشرة للتاج كان المحافظ فى مجالى السلطة والصلاحية المالية لا يمثل إلا صورة باهتة لسيده فى الوطن الأم . فسلطاته كانت قاصرة إلى حد بعيد ومقيدة كما كانت فى سبيلها للاضمحلال والتلاشى خلال القرن الثامن عشر كله . وفى معظم المستعمرات كانت المظاهر التى أحاط بها نفسه ضعيفة وناقصة نسبياً فما من حرس خاص يحمية وما من آثار للأبهة والعظمة تحيط به . وفى الواقع كانت الأعباء المالية والإدارية لمنصب المحافظ فى المستعمرات وتكاليف مظاهرة عبئاً هيناً تستطيع خزانتها العامة حملة دون مشقة . كذلك لم يكن فى المستعمرات الأمريكية ممتلكات حكومية رسمية كتلك الأملاك الملكية (١) الواسعة التى نجدها فى بريطانيا أو فى القارة الأوروبية حيث تتجه جهود العاملين فيها إلى تنمية دخل الملك .

١ — domains : تفاتيش زراعية يملكها الملك مباشرة .

لقد كان ثمة جهود متناثرة تستهدف إدخال نظام الرتب الاجتماعية والامتيازات الطبقية إلى المستعمرات ،فمثلاً شرعت «كارولاينا الشمالية» و«كارولاينا الجنوبية» تنشىء رتباً خاصة بها كرتبة المحافظ (١) ورتبه شيخ البلد (٢) معتمدة فى ذلك على الدساتير الأساسية التى تخيلها « جـــون لوك » ونص فيها على ضرورة تقرير الألقاب والرتب الاجتماعية . أما « ميريلاند » فنرى لفترات متباعدة وقصيرة عدداً من سادة الإقطاع الزراعى يأخذون بمظاهر إمارة الأرض . وأقرب النظم إلى الرتب والإمارة مانراه فى « الإقطاعيات » (٣) الموروثة عن الهولنديين فى ولاية « نيويورك » حيث شاع نوع من إمارة الأرض يتوارثها عدد قليل من ذوى المحتد . لقد كان معظم الناس فى أوربا يخضعون لسلطة محلية ذات أصول نبيلة موروثة كما كانوا يجودون على ممثلى تلك السلطة من النبلاء وذوى الدماء الزرقاء بمنح دورية (٤) على صورة ضرائب أو إيجارات ، وكثيراً ما كانت هذه المنح تستقطع جزءاً كبيراً من دخول الناس وهى دخول حصلوا عليها بشق النفس . هذه البلية التى طالما أرقت منام الكثيرين فى أوروبا والتى ورثها الناس من العصور الوسطى أصبح المستعمرون الآن بكل بساطة لا يحسون بوجودها فى حياتهم .

كذلك خلت حياة الناس فى الدنيا الجديدة من سلم الوظائف الكنسية(٥) وهو

---

١ — landgrave : لقب المانى نشأ فى القرن الثانى عشر يمنح لحكام المقاطعات لتمييزهم عن حكام المناطق الصغيرة .

٢ — Cacique : لقب يمنح لزعماء القبائل وكان يستعمله فى الأصل أهالى جزر الهند الغربية .

٣ — Patroons : إقطاعيات زراعية تمنح لشخص واحد على أن يتعهد بتيسير انتفاع عدد من الأسر منها وهو نظام أدخله الهولنديون عند استعمارهم لولاية نيويورك .

٤ — bounties : منح مالية يقدمها السكان العاديون لولاة أمرهم من النبلاء والأمراء .

٥ — clerical hierarchy .

السلم ذو الدرجات المتعددة الذى احتل مكانة هامة فى الحياة الأوربية ، ففى كافة المستعمرات البريطانية فى أمريكا لم يكن هناك أسقف واحد يشرف من عل على جهاز كنسى ذى تنظيم معقد ويشمل جبهة واسعة . ومعظم سكان « نيو إنجلند » وكثيرون من سكان المستعمرات فى الجهات الأخرى كانوا ينتمون إلى جماعات دينية مثل المجمعيين ، والمعمدانيين ، والإصلاحيين ، والسكويكرز وهؤلاء كانوا يساسون ديمقراطياً من قبل أفراد مدنيين من خارج التنظيم الكنسى . وحتى بالنسبة للكنائس ذات التنظيم المدرج نسبياً كالكنيسة الإنجليزية نرى أنها خضعت خضوعاً كبيراً لسلطة مدنية من خارجها عندما قبل رؤساؤها أن يحكمهم الحكام المحليون بدلاً من أن تصدر لهم التوجيهات الإدارية من أسقف بعيد عنهم مركزه « لندن » . وبالرغم من أن معظم المستعمرات فرضت الضرائب لتقديم المعونات المالية لكنيسة أو كنائس معتمدة فى المستعمرة ، فإن العبء كان خفيفاً والتكاليف المالية المترتبة على تقديم مثل هذا العون كانت ضئيلة . وفى عدد من المستعمرات كان فى مقدور الفئات التى لا تخضع للكنائس المحلية المعتمدة أن تطلب توجيه الضرائب التى تجبى لهذا الغرض للكنائس أو الجماعات الدينية التى يتبعونها هم وليس للكنيسة المعتمدة فى المستعمرة . لم يعد هناك مجال لأن يحتل دير من الأديرة الأرض الزراعية أو أن يستولى على الإنتاج الزراعى أو الصناعى للمستعمرة ، ولم يعد هناك أيضاً ما يدعو إلى تخصيص إقطاعيات يعمل فيها عدد من العمال الزراعيين لتزويد الكنيسة بحاجتها من السلع والمواد الزراعية . لم يكن للشعور بالمرارة نحو رجال الكنيسة ، ذلك الشعور الذى تطور فيما بعد إلى عداوة صريحة للدين والذى نجده فى الثورة الفرنسية والثورات التى جاءت بعدها فى أوربا وأمريكا اللاتينية ، لم يكن له وجود فى الثورة الأمريكية لأن الكنيسة فى أمريكا لم تصبح يوماً أداة للسيطرة السياسية أو الاستغلال الاقتصادى . بل سيطرت الطبقة المدنية من خارج نطاق الكنيسة

على الكنيسة ، وهذه الطبقة سيطرت أيضاً على المجالس البلدية فى المدن وعلى مجالس المدن وعلى الاقتصاد فى المستعمرة وعلى ذلك لم يكن بها حاجة لأن تثور على نفسها .

كذلك لم يكن فى المستعمرات جيوش على أهبة القتال أو أساطيل مستعدة للغزو وبذلك تضغط اقتصادياً على الاقتصاد هناك كما تعمل على خلق طبقة من الضباط المميزين اجتماعياً على غيرهم من السكان كما كان الحال فى بريطانيا وبدرجة أكبر فى القارة الأوربية بل كانت البحرية البريطانية تتولى حراسة مياه الأطلسى . أما فى أوقات الحرب أو الهجمات الهندية فإن المستعمرات كانت تعتمد اعتماداً كلياً على فرق محلية لها ضباط احتياطيون يعملون فى الحياة المدنية .

وفى المهن الأخرى كذلك ، لم يكن ثمة تحديد واضح أو فواصل ثابتة بين مهنة وأخرى. فالأطباء قليلون والمحامون أقل والالتحاق بأى منهما يتم فى سهولة كبيرة ولم يكن يتطلب إلا فترة قصيرة من التدريب الارتجالى تقضى فى عيادة طبيب أو مكتب محام ، بل إن معظم الإعداد سواء للمهنة الطبية أو المهنة القانونية كان يتم عن طريق الهواية لا الاحتراف . فمثلاً كان أصحاب المزارع الكبيرة يتعلمون من أطبائهم طرق إسعاف العبيد العاملين فى مزارعهم وعلاج أدوائهم علاجاً مرتجلاً سريعاً ، كما كانوا يقرأون كتب القانون أو يشجعون فلاحيهم على استيعابها حتى يصبحوا قضاة فى المحاكم المحلية يحكمون بين الناس بالعدل والقسطاس .

كذلك لم يكن هناك أى نوع من أنواع التعصب لتنظيم اقتصادى معين ، فالشركات الوحيدة ذات الحقوق الاحتكارية كانت تلك التى تكونت قرب نهاية العهد الاستعمارى بغرض استغلال الأراضى الواقعة على جانبى جبال « الأبلاش »، وإن كان القليل من خطط هذه الشركات كتب له النجاح . أما النقابات المهنية فعجزت عن اجتياز المحيط الأطلسى وصولاً إلى الأرض الجديدة ، وبذلك أصبح

جميع الناس فى المستعمرات أحراراً ، لهم أن يعملوا فى أية مهنة سواء أرادوا أن يكونوا حلاقين أو خبازين أو عاملين فى صناعة الشموع أو فى الصياغة .

أما عن أصحاب الثروات فكان فى المستعمرات عديد منهم . فمزارعو الجنوب ، وبملك كل منهم آلاف الأفدنة وعشرات العبيد ، كانوا من هذه الفئة . وأيضاً تجار « فيلادلفيا » فى محالهم الشبيهة بالبنوك ، وممولو « بوسطن » ،كانت سفنهم تجوب أبعد البحار عن العمران . على أن قوة هؤلاء تعدت ثرواتهم حيث قبضوا على السلطة بأيديهم فى المجالس التشريعية ، وأثروا بنفوذهم فى المحاكم ، وتدخلوا فى سياسة تملك الأرض ، وعينوا قسس الأبروشيات ورؤساءها . وبالرغم من كل هذا فإن هؤلاء لم يقيموا من أنفسهم دائرة يغلقونها على من بداخلها من ذوى الرفاهية والامتيازات بحيث تثير حقد من بخارجها من العاجزين عن اختراق حواجزها وتورثهم الثورة والتمرد على الأوضاع السائدة . بل إنهم شكلوا من أنفسهم طبقة جديدة حديثة النعمة ومتغيرة أبداً يجد فيها أبناء الفلاحين من أمثال « جون أدمز » و « واشنطن » ، و « جيفرسون » وحتى أبناء المعدمين من أمثال « فرانكلين » و « هاميلتون » مكاناً لأنفسهم . وبالنسبة للجنس الأبيض ، كانت المستعمرات الأمريكية فى منتصف القرن الثامن عشر من أكثر المجتمعات البشرية حرية وانطلاقاً بالقدر الذى كان معروفاً حينئذ .

على أنه فى مجال من مجالات الحياة العديدة ، وفى طبقة واحدة من طبقات الناس ، أقامت المستعمرات نظامها الخاص القائم على التمييز العنصرى البغيض . هذا النظام نشأ على دعامة واحدة هى استعباد شعب المستعمرات للزنجى الأفريقى . ومن ناحية من النواحى ، يمكن القول إن الرق فى المستعمرات الأمريكية كان هو المركب الخشن الذى ركبته تلك المستعمرات كى تحقق حريتها ، إذ أنه فى الأيام

السابقة على ظهور المحراث الميكانيكي وغيره من أنواع المكائن الزراعية ، كانت الزراعة التجارية التي تجرى على نطاق واسع يمكن أن تأتي بأرباح ضخمة في حالة واحدة فقط وهي عندما يقوم بالعمل في المزارع الكبيرة عمال لا يتقاضون نظير عملهم أكثر مما يسد الرمق . هذا نفس ما حدث في المزارع الكبيرة في عهد الرومان وهو الحال مع رقيق الأرض الذين قاموا بالعمل في مزارع البارونات في العصور الوسطى ، ومع الفلاحين المدمين الذين عاشوا في القرن الثامن عشر في أوربا . ولما كان العالم الجديد تنقصه السلطة التي تخول له انتزاع العمل من عمال ليس أمامهم سوى أن يكدحوا لصالح سادتهم أو أن يموتوا جوعاً ، فإن أصحاب المزارع في المستعمرات الأمريكية توصلوا إلى وسيلة شرعية تحل محل الوسيلة التي قامت في الماضي واعتمدت على ممارسة الضغط الاقتصادي على تلك الفئات العاملة في الأرض . لقد كانت أسواق الرقيق في أمريكا هي الوسيلة المعادلة للوسائل الأخرى التي اتبعت في أوربا في المناسبات المشابهة .

ولم يكد يأتي عام ١٧٥٠ حتى كان في المستعمرات الأمريكية ما يزيد على مائتين وخمسة وعشرين ألفاً من العبيد منبثين في كل مستعمرة من المستعمرات الأمريكية ولكنهم كانوا متجمعين بشكل واضح في المستعمرات الجنوبية . هذا النظام كان مقبولاً من الجميع باستثناء عدد قليل من الناس في أماكن مختلفة وذلك لأسباب دينية وبخاصة في أوساط الكويكرز . وحتى في عهد الثورة ، وهو العهد الذي سوف يأتي فيما بعد ، عندما كان الرق يصرخ صرخته الداوية في آذان الرواد الأول لحرية المستعمرات معلناً ما في الأسس التي قام عليها من زور وبهتان ، لم يكن عدد الذين لاحظوا ما فيه من مظالم كبير .

لم تكن الأوضاع في المستعمرات في أي وقت من الأوقات ثابتة . ففي خلال الفترة السابقة على الاستقلال كان عدد السكان في تزايد مستمر كما كانت عمليات

الاستيطان تتجه بسرعة نحو الغرب وكان ثمة صناعات جديدة فى طريقها للظهور . وفى كل عام كانت تظهر أشكال اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة كى تقابل الاحتياجات الجديدة للمجتمعات الناشئة بحذاء الحدود المنعزلة . وكل مظهر من مظاهر الحياة فى المستعمرات ، وهى المظاهر التى سبق لنا أن أوفينا حقها من الوصف ، لا ينبغى أن نفكر فيها على أنها شىء ثابت ولكن باعتبار أنها نمط معين فى طريقه إلى الظهور نتيجة لعملية من عمليات التغيير الدائم .

وفى العقود الثلاثة الأخيرة فى المرحلة السابقة على الثورة تطورت الحياة فى المستعمرات وزاد نبضها قوة وسرعة . إذ أن سكان المستعمرات فيما بين عامى ١٧٥٠ و١٧٧٥ تضاعف عددهم ، بل إنهم فى هذه الفترة التى لا تزيد على ربع القرن زاد العدد بنفس النسبة التى زاد بها السكان فى القرن والنصف السابق على هذه الفترة . ولقد نتج عن تجمع المستوطنين بحذاء الحواجز الجبلية وتسللهم من خلال الممرات الضيقة أن أصبحوا وجهاً لوجه أمام المستوطنين الفرنسيين والهنود المقيمين فى منطقة جبال الأبلاش مع ما ترتب على هذ التلاقى من صدام دامى . ولقد نما النشاط الاقتصادى بخطوات أكبر كثيراً من الزيادة فى عدد السكان إذ أن صادرات المستعمرات الأمريكية لإنجلترا وحدها ارتفعت من ٨١٥ ألفاً من الجنيهات إلى مليون و ٩٢٠ ألفاً . كذلك زاد حجم البضائع المصدرة إلى أوربا وجزر الهند الغربية بنفس هذا المعدل من الزيادة كما بدأت المستعمرات فى ذلك الوقت تبرهن على أنها قوة اقتصادية كبيرة يحسب حسابها فى أسواق العالم التجارية .

لم تكن المستعمرات آخذة بأسباب النمو فحسب بل كانت أيضاً فى طريقها لتحقيق قدر كبير من النضج الذاتى، فمؤسسات من أمثال جامعة « هارفارد » لم تعد تلك المعاهد الصغيرة المهجورة ، بل أصبحت مركزاً مرموقاً من مراكز العلم والثقافة . وفيما بين عامى ١٧٤٥ و ١٧٧٥ أنشئت كليات جديدة فى «نيو هامشير»

(كلية دارتموث) ، وفى «نيويورك» (جامعة كولومبيا الآن) ، وفى « نيوجيرزى » (جامعة برنستون براون الآن) . أما مؤسسات من أمثال الجمعية الأمريكية للفلسفة فقد نشأت فى ذلك الوقت فى « فيلادلفيا » ، كما بدأ العلماء يستكشفون خصائص النباتات والحيوانات الموجودة فى العالم الجديد ويدرسون الفلك . لقد كان إسهام « فرانكلين » فى ترقية العلوم الطبيعية موضع اهتمام الكثيرين من علماء العالم فى ذلك الوقت .

كذلك بدأت الحياة الحضرية للمدن الكبرى فى أمريكا تتخذ شكلاً عصرياً حيث عبرت الثروة عن نفسها بمشروعات كبيرة تقوم على رؤوس أموال كافية ، وبالقصور الأنيقة ، وبأساليب الحياة المترفة وبأنماطها الراقية .

وفى أماكن عديدة من الفصول السابقة أشرنا إلى أن المستعمرات الأمريكية نهضت نهضة أطاحت بعلاقات التبعية التى كانت موجودة بينها وبين إنجلترا ، ولم يكن ذلك خلاف الحقيقة . ولكن لو قلنا بأن نهضة تلك المستعمرات بدأت تذرى بفكرة الانفصال عن بريطانيا وتتعارض مع الانفصال عن بقية العالم ، بل مع فكرة انفصال كل من هذه المستعمرات عن الأخرى بعد التقدم الكبير الذى أحرزته كل منهما ، لكان ذلك هو الأقرب إلى الصواب . ففى عام ١٧٥٠ لم يكن يربط تلك المستعمرات بالإمبراطورية البريطانية سوى أمور قليلة منها السلطة المتلاشية لمحافظ وحيد لا حول له ولا قوة يتحدى الناس سلطانه أكثر مما يظهرون له آيات الاحترام، ومنها قوانين الملاحة والتجارة التى كان من السهل الخروج عليها كلما أضرت ضرراً بليغاً بمصالح المستعمرات ، ومنها أيضاً الذكرى الباهتة للوطن الأول والولاء المتهاوى لتاج يقيم دولته فى مكان بعيد . على أن الذى ربطهم ببقية أوربا فى تلك السنوات أشياء أقل من ذلك بكثير منها المصالح الفكرية المشتركة بينهم وبين عدد قليل جداً من العلماء والمفكرين النابهين ، ومنها التجارة غير الشرعية التى كانوا يمارسونها مع سكان

البحر الكاريبى ، ومنها أيضاً بيع السمك والأرز لبلدان البحر الأبيض المتوسط . وحتى بين تلك المستعمرات بعضها ببعض ، كانت الروابط لا وجود لها تقريباً ، اللهم إلا تجارة فى أضيق الحدود ، وقدر من بريد غير منتظم ، وجماعات قليلة تهاجر من مستعمرة إلى أخرى ، وتزاوج بين الأسر فى المستعمرات المختلفة . ولو نظرنا إلى كل مستعمرة من المستعمرات الأمريكية على حدة لوجدنا أن كل واحدة منها عاشت حياة الأمن والاستقرار . فمن الغرب جبال وأحراش تحمى تدعم التقدم ، ومن الشرق الأسطول البريطانى يحرس البحار ، وبين الحاجزين العظيمين عكفت كل مستعمرة على تطوير حياتها وإرساء دعائم وجودها دون تدخل من الغير .

تلك الفترة — فترة التكوين — أوفت على النهاية وعندها تطورت المستعمرات وأصبحت قوة اقتصادية هائلة ترتبط تجارتها بتجارة العالم الغربى كله . وعندما غمرت تجارتها الدول الواقعة عبر المحيط الأطلسى متجاوزة حدودها الشرقية ، والبلدان الواقعة غرباً عبر حدودها الغربية وقع صدام تجارى بل وعسكرى مع فرنسا وأسبانيا فى الجبهة الشرقية ومع الهنود الحمر فى الجبهات الغربية . ولكى تستطيع هذه المستعمرات أن تحافظ على كيانها اقتصادياً ، وتحتفظ بقوة عسكرية وبحرية قادرة على حماية حدودها ومصالحها ، وتحقق تنظيماً سياسياً له من الإمكانيات المادية والأدبية ما يوفر لها تلك القوة الاقتصادية والعسكرية والبحرية ، كان لابد لهذه المستعمرات من أن تبلغ نقطة معينة تخرج عندها من دائرة الحدود الضيقة التى سبق أن أقامتها عزلتها المحلية وتدخل إلى عالم أرحب . والواقع أن هذه المستعمرات كانت قد بلغت حداً من الضخامة بحيث لا تستطيع أن تبقى بمنأى عن التنظيمات الإمبراطورية البريطانية الناشئة . وهذا أصدق من القول بأن حجمها قد تضخم بحيث أصبحت لا تستطيع أن تبقى بعد ذلك فى نطاق تلك الإمبراطورية .

لقد أدرك البريطانيون أنه لابد من التوصل إلى تنظيم جديد ، ولكن زعماءهم

كانت تنقصهم الحكمة والبراعة السياسة بحيث عجزوا عن التفكير في إيجاد تنظيم إمبراطوري يقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات . أما العدد القليل من الأمريكيين الذين استطاع خيالهم أن يتصور نظاماً كهذا ، فإنهم خاطبوا عقولاً على جانبي المحيط الأطلسي تتسم بالجمود والانغلاق . والجهود البريطانية التي رمت إلى فرض تنظيم أكثر إحكاماً وإن يكن متجرداً عن صفة المساواة ، كان مصيرها الهزيمة على يد مقاومة مسلحة ، ولكن في غضون هذه المقاومة أدرك المستوطنون أنفسهم ضرورة العمل على إيجاد تنظيم أكبر . وأخيراً ، وبعد سنوات عديدة ، استطاع هؤلاء المستوطنون أن يستنبطوا وسيلة لربط الأطراف المختلفة ربطاً متكافئاً في حكومة واحدة مشتركة وبذلك توصلوا أخيراً إلى إيجاد حل لمشكلة التنظيم الإمبراطوري وهي المشكلة التي طالما ضايقت المستعمرات الصغيرة المتناثرة على حافة القارة العظيمة المنعزلة . وبمقاومتهم للحل البريطاني ، وبتوصلهم إلى إقرار الحل الذي ارتأوه ، أسهم المستوطنون في خلق مجموعة من الأفكار برهنت في النهاية عن أنها أهم من الأحداث التي أدت إليها .

هذه هي بمنتهى الإيجاز قصة الأحداث التي أدت إلى ثورة المستعمرات . إن سلسلة الأحداث التي وقعت ما بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٨٩ ، وتأسيس الحكومة الدستورية ، كل هذه بدأت بحادثة معينة كانت في حد ذاتها ثورة عظيمة ثورة ذات آثار بعيدة المدى ألا وهي الحرب الفرنسية الهندية أو حرب السنين السبع وهي بحق أول حرب عالمية عرفها العالم . والآن فلنتجه باهتمامنا شطر ذلك الصراع الهائل الذي كاد أن ينسى لنرى كيف أنه أوجد موقفاً صعباً أدى ، خطوة بعد أخرى ، إلى إعلان المستعمرات لاستقلالها ، وإلى المعركة الحاسمة في مدينة « يوركتاون » حيث اندحر القائد البريطاني « كورنولز » أمام جيوش الثورة بقيادة «واشنطن» ، وإلى إعلان دستور الولايات المتحدة الأمريكية .

الفصل الرابع

نهاية العزلة

أصبح الاستقلال القائم على العزلة التامة للمستوطنين الأمريكيين غير ذى موضوع عندما بدأت الطلائع الأولى من رجال الصيد والقنص والمستكشفين تتدفق من خلال ممرات جبال « الأباش » متجهة غرباً إلى إقليم الغابات البكر . وعندما وجد الهنود الحمر الساكنون وراء الجبال أن أراضيهم ومناطق صيدهم مهددة بالغزو ، والأكثر من ذلك ، عندما رأوا أن ثمة أخطاراً تهدد سيطرتهم على سوق الفراء ، أخذوا يشهرون أسلحتهم التقليدية فى وجه أولئك المستوطنين الذين جاءوا ليستقروا بقرب الحدود . وسرعان ما وجد الهنود أنفسهم فى موقف الهجوم ، كما أنهم وجدوا فى الفرنسيين عوناً كبيراً إذ أمدوهم بالرجال والسلاح . وبالرغم من أن الوثائق والاتفاقات التى وضعت فى إنجلترا قبل وقت طويل وضعها أناس لم يعرفوا قط حقيقة الأوضاع الطبيعية فى أمريكا من حيث اتساع الرقعة الأرضية اتساعاً هائلاً وتحدثت فى بساطة زائدة عن حدود المستعمرات الأمريكية مقررة من أين تبدأ وأين تنتهى وهل هى من البحر إلى البحر أم من البحر إلى الجبل ، فإن الكلمات التى صيغت بها تلك الوثائق والاتفاقات لم تكن سوى كتابات لا معنى لها . لقد كانت الغابات الممتدة أميالاً لا نهاية لها ، والمترامية عبر جبال « أليجانى » ذات الغموض الأزرق ، والشاغلة لمساحة أعظم بكثير من كل مساحة إنجلترا ، تدق على أفهام السادة المترفين الذين كانوا يناقشون هذه الأمور أثناء اجتماعات مجالس مدينة « بوسطن » أو خلال حفلات مدينة « وليمازبرج » . والواقع أن الهنود الحمر ، عندما كانوا يتعرضون

للوقوع فى أحابيل الغش والخداع التى اعتاد أن ينسجها عدد من تجار إحدى المستعمرات ، كان من الجائز أن يثأروا لأنفسهم بصب جام غضبهم على سكان مستعمرة أخرى . أما الفرنسيون فلم يروا أمامهم أناساً من «فرجينيا » أو « بنسلفانيا » ، بل كان الجميع فى نظرهم إنجليزاً يشكلون عنصراً دخيلاً يضغط بقوة على المناطق التى اعتبروها ميادينهم الطبيعية للتجارة . لقد كانت القوى الغاشمة المعتدية فى منطقة الأحراش مائعة تضرب آناً هنا وآناً هناك على طول الحدود الوهمية ، وكان لنشاطها آثار دامية ولم يكن فى استطاعة جهة واحدة أن تضع حداً لمثل هذه الغارات بل كان لا بد من تنسيق جهود المستعمرات كلها لهذا الغرض .

فى تلك الفترة ، ولأسباب مختلفة ، برز فى الجانب الآخر من الكرة الأرضية — فى الهند — موقف آخر يشبه إلى حد كبير ما كان حادثاً فى المستعمرات الأمريكية . ففى الهند تسببت انتفاضة الموت التى كانت تعانيها الإمبراطورية المغولية فى حبس مئات الآلاف من الرجال المسلحين ثم سوقهم على السهول الواسعة فى حروب لا نهاية لها وبذلك انهارت جميع الأنماط التى اتبعتها شركة الهند الشرقية فى تجارتها الأسيوية ،وهى أنماط بسيطة محدودة الشكل ،وانفتحت أبواب قارةفسيحة الأرجاء فى حاجة ملحة إلى من يستولى على مقاليد الحكم فيها وينظمها . لقد كانت الحاجة فى ذلك الجزء الواقع فى الناحية الأخرى من العالم تستدعى إيجاد إمبراطورية بطريقة سريعة مرتجلة . حقاً لقد كانت إمبراطورية لم يخطر أمرها ببال مصارف « لندن » و « كلكتا » و « فيلادلفيا » على حد سواء ولم يكن أحد فى ذلك الوقت يريدها .

وفى الوقت الذى كانت تتدفق فيه جماعات التجار والمستوطنين نحو الغرب قادمين من « بنسلفانيا » ، ونحو الشمال الغربى قادمين من « فرجينيا » ، تحرك الفرنسيون لحماية تجارة الفراء الخاصة بهم بإقامة سلسلة من الحصون ممتدة من

بحيرة «إيرى»(١) فى اتجاه المنابع الإستراتيجية لنهر «الأوهايو» . وأهل «فرجينيا» ، باعتبار أنهم كانوا يدعون ملكية إقليم الغابات الواسعة بحكم نصوص غامضة فى الاتفاقيات والمواثيق التى عقدت فى السنوات السابقة ، واعتقد حينئذ أنها وهبتهم الأراضى الواقعة إلى الغرب وإلى الشمال الغربى من البحر ، والأكثر من ذلك بحكم حاجة الزراع الشديدة إلى أراضى جديدة يفلحونها بدل تلك التى استنفدوا قدرتها على الإنتاج ، هؤلاء « الفرجينيون » كانوا أول من أعلن ملكية تلك البطاح الواسعة . ففى عام ١٧٥٣ أرسل المحافظ « دنويدى »(٢) شاباً يعمل فى مسح الأراضى أصله ضابط فى الحرس الوطنى واسمه « جورج واشنطن »(٣) لتحذير الفرنسيين المعتدين وللاستيلاء على الأراضى البور التى كانت ضمن زمام « فرجينيا » . لم تكن الكلمات بكافية فى موقف كهذا وعلى ذلك أضطر « واشنطن » للعودة فى العام التالى ومعه عدد قليل من الرجال لطرد الفرنسيين من المنطقة التى أقيمت عليها فيما بعد مدينة « بتسبرج » وكانوا قد احتلوها ولكنه فشل فى تلك المهمة ، بل إنه هزم هزيمة نكراء وأضطر إلى أن يأمر جيشه الصغير بالتسليم وبذلك ظهر عجز « فرجينيا » عن القيام وحدها بحل مثل هذه المشكلات .

فى نفس الوقت دب الذعر فى قلوب جماعات « الإيروكواز »(٤) ، وهم سماسرة الفراء وأعوان الإنجليز فى هذه التجارة وسندهم ضد الفرنسيين وحلفاؤهم المنتمين لقبائل « الهيورون »(٥) ، وذلك بتأثير الحزام الذى أنشأه الفرنسيون وتمكنوا بواسطته من عزلهم عزلاً تاماً عن المصادر التى كانوا يحصلون منها على الفراء ، كما أغضبهم تحرك الإنجليز جهة الغرب لقطع الطريق عليهم وشروعهم فى التعامل

١ — Lake Erie

٢ — Governor Dinviddie

٣ — George Washington

٤ — Iroquois : جماعات هندية تنتمى لقبائل الهيورون .

٥ — Hurons قبائل من الهنود الحمر .

المباشر مع قبائل إقليم « الأوهايو » . لقد دعتهم هذه الظروف إلى تهديد الإنجليز بالانقلاب عليهم ومعاداتهم وبالتحالف مع الفرنسيين . ولو كان شيء كهذا قد حدث ، فإن الحدود كلها حتى « كارولاينا الشمالية » و « وكارولاينا الجنوبية » كان من المحتمل أن تتعرض للغزو .

كانت الأزمة فى حاجة إلى تنظيم إمبراطورى وعلى ذلك طلبت السلطات البريطانية من المستعمرات أن تتخذ الخطوة الأولى لعقد معاهدة مشتركة مع قبائل « الإيروكواز » . وفى يونيو عام ١٧٥٤ اجتمع فى مدينة « ألبنى » لهذا الغرض مندوبون عن مستعمرات « نيوهامشير » و « ماساتشوستس » و « رودأيلاند » و « كونكتكت » و « نيويورك » و « بنسلفانيا » و « ميريلاند » . لقد كان يتزعم هؤلاء المندوبين « بنيامين فرانكلين » وكانت فكرته عن الإمبراطورية البريطانية تتفق تماماً مع فكرة « وليم بيت » عنها ، كما كان فى أثناء السنوات الثلاث السابقة على هذا الاجتماع يفكر فى وضع خطة لتنظيم المستعمرات . وبقيادة « بينامين فرانكلين » استطاع المندوبون أن يخرجوا عن نطاق مهمتهم الأصلية فوضعوا خطة ترمى لتوحيد المستعمرات وتستهدف تمكينها من مجابهة المشكلات الجديدة التى كانت تلك المستعمرات تعانى منها معاناة شديدة لأنها كانت تفوق قدرات كل منها على حدة . لقد كان هذا الجهد هو الأول فى سلسلة الجهود التى استمرت فترة تزيد على خمس وثلاثين سنة والتى استهدفت إيجاد تنظيم يجمع المستعمرات الأمريكية فى اتحاد واحد قادر على الوفاء بحاجاتها المشتركة ، ولم تكلل هذه الجهود بالنجاح إلا عام ١٧٨٩ .

كان مشروع « فرانكلين » يستهدف إيجاد رئيس عام يعينه التاج ويعاونه مادياً ومعنوياً ليكون مندوباً تنفيذياً وقائداً عسكرياً لمستعمرات أمريكا الشمالية. وبجانب الرئيس يقوم مجلس أعلى ينتخب أعضاءه المجالس النيابية فى المستعمرات ويتحدد نصيب كل مستعمرة من هؤلاء الأعضاء وفقاً لحصيلة الضرائب المستمدة من كل مستعمرة،على أن تكون مهمة هذا المجلس محصورة فى التشريع للقارة الأمريكية كلها ويكون له السلطة فى الأمور الهندية وموضوعات الدفاع ، ويكون فى مقدوره إنشاء القوات العسكرية والبحرية وحشدها ، ولهذه الأغراض يمنح سلطات مطلقة لفرض الضرائب وجبايتها . والسيطرة على الأراضى الغربية يمكن فى هذه الحالة أن تكون من حق الحكومة الجديدة مع التسليم بضرورة التنازل لها ليس فقط عن الأراضى الخارجية عن حدود أية مستعمرة ، بل أيضاً عن الأراضى البور التى لم تكن تبعيتها لمستعمرة من المستعمرات قد تقررت بعد .

ولو نفذ هذا المشروع ، لكان الاتجاه الذى سار فيه التاريخ الأمريكى بعد ذلك قد تغير تماماً . كان لابد أن تنشأ منظمة خاصة بالمستعمرات فى أمريكا قادرة على علاج مشكلات الغرب الأمريكى وعلاقته بتلك المستعمرات . وكذلك كان يمكن تمويل القوات العسكرية للعالم الجديد دون ما حاجة لأن يرغم البرلمان الإنجليزى المستعمرات التى لم يكن لها ممثلون فيه على دفع الضرائب للصرف على هذه القوات ، وبذلك كان يمكن تحاشى سلسلة الحوادث التى أدت إلى انفصال تلك المستعمرات عن الوطن الأم . ومن الجائز أنه بمرور الزمن كان يمكن للكثير من الموضوعات الأخرى ذات الصلة بحياة المستعمرات ، زيادة على الأملاك الغربية والشئون الهندية والدفاع ، أن تصبح من اختصاص هذا المجلس العالى . فى نفس الوقت ، كان من المؤكد أن يستخدم هذا المجلس العالى حقوقه فى الرقابة على الأمور المالية ضد الرئيس العام للاتحاد بنفس الطريقة التى استخدمها مجلس العموم ضد الملك فى إنجلترا ، والمجالس التشريعية

فى المستعمرات الأمريكية ضد المحافظين ونواب الملك فيها . بل كان من المؤكد أن تضمحل فى الوقت المناسب سلطة الرئيس العام للمستعمرات وتتحول إلى شىء لاقيمة له وبذلك تتلاشى تدريجياً حقوق التاج البريطانى فى السيطرة والرقابة .

وبمرور الوقت كان لابد أن يتطور المجلس الأعلى بحيث يصبح هو البرلمان ذا السيادة لأمة مستقلة لايربطها بالوطن الأم سوى تلك الصلة الواهية التى نراها الآن فى مجتمع « الكومنولث » البريطانى .

على أن أمراً كهذا لم يحدث ، فالمجالس التشريعية فى المستعمرات ، لغيرتها الشديدة على سيادتها واستقلالها الذى لم يكن قد توطدت دعائمه تماماً ، رفضت رفضاً باتاً التنازل عن سلطتها لأية حكومة تقيم فى بلد آخر . وتنازل أهل المستعمرات عن سلطة فرض الضرائب لمجلس من المجالس وإن كان هؤلاء السكان ممثلين فيه ، أمر لم يرحب به واحد منهم بل خشى منه الجميع ، لذا أصروا على ألا يمنح هذا الحق لأية حكومة مركزية وظل الحال كذلك إلى أن صدر الدستور . وحتى بعد صدوره اتفق على ألا يعطى هذا الحق إلا بشروط شديدة وبعد ضمانات كافية . والأكثر من ذلك ، كانت المصالح الحيوية للعديد من أهل المستعمرات ممن تميزوا بالغنى والطموح معلقة على ما ادعته المستعمرات التى كانوا ينتمون إليها من حقوق فى أراضى المنطقة الغربية وعلى ذلك ساد الاعتقاد بأن الخضوع لحكومة مركزية كان لابد أن ينتج عنه ضياع العديد من فرص الكسب ومشروعات المغامرة فى سبيل الربح . مامن مجلس تشريعى من بين المجالس التشريعية للمستعمرات وافق على المقترحات التى ترددت بين جدران مؤتمر « ألبنى » .

والحكومة البريطانية من ناحيتها لم يكن لها يد إطلاقاً فى وضع مثل هذه المقترحات الجريئة عندما فكرت فى عقد مؤتمر « ألبنى » ، وإن كانت قد خشيت

ظهور اتحاد يتمتع بقدر من الاستقلال قد يتحدى السلطة البريطانية فى العالم الجديد كما كان الحال بالنسبة للفرنسيين . والأكثر من ذلك أن أعضاء مجلس العموم فى إنجلترا من المتمين لحزب الأحرار كانوا ينظرون إلى مقترحات مؤتمر « ألبنى » على اعتبار أنها مجرد مشروع قد يمنح التاج دخلاً مالياً خاصاً لاعلاقة له بالبرلمان ، دخلاً يمكن التاج من الاحتفاظ بجيش وأسطول عاملين ومتحررين من رقابة البرلمان وبذلك يحكم التاج الإمبراطورية الغربية ذات الأملاك الواسعة دون استطلاع رأى البرلمان . ووفقاً لمنطق الدستور البريطانى بوضعه الذى تطور إليه أثناء حكم الأحرار على طول قرن من الزمان ، كان لابد أن يبدو مشروع « ألبنى » الرامى إلى تشكيل الاتحاد الأمريكى مناقضاً تماماً للروح الدستورية .

لهذا السبب إنضمت الحكومة البريطانية إلى المجالس التشريعية فى المستعمرات فى رفض المشروع ، ولكنها أعلنت ضرورة وجود قائد عام مسئول ومدير مدنى للاضطلاع بالأعمال ذات الصلة بالهنود الحمر ، وبذلك يتم توحيد جهود المستعمرات فى علاج المشكلات الملحة للأراضى الغربية دون أن يكون هذان الموظفان الإمبراطوريان خاضعين للسلطة المحلية فى المستعمرات .

هذا القائد العام المسئول خرج إلى الوجود فى شخص الجنرال « إدوارد برادوك(١) » ومعه جاء عدد كبير من القوات البريطانية النظامية . لقد جمعت قوات الإمبراطورية دون ماخطة معينة ، ، لمجابهة الموقف على طول الحدود. والهزيمة الساحقة التى منى بها « برادوك » فى كمين أقامه الفرنسيون والهنود فى صيف عام ١٧٥٥ ، أصبحت الآن أسطورة من أساطير التاريخ الأمريكى يدرسها التلاميذ فى المدارس . مع هذه الهزيمة جاءت الحرب وسلسلة من الهزائم المهذهلة للبريطانيين

---

١ — Edward Braddock

لم يخفف من وقعها إلا الانتصارات التى أحرزها فى ذلك الصيف أهالى المستعمرات أنفسهم عند بحيرة « جورج(١) » وعلى طول خليج « فندى(٢) » . لقد كان الفرنسيون موفقين على طول الحدود بسبب احتلالهم لمدينتى « لويزبرج(٣) » و « فورت ديوكين(٤) » الواقعتين على الطرفين المقابلين للمنطقة ذات الشكل الهلالى التى جرت فيها الصراع ، مما مكنهم من دفع البريطانيين إلى الوراء على طول بحيرة « أونتاريو (٥) » وفى المنطقة التى تقع فيها بحيرة « تشامبلين(٦) » وبحيرة جورج(٧) .

فى نفس هذا الوقت فى الهند أرغمت الفوضى المتزايدة الناتجة عن تعثر الإمبراطورية المغولية واتجاهها نحو الانهيار شركات التجارة الفرنسية والبريطانية على التشبث بالسلطة السياسية ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، ودفعتها إلى الدخول فى صراع مكشوف . لقد لعبت عدة مئات قليلة من الأوربيين القادرين على تحريك مجموعات الجنود الخاصة بأمراء الهنود بطريقة تتسم بالجسارة أدواراً جريئة بهدف السيطرة على شبه القارة الهندية . وفى نهاية الأمر استطاعت المجموعة الصغيرة التى قادتها عبقرية « كليف (٨) » العسكرية أن تنتصر على المجموعات الأخرى ، ولكن فى السنوات الأولى من الحرب كان مستقبل الإمبراطورية محاطاً بالشكوك فى الهند وفى أمريكا على السواء .

---

١ - Lake George

٢ - Bay of Fundy

٣ - Louisburg

٤ - Duquesne

٥ - Lake Ontario

٦ - Lake Champlain

٧ - Lake George

٨ - Clive

وفى القارة الأوربية أخذ الصراع على السيطرة الذى بدأ على التخوم الخارجية للقارة يتركز الآن فى وسطها إذ أن النمسا ، حليفة بريطانيا القديم ، أخذت تربط قواتها المحاربة بقوات فرنسا . وكذلك أصبح «فردريك الأكبر» ، عاهل بروسيا ، حليفاً للإنجليز الذين طالما حاربوه وحاربهم . وبمجرد أن تمت هذه الثورة السياسية نشبت الحرب فى القارة الأوربية نفسها وكان ذلك عام ١٧٥٦ ، أى بعدمرور عامين من بدء التحرشات الأولى على طول « الأوهايو » . إننا نهتم بدراسة حرب السنوات السبع هذه من ناحية معينة فقط وهى أثرها على صراع أوربا من أجل المستعمرات. لقد كانت هذه الحرب من ناحية حجم القوات التى اشتركت فيها أكبر الحروب التى شاهدها العالم حتى ذلك التاريخ . لقد كانت « بروسيا » وحدها تقريباً فى القارة ولم يستطع « فردريك » أن يفعل شيئاً سوى أن يعتمد اعتماداً كلياً على المعاونات المالية الكبيرة التى قدمتها له بريطانيا . أما المبالغ الكبيرة التى دفعتها بريطانيا لمعاونة « بروسيا » فى تلك الحرب فقد أدت بطبيعة الحال إلى حدوث الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى وقعت فيها فيما بعدولكنها فى الوقت ذاته ساعدت الوزارة البريطانية على التضييق من نطاق التزاماتها العسكرية فى القارة ، وبذلك استطاعت أن تركز قواتها البحرية وتوجهها من أجل الصراع الأكبر الذى نشب بعد ذلك حول المستعمرات . فى نفس الوقت استطاع « فردريك » أن يجبر فرنسا على الاحتفاظ بجيوشها الأساسية فى القارة . ومن ذلك نقول إن الإنجليز ظفروا بإمبراطوريتهم بسبب المعارك التى دارت على أرض القارة الأوربية فى « مندن »(١) ، كما ظفروا بها فى ساحات القتال فى « كويبك(٢) » و « بلاسى(٣) » .

وفى كل جبهة من جبهات القتال كانت نتائج القتال فى غير مصلحة البريطانيين

---

١ — Minden

٢ — Quebec

٣ — Plassey

وظل الحال كذلك إلى أن استدعى « وليم بيت(١) » للاشتراك فى الوزارة كوزير للخارجية وكان ذلك فى نهاية عام ١٧٥٦ . لقد كان « بيت » من الرجال الذين آمنوا بالإمبراطورية ومن الممكن أن نسميه « ونستون تشرشل » القرن الثامن عشر ، وكان ينظر نظرة احتقار لنفعية الذين سبقوه فى المنصب وضيق أفقهم . لقد صمم على أن بريطانيا العظمى التى هزمت أسبانيا فى القرن السادس عشر وهولندا فى القرن السابع عشر لا بد أن تنتصر فى النهاية فى القرن الثامن عشر على فرنسا وتضع حداً للسلسلة الطويلة من الحروب الاستعمارية التى نشبت بينها وبين تلك الدولة .

ولقد وضع « بيت » أمام عينيه هدفاً صمم على تحقيقه بأى ثمن وهو إقامة إمبراطورية بريطانية تمتد من « المسيسبي » إلى الساحل الشرقى للهند .

وسرعان ما هب « بيت » إلى العمل الناشط الذى انعكس على استخدامه لكافة إمكانيات بريطانيا بغرض تحقيق أهدافه فنراه يعمل على زيادة المعونات للملك « فردريك » زيادة كبيرة ، بل إنه أرسل له قوات عسكرية عند ما تطلب الموقف ذلك . كذلك عمل على تنشيط البحرية ، وتنمية الجيش وزيادة عدد جنوده بحيث أمكن إرسال الآلاف منهم إلى أمريكا ، كما شجع أهالى المستعمرات على الاشتراك فى المجهود الحربى لبريطانيا واعداً إياهم بتعويضهم عن كل قرش يصرفونه فى الحرب . لقد ترتب على هذه الجهود أن ظهر على المسرح عدد من القواد الشبان ذوى الشجاعة والجرأة وبذلك أمكن إدخال تعديل جوهرى على الموقف . فنجد أن « فردريك » العظيم عقب انتصاراته الرائعة فى « روسباخ(٢) » و « ليوسين(٣) » يتمكن من عرقلة زحف الجحافل الفرنسية والنمساوية وكانت تفوق جيوشه عدداً وعدة وبذلك

---

١ — William Pitt

٢ — Rosbach

٣ — Leuthen

كسب لنفسه عاماً كاملاً من الراحة والاستعداد للقتال . وعندما يستعيد هذان العدوان القويان قدرتهما على القتال ويبدو أنهما على وشك أن يتغلبا على قوات « فردريك » الصغيرة ، نرى أن المعاونات البريطانيةومهارة دوق« برانزويك(١) » تلعب مرة أخرى دوراً كبيراً فى هزيمة الفرنسيين . لقد كانت مؤازرة « بيت » للبروسيين عاملاً أساسياً فى التمكين لبروسيا كى تشغل وحدها جيوش جميع الدول الأوربية المعادية لها إلى أن يأتى يوم تتحول فيه روسيا من الجانب النمساوى إلى الجانب البروسى وكان ذلك عام ١٧٦٢ عقب تولى القيصر « بطرس الثالث » الملك وبذلك ضاع كل أمل للنمسا فى الانتصار على بروسيا .

وأثناء نفس تلك السنوات تقع فى الهند سلسلةرائعة من الانتصارات التى يصعب على العقل تصديقها، وكان ختام هذهالسلسلة إستيلاء البريطانيين على« بوندتشيرى»(٢) عام ١٧٦١ . لقد كان هذا الانتصار ثمرة من ثمرات النبوغ العسكرى « لروبوت كليف » أكثر منه نتيجة لأية مساعدة مباشرة من الوطن ولكنه ، على أى حال ، جعل من بريطانيا القوة السياسية المتحكمة وكذلك القوة الاقتصادية الأولى فى كافة أنحاء الجانب الشرقى للهند .

أما عبقرية « بيت » فظهرت بأجلى صورها فىالحرب البحرية التى انتهت بانتصار ساحق للبريطانيين وكان ذلك فى القتال الذى نشب فى شمال أمريكا حيث أشار بضرورة القيام بسلسلة من الهجمات المتصلة على طول الحدود . ففى عام ١٧٥٨ استولى البريطانيون على « لويزبرج » فى الشرق وعلى « فورت ديكوين »(٣) فى الغرب وبدأوا يضغطون جنوباً عند بحيرة « تشامبلين » وشمالاً عند منابع نهر « سانت

١ — Duke of Brunswick

٢ — Pondicherry

٣ — Fort Douquesne

لورانس » . وفى عام ١٧٥٩ استولى البريطانيون على مدينتى « تيكوند يروجا »(١) و « كويبك » وبذلك فتح الطريق بشعبتيه إلى قلب القوة الفرنسية فى « منتريال » وهذه بدورها سقطت فى أيدى البريطانيين عام ١٧٦٠ دون مجهود كبير .

هذه الانتصارات أمكن تحقيقها بفضل القيادة الرائعة للضابط « جيمس وولف » الذى قاد بضعة ألوف من الجنود البريطانيين النظاميين الذين أرسلوا إلى العالم الجديد ، وكذلك بفضل الانتصارات البحرية التى أدت إلى قطع خطوط التموين بين فرنسا وقواتها فى كندا .

وعندما شعر الفرنسيون بالأسى وخيبة الأمل عقب هزائمهم المتكررة عام ١٧٥٩ ، استنجدوا بحلفائهم من الأسبان ، ولكن ذلك لم ينتج عنه سوى نجاح البريطانيين فى ضم « هافانا » و « الفليبين » إلى قائمة ممتلكاتهم فى أمريكا .

لقد كانت مساهمة المستعمرات فى تحقيق هذا النصر من ناحية الرجال والمال كبيرة ، وإن كانت فى حدود إمكانياتها . على أن هذه المساعدات لم تقدمها المستعمرات لبريطانيا إعتباطاً أو دون مقابل ، بل كانت مساعدات مثقلة بالشروط إذ كانت القوات التابعة للمستعمرات ممنوعة من العمل خارج بلادها ، ولأغراض تحددها المستعمرة تحديداً دقيقاً ، وتحت قيادة ضباط من نفس المستعمرة . هذه القوات كانت أحرص ما تكون على تنفيذ الاتفاقات التى على أساسها تطوعهم فى الجيش دون اعتبار لظروف المعارك التى قد يشتركون فيها . كذلك كانت المساعدات المالية التى تقدمها المستعمرات لبريطانيا تتم بصعوبة كبيرة ومقابل ثمن باهظ تتقاضاه تلك المستعمرات عادة على صورة امتيازات يتنازل عنها محافظ المستعمرة أو مندوب الملك من صميم سلطته للجمعية التشريعية فى المستعمرة . وفى

---

١ — Ticonderoga

كل مستعمرة تقريباً كانت حاجة إنجلترا الملحة للمساعدات سبيل للمساومات السياسية وأداة يستخدمها أهل المستعمرة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكسب السياسى يدعمون به استقلالهم عن بريطانيا .

على أن ما أحنق البريطانيين على سكان المستعمرات حنقاً شديداً كان إصرار هؤلاء الناس على الدخول فى معاملات تجارية مع جزر الهندالغربية الإسبانية وجزر الهند الغربية الفرنسية . ومع أن هذا النوع من التجارة كان ممنوعاً باعتباره من ألوان التعاون مع الأعداء ، فإن هذا النشاط التجارى كان يتم بعدة طرق وعلى نطاق واسع . والتنازل عن هذا النوع من التجارة كان لا بد أن تكون له نتائج ضارة باقتصاديات المستعمرات الشمالية ، ولكن فى نفس الوقت كان استمرار المستعمرات فى هذا النشاط التجارى لا بد أن يترتب عليه ازدهار محقق للحياة فى جزر الهند الغربية الفرنسية وجزر الهند الغربية الأسبانية فى وقت كانت فيه هذه الجزر معزولة عن بعضها عزلاً تاماً بقوة الأسطول البريطانى .

وبالرغم من اشتراك قوات المستعمرات اشتراكاً فعلياً فى كثير من المعارك وتقديمها لقدر فعال من المعاونات المادية ، وإن كان ضئيلاً ، فإنه بالنسبة لكثير من البريطانيين كان سلوك أهل المستعمرات أثناء هذه المعارك لا يبدو أنانياً فحسب ، بل كاد أن يمت للخيانة بأوثق الصلات مما ترتب عليه تصميم البريطانيين على ضرورة العمل السريع من أجل تأديب سكان المستعمرات وإدخال شئ من التنظيم على إدارتها المختلفة المائعة .

وعندما وضعت الحرب أوزارها عام ١٧٦٣ ، وجد البريطانيون أنفسهم سادة على إمبراطورية لم ير العالم مثيلاً لها . وحتى عقب إعادة الإنجليز « للمارتينيك » و« جواديلوب » للفرنسيين والفلبين للأسبان ، والتنازل عن كوبا مقابل فلوريدا ، وجدوا أنفسهم فى النهاية مالكين لكل كندا ولما يطلق عليه الآن بالولايات

المتحدة شرق «المسيسبي» ، والعديد من جزر البحر «الكاريبي» ، و «هندوراس» البريطانية ، ولكثير من المحطات التجارية الهامة على طول الشاطئ الإفريقي ، وهذا بالإضافة إلى السيطرة السياسية والتجارية على الجزء الشرقي من الهند . ومنذ عهد الرومان لم ير العالم أمة لها كل هذا الغنى والجاه . مثل هذه الدولة من المحتم أن يتطلب تنظيمها كل مهارة الرومان وعبقريتهم فى تنظيم الإمبراطوريات وإدارتها . والمؤسسات السياسية لبريطانيا لها طبيعة تمت بأكبر الصلات للحياة على جزيرة وهذه الطبيعة نشأت وتطورت فى عمق شديد لتلاؤم الحياة فى هذه الدولة التى يحيط بها البحر من كافة نواحيها ، تلك الحياة التى لم تتعود قط الجو الإمبراطورى بتعقيداته وتنظيماته المتعددة والمختلفة . لقد كان كل مايطمح إليه سكان هذه الجزيرة أن يعيشوا حياة مستقلة ذات سيادة قائمة على الحرية النابعة من الشعور الذاتى بالوحدة .

والوضع الآن إما أن تكون جميع أجزاء الإمبراطورية خاضعة لسيادة واحدة وتشكل كلاً متكاملاً ، وإما تتكرر الأنماط المستقلة وينجذب بعضها إلى بعض فى كيانات حرة لكل منها سيادته . وفكرة الكيانات المتعددة الداخلة فى نطاق السيادة الواحدة والخاضعة لنظام لا يعتمد على القوة المطلقة ، مثل هذه الفكرة لم تدخل فى نطاق التفكير السياسى للإنجليز فى القرن الثامن عشر .

ومهما يكن من الأمر ، فقد أدرك البريطانيون أنهم يواجهون سلسلة جديدة متكاملة من المشكلات ، فثمة حكومة لابد أن تنشأ لإدارة المساحات الممتدة عبر كندا وخدمة السبعين ألفاً من المتحدثين باللغة الفرنسية الذين كانوا يشكلون مجموع سكانها وكان ينقص السكان الكاثوليك فى المستعمرات التقليد الإنجليزى الخاص بالحكم الذاتى . كذلك لابد من تنظيم الأرض الجديدة فى « فلوريدا » . أما الأراضى الواقعة إلى الغرب عبر جبال « الأبلاش » ، وهى الأرض التى دارت فوقها رحى

الحرب كلها ، فقد انتزعت من يد الفرنسيين حقاً ، ولكن حتى تلك اللحظة لم يكن قد تم التوصل إلى إيجاد حل لأية مشكلة من مشكلاتها العديدة وكان لابد من إيجاد نوع من الرقابة على المناطق السكنية ، وتنظيم تجارة الفراء ، وتوجيه العلاقات الهندية الوجهة الصحيحة . على أن هذا الهدف الأخير كان فى الواقع أكثرها إلحاحاً إذ أن انتصار الإنجليز على أعدائهم كان له عند الهنود تأثير مزعج أكثر منه مهدئاً ، فقد أدركوا وبحق أن ذلك الإنتصار معناه انفتاح أراضيهم أمام غارات الرجل الأبيض . وحتى عندما انتهت الحرب بين الإنجليز والفرنسيين نجد أن الفرنسيين أخذوا يعدون لمعركة أخيرة يائسة لطرد الإنجليز إلى ما وراء الجبال .

وبالرغم من أن معظم الإنجليز كانوا يفكرون فى الهند باعتبارها مشكلة اقتصادية تهم فى المقام الأول شركة الهند الشرقية ، فإن المشكلات السياسية الجديدة هناك كانت هى الأخرى ملحة وعجز الشركة التجارية عن إيجاد الحلول لها كان من شأنه أن يؤدى إلى الانهيار المبكر لشركة الهند الشرقية ، وتلك الأزمة بدورها خلقت سلسلة الحوادث التى أدت مباشرة إلى نشوب الثورة .

بعد ذلك كانت هناك المستعمرات الأقدم ولابد من إيجاد طريقة التعامل معها . وعقب كل حرب إستعمارية ، بما صحبها من تهاون متعمد من قبل المستعمرات فى مجال التعاون مع إنجلترا ، كان البريطانيون يقررون إقامة نوع من السيطرة الفعالة على مستعمراتهم فيما وراء البحار . وفى عهود السلام التى أتت عقب تلك الحروب كانت كل هذه الجهود الهادفة للتحكم فى المستعمرات تتضاءل حتى لتصبح لا وجود لها فى وجه المقاومة المحلية والمصالح البريطانية الآخذة فى التناقص . على أن الإنجليز أصبحوا الآن يقصدون تحقيق هذه السيطرة فعلاً ، بل إنهم أضطروا إلى ذلك اضطراراً .

كان « بيت » قد صرف بجنون على تحقيق انتصاراته بحيث أصبحت إنجلترا

فى أعقاب هذه الحروب مثقلة بديون تقدر بمائة وأربعين مليوناً من الجنيهات الإنجليزية وبلغت فوائدها وحدها ما يقرب من خمسة ملايين من الجنيهات . أما المصروفات الأخرى فبلغت ما يقرب من ثمانية ملايين من الجنيهات فى العام . ومن ناحية أخرى ، لم يكن دخل الحكومة السنوى ليزيد على سبعة ملايين من الجنيهات إذ أن نظام جباية الضرائب فى إنجلترا كان يتصف بالخلل والجمود ، كما أن الضرائب الجديدة على الإنتاج كانت تقابل من الشعب بكثير من الاعتراض والمقاومة . والمورد الوحيد المريح الذى كانت تستمد منه الحكومة دخلاً إضافياً لها كان العمل على زيادة ضرائب الأراضى، وهذه كانت قد ارتفعت فعلاً من شلنين فى كل جنيه إلى أربعة شلنات . لقد كان تقدير قيمة الأرض لأغراض الضرائب يتجه نحو التخفيض وعلى ذلك فهذا المعدل فى فرض الضرائب لم يصل أبدا إلى عشرين فى المائة من القيمة الحقيقية للأرض . وحتى أخذاً بهذا المعدل تعتبر الضريبة فى مستواها الأعلى الذى عنده يستطيع ملاك الأرض فى الريف ، وهم أصحاب الكلمة العليا فى البرلمان ، أن يتحملوها حتى فى زمن الحرب .

والفارق الكبير بين الدخل والمنصرف فى الدولة تطلب القيام بعدد من الإجراءات السريعة الوقتية ، وإن جانبها التوفيق ، منها بيع الأنصبة الضرائبية لأصحابها الأغنياء نظير قيامهم بدفع مبالغ معينة فوراً ولكن هذه الإجراءات لم يكن فى الإمكان تركها تستمر لفترة طويلة إذ أن الموقف كان يتطلب اتباع أساليب أخرى تتلاءم والأوضاع الاقتصادية النامية وتوفير موارد مالية أكبر .

ومع ذلك فإن الاحتياجات المالية لتلك الأوضاع اصطدمت بظروف الإمبراطورية الجديدةوخططها . فبالرغم من أن هذه الإمبراطورية النامية كان لابد فى نهاية الأمر من أن تجلب للدولة ثروات هائلة ، فإنها بطبيعة الحال احتاجت فى أول أمرها

إلى أموال باهظة . وكلما خضعت الأملاك الجديدة للدولة لإدارة محكمة نتج عن ذلك تكاليف جديدة وأعباء جديدة للدولة. فنجد أن الغرب الأمريكي مثلاً تطلبت إدارته آلافاً مؤلفة من الجنود ، كما أن وضع حد لفوضى العمل فى المستعمرات تطلب هو الآخر ليس فقط قوات عسكرية بل أيضاً أعداداً ضخمة من الإداريين والموظفين المدنيين الذين يتقاضون مرتباتهم من بريطانيا مباشرة . ولو كان على التاج أن يتولى بنفسه العمل بدلاً من شركة الهند الشرقية ويقوم بالمسئوليات السياسية الجديدة فى الهند ، فإن عبئاً ثقيلاً آخر كان لابد أن يقع على عاتق الخزانة البريطانية . لقد أصبح من أهم الأمور التفكير فى الطرق المؤدية إلى تحقيق زيادات كبيرة فى الدخل العام للدولة على أن تأتى هذه من مصادر أخرى غير دافع الضرائب الإنجليزى . هذا النوع من التفكير أصبح أيضاً جزءاً أساسياً فى كل تخطيط من أجل مستقبل الإمبراطورية .

ومع ذلك فإن التجارب المتجمعة على مدى فترة زمنية تزيد على القرن برهنت على أن كل زيادة فى دخل إنجلترا عن طريق المستعمرات لابد أن تترتب عليها تنازلات جديدة لصالح سيادة تلك المستعمرات وتدعيم حكمها الذاتى ، لذا كان الاتجاه متوقعاً نحو العمل على كبت استقلال المستعمرات وفى الوقت ذاته الحصول على دخل خاص من مال تلك المستعمرات . على أن الضغط الهائل للمشكلات الإمبراطورية الجديدة على الحياة فى إنجلترا ما كان ليسمح من جديد بعودة الطريقة التى سبق أن اتبعها رؤساء الوزارات من أمثال « والبول » (١) و « بلهام » (٢) و « نيوكاسل » (٣) لتجميد الأوضاع فى المستعمرات وتمييع مشكلاتها ، تلك الطريقة التى أسهمت

---

١ — Walpole

٢ — Pelham

٣ — Newcastle

إسهاماً كبيراً في الحفاظ على الإمبراطورية عن طريق غض البصر عن خلافاتها الداخلية الكبرى .

وقد يكون في مقدور الخيال الجياش الحكمة البالغة لشاب صحيح الجسم والعقل مثل «وليم بيت» أن يكتشف طريقة للخروج من ذلك المأزق. ولسوء الحظ كان لابد للمشكلات الرهيبة الخاصة بالإمبراطورية الجديدة أن تواجه من قبل سلسلة من الحكومات المتغيرة والمتعاقبة ، وما من واحدة منها تعتمد اعتماداً كلياً على التعضيد الشعبي لها ، وكلها تخضع خضوعاً مشيناً للنظرة الضيقة المستمدة من الطبيعة الانعزالية للبلاد . وفي عام ١٧٦٠ عندما حقق « وليم بيت » أهم انتصاراته، وإن بقي انتصاره النهائي ليتحقق فيما بعد ، مات الملك « جورج الثاني » وحل محله حفيده « جورج الثالث » وكان في الثانية والعشرين من عمره ، ولكن كان مما لابد منه أن تترك شخصية الملك الجديد أثراً عميقاً في التاريخ البريطاني أثناء حكمه الذي استمر ستين عاماً . لقد كانت علاقاته بأبيه الذي توفي قبل توليه العرش وبجده العجوز مشوبة بالمرارة ، إذ كان « جورج الثاني » ينظر إليه نظرة عداء ، ومن ثم عزله عن الحياة العامة ومنعه من الاشتراك فيها بدافع من شعور بالحسد لشخص كان مجرد وجوده يذكره بموته . كان « جورج الثالث » مرتبطاً بالملكة الأم ارتباطاً هستيرياً كما كان يعتمد كل الاعتماد على لورد « بيوت (١) » ، ذلك النبيل الأسكتلندي الذي تولى تربيته والذي أشيع أنه عشيق أمه . لقد صمم على أن يعارض كل جزء من أجزاء نظام الحكم « الهانوفري » الذي أقامه « جورج الأول » و « جورج الثاني » على عناصر منها التحلل من مبادىء الأخلاق العامة ، والاستهتار المطلق بكل ما يتعلق بالسياسة البريطانية ، والاهتمام الزائد بأمور

(١) Lord Bute

« هانوفر » ، وبأملاكهما التى ورثاها عن أسلافهما فى ألمانيا . كانت نيته ليس فقط مجرد تولى الحكم بل الحكم الفعلى للبلاد : ألحكم بمقتضى الدستور ، ووفقاً للقانون، وبمعاونة البرلمان ، والخلاصة الحكم بكل معانيه .

لم تستطع القبضة الحديدية « لوليم بيت » على الأمور العامة فى البلاد أن تستمر بعد تغيير الملوك ومجىء « جورج الثالث » إذ أن هذا الأخير أراد الإسراع فى تحقيق السلام للعمل على زيادة شعبيته فى البلاد والتفرغ لإدخال الإصلاحات التى أرادها . وكما لو كان يود البرهنة على أنه يعمل على عكس ما كان يفعله أسلافه من الاتجاه نحو ألمانيا فى كل الأمور ، فإنه أخذ يبدو كما لو كان قليل الاهتمام بنتيجة الحرب فى القارة وبمصير حليفه « فردريك » . أما « بيت » فكان مصمماً على الاستمرار فى الحرب كى يحقق نصراً حاسماً بحيث تعجز فرنسا عن تحدى السيادة الإمبراطورية لإنجلترا مرة أخرى . وخلف هذا الصراع حول الأهداف ، حقد « جورج الثالث » على « بيت » وزميله « نيوكاسل » باعتبارهما من بقايا عهد جده « جورج الثانى » ونظامه السياسى ، كما حنق فى قرارة نفسه على ما اتصف به « بيت » من صلف وغرور أساءا إلى نفسية الملك الشاب . لقد أراد « جورج » أن يرى رجاله فى الحكم ، لذا صمم أولاً على إدخال لورد « بيوت » فى الوزارة ، ثم صمم ثانياً على توليه رئاسة الوزارة ، وكان ذلك عام ١٧٦٢ . أما « بيت » فقد أبعده « جورج » عن مجال الحلول التى اقترحت لمشكلات الإمبراطورية التى أتى بها النصر العسكرى عام ١٧٦٣ ، كما أبعد « تشرشل » عن مجال الحلول التى اقترحت لحل المشكلات المختلفة عن انهيار الإمبراطورية عام ١٩٤٥ .

قام « بيوت » بالمفاوضات التى أدت إلى إقرار السلام عام ١٧٦٣ ، ذلك السلام الذى — بالرغم من ترحيب جميع الأطراف بقدمه — أغضب « بيت » وجماعة الاستعماريين لأنه نص على أن يترك الإنجليز القواعد الفرنسية فى البحر

الكاريبي وفي المصائد الشمالية . لقد كانت محاولاته السخيفة لزيادة دخل الدولة عن طريق فرض ضريبة للإنتاج على زراعة التفاح من الأمور التي أساءت جميع المواطنين في إنجلترا ، وإن أصله الأسكتلندي ، وما أشيع عن علاقته المريبة بالملكة الأم ، ودوره باعتباره رمزاً لما يمكن أن تفعله الصداقات الخاصة لرفع الأفراد إلى المناصب العليا ، كل هذه أسهمت في جعله من الأشخاص الذين يمقتهم الإنجليز مقتاً شديداً . وهو نفسه أصبح يكره مسئولية تولى المناصب ذات الأعباء الإدارية العامة ، ولذلك كرس حياته لمحاولة تأليف حكومة تعتمد على التاج أكثر مما تعتمد على أية جماعة في البرلمان ، حكومة تعمل على تنفيذ رغبات الملك وفيها يصبح « بيوت » نفسه صاحب نفوذ حتى لو كان لا يتولى أمورها .

مثل هذه الحكومة لم يكن تأليفها بالأمر الصعب حيث لم يكن هناك أحزاب بالمعنى الحديثة للكلمة ، فالأحرار(١) الذين شكلوا الغالبية العظمى من مجالس العموم كانوا منذ عام ١٦٨٨ مجرد جماعات منفصلة تجمع بينهم المصالح أكثر مما تجمعهم الرغبة في ممارسة مسئوليات الحكم . وعندما انتقل حق التعيين في الوظائف العامة وتولى المناصب العليا من يد دوق « نيوكاسل» واستقر في يد الملك ، أصبحت الرابطة التي ربطت جماعات حزب الأحرار بعضها ببعض كأن لم تكن وتفكك الحزب نفسه وتحول إلى مجموعة من المستوزرين الذين يسعون إلى تولى الحكم بشروط الملك .

وجاء «جورج جرنفيل»(٢) إلى الحكم بصفته الرجل الذي اختاره الملك ، وكان زوجاً لاحدى أخوات «بيت» وإن كان في نواح عديدة على عكسه تماماً — جاداً ، متجهماً ، دقيقاً ، متقعراً ، مخلصاً للدستور ، حريصاً على المال إلى درجة

١ـ The Whigs

٢ـ George Granville

الكزازة ، تنقصه الحماسة والخيال . وسرعان مابدأت جهوده المركزة فى سبيل إضعاف الروابط التى تربط أجزاء الإمبراطورية بعضها إلى بعض تأتى ثمارها المجزية .

لقد كانت خطة « جرنفيل » لشمال أمريكا تتضمن نقاطاً ثمان ظهرت بوادر الكثيرمنها فى أثناء تولى « بيوت » الحكم :

١ — رسم خط على طول جبال « الألجنى » تمنع وراءه مؤقتاً السكنى والتجارة غير المرخصة .

٢ — إشراف المندوبين الملكيين المختصين بالشئون الهندية على العلاقات مع الهنود المقيمين إلى الغرب من الخط وهؤلاء يقومون بتنظيم التجارة التى يمارسها تجار لديهم تراخيص بذلك من محافظى المستعمرات ، كما يتولون عقد المعاهدات مع الهنود ويمنعون الإقامة غير المرخصة .

٣ — شراء الأراضى من الهنود عن طريق التاج فحسب فهو الذى يمنحها بعد ذلك أو يعيد بيعها للأفراد بعد وضع خطة للإسكان المنظم .

٤ — إعداد قوة كبيرة من الجنود البريطانيين النظاميين للإقامة الدائمة فى شمال أمريكا .

٥ — إقامـــة مستعمرات جديدة فى « نوفاسكوشيا » و« فلوريدا » وتنظيمها بحيث تتطور فى الوقت المناسب وتأخذ الطابع المألوف للمستعمرات القديمة .

٦ — إحتفاظ كندا بحكومتها الأتوقراطيةولكن مع الاعتراف بحقوق المستعمرين الفرنسيين فى استخدام لغتهم الفرنسية والاحتفاظ بدينهم وقوانينهم المحلية وعاداتهم الموروثة .

٧ — تنفيذ قوانين التجارة والملاحة وتحصيل عوائد الجمارك والاستعانة بالأسطول لإحكام التنفيذ .

٨ — تكوين دخل خاص للوفاء بتكاليف هذه الخدمات ، وبصفة خاصة تكاليف القوات العسكرية المعسكرة فى العالم الجديد .

كذلك ألح كثير من الموظفين البريطانيين ذوى التجربة فى إدارة المستعمرات فى ضرورة إعادة تنظيم العلاقات السياسية بين بريطانيا والمستعمرات بغرض تدعيم السيطرة البريطانية . أما اقتراحاتهم فى هذا الشأن ، ويمثلها تمثيلاً دقيقاً المحافظ «برنارد» من « ماساتشوستس» ، فتتضمن ضرورة أن يسود جميع المستعمرات نمط واحد موحد يقوم على إهمال المواثيق والتعهدات والعمل على تدعيم سلطة المحافظين ونواب الملك ومجالس الشيوخ فى كل مستعمرة ، ووضع قوائم مدنية تحوى أسماء العاملين بالمستعمرة الذين تعفى مرتباتهم من رقابة الجمعيات التشريعية المحلية . لقد تحاشى « جرنفيل » ، وكان فى ذلك حكيماً ، تطبيق هذه المقترحات، إذ كان من الجائز أن يجلب تنفيذها نوعاً من النظام والدقة الظاهرين ولكنها فى الواقع ما كانت لتضيف جديداً لإمكانيات الحكم البريطانى فى المستعمرات ، ذلك الحكم الذى لم يكن فى مستعمرة ملكية خالصة مثل « فرجينيا » أقوى منه فى مستعمرة أخرى مثل « كونكتكت » انضمت للتاج بمقتضى إتفاقيات خاصة ، ومثلها المستعمرات المعروفة بمستعمرات المواثيق(١) . ومتى استطاعت المجالس التشريعية أن تكبح جماح الجماهير الصاخبة أو تنفذ قانوناً صمم سكان المستعمرات على إلغائه ؟ ولكن هذه المقترحات كان من الممكن أن تساعد مساعدة كبيرة فى تعميق روح التمرد لدى سكان المستعمرات. تلك المعارضة ، عندما واجهتها مثل تلك الدلائل القاطعة على وجود خطة مرسومة

---

١ — Charter Colony : مستعمرة تكونت بتصريح خاص من الملك ومن حقها إدارة شئونها بنفسها .

للحد من الاستقلال الذاتى للمستعمرات ، لو أنها حدثت قبل ذلك بعشر سنوات ، لكان من الجائز أن تتحول من مجرد المقاومة لأعمال معينة إلى الانفصال الصريح .

ولكن سرعان ما وضع برنامج « جرنفيل » موضع التنفيذ . ففى مارس عام ١٧٦٣ ، وحتى قبل تولى « جرنفيل » الوزارة ، كانت وزارة « بيوت » قد زودت شمال أمريكا بعشرة آلاف جندى وذلك بمقتضى القانون المسمى بقانون التمرد السنوى(١) ويقضى بتدعيم الجيش البريطانى العامل وتقويته . وفى أكتوبر من عام ١٧٦٣ صدر إعلان ملكى بمنح حكومة كندا بعض الامتيازات ، وكذلك « فلوريدا » ، والأراضى المستولى عليها حديثاً فى البحر الكاريبى . والأكثر من ذلك أن هذا الإعلان احتفظ للتاج بكل الأراضى الواقعة إلى الغرب من خط تقسيم المياه على جبال « أليجنى » وأغلقها فى وجه النازحين من الأماكن الأخرى ، كما أغلقها فى وجه التجارة غير المرخصة . ومما تضمنه هذا الإعلان الذى صدر عام ١٧٦٣ منع جميع المستعمرات من إصدار العملة الورقية وكان هذا الحظر مقصوراً قبل ذلك على « نيو إنجلند » وحدها . فى نفس العام صدرت الأوامر لموظفى الجمارك فى المستعمرات ، وكانوا يقومون بمهام وظائفهم هناك وهم فى إنجلترا ، بأن يعودوا فوراً إلى أماكنهم مع توجيه أنظارهم إلى خطورة العمل الذى يقومون به ومتطلباته . كذلك أمرت القوات البحرية بأن تعاون ما وسعها العون على تطبيق قانون الجمارك .

لقد كان فى الإمكان إنجاز الكثير من الأعمال دون الاضطرار إلى إصدار التشريعات ، ولكن برنامج « جرنفيل » كان يقضى بالسير أكثر من ذلك بكثير ، ففى مارس من عام ١٧٦٤ قدم للبرلمان سلسلة من التوصيات بإصدار قوانين تهدف

---

١ — The Annual Mutiny Act : قانون يصدر سنوياً وينص على ضرورة قيام الحكومة بالصرف على جيش جنوده من المحترفين لا المتطوعين ، كما يتضمن حق التاج فى محاكمة الممتنعين عن الالتحاق بهذا الجيش والمتهربين من خدمته .

إلى تعديل الرسوم الجمركية بهدف تنظيم التجارة وزيادة دخل الدولة ، وقوانين أخرى لإحكام تنفيذ قوانين التجارة والملاحة . وبالرغم من أن القوانين المقترحة كان من الممكن أن تأتى للحكومة بعائد ضخم ، فإن « جرنفيل » أعلن من جانبه حاجته الماسة إلى مزيد من المال كما أعلن أن الحكومة بسبب ذلك قد تلجأ فى العام التالى إلى إصدار ضريبة جديدة تجبي فى المستعمرات اسمها ضريبة الدمغة للمستعمرات . لقد تمخضت التوصيات التى قدمها « جرنفيل » للبرلمان عن إصدار قانون السكر عام ١٧٦٤ . ولما كان هذا القانون والقرارات التنفيذية المنظمة له هى الفتيل الذى أدى إلى انفجار قانون الدمغة فى العام التالى فإنه من المفيد لنا أن نبحث فى مضمون هذا القانون وقراراته وفى أثره على الأحوال العامة فى المستعمرات بتفصيل أكبر .

نظر القادة الإنجليز إلى موضوع زيادة القوات البريطانية فى العالم الجديد إلى ثلاثة أضعاف حجمها باعتباره عملاً بعيداً عن الأنانية ويهدف إلى الدفاع عن المستعمرات التى لابد وإن ترحب ترحيباً حاراً بفرصة الإسهام فى تكاليف الدفاع عن نفسها . على أن سكان المستعمرات لم ينظروا إلى الموضوع بمثل هذه النظرة إذ لم يكن ثمة قوات بريطانية تحميهم عندما كان أعداؤهم من الهنود على طول الحدود يهددونهم تهديداً حقيقياً ويشكلون خطراً داهماً على كل كوخ من الأكواخ التى أقامها أصحابها فى المستعمرات الجديدة المنعزلة فى قلب البرية الواسعة . وفى الحرب التى شنها الملك « فيليب » الأسبانى على سكان المستعمرات من الإنجليز وفى معارك « توسكارورا »(١) الدامية لم ير المستعمرون البريطانيون أثراً للجنود الإنجليز كى يساعدوهم على الانتصار فى كفاح الحياة والموت هذا ، وما من جندى إنجليزى واحد اشترك فى معارك « شيناندوا(٢) » أو فى الحروب الصغيرة التى جرت وراء منطقة «بلوريدج(٣) » فى

١ — Tuscarora
٢ — Shenand oab
٣ — Blue Ridge

إقليم « بنسلفانيا » عندما خلف المغيرون وراءهم حرائق مشتعلة تمتد على طول الحدود أميالاً عديدة طعامها الأكواخ وأجساد المستوطنين بعد سلخ جلودها . أين كان الجنود الإنجليز عندما كانت القوات الفرنسية تنتقل على طول الحدود الشمالية والغربية ولا ترى أمامها إلا حفنة ضئيلة منهم ؟ حتى هؤلاء كانوا يقيمون فى أمان فى المدن الساحلية البعيدة . والآن وعندما لم يعد للتهديد الفرنسى أى أثر ، والهنود — بالرغم من أنهم مازالوا مصدر خطر — أصبحوا خلف الجبال تماماً ، أحس المستوطنون أنهم ليسوا فى حاجة كبيرة إلى قوات كان من الممكن أن يرحب بقدمها الجيل السابق على جيل أولئك المستوطنين .

لقد كانت تلك القرارات صادرة عن الإنجليز أنفسهم بمحض إرادتهم ولم تكن استجابة لرغبة أبداها المستوطنون . ووفقاً لما ذكره « برنارد نولينبرج(١) » فى هذا الشأن ، لم تكن القوات البريطانية منظمة أو مدربة أو معدة بحيث تستطيع أن تحمى المستوطنين حماية فعالة ضد هجمات الهنود . كانت فرق الرماة المدربة على الحرب فى الغابات قد سرحت ، أما القوات النظامية التى بقيت فقد عسكرت فى المستعمرات الجديدة،أو فى المدن الساحلية،أو فى الأماكن المنعزلة مثل « ديترويت » حيث تستطيع أن ترقب عن بعد المستعمرين الفرنسيين وتسيطر على تجارة الفراء ولكنها كانت قليلة القيمة لحماية المستعمرات القريبة من الحدود والمتطرفة جهة الشرق . لقد كان رأى المستوطنين فى هذه القوات هو أنه لو كان الدفاع مهمتها فلابد أن يقتصر على حماية « كندا » « وفلوريدا » والأراضى الغربية التى اتخذتها الحكومة البريطانية من المستوطنين لإدارتها وليس الدفاع عن المستعمرات الأصلية ذاتها . لقد كانوا يعتقدون أنه ، بالنسبة لتلك المستعمرات ، كانت مهمة القوات

---

١ — Bernhard Knollenberg

البريطانية السيطرة وليست الحماية . على أن سكان المستعمرات ما كانوا على استعداد لأن يدفعوا الضرائب لأى من هذين الغرضين .

وبالرغم من أن القوات البريطانية استخدمت بالفعل استخداماً مباشراً فى المعارك التى دارت ضد « التشيروكين»(١) فى الجنوب ، وضد القبائل الرحل فى الغرب الأوسط لاشتراكهم فى ثورة « بونتياك »(٢) ، إلا أن عجز الجنرال «أمهرست»(٣) ، القائد البريطانى ، عن التعامل مع الهنود وعدم كفايته فى المعارك ذاتها كان من الأسباب التى جعلت سكان المستعمرات لا يقدرون هذه القوات تقديراً عالياً .

خشى المستوطنون أيضاً من القيود الإمبراطورية على المستعمرات الغربية. فبالرغم من أن بعض القيود الوقتية كانت بالتأكيد لازمة لأى برنامج يهدف إلى الاحتلال الهادىء المنظم للمنطقة الواقعة عبر جبال « الأبلاش »(٤) ، فإن المستعمرين لم يروا هذا الرأى إذ أن الكثيرين منهم كانوا يعتقدون ، أو يخشون ، من أن الشخصيات الهامة فى الحكومة البريطانية ترى الحكمة فى أن يظل سكان المستعمرات مقيمين فى الحزام الضيق من الأرض المسكونة بحذاء الساحل حيث يصبحون داخل منطقة النفوذ البريطانى وفى نطاق السوق التجارية لإنجلترا ، وبذلك يصبحون عاجزين عن الاستقلال بأنفسهم صناعياً أو سياسياً ، والعكس لابد أن يحدث لو أنهم أقاموا وحدهم فى المنطقة النائية المهجورة فيما وراء الجبال . ولو أقام سكان المستعمرات داخل الحزام الضيق من الأرض المسكونة على طول الساحل فإن المستعمرات القديمة المتمردة على

---

١ — Cherokees من قبائل الهنود الحمر

٢ — Pontiac's Rebellion : ثورة قام بها الزعيم الهندى « بونتياك »

٣ — General Amherst

٤ — Trans Appalachian Region

السلطة البريطانية لابد أن تظل ضعيفة فى وجه تلك السلطة النامية ، كما أن المناطق الجديدة الفسيحة يمكن أن تنظم بمرور الوقت وفقاً لأنماط إدارية تخلو من التحدى لسلطة « هوايتهول » . إن القيود التى وضعت على استيطان الناس للمناطق الواسعة فى الغرب اصطدمت بشكل مباشر بحركة من أكثر الحركات عزماً ومثابرة فى تاريخ المجتمع الأمريكى — حركة الاندفاع العظيم جهة الغرب حيث الأراض الحرة . لقد أحس المزارعون وتجار الأراضى وعمال الزراعة المعدمون على حد سواء أنهم فى معزل تام عن معقد آمالهم بمجرد أن انتهت الحرب وتسببت هزيمة الفرنسيين والهنود فى ظهور الغرب أمامهم مفتوحاً على مصراعيه كمجمع كبير للثروات . لقد استولى الغضب بصفة خاصة على الطبقة الحاكمة فى مستعمرات مثل « فرجنيا » ، ممن ادعوا لأنفسهم حقوقاً كبيرة للتملك فى الغرب لانهيار مخططاتهم الدقيقة التى كانوا يأملون من ورائها أن تحصل شركات الأراضى التى يملكونها على إقطاعيات واسعة من الأراض الواقعة على طول الأنهار الغربية .

كان الحظر على إصدار العملة الورقية فى المستعمرات الواقعة إلى الجنوب من « نيوإنجلند » يشكل صعوبة اقتصادية كبيرة . وبالرغم من أن مثل هذه العملة سبق إصدارها مرات عديدة بطريقة طائشة أدت إلى التضخم، فإن إصدارها كان ضرورة خالصة وبخاصة فى المستعمرات التى لم تكن بكل بساطة تمتلك كميات من الذهب والفضة تستخدمها كوسيط فى التبادل التجارى . هذه الضرورة يظهر أنها كانت ملحة بعض الشىء فى السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة ، عندما تسببت قوانين التجارة البريطانية فى تضييق فرص الحصول على العملات المعدنية من أوربا وجزر الهند الغربية الفرنسية وجزر الهند الغربية الأسبانية ، وبخاصة أثناء إقبال التجار الإنجليز على تسديد حساباتهم التى تضخمت بسبب الحرب ، وعندما بدأ الركود الاقتصادى فى أعقاب الحرب ينتشر فى المستعمرات .

وأشد جميع الإجراءات أثراً على المستعمرات كان قانون السكر الصادر عام ١٧٦٤ . لقد سمي هـــذا القانون كذلك لأنه كان استمراراً للتعريفات الجمركية القديمة التى فرضت على السكر الوارد للمستعرات وإن لم يكن هذا أظهر شيء فيه . كذلك جبيت الرسوم أو استمرت تفرض على أنواع معينة من المنسوجات وعلى عدد من المنتجات الأجنبية القادمة للمستعمرات عن طريق بريطانيا العظمى . وإن رسماً ثقيلاً على النبيذ المنتج فى « ماديراً » كان من نتيجته أن انـكمشت تجارة المستعمرات مع جزر « كناريا » انـكماشاً كبيراً ، ولطالما كانت هذه سوقاً أساسية تباع فيها أخشاب المستعمرات وغيرها من المنتجات، كما كانت مصدراً لأحب أنواع الخمور لدى سكان المستعرات . على أن لب هذا القانون وأهم شيء فيه كان يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية على المولاس المستورد من جزر الهند الغربية الأخرى من رسم إسمى قدره ستة بنسات للجالون الواحد ولا يدفعه أحد إلى رسم حقيقي قدره ثلاثة بنسات مع تصميم التاج على تحصيله وإرغام الناس على دفعه .

هذا التصميم على تنفيذ قوانين التجارة البريطانية ظهرت بوادره بطرق عدة إذ صدرت التعليمات لموظفى الجمارك بالعودة لمراكزهم التى طالما أهملوا العمل بها مع توجيه اللوم الشديد لهم على ما بدر منهم فى السابق من تراخ .

كذلك صدرت الأوامر للبحرية كى تمد إليهم يد المساعدة فى مجال التنفيذ كما سمح لقواد البحرية من ذوى الاتجاهات الواقعية باقتسام الغنائم فى حالات البضائع المصادرة وهو عمل طالما أهمله رجال الجمارك من ذوى الإدراك السليم الذين عاشوا حياتهم مع التجار فى المدن الساحلية . كذلك ظهرت مجموعة أخرى من الإجراءات الصارمة والقيود الشديدة منها ضرورة حصول صاحب السفينة مهما صغر حجمها على ما يثبت التخليص على البضائع التى تحملها سفينته من أقرب مأمور للجمرك فى كل رحلة تقوم بها بين المستعمرات المختلفة . وهذا معناه أن تتجشم السفينة مشاق رحلة

أخرى تضطرها إلى قطع مسافة لا تقل عن ثلاثين ميلاً فى كل مرة لإنجاز الأوراق التى تثبت بأنهم دفعوا الرسوم الجمركية المقررة حتى لو كانت الحمولة لا تزيد على كمية بسيطة من الأخشاب ينقلونها عبر نهر « دلاوير » من « نيوجيرزى » إلى « بنسلفانيا » ، أوعبرنهر « الهدسن » إلى« نيويورك » ، أو عبر نهر « بوتوماك» من « ميريلاند » إلى « فرجينيا » . وهذا معناه أيضاً أن عمليات تهريب البضائع أصبحت الآن أكثر صعوبة من ذى قبل .

وكثيراً ما كان الإنجليز يشاهدون بأعينهم المهربين من ذوى السمعة السيئة وهم يقدمون للمحاكمة وبعدها تبرئهم هيئات المحلفين المؤلفة من نفر من جيرانهم الأقربين. حقاً لقد كان الكثير من تقاعس ضباط الجمارك عن ضبط المهربين وتقديمهم للمحاكمة يعزى إلى إدراك هؤلاء الضباط بأن التشريعات التى سادت حينئذ كانت قاصرة عن إدانتهم . ولقد خول قانون السكر المتقاضين فى منازعات الرسوم الجمركية حقاً كفله البرلمان وباركه التاج ويقضى بإمكان قيام محاكم تابعة للسلطات البحرية(١) وبالفصل فى مثل هذه القضايا . هذه المحاكم كانت تسمى محاكم « التميز(٢) » ، وكانت المحاكمات تتم فيها بدون اشتراك المحلفين. وتميل إجراءات المحاكمة فيها إلى تزويد المدعى عليه بحماية تقل كثيراً عن الحماية التى يتمتع بها فى محاكم القانون العام . ولئلا تقع محاكم « التميز » هذه تحت نفوذ ذوى العلاقات الحسنة من تجار الميناء ، أقيمت محكمة بحرية جديدة تابعة للقيادة البحرية ومركزها « نوفا سكوشيا » لكى تكون بعيدة عن تأثير الغوغاء ، والمحامين والشهود ، أو نفوذ المهربين . ولقد سمح لموظفى الجمارك بالاشتراك فى إجراءات المحاكمة فى هذه المحاكم وتوجيه الاتهام لو رغبوا فى ذلك .

---

١ — Admiralty Courts : محاكم تعقدها الإمبرالية

٢ — Prerogative Courts : محاكم سريعة قليلة الإجراءات

هذه الإجراءات وأمثالها ضايقت سكان المستعمرات مضايقة شديدة . وبعد أن تمت الحيلولة بينهم وبين الانتقال غرباً ، وحيل بينهم وبين استخدام العملة الورقية ، وطوردوا فى تجارتهم ، وبعد أن احتلتهم قوات عسكرية على غير رغبتهم ، وبعد أن تراكمت عليهم الضرائب من كل نوع ، أصبح سكان المستعمرات — وهم الذين عاشوا حتى تلك اللحظة فى ظل نظام اقتصادى وضع أصلاً بهدف إخضاع مصالحهم لصالح بريطانيا العظمى — يعيشون فى مأزق لا يستطيعون منه فكاكاً ويشعرون بضيق شديد مما خلف فى نفوسهم قدراً كبيراً من المرارة .

والضغوط التى تعرض لها سكان المستعمرات زاد من قوتها وعمق تأثيرها أنها جاءت فى وقت انتشر فيه الركود الاقتصادى الذى أعقب الحرب ، إذ أن انقطاع الاعتمادات العسكرية البريطانية وانكماش النشاط التجارى عقب الحرب مباشرة (١) ساعد على ظهور بوادر انهيار اقتصادى تدريجى زادت من حدته القيود الجديدة التى فرضت على التجارة .

لقد كان عاما ١٧٦٤ و ١٧٦٥ فترة ضيق اقتصادى خانق عانى منه جميع سكان المستعمرات إذ توقفت التجارة فى كل مكان كما عجز التجار والفلاحون عن تسديد ما عليهم من ديون وبخاصة تلك المستحقة لبيوت التجارة البريطانية ومكاتب الاستيراد والتصدير . وجميع هؤلاء التجار والفلاحين كانوا ضحية للانتصارات المثيرة التى شاهدتها الأعوام السابقة فى مجالات السياسة والاقتصاد وكان من نتيجتها أن توهموا أن الطريق إلى الغنى والثروة أصبح مفتوحاً أمامهم نتيجة لتلك الانتصارات .

والقوانين التى صدرت عام ١٧٦٤ كانت أكثر من مجرد عامل من العوامل العابرة التى أدت إلى سقوط سكان المستعمرات فى هوة الأزمات الاقتصادية ، إذ

---

١ — حرب السنوات السبع

أثبتت أن ثمة تصميماً بريطانياً جديداً على جعل الناس فى المستعمرات يدركون بشكل نهائى من هو السيد ومن هو المسود . فعند الشواطئ تختال سفن الأسطول البريطانى ، وفى المراكز الإستراتيجية تتولى السلطة قوات من الجيش ، وفى الجمارك تطبق بدقة قوانين الضرائب والرسوم ، وفى المحاكم لا وجود لهيئات المحلفين الممثلين للمصالح المحلية ، وكل هذا معناه أن القانون فى طريقه إلى أن ينفذ بكل دقة . ومن وجهة نظر سكان المستعمرات ، كان عليهم أكثر من أى وقت مضى أن يكفوا عن الزراعة والصناعة وأن يمتنعوا عن البيع والشراء ، أللهم إلا عندما تكون الزراعة أو الصناعة أو التجارة طريقاً مؤدياً إلى إثراء التجارة الإنجليزية على حساب مصالح سكان المستعمرات . كانت الحكومة البريطانية ، وليست الحكومات المحلية فى المستعمرات ، هى التى تقرر الطرق التى تتبع لعلاج مشكلات الهنود ، وقضايا الدفاع ، وهجرة الناس إلى الغرب ، وهى المسائل الأساسية فى حياة المستعمرات ومستقبلها . لقد كان على سكان المستعمرات ، لا البريطانيين ، أن يدفعوا الثمن فى كل مشكلة من تلك المشكلات ، وإن كان على برلمان إنجلترا أن يقرر الطريقة والمقادير .

كان قانون السكر ، وليس قانون الدمغة الذى صدر بعده مباشرة ، هو القانون الذى تمثلت فيه لأول مرة قدرة إنجلترا على فرض الضرائب على سكان المستعمرات . ومن البداية ، سلم سكان المستعمرات من الناحية النظرية — وإن كانوا قد تهربوا من ذلك فى مجال التطبيق — بحق إنجلترا الشرعى فى تنظيم تجارة الإمبراطورية واقتراح الرسوم والتعريفات كوسيلة لذلك ، كما تجاهلوا قانون المولاس الذى صدر فى الماضى وكان يهدف إلى حرمانهم من استيراد السكر والمولاس من مصادر أجنبية ، ولكنهم لم يناقشوا حق البرلمان فى إصدار مثل هذا القانون . على أن قانون السكر كان شيئاً آخر مختلفاً كل الاختلاف . أما تخفيض الضريبة على المولاس والتشدد فى جمعها فقد كان معناه أن البرلمان لم يعتزم القضاء على تجارة

المولاس بل كان هدفه فرض ضريبة علي سكان المستعمرات دون موافقتهم وبذلك نشأت أزمة دستورية خطيرة وأصبح سكان المستعمرات يواجهون ليس فقط مجرد واقعة من الواقائع الوقتية بل ، وهو الأهم ، أصبحوا أمام نظرية قانونية تهددهم بأخطر النتائج .

وقبل أن تتمكن المستعمرات من اتخاذ موقف حازم من هذه المظالم ، وضعت الحكومة البريطانية نظرية حق البرلمان فى فرض الضرائب موضع التنفيذ بطريقة أكثر جرأة . لم يكن للعائدات التى دخلت خزانة الحكومة البريطانية من تطبيق قانون السكر ولا للتشدد الذى اتبعته الحكومة فى تطبيق القوانين الضرائبية ، مهما كان التشدد ومهما كان حجم تلك العائدات ، من نتيجة إلا الإسهام الجزئى فى تحقيق هدف « جرانفيل » لإلقاء عبء الاعتمادات اللازمة لإدارة المستعمرات الإنجليزية فى شمال أمريكا على كاهل المستعمرات القديمة . وفى خطاب الميزانية الذى صدر عام ١٧٦٤ ، أعلن « جرانفيل » عزمه على فرض ضريبة تجبى فى المستعمرات وتكون مماثلة لتلك التى كانت تجبى لفترة من الزمان فى بريطانيا وهى ضريبة التمغة ، ولكنه أجل إصدارها لمدة عام حتى يستطيع الفراغ من كافة التفصيلات ذات الصلة بالموضوع ، ولكى يمنح المستعمر ت الفرصة ، على حد قوله ، لتدبير المبلغ المطلوب بطرق أخرى .

وأعلنت المستعمرات ، أو بعض منها ، حاجتها إلى تدبير الأموال اللازمة لإدارتها بالطريقة التقليدية ، أى بالحصول من التاج على المنح المالية مقابل تنازلات معينة ، ولكن « جرانفيل » بعد مداولات عديدة مع وكلاء هذه المستعمرات وممثليها وبعد مشاورات استغرقت العام كله رفض أن يحدد المبالغ التى كان يعتقد أنها ضرورية ، وكذلك طريقة الحصول عليها . لقد أراد « جرانفيل » ووزراؤه الحصول على المال اللازم للحاجات الملحة للإمبراطورية ولكن ما أرادته المستعمرات

كان يفوق ذلك . إن رفض « جرانفيل » التفكير فى أية طريقة أخرى يمكن أن تقترحها المستعمرات للحصول على ما كانت تحتاج إليه من اعتمادات مالية أوضح بطريقة قاطعة عزمه على وضع المسائل المالية الخاصة بالمستعمرات فى أيدى البرلمان وحده دون شريك . بهذا كان يأمل كثيراً فى ألا يضطر المحافظون ونواب الملك فى المستعمرات إلى أن يدخلوا فى مساومات مع الجمعيات التشريعية هناك بغرض تبادل الامتيازات والحصول على الاعتمادات المالية مقابل التنازل عن قدر من الحريات السياسية كما كان يحدث فى السابق . كذلك لم يتمكن التاج من استخدام الاعتمادات المالية التى يتم تحصيلها عن طريق الجمعيات التشريعية كمصدر سهل لتنفيذ البرامج والمشروعات المركزية غير المعتمدة من برلمان « لندن » .

على هذا يمكن القول بأن قانون الدمغة تسبب فى إحداث مشكلات دستورية رئيسية خارجة تماماً عن نطاق المشكلة الأصلية الخاصة بعدم موافقة الناس على دفع الضرائب عندما لا يكونون ممثلين فى المجالس والهيئات التى تفرضها . مثل هذا القانون أعطى للإمبراطورية إطاراً دستورياً جديداً إذ أنه كشف عن هذه المشكلات فى وقت كان يشعر سكان المستعمرات فيه أنهم مضطهدون لفقدانهم السيطرة على تجارتهم وعلى تحركاتهم نحو الغرب ، وأنهم معذبون بتأثير الركود الاقتصادى الحاد . وبالرغم من ذلك ، مر قانون الدمغة فى شهر مارس من عام ١٧٦٥ ، ولم يناقشه أحد كما لم يعارضه أحد . لقد وقع المحظور .

* * *

الفصل الخامس

الاستجابة في المستعمرات

يكاد يبدو أن «جرانفيل» اقتراح إصدار قانون التمغة(١) لكي يثير في المستعمرات أشد المعارضات وأكثرها فاعلية ، إذ أن كل طبقة من الناس تقريباً وكل طائفة مهنية في المستعمرات قادرة على تنظيم نفسها تنظيماً يستهدف القيام بمظاهرات الاحتجاج . والمعارضة وجدت نفسها خاضعة لنوع خاص من الضرائب . كان القانون ينص على ضرورة لصق طابع دمغة على كل عدد من كل جريدة يومية ، وعلى كل مستند قانوني ، وعلى كل ورقة لها صلة بالجمارك والتخليص على ما تحمله السفن من بضائع ، وذلك بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأوراق الرسمية مثل تراخيص فتح الحانات ودبلومات الكليات والمدارس العليا . والمحامون الذين هم القادة الحقيقيون لكل نشاط سياسي في المستعمرات ، ورجال الصحافة الذين يشرفون على أدوات الإعلام وتوجيه الرأي العام ، وأصحاب الحانات الذين ينشرون القيل والقال عن المشكلات السياسية ، والتجار ، ورجال الأعمال ، والزراع الكبار الذين يعتمدون في أعمالهم على الموانى كل الاعتماد ، كل هؤلاء وغيرهم من أفراد الطبقات الواعية ومن أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد أصيبوا من جراء هذا القانون بإصابات مباشرة . والعزلة والسلبية السياسية لمعظم أفراد الطبقة الوسطى والدنيا في الأوساط الريفية أسهمت كثيراً في أن تصبح الرقابة على الأعمال الحكومية وعلى المسائل الثقافية

---

١ — Stamp Act

والعقلية فى المستعمرات إلى حد كبير فى يد فئة قليلة من الناس من ساكنى المدن الساحلية ، وهذه الفئة بكل تأكيد هى التى أضيرت ضرراً بليغاً مباشراً بسبب هذا القانون . وفى الموانى الشمالية الكبيرة ، أصبح العمال وأصحاب الحرف هم أيضاً على درجة ما من التنظيم ، كما أصبحوا يشعرون بذواتهم ، وبأن لهم وزناً فى المسائل السياسية . هذه الفئة هى الأخرى ، وبخاصة العاملين منهم فى الطباعة وفى شحن السفن وتزويدها بالخدمات الأساسية ، أصابتهم الضريبة الجديدة بطريقة غير مباشرة لتأثيرها الضار على الأعمال التى كانوا يقومون على خدمتها .

وكل الظروف إذن توافرت لحدوث رد فعل عنيف فى المستعمرات ضد قانون الدمغة . على أنه كان من الصعوبة بمكان إجراء أى نوع من التنظيم العام لمعارضة مثل هذا القانون إذ لم يكن ثمة هيئة رسمية أو غير رسمية تستطيع أن تتصرف أو تتحدث نيابة عن المستعمرات ككل وتظهر معارضة السكان للقانون. لقد كان قادة الرأى العام فى المستعمرات على اتصال ضعيف بعضهم ببعض ، كما أن الأحزاب السياسية المنظمة التى كان يمكن أن تتولى عمليات شحن النفوس وحشد الأفكار وبلورتها لم تكن قد خرجت إلى الوجود بعد ، وذلك بالإضافة إلى قصور وسائل المواصلات بين المستعمرات بعضها ببعض ،وهوالذى سبق أن تحدثنا عنه فى أماكن أخرى من هذا الكتاب . هذه الأمور حالت دون حدوث رد فعل موحد هناك ضد هذا القانون .

وعندما صدر قانون الدمغة لم يتوقع أحد بالطبع فى أول الأمر أكثر من مجرد الشكوى العادية فى المستعمرات . لقد أدركت وزارة « جرانفيل » أن القانون سوف يسبب شيئاً من الغضب ولكنها لم تشك لحظة فى أنه لن يطاع . وبمجرد أن مر القانون فى البرلمان نرى شخصاً متحمساً لصالح أهل المستعمرات ومكرساً حياته لهم مثل « بنيامين فرانكلين » يحمل نفسه على تولى ما قد ينتج عن تطبيق مثل هذا القانون من ثقيل المسئوليات ويسعى جاهداً للتخفيف من وقعه . على أن ما حدث

بعد ذلك لم يكن مجرد سورة غضب بل ثورة حقيقية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى.

كان القانون قد مر فى البرلمان فى ٢٢ مارس عام ١٧٦٥ على أن ينفذ ابتداء من أول نوفمبر من تلك السنة . وحتى بعد وصول أخباره للمستعمرات تطلب الأمر انقضاء ستة أشهر قبل ظهور رد الفعل واتضاح موقف تلك المستعمرات إزاء هذا القانون . على أن هذا الرد قد سار بعد ذلك فى مراحل ثلاث : محاولة إثبات عدم دستورية مثل هذا القانون مع التأكيد على الحقوق المكتسبة للمستعمرات ، والقيام بأعمال العنف للحيلولة دون توزيع الطوابع ، وإرغام مكاتب الجمارك والمحاكم ودور الصحف على الاستمرار فى أعمالها العادية بدون لصق طوابع الدمغة تنفيذاً لأحكام القانون .

كانت « فرجينيا » هى أولى المستعمرات التى استجابت للحركة . وبالرغم من أن الطبقة الأرستقراطية لفئة المزارعين الذين سيطروا على الجمعية التشريعية فى تلك المستعمرة لم يكونوا على استعداد كبير لإضافة شىء من جانبهم إلى ملتمس أبداه السكان توطئة لرفعه للمسئولين فى إنجلترا لضعف ثقة أفراد تلك الطبقة فيما يمكن أن ينتج عن مثل هذا الملتمس ، إلا أنه فى نهاية دورة ذلك العام ، وعندما كان مايقرب من ثلثى الأعضاء قد عادوا إلى بلادهم ، وقف أحد النواب من غير ذوى الشهرة فى المجلس وكان اسمه « باتريك هنرى » وخطب خطبة نارية كان حكم رئيس المجلس عليها أنها تكاد تجلب على صاحبها تهمة الخيانة . لقد اقترح الخطيب اتخاذ عدد من القرارات والظاهر أن خمسة منها وافق المجلس على مناقشتها ولكن واحداً من القرارات الخمسة ألغى فى اليوم التالى . أما الأربعة التى بقيت فى جدول أعمال المجلس فكانت على قدر من الاعتدال إذ أنها عبرت عما عبرت عنه المستعمرات فى كافة عرائضها وملتمساتها وعلى لسان وكلائها ومندوبيها ألا وهو أن سكان المستعمرات ملكوا بمقتضى الميثاق والوراثة حقوقاً لم يسبق لهم أن فرطوا فيها وهى حقوق الإنجليزى العادى ومن بينها ألا يطلب منهم دفع أية ضرائب إلا عن

طريق ممثلين عنهم يختارونهم بأنفسهم . هذه القرارات الأربعة تحدثت عن الحقوق النظرية ولكنها لم تقترح شيئاً عملياً .

أما حقيقة ما كان يعتلج فى نفس « باتريك هنرى »(١) ويكمن فى عقله ولم تفصح عنه القرارت الخمسة ، وهو نفسه ما تحدثت عنه الصحافة فى المستعمرات الأخرى وادعت أنه من الأمور التى جرت على لسان « باتريك هنرى » أثناء حديثه فى المجلس التشريعى ، وحقيقة ما تضمنه القرار الذى ألغى فى اليوم التالى على المناقشة ، كل ذلك كان شيئاً آخر مختلفاً كل الاختلاف . لقد كانت القرارت التى أذاعتها الصحافة فى المستعمرات الأخرى نقلاً عن « باتريك هنرى » وأصدقائه تتضمن أن أية محاولة لفرض الضرائب على سكان « فرجينيا » من جهة أخرى غير المجلس التشريعى لن يكون المقصود منها إلا العمل على هدم حرية المجتمع الأمريكى ، وأن سكان « فرجينيا » ليسوا مضطرين إلى تنفيذ القوانين التى لم تصدرها جمعيتهم التشريعية ، وبخاصة عندما تتضمن فرض الضرائب ، وأن كل إنسان يطيع مثل هذه القوانين الأجنبية يصبح عدواً للمستعمرة .

لقد كان هذا القرار المتفجر بالغضب النارى الذى أصدرته مستعمرة من أكبر المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا تعبيراً عن شعورها بضرورة الثأر للكرامة الضائعة هو الذى فتح الباب أمام المستعمرات الأخرى للتعبير عن استيائها . فنجد «رود أيلاند» تثنى بعدها مباشرة بقرارات مشابهة لها نفس النغم ويكاد يكون لها نفس الكلمات وتنكر على البرلمان الإنجليزى حقه فى فرض الضرائب على سكان المستعمرات ، كما تحرض على مقاومة تنفيذ قانون الدمغة . وفى أثناء فصلى الصيف والخريف التاليين قام العدد الأكبر من المستعمرات الأخرى بنفس الشىء فأصدرت كل من «ماساتشوستس»

١ — Patrick Henry

و « كونكتكت »و« نيويورك » و «نيوجيرزى» و « بنسلفانيا » و « ميريلاند» و « كارولاينا الجنوبية » قرارات فردية بنفس المعنى .

على أن المستعمرات لم يكن فى وسعها أن يتعامل كل منها مع البريطانيين على حدة أكثر مما استطاعت أن تفعل عندما اضطرت إلى الاصطدام بالفرنسيين والهنود على الحدود وإلى التعامل مع الهيئات الجديدة التى نشأت فى الغرب البعيد .

وبناء على اقتراح مقدم من « ماساتشوستس » ، وهى التى كافحت قبلاً لتحقيق نوع من التعاون بين المستعمرات لمقاومة تنفيذ قانون السكر ، دعى مؤتمر للانعقاد فى « نيويورك » قبيل تنفيذ قانون الدمغة وطلب أعضاؤه — بنفس الكلمات التى صاغها نواب « ماساتشوستس » — « أن يكون لهم تمثيل سياسى شريعته الإخلاص وسمته التواضع وعلمه التضحية يلوحون به أمام ذاته الملكية وأمام البرلمان تعبيراً عن أحوالهم العامة والتماساً للمساعدة على التخلص من مسببات الضيق » . لقد أرسلت تسع مستعمرات مندوبين عنها اختارتهم بطريقة أو بأخرى وكان لابد أن ينضم إليهم ممثلون عن « فرجينيا » و « كارولاينا الشمالية » و « جورجيا » لو أن المحافظين لتلك المستعمرات سمحوا للمجالس التشريعية فى ولايتهم بالإجماع لاختيار مندوبين عنهم .

والحوادث التى أدت إلى عقد مؤتمر يناقش قانون الدمغة إنما هى على جانب كبير من الأهمية . لقد كان هذا المؤتمر أول اجتماع يشترك فيه مندبون عن الولايات المختلفة ويصدق على قراراته معظم الولايات ، كما أن قراراته تعتبر الوثائق الرسمية الأولى لسكان المستعمرات فيما يتعلق بتقرير حقوقهم إزاء بريطانيا العظمى . فبعد التعبير عن إخلاصهم للتاج و « إعلان خضوعهم لتلك الهيئة المبجلة — برلمان بريطانيا العظمى » ، أثبتوا حقوقهم بصفتهم إنجليزاً ، وكذلك باعتبارهم قوماً أحراراً . وأعلنوا أنه ليس من الدستور أن تقوم إنجلترا بفرض الضرائب

على المستعمرات بأية طريقة من الطرق أللهم إلا عن طريق ممثلين عن هؤلاء السكان وتحت قبة مجالسهم التشريعية ، وليس من الدستور أيضاً أن تنكر إنجلترا حق هؤلاء السكان فى أن يحاكموا بحضور المحلفين .

كان مبدأ فرض الضرائب دون تمثيل من الأمور الضارة ليس فقط بالحقوق النوعية للإنجليز كما كفلها الدستور البريطانى ، ولكن أيضاً بالحقوق الأساسية عموماً للأحرار من الناس . والأكثر من ذلك ، كان الجميع يعتقدون أن الضرائب النوعية التى فرضها قانون الدمغة مرهقة للناس بشكل خطير وعسيرة فى مجال الجباية بسبب الفقر والحاجة إلى العمله الصعبة ، كما كانت ضارة بمصالح بريطانيا العظمى نفسها نظراً لأن مثل هذه الضرائب لابد أن تؤثر فى قدرة سكان المستعمرات على استيراد المصنوعات البريطانية . أما القرارات الخاصة التى أصدرها المؤتمرون وكان لها أهمية خاصة فهى :

« ثالثاً : من الأمور الأساسية والملتصقة بحرية شعب من الشعوب ، والحق الذى لا يمارى لأفراد الإنجليز ، ألا يفرض عليهم ضرائب ما لم تعلق هذه على موافقتهم موافقة صريحة تأتى إما عن طريقهم مباشرة أو عن طريق ممثليهم فى المجالس التشريعية .

« رابعاً : سكان هذه المستعمرات ليسوا ممثلين فى مجلس العموم البريطانى وبسبب ظروفهم المحلية لا يمكن أن يكونوا كذلك .

« خامساً : الممثلون الوحيدون لسكان المستعمرات هم أشخاص لهم الشخصية الذاتية لأنهم انتخبوا لهـذه المراكز لقدراتهم الخاصة ، وما من ضرائب فرضت ، أو يمكن أن تفرض بطريقة دستورية على هذه الفئة إلا عن طريق الهيئات التشريعية التابع لها كل منهم .

« ثامناً : القانون الأخير الذى أصدره البرلمان وهو المنوه عنه بالقانون الخاص بجباية رسوم معينة هى رسوم الدمغة وغيرها من الرسوم تجمع فى المستعمرات البريطانية والإقطاعيات الزراعية فى أمريكا ، هذا القانون ، وقوانين أخرى عديدة غيره ، وزيادة الاختصاصات التشريعية لمحاكم الأميرالية والخروج بها عن نطاقها القديم ، كل هذه لابد أن تؤدى إلى هدم حقوق سكان المستعمرات وحرياتهم » .

وفى أول بيان مشترك أصدره سكان المستعمرات نجد أنهم قد حددوا الموقف تحديداً دقيقاً ، ذلك الموقف الذى كان عليهم أن يلزموه على مدى السنوات التى سبقت إعلان الاستقلال . لقد طالبوا بوضع قيود دستورية تقيد سلطات البرلمان الإنجليزى حتى لا يتعرض للحقوق المكتسبة للسكان فى المستعمرات ، وبصفة خاصة فى مجال فرض الضرائب . وبالرغم من أنهم كانوا على استعداد للتنازل بشكل ما عن قدر ضئيل وغير محدد من السلطة للبرلمان ، فإن التجاءهم منذ السنوات الأولى للاستعمار إلى مساومة السلطات فى إنجلترا على ما كانوا يدفعونه من ضرائب أكد أنه فى حالة ما إذا استقر الرأى على الاعتراف لهم بحقهم فى فرض الضرائب الخاصة بهم ، فسوف تبقى المستعمرات متمتعة بقدر كبير من الاستقلال الحقيقى ، كما لابد أن يتدعم هذا الاستقلال بمضى السنين ، ولابد أن ينتج عن ذلك أن تتحدد درجة تبعيتهم لإنجلترا وطبيعة هذه التبعية ومداها ، واقعياً إن لم يكن قانونياً ، ويكون العامل الأساسى لهذا التحديد هو المستعمرات ذاتها . ولو أنهم استطاعوا أن يفيدوا مما انطوى عليه مؤتمر قانون الدمغة من دلالات ، فإنه ما من خطط إمبراطورية كتلك التى وضعتها وزارة « جرانفيل » كان يمكن أن تنفذ دون موافقتهم ، كما أن الإمبراطورية ، لو أريد لها أن تبقى ، كان لابد أن تأخذ شكلاً آخر لا يقوم على المركزية بل على وحدات مستقلة يرتبط بعضها ببعض برباط من المصلحة المتبادلة والخير المشترك .

والمؤتمر ذاته وافق على إرسال قراراته للملك واللوردات وأعضاء مجلس العموم ، ولكن لما كان قد اجتمع قبل تنفيذ قانون الدمغة ببضعة أسابيع فقط فمن الواضح ألا يكون لإلتماساته أى أثر حتى لو كان البرلمان راغباً فى أن يتحاشى فى الوقت المناسب أزمة دستورية ، كما أنه لم يوص بأى شىء ساعد على حل الأزمة بعد وقوعها .

وقبل انعقاد المؤتمر بعدة أسابيع ، شرع سكان المستعمرات يفكرون فى إيجاد حل للمشكلة . حقاً إنهم لن يقبلوا إطاعة مثل ذلك القانون غير الدستورى ، ولكن إذا كان عدم الإطاعة معناه الشدة ، فالشدة لابد أن تستخدم . والخطوة الأولى لابد أن تتجه نحو التأكيد من أن العدد اللازم من طوابع الدمغة لن يكون من السهل الحصول عليه . والالتجاء إلى الجماهير كان هو الطريقة المثلى لتحقيق أية خطة يستقر الرأى عليها إذ أنه فى مدن المستعمرات ، كما فى مدن بريطانيا العظمى ، لم يكن هناك نظام للشرطة بالمعنى الحديث ، وعلى ذلك فالمظاهرات كانت من الأسلحة الشائعة فى الحياة السياسية لتلك الحقبة . لقد كانت مدينة « بوسطن » على وجه خاص من الأماكن المعروفة بهذا اللون من الحركات الغوغائية بما يتصل بها من تجمعات جماهيرية صاخبة يكثر فيها إلقاء قطع الحجارة وكرات النار المشتعلة على المبانى العامة كما كان يحدث أثناء الاحتفال السنوى بعيد « جاى فوكس »(١) . مثل هذه الاضطرابات التقليدية كان يمكن أن توجه لخدمة قضية المستعمرات طالما أن العناصر التى يتألف منها المتظاهرون لم يكن بينها وبين إنجلترا أو قانون إنجلترا حب مفقود .

بدأت الاضطرابات فى « بوسطن » وكان ذلك فى ١٤ أغسطس عام ١٧٦٥ عندما رأى «أندرو أليفر»(٢) ، الذى أطلق عليه الناس موزع طوابع الدمغة ، صورته

---

١ — Guy Fawkes Day : لذكرى مؤامرة البارود وهى المؤامرة الفاشلة لهدم البرلمان الإنجليزى وقتل الملك « جيمس الأول » فى ٥ نوفمبر عام ١٦٠٥

٢ — Andrew Oliver

والجماهير الصاخبة تحرقها وتعلقها فوق شجرة تعبيراً عن غضبهم ، وكان قد رأى قبل ذلك مكاتبه وهي تهدم ومنزله وهو يخرب . لقد استطاع « أندرو » هذا أن ينجو بنفسه من الموت وتحقق له ذلك بالتجاء إلى الحصن الملكى فى ميناء « بوسطن » . وبعد هذا الحادث بأقل من أسبوعين ، أرغم جماعة من المتظاهرين فى مدينة « نيوبورت » رجلاً يدعى « أوجسطس جونستون »(١) ، وكان يعمل موزعاً لطوابع الدمغة فى « رود أيلاند » ، على الالتجاء إلى بارجة حربية بريطانية معلناً تنازله عن تلك المهمة . أما فى « نيويورك » و «نيوجرزى» فلم يكن هناك داع لحدوث أية مظاهرات غوغائية إذ أن موزعى الطوابع أسرعوا بتقديم استقالاتهم بمجرد أن سمعوا بقرارات « ماساتشوستس » . وفى عدد من المستعمرات الأخرى كان موزعو طوابع الدمغة على درجة أكبر من التصميم والعناد . ففى « ميريلاند » نرى أن « زخاريا هود »(٢) ، بعد أن هـدم منزله ، يهرب إلى « نيويورك » ولا يستقيل ، ولكن فى أواخر نوفمبر تتدخل الجماهير فى « نيويورك » وتضع حداً للموضوع بإرغامه على ترك الوظيفة . وفى «كونكتكت» نجد «جيرد إنجرسول»(٣) ، وفى « بنسلفانيا » و « دلاوير » نجد « جون هيوز »(٤) ، ويظل أولهما يقاوم حتى ١٥ سبتمبر وثانيهما حتى ٧ أكتوبر ، ولكنهما فى النهاية يستسلمان هما أيضاً . وفى « كارولاينا الشمالية » تسلم « وليم هوستون »(٥) وظيفته كموزع لطوابع الدمغة فى وقت لاحق على بدء تنفيذ القانون ، ولكنه كان من الحكمة بحيث رفض الاستمرار فى الوظيفة . أما الموزعون المعينون للمستعمرات الأخرى التى خضعت

---

١ — Augustus Johnston

٢ — Zacharia Hood

٣ — Jared Ingersoll

٤ — John Hughes

٥ — William Houston

للقانون بعد ذلك فكانوا إما فى إنجلترا أو فى عرض البحر عندما اختارهم البرلمان الإنجليزى للقيام بمهمتهم . وعندما وجد هؤلاء أن الجماهير قد تجمعت فى الموانى وأخذت تهددهم بالإعتداء عليهم ، أسرعوا بتقديم استقالاتهم من وظائفهم إما قبل النزول مباشرة أو بعده . وفى مستعمرة « جورجيا » الصغيرة وحدها ، ولم يكن موزع الطوابع قد وصل من إنجلترا حتى شهر يناير من العام التالى ، أمكن بيع عدد قليل جداً من الطوابع ، ولكن بعد وصول الموزع بأيام قليلة لم يستطع الا أن يهرب هو الآخر . وعندما بدأ التنفيذ الفعلى للقانون فى أول نوفمبر من ذلك العام ، لم يكن فى المستعمرات كلها أى شخص مسئول لتولى هذه المهمة .

كان هذا على أى حال نصراً وإن يكن جزئياً. على أن المسئولين البريطانيين لم يفقدوا الأمل فى أنه عندما تمر الأيام ويتعطل تسديد الديون لتوقف المحاكم عن العمل بسبب عدم وجود طوابع الدمغة ، وعندما تتوقف الصحف عن الصدور لأن التصريح بالطباعة يحتاج إلى طوابع دمغة ، وعندما يطول بقاء السفن فى الموانى لأن عمليات الشحن والتفريغ تحتاج إلى أوراق رسمية ملصق عليها تلك الطوابع فإن قادة الشعب فى المستعمرات لا بد أن يسعوا بأنفسهم للحصول على تلك الطوابع . على أن سكان المستعمرات لم تصدر عنهم أية اقتراحات بشأن دفع هذه الضريبة ، بل إنهم لم يقترحوا على السلطات ولو بطريقة ضمنية التسليم بشرعية قانون الدمغة فيوزعون على الأقل للعاملين فى النشر وفى المحاكم ولموظفى الموانى بالتوقف عن القيام بمهام وظائفهم فى تلك الفترة التى لم يكن الطوابع فيها وجود .

وبعد أول نوفمبر مباشرة أوضحت جماعات ولجان كتلك التى أطلقت على نفسها اسم«أبناء الحرية»(١) رأيها بصراحة لجميع من طلب منهم استخدام الطوابع. وصحب هذا التوضيح قدر من التهديد العلنى والمستتر وألوان من الضغوط الاقتصادية

---

١ — "Sons of Liberty"

والقانونية بسبب ماكان لهذه الجماعات واللجان من تأثير كبير على الدهماء والسوقة ، فاستجابت الجرائد استجابة سريعة، وقد يكون ذلك لعلمها بأن مقاضاتها لعدم استخدام طوابع الدمغة لن يتم إلا فى محاكم لا تنفذ هى الأخرى ذلك القانون .

أما موظفو الموانى فكانوا يشكلون مشكلة أكبر إذ أنهم ارتبطوا بالقسم الذى أقسموه عند توليهم مهام وظائفهم فى حين أنهم حرصوا على علاقاتهم الحسنة مع الناس ، كما كان أمامهم أيضاً التهديد المستمر الصادر عن الجماهير الغاضبة . على أنهم كسبوا وقتاً تراوح بين بضعة أيام وأسبوع وهى الفترة الواقعة فى نهاية شهر أكتوبر عندما تغادر معظم السفن موانى المستعمرات مبحرة ، وإن كان الضغط على هؤلاء الموظفين كان قد زاد بشكل محسوس عقب ذلك مباشرة . ففى « جورجيا » ، حيث لم يكن فى المبدأ أية طوابع أو موزع لمثل هذه الطوابع ، أو أى بيان رسمى بصدور القانون ، سارت الأمور كما كانت ولم تظهر المشكلات . وفى « فرجينيا » لم يتعطل العمل فى الموانى بالرغم من عدم وجود الطوابع . كما أنه فى أماكن أخرى سار الموظفون فى أعمالهم العادية دون تطبيق دقيق للقانون ،فنجد هذه الفئة فى«رودأيلاند» و « بنسلفانيا » و « نيويورك » و « كونـكتكت » و « ماتساشوستس » و « نيوهامشير » تصدر رخصاً وشهادات ومخالصات دون أن يكون عليها طوابع وذلك قبل نهاية العام ، وفى بقية المستعمرات قبل منتصف فبراير من عام ١٧٦٦ .

أما عن المحاكم فنجدأن عدداً قليلاً جداً منها فتح أبوابه للعمل . وقلة العدد سببه من ناحية حساسية القضاة للعمل القانونى وضرورة مراعاة الدقة فى أدائه ، ومن ناحية أخرى كانت حاجة سكان المستعمرات لهذه المحاكم قليلة ، وذلك بالإضافة إلى أن هؤلاء السكان خشوا من أن تصبح تلك المحاكم مكاناً يحاكم فيه المتمردون على تنفيذ القانون نفسه . والمحاكم التابعة لمستعمرة « رود أيلاند » ، مع ذلك ، كانت تعقد فى أثناء الفترة التى عاشها ذلك القانون ، كما أن المحاكم فى عدد من

المستعمرات الأخرى مثل « نيو هامشير » و « ميريلاند » ، « دلاوير » ، وكذلك المحاكم الجزئية المحلية فى « ما ساتشوستس » ، والمستعمرات الأخرى كانت كلها قد بدأت تنظر فى القضايا الخاصة بهذا القانون قبل صدور قرارات إلغائه . لقد كان النصر الذى أحرزته المستعمرات شاملاً .

حقاً إن معظم الأحداث ذات الصلة بمصير الإمبراطورية ، وهى الأحداث التى تمخضت عنها الثورة الأخيرة فى أمريكا ، تقررت فى الواقع فى عامى ١٧٦٥و١٧٦٦ . ومن الناحية العلمية ، ومهما كانت النظرية الدستورية السائدة فى إنجلترا ، كانت هذه الأخيرة تحكم المستعمرات دائماً بالتراضى وليس بالقوة . وفى عام ١٧٦٥ اختار « جرانفيل » أن يفرض الضرائب على سكان المستعمرات بدون هذا التراضى ومن غير أن يهيىء قوة عسكرية مناسبة لعمل كهذا . لقد سقطت الوشيجة الرقيقة المتداعية التى كانت تعبر عن احترام المستعمرات لسلطان بريطانيا والبرلمان الإنجليزى مما جعل سكان هذه المستعمرات يعملون على تجريح قانون أصدره البرلمان بل ويتحدون تنفيذه . وفى مواجهة الإنفضاح الكامل لعجز إنجلترا عن فرض الضرائب على سكان المستعمرات ، لم يكن هناك داعى للدخول فى مناقشات أخرى تستهدف إثبات عدم شرعية المبدأ .

على أن ما ينطبق على حق إنجلترا فى فرض الضرائب على سكان مستعمراتها ، يمكن أن ينطبق أيضاً على أية ناحية من نواحى ممارسة الحكومةالبريطانية لسلطانها الإدارية فى المستعمرات . ومن الآن فصاعداً يجب أن يكون واضحاً تماماً أن المستعمرات ، وليس البرلمان الإنجليزى أو محاكم إنجلترا ، هى التى تقرر حدود السلطة للتاج والبرلمان ومجالاتها فى المستعمرات . فإما أن يكون هناك إمبراطورية ذات سلطة لا مركزية وارتباطات قائمة على الرغبة والتراضى ، وإما ، بقدر ماتسمح به ظروف المستعمرات ، لا يكون .

ولو بقى « جورج جرانفيل » رئيساً للوزارة فى إنجلترا لتعرض الموقف فى المستعمرات عام ١٧٦٦ لاختبار قاس ، فإن القوات البريطانية كان لابد أن تستخدم لحماية الموزعين للطوابع الجديدة ، ولوجد العاملون بالموانى والجمارك القوات البحرية بجانبهم تشد أزرهم وتسندهم عند إصرارهم على تطبيق القانون ، ولقدم أصحاب الصحف وطابعوها وناشروها المخالفون لقانون الدمغة للمحاكمة أمام المحاكم البحرية ولو لم يوجد المحلفون ، ولأرغم سكان المستعمرات على الوقوف موقف الاختيار لقدرتهم على الثورة فى وقت لم تكن فيه المستعمرات قوية بشكل كاف أو مستعدة لمثل هذا الموقف الذى جاء بعد عشر سنوات اكتسب أهلها خلالها ألواناً من الخبرة فى الكفاح كما تعرضوا فيها لشحنات قوية من الدعاية المؤثرة .

ولكن « جرانفيل » كان قد استقال من منصبه كرئيس لوزراء الملك فى شهر يونيو عام ١٧٦٥ ، أى قبل تنفيذ قانون الدمغة وقبل بدء أولى الحركات المناهضة لهذا القانون . كان السبب فى خروجه من الوزارة خلافاته الشخصية مع الملك الشاب وليس سياسته بالنسبة للمستعمرات الأمريكية ، وبعد سقوط وزارته جاءت أخرى برئاسة « إيرل روكنجهام » الذى أعاد إلى مناصب الحكم « الأحرار القدامى » الذين كانوا فى السابق أتباع دوق « نيوكاسل » وكانوا يعتنقون سياسة خاصة تجاه المستعمرات تقوم على التسامح معها وعدم التدخل فى أمورها . كان «روكنجهام»(١) هو الآخر يعمل على تدعيم وزارته ، وإن لم ينجح فى ذلك، بضم « وليم بت » إليها ــ ذلك السياسى الذى آمن بقوة بأن قيام البرلمان بفرض الضرائب على سكان المستعمرات من غير أن تكون ممثلة فيه إنما هو عمل غير دستورى ولا بد أن يقابله الأمريكيون بالرفض والمقاومة . لقد كان هذا هو السبب فى أنه عندما واجه « روكنجهام » رفض سكان المستعمرات العنيف لإطاعة قانون الدمغة ، اتجهت أفكاره بسرعة للتراجع وليس للالتجاء إلى القوة .

---

١ — Rockingham

على أن المزاج العام للبرلمان والملك ما كان ليسمح بالنكوص فى هذا الشأن بل إن « روكنجهام » بدلاً من العمل على إلغاء القانون لجأ إلى الحيلة كما سوف يتضح فيما بعد. كان سكان « بوسطن » وموانى أخرى قليلة قد أخذوا على أنفسهم عهداً بألا يرسلوا إلى إنجلترا أية بضائع طالما أن قانون الدمغة ما زال موجوداً. وبالرغم من أن الأثر الحقيقى لهذا التعهد كان بسيطاً فإن التجار الإنجليز ذعروا لمجرد فكرة أن تجارتهم سوف تنكمش، كما خافوا لئلا يترتب على توقف التجارة بين المستعمرات وإنجلترا نفاد الكميات القليلة من الذهب والفضة المملوكة لسكان المستعمرات وبذلك يعجزون عن تسديد الديون التى لهم على هؤلاء السكان. وبتشجيع من الوزارة، بدأ التجار فى « لندن » وفى معظم المدن الساحلية التى تتعامل مع المستعمرات الأمريكية يرفعون العرائض ملتمسين سرعة إلغاء القانون إنقاذاً لهم من الضيق الاقتصادى وتخفيفاً عن التجارة البريطانية. مثل هذه العرائض كان فى الوسع تحملها وذلك بعكس الحال فيما يختص بالاضطرابات والمشاغبات.

كذلك حدث ما أنقذ ماء الوجه، إذ أن البرلمان من ناحيته أصدر قانوناً جديداً يقرر بمقتضاه سلطته الكاملة على المستعمرات (١)، ومن ثم لم يحس أعضاء البرلمان بالحرج عندما أقدموا على إلغاء قانون الدمغة كعمل من أعمال العطف على التجار البريطانيين الذين أضيروا بهذا القانون، وصدر الإلغاء فى ١٨ مارس عام ١٧٨٨ على أن يكون التنفيذ من أول شهر مايو التالى.

ومما لا شك فيه أن بريطانيا اتبعت بذلك أسوأ طريق وأوعره للخروج من المأزق، إذ أنها أدارت وجهها عن المصدر المالى الذى احتاجت إليه أشد الاحتياج، وجاء القانون الجديد الخاص بإقرار سلطة الحكومة البريطانية على المستعمرات

---

١ — Declaratory Act : قانون يقرر سلطة البرلمان الإنجليزى فى التشريع للمستعمرات.

يؤكد أنها لن تفيد شيئاً من ورائه . وعن طريق الاستمرار فى إقرار سلطة ليس فى وسعها ، لا مادياً ولا معنوياً ، ممارستها ، فقدت الحكومة البريطانية الأمل فى أن تجد لدى المستعمرات تفهماً لنواياها وإدراكاً صحيحاً . لقد استقرت الآن نهائياً حقيقة دستورية ألا وهى أنه لم يعد فى طاقة بريطانيا أن تنجح فى فرض الضرائب على المستعمرات وبذلك تصبح نظرية دستورية عديمة الفائدة طريقاً يؤدى إلى الثورة والاضطراب .

كان رد الفعل المباشر لسكان المستعمرات إظهار الفرحة لما أحرزوه من انتصار، ولكن الجماعات ذات الحكمة منهم ، بعد أن مرت اللحظات الأولى من الابتهاج والزهو ، أدركت أن المستعمرات كانت تتعامل مع الحكومةالبريطانية فى «لندن» . وهذه عبرت عن رأيها بمنتهى الوضوح والصراحة ، وبشىء يقرب من الإجماع ، بأن سكان تلك المستعمرات ليس لهم حقوق إلا ما تتعطف به إنجلترا ببرلمانها البعيد الذى يخلو من أى ممثلين يتحدثون بالنيابة عنهم ، فى حين أن هذا البرلمان قد زود بكل الصلاحيات الكفيلة بحكمهم على أية صورة يريدها بل وبفرض الضرائب عليهم بأية طريقة وإلى الدرجة التى تمليها حكمته أو نزوته . من الممكن أن يختار سكان المستعمرات جانب التجاهل لمثل هذه الحقوق ، ولكنهم لا بد أن يظلوا بسبب ذلك على يقظة تامة حتى لا يمارس البرلمان تلك الحقوق مرة أخرى . وعلى مدى قرن من الزمان حدث أن أصدرت البرلمانات المتعاقبة فى إنجلترا العديد من القوانين والقرارات التى تعرضت لتنظيم الحياة فى المستعمرات والتى تضمنت فى بعض منها فرض الضرائب على سكانها ، وهذه القوانين والقرارات كان الناس فى أمريكا يقبلونها ويخضعون لأحكامها لأنهم لم يكونوا لينظروا إليها باعتبار أنها أجزاء متناثرة من كل واحد يمثل سلطة غاشمة مستبدة . ولكن من الآن وصاعداً ، فإن الجهود مهما ضؤلت ، تلك التى تبذل فى مجال التشريع لسكان المستعمرات ، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بفرض ضرائب مهما كانت بسيطة ومعقولة ، مثل هذه الجهود لا بد أن تذكر سكان

المستعمرات بقانون إقرار السلطة وعلى ذلك فهم يهبون إلى مقاومتها ليس لذاتها ولكن لأنها تجسيد لنظرية فى التشريع لم يسعهم أن يقبلوها .

كانت إنجلترا تأمل فى أن ينتج عن قيامها بإلغاء قانون الدمغة ، وفى نفس الوقت إصدارها لقانون إقرار السلطة ، إحداث نوع من التأثير فى نفوس سكان المستعمرات وبخاصة عندما يرون أمامهم مثلاً حياً على قوة الإرادة البريطانية مقروناً بما يدل على نبل مقاصدها إزاء سكان المستعمرات . وبدلاً من هذا نراها وقد جعلتهم يدركون أن نواياها كانت عدائية بالنسبة لهم وأن من الممكن أن تنجح المستعمرات فى إدخال الخوف إلى قلوب الحاكمين فى إنجلترا وبذلك يقلعون عن توجيه الإساءة لهم .

فى ذات الوقت ظلت مشكلات بريطانيا المالية دون حل . حقاً لقد أصبحت هذه أقل إلحاحاً لعودة السلم وظهور بوادر الانتعاش المترتب على السياسة الاقتصادية التى سبق أن اتبعها « جرانفيل » فى إصرار كبير . ولكن الأوضاع الاقتصادية العامة فى البلاد لم تتحسن حيث لم تكن الموارد الأمريكية حتى تلك اللحظة بقادرة على القيام بأعباء الإدارة والدفاع فى العالم الجديد وقد بلغت تكاليفهما ما يقرب من أربعمائة ألف من الجنيهات فى العام . لقد كان من رأى « روكنجهام » أن تتوقف الجهود التى كانت تبذل حينئذ لتنظيم الغرب وإدارته كما فضل الالتزام بالخط الفاصل الذى تقرر عام ١٧٦٣ ، وهو الخط الذى رسم بهدف الاحتفاظ بالمستعمرات الواقعة إلى الشرق من جبال « الأبلاش » حتى يجىء الوقت الذى تزول فيه حقوق الهنود فى الأراضى الواقعة إلى الوراء زوالاً طبيعياً . كان من رأيه أيضاً تقليل عدد القوات البريطانية ونقلها من مراكزها على الحدود إلى المدن الساحلية حيث تقل تكاليف إيوائها وإعاشتها . لقد كان من رأيه أن تترك إنجلترا الغرب كله لمصيره وللهنود ولكن مثل هذه السياسة أثبتت فشلها بنفس القدر الذى لا بد أن تتعرض له بريطانيا لو حاولت أن تضع حداً لسيل الهجرة المتجه غرباً ، غير أن وزارة

« روكنجهام » سقطت قبل أن تحاول وضع هذه السياسة موضع التنفيذ . هذه الوزارة لم تكن أبداً قوية أو متآزرة . ولكونها فقدت شعبيتها فى إنجلترا باضطرارها إلى الوقوف فى جانب إلغاء قانون الدمغة ، فإنها لم تستطع النجاة بنفسها من الآثار القاتلة للمنازعات التى نشأت بسبب التشريعات التى أصدرها البرلمان لتنظيم الأمور المالية والتجارية لجزر الهند الغربية ، وعلى ذلك استقالت فى أغسطس عام ١٧٦٦ .

تحول الملك الآن إلى « وليم بت » الذى أصبح « إيرل شاتهام » وكان قد أظهر استعداداً لخدمة أهداف الملك وتحقيق رغباته بشأن الحكومة التى لا تعتمد على أى حزب أو جماعة سياسية . كان « بت » ما زال يفكر بالأسلوب الإمبراطورى فلا بد أن يعمل على خلق سياسية قوية فى أمريكا تهتم بشئون الغرب ومشاكله وتعمل على تأمين الاستيطان فيه وتوسيع نطاق مستعمراته . إنه لا بد معترف كل الاعتراف بحق المستعمرات فى رفض أية ضرائب تفرض عليها من خارجها ، ولا بد معضد مطالباتها لتحقيق تطورها الذاتى الذى كلما نما وانتعش زاد التصاقه بالاقتصاد الإمبراطورى البريطانى ، ولكنه أعلن استعداده الكامل لضرب المدن الأمريكية بالقنابل وتخريبها لو أنها بدأت تدخل فى منافسة ضارة مع الصناعة البريطانية .

وبنفس النوايا الإمبراطورية الاستعمارية أدار «بت» عينيه إلى الهند . وقبل أى شخص آخر فى بريطانيا أدرك أن إنجلترا ربحت فى تلك الأصقاع الهائلة ليس فقط تجارة جديدة بل أيضاً إمبراطورية وأن تلك الإمبراطورية لا يمكن أن تظل تحت الإدارة السيئة لشركة الهند الشرقية . إن « بت » لا بد أن يكافح مستميتاً حتى يفرض حقوق السيادة للتاج البريطاني فى نطاق الرقابة السياسية التى فرضتها إنجلترا على أملاكها التى استولت عليها فى الهند مؤخراً . ولامانع يمنع من أن تتفرغ شركة الهند

الشرقية بعد ذلك لأعمال التجارة والمال ، وبذلك تتدفق الأموال التى يدفعها أمراء الهنود ، وكذلك الرسوم المحلية ، على الخزانة الملكية بدلاً من خزانة الشركة ، كما تحصل إنجلترا على ما تريد من مال لتدعيم قواتها فى المستعمرات الأمريكية ، بل وتوسيع نطاق تلك المستعمرات .

لقد حكم « بت » — أو « تشاتام » كما أصبح يسمى الآن — حكماً فردياً ، ولم يبذل أى مجهود لتجميع وزرائه فى وحدة واحدة أو لإقامة سياسة واحدة مشتركة نابعة من مجلس الوزراء . وجميع أفراد الوزارة ، سواء بسبب الشعور بالحرج إزاء إدخال التعديلات على الاتفاقات والتعهدات أو بسبب التورط الشخصى مع الشركة ذات النشاط الكبير فى مجالات الرشوة وشراء الذمم ، كانوا بالتأكيد على أتم الاستعداد للسير وراء « شاتام » والأخذ بآرائه فيما يختص بالهند . على أن جهوده التى بذلها فى سبيل وضع اقترحاته موضع التنفيذ فى هذا المجال أصابها الفشل . فبالرغم من أن أية جهود لإعادة تنظيم الشركة لم تكن بالأمر الممكن حينئذ ،فإن عائد أسهمها أمكن تحديده بعشرة فى المائة فقط من رأس المال ، كما أمكن الوصول إلى اتفاقية فى شهر يونيو من عام ١٩٦٧ تقضى بان تقدم الشركة للخزانة العامة أربعمائة ألف جنيه كل عام .

هذ المبلغ أحيي الآمال فى إمكان التقليل من الحاجة إلى إيجاد مصدر يمد الحكومة بالاعتمادات اللازمة لإدارة المستعمرات الأمريكية ، وإن لم يكن بالقدر الكافى لسد هذه الحاجة سداً تاماً . فى الوقت ذاته ، كانت علاقات الحكومة البريطانية بالمستعمرات، تلك العلاقات التى كان من المأمول أن تتحسن نتيجة لإلغاء قانون الدمغة ، قد لحقها كثير من التعقيد وانعدام الثقة بسبب قانون التمرد(١) — وهو القانون الذى كان يتجدد

١ — Annual Mutiny Act

سنوياً ويتضمن استعانة الجهات القرية من القوات البريطانية بهذه القوات فى أغراض الأمن والقضاء على حركات التمرد ، ونصوص هذا القانون تتحدث عن ضرورة قيام المجتمعات التى تعسكر فيها تلك القوات بتزويدها بأماكن تقيم فيها فى حالة عدم وجود المعسكرات اللازمة ، ومدها بالطعام والشراب والمـــواد الأخرى مثل البيرة والخل والملح والصابون والشمع . وفى عام ١٧٦٤، وبناء على طلب الجنرال « جيج » تقرر أن يمتد أثر هـــذا القانون إلى المستعمرات وبعد ذلك أدخلت عليه من عام لآخر تعديلات عديدة ولـكنه ظل يطبق .

أما الأثر القوى لهذا القانون فبدأ يحس فى عامى ١٧٦٥ و ١٧٦٦ وبصفة خاصة فى « نيويورك » مركز قيادة الجيش البريطانى المخصص لشمال أمريكا . كان القانون يتطلب من المجالس التشريعية فى المستعمرات أن تحدد بنفسها الأماكن وتقرر الموافقة على اعتمادات الشراء لمواد التموين اللازمة للفرق البريطانية بمجرد طلب هـذه الفرق وبدون فتح باب المناقشات فى هـــذا الموضوع . وفى عام ١٧٦٦ رفض المجلسان التشريعيان فى « نيويورك » و « ماساتشوستس » أن يفعلا ذلك — أما تصرف المجلس التشريعى فى « نيويورك » فكان العصيان والتمرد طابعه المميز . لقد كان من رأى المستعمرات أن أى قانون برلمانى يفرض على المجلس التشريعى فى المستعمرة اعتمادات مالية يحددها موظف بريطانى إنما هو إجراء يتضمن الجباية المباشرة للضرائب كما لو كان البرلمان نفسه هو الذى يقوم بهذا العمل .ولـكن أن ترفض المستعمرات الموافقة على اعتماد المبالغ المتواضعة اللازمة لتزويد القوات البريطانية بجانب بسيط من حاجاتها فى حين يتولى الشعب البريطانى توفير هذه الجنود من بين صفوفه ويتحملون عبء الضرائب لدفع مرتبات هـذه الجنود وتسليحهم وإكسائهم وتغذيتهم ونقلهم — كل ذلك ، هكذا حدث الإنجليز أنفسهم ، لمساعدة سكان المستعمرات والدفاع عنهم —

---

١ — General Gage

كان بالنسبة لأعضاء البرلمان من الأمور التى لايمكن للشعوب أن تتحملها ، بل كان أقرب مايكون إلى الخيانة . إن مقاومة الشعب فى إنجلترا للقرارات التى ألغت قانون الدمغة ، تلك المقاومة المكتومة الموجعة ، تحولت فجأة وأصبحت نوعاً من الغضب الجارف على المستعمرات ، بل إنها تطورت إلى تصميم جديد من جانب إنجلترا على حمل سكان المستعمرات يجثون مستسلمين .

إن رد الفعل هذا لابد على أحسن الفروض من أن يجعل من الصعب على «تشاتام» أن يحقق هدفه الذى كان يرمى إلى تحقيقه وهو الوصول إلى حل شامل سلمى للمشكلة الأمريكية . كذلك أصبح الوصول إلى شئ من هذا أمراً مستحيلاً بالنظر إلى أن « تشاتام » كان قد سقط فريسة للمرض . وعقب فشل مساعيه لتأليف وزارة تستطيع النهوض فى وجه جميع الانقسامات وإعادة تنظيم شركة الهند الشرقية ، اعتزل الحياة العامة ثم سقط فريسة للنقرس ولموجة من موجات الانقباض النفسى بلغ من شدتها أن كانت هى الجنون بعينه . ولفترة تقرب من العام ترك « تشاتام » كافة مسئولياته لدوق « جرافتون »(١) وكان شاباً صغير السن ممتلئاً حماسة وكان هو الرئيس الإسمى لمجلس الوزراء بصفته الوزير الأول للخزانة ، كما كانت سياسته تنحصر فى تنفيذ وصية « تشاتام» . على أن « جرافتون » لم يستطع أن يتعلم جيداً تفاصيل تلك الوصية من تلك الغرفة المظلمة فى مدينة « باث » حيث اعتكف الرجل العظيم .

وفى الوقت الذى كان فيه من الضرورى للغاية أن تقوم الحكومة البريطانية بإعادة النظر فى سياستها الاستعمارية ، عقب هزيمتها فى قانون الدمغة ، كان مجلس الوزراء يتصرف تصرفات لا هدف لها . ففى الهند حلت الفوضى محل السياسة

Duke of Grafton — ١

وبقيت أحلام « تشاتام » عن أمريكا مجرد أحلام . أما إيرل « شلبورن(١) » الذى كان مسئولاً عن شئون أمريكا فقد ظل يعمل فى بطء منظم وفقاً لخطة معدلة تهدف إلى إقامة كيان إمبراطورى فى تلك القارة . هذه الخطة قامت على عكس ما رآه « روكنجهام » من ترك الغرب الأمريكى وعلى العودة إلى سياسة التخطيط المنظم لتلك المنطقه توطئة لترقيته وتطويره . حقاً كان يمكن لـ «شلبورن » أن يعمل على تشجيع التحرك السريع جهة الغرب إذ أنه كان مقتنعاً بأنه ، بالرغم من أن السيادة البريطانية كانت تمارس فى الداخل على مستوى ضعيف ، فإن سهولة الحصول على مساحات كبيرة من الأرضى الخصبة المباحة للجميع لابد أن تجعل سكان المستعمرات معرضين لإغراء قوى لامتلاك هذه الأراضى مما يدفعهم إلى الانصراف عن منافسة إنجلترا فى مجال الصناعة مع بقائهم مجرد موردين للمواد الخام اللازمة لتلك الصناعة ومستهلكين للمصنوعات البريطانية . و « شلبورن » كان لابد أن يحمى حركة الانتقال نحو الغرب حتى لو تطلبت هذه الحماية الالتجاء إلى القوة وكان لابد أن يدفع كل ما كانت تتطلبه تلك الحماية من أموال يحصل عليها من شتى الطرق من بينها قطعاً رسوم الأحكار ورسوم الهبة . وبالرغم من أن خبرات الموظفين المسئولين عن جمع رسوم الأحكار فى المناطق الساحلية المملوكة للتاج خلت مما يساعد على الظن بأن جمع تلك الرسوم من الأراضى الجديدة فى الغرب يمكن أن يكون أمراً سهلاً أو مصدراً ميسوراً من مصادر الإيراد للدولة ، فإن خطط « شلبورن » كانت على الأقل تعتبر جهداً إنشائياً يهدف إلى إيجاد نوع من التخطيط السياسى .

هذه الخطط لم يحدث أبداً أن وضعت موضع التنفيذ . وفى غياب « تشاتام »

---

١ — The Earl of Shelburne

لم يجد أحد من أعضاء الوزارة فى نفسه القدرة على تبنى هذه الخطط كسياسة إدارية ثم تقديمها للبرلمان . فقد كان « جرافتون » غاية فى الضعف أما الجنرال « كونواى (١) » ، رئيس مجلس النواب ، فقد كان يفكر فى الاستقالة والانضمام إلى صفوف المعارضة . كما كان أكثر أعضاء الوزارة ذكاء ، وهو « تشارلز تاونزند(٢) » ، مكباً على استعراض أفكاره الخيالية الضالة التى لا تعبر عن أى شعور بالمسئولية . والشىء الوحيد الذى أبقى على هذه الوزارة التى لا رأس لها فى الحكم هو أن المعارضة هى الأخرى كانت بلا رأس ، بل كانت أكثر انقساماً على ذاتها ، وكل قسم منها يتحرق شوقاً للانضمام إلى الحكومة بأى ثمن .

على أن أعداء الوزارة كانوا متفقين فيما يختص بنقطة واحدة وهى معارضتهم جميعاً لفئات الضرائب التى كانت الحكومة تفرضها على الأرض أثناء الحرب . وفى ربيع عام ١٧٦٧ أمكن الضغط على الحكومة كى تصدر قانوناً نزل بهذه الضريبة من أربعة شلنات فى الجنيه إلى ثلاثة ، وبذلك حرمت الحكومة من دخل سنوى يقدر بخمسمائة ألف من الجنيهات ، وسرعان ماسقط على الوزارة مرة أخرى ظل الأزمة المالية . وبعد أن خابت آمال « تشاتام » فى الحصول على مورد كبير للدولة عن طريق الهند ، فى حين كانت خطط « شلبورن » للحصول على المال عن طريق المستعمرات الجديدة فى الغرب لم تكتمل بعد ، ومع عجز موارد الدولة عن تحمل كافة الالتزامات ، فكر المشرفون على الخزانة البريطانية فى التحول مرة أخرى إلى المشروع الخاص بفرض الضرائب على المستعمرات الأمريكية .

وفى عقول معظم الإنجليز وبعض القادة فى المستعمرات الأمريكية ، كان هناك فى ذلك الوقت نوع من الخلط فيما يتعلق بالفرق بين الضرائب « الداخلية »

---

١ — General Conway

٢ — Charles Townsend

والضرائب « الخارجية » . لقد كانت الغالبية العظمى من سكان المستعمرات الأمريكية ، يعتقدون بأن البرلمان لا يملك حق فرض أية ضريبة من ضرائب الأرض أو الإنتاج عليهم . أما الإنجليز ، فسواء قبلوا هذا الوضع أو لم يقبلوه ، فقد فهموه جيداً وأدركوا أن الضرائب الداخلية يمكن أن تجبى من سكان المستعمرات فى حالة واحدة فقط وهى استخدام قدر من القوة أكبر مما كانوا على استعداد لاستخدامه . على أن الغالبية العظمى من سكان المستعمرات سلموا بأن البرلمان قادر على تنظيم تجارة الإمبراطورية وكوسيلة لتحقيق ذلك لابد من تقرير بعض الرسوم . بعض هذه الرسوم التى فرضها البرلمان — ومنها ما تعلق بقانون السكر ولم يكن قد مضى على صدورها وقت طويل — قصد بها أيضاً وأساساً إيجاد مورد جديد للمال. وهذه الرسوم ، بالرغم من أن الناس تهربوا من دفعها ، إلا أنهم دفعوها صاغرين . من هذا ظن كثيرون من قادة الرأى فى إنجلترا أن سكان المستعمرات عارضوا الضرائب الداخلية فقط ، وطالما أن هذه يمكن الحصول عليها على صورة رسوم جمركية تجمع فى الموانى ، فإنه يجوز للبرلمان أن يفرض مثل هذه الضرائب كما يريد ، ولو بغرض الحصول على مصدر للمال ، دون أن يتسبب عن ذلك ظهور معارضة ناجحة من قبل سكان المستعمرات . واعتماداً على هذا التفريق السخيف لمح «تاونزند» وزير الخزانة فى شهر يناير من عام ١٧٦٧ بأنه يعرف طريقة للحصول من المستعمرات على مورد خاص بها دون التعرض لمعارضة سكانها . من أجل هذا ، واعتماداً على ما ألمح إليه « تاونزند » ، قام البرلمان فى إنجلترا بتخفيض الضريبة على الأرض مما ترتب عليه أن أرغم « تاونزند » على أن يضع ما ألمح إليه موضع التنفيذ .

على أن ما قدمه «تاونزند» لكى يكون مصدراً للمال يزود المستعمرات بما تحتاج إليه منه لم يزد على كونه شيئاً تافهاً لا قيمة له فى ذلك المجال — مجرد اقتراح لرسوم قليلة تفرض على البضائع والمصنوعات الواردة للمستعمرات مثل الورق ، وأنواع

الطلاء ، والرصاص ، والزجاج ، والشاى . والدخل الإجمالى الذى كان متوقعاً من تطبيق هذا القانون قدر بأربعين ألف من الجنيهات فى العام ، وهذا يشكل أقل من عشر المبلغ الذى ضاع نتيجة لتخفيض الضريبة على الأرض ، كما أنه يشكل جزءاً صغيراً من التكاليف اللازمة لإدارة المستعمرات . ومع أن الرسوم التى اقترحها «تاونزند» لم تكن لتساعد الخزانة البريطانية إلا قليلاً ، فقد كانت النتائج التى ترتبت على معارضة سكان المستعمرات ، لها غاية الخطورة . ولقد نص القانون فى بعض مواده على تصميم إنجلترا على محاربة تهريب البضائع إذ تقرر إنشاء مجلس مقيم فى أمريكا لإدارة الجمارك والإشراف على أعمالها ويكون مسئولاً بصفة خاصة عن جمع الرسوم الجمركية وتنفيذ قوانين التجارة فى الموانى الأمريكية . وفى الموانى الرئيسية فى أمريكا أنشئت أيضاً محاكم بحرية جديدة لها كل السلطة لمحاكمة المخالفين بمقتضى القانون الجديد ، وتتم المحاكمة من غير محلفين ومن غير نظام الدفاع فى المحاكمات التى تتم فى ظل القانون العادى ، كما أعيد الاعتراف بنظام إذن التفتيش بعد أن كان مكروهاً فى إنجلترا وفى المستعمرات ، واعتبر أداة من أدوات تنفيذ قوانين الجمارك ولوائحها . هناك أيضاً النصوص الخاصة بقانون مكمل لذلك القانون ، وهى النصوص التى أصبحت مقرونة فى أذهان الأمريكيين بالرسوم التى اقترحها « تاونزند » ، والتى قضت بتعطيل الجمعية التشريعية فى « نيويورك » إلى أن تخضع لقانون التمرد .

ومن الجائز أن يكون أكثر هذه النصوص إقلاقاً للراحة ذلك النص الذى ورد فى قانون « تاونزند » متضمناً أن حصيلة الرسوم الجديدة يجب أن تستخدم أساساً فى دفع المرتبات الخاصة بالمحافظين والقضاة وغير ذلك من الموظفين الرسميين فى المستعمرات وبذلك يصبحون مستقلين عن الرقابة المالية للمجالس التشريعية فى المستعمرات .

وللحصول على مورد للمال ، ولو بسيط ، كان على البرلمان أن يعيد تأكيد حقه

فى فرض الضرائب على سكان المستعمرات بدون موافقتهم ، وأن يغير القانون العام وذلك بنقل القضايا الهامة بالنسبة للحكومة البريطانية من المحاكم العادية إلى محاكم خاصة تنعقد بغير محلفين ، وأن يعترف بأوامر التفتيش التى تعتبرها المحاكم العامة غير قانونية ، وأن يبعد الموظفين الرسميين فى المستعمرات عن الرقابة المالية للمجالس التشريعية ، وأن يتخلص من تلك المجالس ذاتها — ولو كان قد سمح للسوابق المترتبة على هذه القوانين أن تستمر ، لترتب على ذلك أن توقفت حقوق المستعمرات فى الحرية والاستقلال على عطف إنجلترا وكرمها . أما التهديد الذى تعرضت له هذه الحقوق بسبب هذه القوانين ، وإن كان أضعف أثراً بالنسبة لسكان المستعمرات من التهديد الكامن فى قانون الدمغة ، إلا أنه كان تهديداً سريعاً حاسماً وهو من تلك الناحية يفوق كل ماعداه . ليس العجب أن سكان المستعمرات هبوا ثانية لمقاومة هذا التهديد ، ولكن العجب أن مقاومتهم جاءت بطيئة للغاية وغير منظمة .

لا شك أن هذا البطء كان يعزى فى ناحية من نواحيه لانعدام عنصر التعود واختفاء عامل الخروج على عادة قديمة متأصلة كما حدث فى قانون الدمغة . لقد كان سكان المستعمرات معتادين على التعريفات الجمركية وما تحمله من رسوم ، وعرفوا قبلاً المحاكم البحرية ، كما أن حل الجمعية التشريعية فى مستعمرة « نيويورك » وإبطال عملها لم يتأثر به سوى سكان تلك المستعمرة وحدها . لم يكن تفكير سكان المستعمرات يتسم بالوضوح فيما يختص بالمكان الذى يرسم فيه الخط الفاصل بين عدم دستورية الضرائب وبين القرارات التشريعية المنظمة للتجارة .

وافق البرلمان على القوانين فى ٢٩ يونيو سنة ١٧٦٧ على أن يبدأ تنفيذها فى ٢٠ نوفمبر من نفس السنة . وفى أواخر شهور الصيف وصلت أخبار تلك القوانين إلى أسماع سكان المستعمرات ، وترتب على ذلك ظهور نوع من الاتفاقات فى الشهور التالية ، وكانت تدعو إلى إيقاف حركة الاستيراد ، وكانت هذه الاتفاقات بين تجار

« بوسطن » و « نيويورك » وموانى «نيو إنجلند » الصغيرة . على أن تيار المقاومة لهذه القوانين فى المستعمرات كان ضعيفاً ولم تشتد ريحه إلا عندما ظهرت مقالات « جون ديكنسون »(١) بعنوان « خطابات من مزارع فى بنسلفانيـــا لسكان المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا »(٢) . هذه المقالات ظهرت فى الأصل فى صحيفة « بنسلفانيا كرونـكل » وهى جريدة كانت تصدر فى « فيلادلفيا » ، وأخذت هذه المقالات فى الظهور ابتداء من نوفمبر عام ١٧٦٧ واستمرت لمدة شهرين . بعد ذلك أعيد طبع هذه المقالات فى إنجلترا وأمريكا مرات عديدة وأصبحت من أشهر الـكتب التى ظهرت فى فترة الاستعمار الإنجليزى لأمريكا وأكثرها انتشاراً .

كان « ديكنسون » محامياً من « بنسلفانيا » وكان محافظاً فى صميم نفسه همه الأوحد إرساء حقوق سكان المستعمرات على قاعدة صلبة من القانون الدستورى . كانت مقالاته تتسم بالهدوء والمنطق ولـكنها تصبح شديدة التأثير عندما تسمو بمعارضة سكان المستعمرات لقوانين « تاونزند » وترتفع بمعانيها من مجرد نزاع على رسوم قليلة يدفعها الناس للحكومة إلى حوار هام يدور حول حقوق المواطنين فى أمريكا وإنجلترا . ومستنداً بقوة على فلسفة «جون لوك» ، أوضح « ديكنسون» مرة أخرى عدم دستورية أية محاولة لفرض الضرائب على سكان المستعمرات من قبل برلمان لا يضم أحداً من ممثليهم . وفى قانون الدمغة ، كانت محاورات شبيهة بتلك التى نشأت بين « ديلانى »(٣) وآخرين منهم « ديكنسون » نفسه فى مقالاته التى عنوانها « تأملات فى حقوق سكان المستعمرات بالمقارنة بينها وبين امتيازات

---

١ — John Dickinson

٢ — "Letters from a Farmer in Pennsylvania to the Inhabitants of the British Colonies"

٣ — Dulany

المواطنين البريطانيين »(١) ، ولم تكن هذه المحاورات لتتناول بالتفصيل الفرق بين فرض الضرائب وتقييد التجارة ، طالما أن ضريبة الدمغة نفسها لم تكن سوى ضريبة ولا شيء غير هذا . تخلص « ديكنسون » من التمييز غير المنطقي بين الضرائب «الداخلية» والضرائب «الخارجية» ، ولكنه وجد تمييزاً واضحاً محدداً بين الضرائب من جهة وبين القوانين المفروضة على التجارة وهذا التمييز يقوم على أساس من روح التشريع نفسه . والنتائج الوحيدة التي ترتبت على الرسوم التي اقترحها « تاونزند » على التجارة لن تكون إلا التقليل من كمية الصادرات البريطانية للمستعمرات وتشجيع المصنوعات الأمريكية وهي أمور لا يجوز الظن بأن البرلمان كان يهدف إلى تحقيقها . والأكثر من ذلك ، كانت قوانين « تاونزند » تشير بوضوح إلى أنها تهدف إلى إيجاد دخل ثابت لبريطانيا في المستعمرات ، ومن ثم كانت هذه القوانين ، في رأي « ديكنسون » غير دستورية بالكلية . وحتى باعتبارها رسوماً جمركية فإنها كانت مصاغة بنفس الشكل الذي ظهرت به الكثير من القوانين المنظمة للتجارة والتي قبلتها المستعمرات واعتبرتها دستورية .

وعقب نشر « رسائل ديكنسون » ، انتشرت المعارضة في المستعمرات للرسوم الجديدة وأصبحت صريحة ، كما اتخذت أشكالاً ثلاثة — تبني القرارات الرسمية ضد قوانين « تاونزند » ، والتعهد بالامتناع عن استيراد البضائع البريطانية بكافة أنواعها أو على الأقل البضائع التي يتطلب استيرادها دفع رسم معين ، وثورة الجماهير على رجال الجمارك . وأول رد فعل رسمي كان القرار الذي صدر عن مجلس نواب مستعمرة « ماساتشوستس » ، وهو القرار المعتمد في ١١ فبراير سنة ١٧٦٨ .

---

١ — "Earlier Considerations upon the Rights of the Colonists to the Privileges of British Subjects."

هذا القرار شجب رسوم « تاونزند » بلغة شبيهة بلغة « ديكنسون » وأضاف أيضاً هجوماً عنيفاً على فكرة أن يتناول المحافظون والقضاة مرتباتهم من اعتمادات غير تلك التى تعتمدها المجالس التشريعية فى المستعمرات عن طريق التصويت العادى . والأكثر من ذلك أن المجلس التشريعى الذى أصدر هذا القرار ، قرر اعتباره خطاباً دورياً يرسل للمستعمرات الأخرى مطالباً إياها باتخاذ إجراء موحد ، واعتبرت السلطات الملكية هذا الإجراء تصرفاً يقرب من الخيانة ، وبذلك قام المحافظ « برنارد » بحل المجلس .

على أن « تاونزند » سرعان ما قضى نحبه وكان موته مفاجئاً بحيث أنه لم ير نتائج رعونته وعدم إحساسه بالمسئولية . أما « تشاتام » فقد أضطر تحت وطأة المرض إلى الاستقالة عام ١٧٦٨ وبذلك أصبح « جرافتون » رئيساً فعلياً للوزارة كما كان قبلاً رئيساً إسمياً لها . لقد أصابه الاضطراب ، كما أصاب أعضاء آخرين فى الوزارة سبق لهم أن اتحدوا تحت قيادة « تشاتام » بأمل الوصول إلى تحسين العلاقات مع المستعمرات وإحلال الوئام محل العداء ، وذلك لبدء المناوشات العدائية من جديد بسبب قوانين « تاونزند » وبخاصة لأنها لم تكن لتعود على الخزانة بعائد مالى كبير . لقد كانوا حتى الآن يبحثون عن طريقة كريمة للخروج من المأزق فاتفقوا على أن يقوم لورد « هيلزبره (١) » ، وكان قد عين حديثاً وزيراً للوزارة الجديدة المخصصة للمستعمرات ، بإرسال خطاب دورى للمستعمرات يستهدفون به تحقيق المصالحة . على أن « هيلزبره » كان رجلاً غبياً فجاء الخطاب الدورى المرسل للمستعمرات كله تهديد ، كما جاء ممتلئاً بروح التعالى والمفاخرة . لقد شجب فى خطابه بقوة تصرف المجلس التشريعى فى «ماساتشوستس» وأمر كل محافظ بأن يحل المجلس

١ — Lord Hillsborough

التشريعى فى محافظته لو كان ذلك ضرورياً لتحاشى أى تصرف شبيه بذلك التصرف.
ومع ذلك كان عدد من المجالس التشريعية قد انتهى فعلاً من إصدار القرارات
المؤيدة لقرار « ماساتشوستس » كما أقبل عدد من المجالس الأخرى على تبنى القرار
لمجرد ما ورد فى خطاب « هيلزبره » من تفاخر وتعال . وكانت « نيوهامشير » ،
و « كونكتكت » ، و « نيوجيرزى » ، و « فرجينيا » من بين المستعمرات
التى أعطت موافقتها الرسمية على تصرف «ماساتشوستس». بعد ذلك سار «هيلزبره»
شوطاً أبعد عندما أصدر تعليماته للمحافظ « برنارد » كى يعيد عقد المجلس التشريعى
فى « ماساتشوستس » توطئة لإلغاء قراره . وبطبيعة الحال رفض المجلس بأغلبية
كبيرة أن يتلقى الأوامر من الخارج وبذلك أصيب « هيلزبره » بضربة موجعة
أوقعته فى مأزق لا مخرج له .

فى نفس الوقت كانت الصور الأولى للاتفاق المبدأى حول التقليل من الاستيراد
تتعرض لعمليات تضخيم وتنمية حتى أصبحت تشكل « روابط » هامة تنتشر فى كل
المستعمرات وتكاد قوتها أن تصل إلى مستوى القانون . ففى « بوسطن »
و « نيويورك » و « فيلادلفيا » و « بلتيمور » دخل التجار أنفسهم فى اتفاق
أكثر صرامة يرمى إلى الامتناع عن الاستيراد ، وكان ذلك قبيل ربيع عام ١٧٦٩ ،
وكان الاتفاق يشمل كافة البضائع الإنجليزية تقريباً . هذا البرنامج تعرض لدفع
ثورى عن طريق « فرجينيا» عام ١٧٦٩ ، إذ أن مجلس الأعيان فى تلك المستعمرة
تبنى ما كان يسمى حينئذ « بقرارات فرجينيا » ، وهى القرارات التى إقترحها
«جورج ماسون(١) » ، وقدمها للمجلس « جورج واشنطن » ، وأيدها بالإجماع
زعماء المزارعين فى المستعمرة . هذه القرارات أكدت مرة أخرى حق الفرجينيين

١ — George Mason

فى أن يكون لهم وحدهم الحق فى فرض الضرائب على أنفسهم ، كما هاجمت الحكومة البريطانية لجهودها الرامية إلى منع منشور « ماساتشوستس » والقضاء على نظام المحلفين فى المستعمرات عن طريق نقل الأفراد المتهمين بالخيانة من أماكنهم فى المستعمرات إلى إنجلترا كى يحاكموا هناك . وفى اليوم التالى (١٧ مايو عام ١٧٦٩) اتفقت العناصر الأكثر تحفظاً فى المجلس التشريعى على إرسال خطاب للملك يتضمن كل هذه الآراء ، وبناء على ذلك أسرع المحافظ بحل المجلس .

لقد كانت تلك هى اللحظة التى وقع فيها أول حادث ثورى حقيقى ، إذ أن أعضاء المجلس اجتمعوا فى اليوم التالى على صورة هيئة مستقلة واتفقوا على تأليف « رابطة فرجينيا » ، وهذه أصدرت حظراً على استيراد كافة السلع المستحقة للرسوم ماعدا الورق بالإضافة إلى العديد من السلع البريطانية المعفاة من الرسوم . لم يكن هذا مجرد اتفاق بين تجار أرادوا تنظيم نشاطهم التجارى ، بل كان عملاً لهيئة مشكلة من موظفين كبار فى المستعمرة ، عملاً تم خارج نطاق القانون . على أن أفراد هذه الهيئة كانوا يتحدثون واقعياً ، إن لم يكن إسمياً ، عن كافة أعضاء المجلس . تلك الرابطة لم يكن من الميسور فرضها على المحاكم ، ولكن عن طريق الضغط والتهديد الصادر عن اللجان المحلية أمكن أن يكون لها نتائج تفوق أكبر النتائج التى أحرزها التاج فى تطبيق قوانين التجارة ، وبذلك تحقق التجاهل والتحدى للسلطة البريطانية . ليس هذا فقط بل أيضاً تم إيجاد البدايات الأولى لسلطة جديدة تحل محلها .

وخلال فصلى الصيف والخريف التاليين أخذت المستعمرات الواحدة بعد الأخرى تحذو حذو « فرجينيا » كما أخذت تتصرف عن طريق مجالسها التشريعية أثناء

إنعقادها وعن طريق تكوين هيئات مستقلة خارج المجالس عندما يرفض المحافظون التصريح لها بالاجتماع . وعن طريق القرارات التى تصدرها اللجان الخاصة فى الموانى وهذا فى أحوال قليلة ، لم يكد فصل الخريف ينتهى إلا وكانت جميع المستعمرات ، باستثناء « نيوهامشير » ، قد اتخذت عدتها لمنع الاستيراد من بريطانيا العظمى ، سواء كلياً أو جزئياً . وبالإضافة إلى ذلك ، صدرت عدة قرارات كما ظهرت عدة برامج لكثير من الهيئات واللجان تهدف كلها إلى زيادة الإنتاج المحلى للإقلال من الاعتماد على الاستيراد من بريطانيا ، بل والاستغناء عنه كلية .

وسرعان ما بدأت النتائج تظهر . ففى عام ١٧٦٩ وحده ، قبل أن ينفذ برنامج التوقف عن الاستيراد بعام كامل ، نقص حجم الواردات من بريطانيا بنسبة تزيد على ٤٠ فى المائة . وفى « نيويورك » ، حيث تمت الموافقة على المشروع وأخذ فى تنفيذه بشكل دقة فى فترة باكرة ، كان النقص يبلغ حوالى ٨٥ فى المائة . وفى اقتصاد بريطانى آخذ بأسباب النمو السريع قد تكون خسارة ما يقرب من مليون من الجنيهات فى العام كثمن للبضائع المصدرة للمستعمرات الأمريكية أقل ضرراً لهذا الاقتصاد من الخسارة التى تسببت عن قانون الدمغة وإن كانت هذه أقل فى الحجم من الأولى التى جاءت أثناء الانكماش الاقتصادى الذى أعقب الحرب مباشرة . فى هذه المرة لم يهرع التجار الإنجليز إلى محاصرة البرلمان الإنجليزى بظلاماتهم كما فعلوا فى المرة الأولى . على أنه من الواضح أن خسارة كهذه كانت لا تقارن بحال بآلاف الجنيهات القليلة التافهة التى شكلت دخل الدولة من أثمان السلع المستحقة للرسوم والتى أفلتت من الحظر على استيراد السلع البريطانية . وكلما أصبح الحظر أكثر فعالية ، أصبح حتى هذا الدخل الصغير معرضاً للضياع . ولقد اتضح بغير لبس أن برنامج « تاونزند » كوسيلة للحصول على المال كان مصيره الفشل الكامل وكارثة

بالنسبة للخطط التى وضعتها الحكومة للمستعمرات وعلى ذلك لابد للوزارة من أن تعمل بقدر ما تستطيع على تخليص نفسها من هذه الفوضى .

ومنذ أن اعتلى « جورج الثالث » عرش إنجلترا ، بدأت الوزارات تعتلى كرسى الحكم الواحدة بعد الأخرى فى تتابع سريع ، إلى درجة أن ستة من رؤساء الوزارات جاءوا إلى الحكم فى السنوات التسع الأولى من حكمه ، ولم يحظ واحد من هؤلاء من التاج أو البرلمان بدرجة من التأييد تمكنه من تشكيل وزارة منسجمة مستقرة أو التخطيط لسياسة متماسكة كى تنفذ فى المستعمرات . مثل هذا التغير وعدم الثبات كان هو السبب الأصلى الذى من أجلة عجزت بريطانيا العظمى ، فى السنوات المائعة التى أعقبت الحرب ، عن إيجاد أى نمط معقول يصلح لحكومة تتولى الحكم فى إمبراطوريتها الجديدة . لقد كانت هناك حاجة لاتخاذ قرارات هامة وخطيرة ولكن لم يوجد الشخص الذى كان لديه من الوقت والقدرة على فعل ذلك . وفى أثناء النصف الثانى من حكم « تشاتام » وصلت الفوضى حدها الأقصى من السوء فى حين كان المرض قد أقعده وأعجزه عن الكلام ووزراؤه يسير كل منهم فى سياسته الخاصة التى تتعارض مع سياسة الآخرين والجميع يغازلون المعارضة من طرف خفى . هذه الفوضى استمرت أثناء الشهور التى تولى فيها دوق « جرافتون » مسئوليات الحكم بالنيابة عن الوزارة . على أن بوادر سياسة متماسكة أخذت فى الظهور بمجرد تعيين لورد « فورت » وزيراً للخزانة ورئيساً للوزاة . وبالرغم من كافة أنواع المطاعن والهجاء الذى وجه لـ « نورث » من أجيال المؤرخين الأمريكيين المتحمسين الذين جاءوا بعده فقد كان رجلاً جذاباً ساحراً . والواقع أنه ليس ثمة ما يشير إلى تعصبه الأعمى أو إلى وقوعه فريسة لخيالات مريضة كما اتهمه بذلك ناقدوه وحساده . كان ربعة فى الرجال بادناً وكان

خامل العقل بطيء التفكير ولكنه لم يشعر بأى حقد تجاه المستعمرات ولم يتفجر في صدره أي حنق عليها يستوجب منه الثأر للإهانات الموجهة لكرامة بريطانيا . كذلك لم يكن خياله ليتصور أية صورة من الصور التى داعبت خيال « بيت » عن الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس والتى يمكن أن تجلب إلى اسم بريطانيا مجداً مؤثلاً . لقد كان كل ما أراده أن يؤدى واجباته ، ويقوم بأعماله يوماً بعد يوم بطريقة منظمة ومعقولة ، ويتصدى لأية مشكلات تأتى فى طريقه ، ويخدم مليكه فى صبر هادىء وعناد مقيم ، وبنفس هذا الصبر وذلك العناد يخلص للملك كل الإخلاص ولا شيء آخر خلاف ذلك . بهذه الطريقة الهادئة المنظمة البعيدة عن الانفعال والتأثر ضاعت إمبراطورية بريطانيا فى أمريكا .

أحد الإجراءات الأولى التى كان على « نورث » أن يتخذها فى مجال التنظيم والتهيؤ كان الخلاص من الرسوم التى سبق أن فرضها « تاونزند » . على أن تراجعاً آخر من ناحية الحكومة فى وجه تمرد المستعمرات ومشاكستها كان من الأمور التى يرفضها البرلمان ويأباها الشعب البريطانى نفسه وعلى هذا لم يجد « نورث » تعضيداً جدياً لمسلكه الجديد حتى فى داخل وزارته . وكما كان الحال فيما يختص بإلغاء قانون الدمغة ، كان ثمن التراجع هو الاعتراف المزرى بأن يمارس الجانب الآخر سلطات لم يكن يمارسها وذلك بالإضافة إلى استنباط صيغ منطقية لتبرير هذا التنازل وإلباسه ثوب الخضوع لمقتضيات المصالح البريطانية قبل الأمريكية . وفى حالة رسوم « تاونزند » كان التبرير أنه ليس من المصلحة التجارية فرض الضرائب على الصادرات البريطانية وبذلك تنتعش الصناعة الأمريكية . كان لابد من إيجاد بديل للإلغاء . فبدلاً من إصدار قانون ينص على الإلغاء روعى الاحتفاظ

بالرسم الضريبي على الشاى تقريراً لحقوق بريطانيا فى فرض الضرائب . ولقد اختير الشاى بالذات لأن حجج القائلين بغير المصلحة التجارية لا يهمها الرسوم التى تفرض على سلعة لا يمكن إنتاجها فى إنجلترا أو أمريكا ، بل بسبب رغبة « نورث » الملحة فى التشبث بالضريبة الوحيدة ، من بين جميع الضرائب التى قررها « تاونزند » والتى كان يمكن أن تأتى للحكومة بدخل محسوس .

وإزاء هذا التخفيف ، وافق البرلمان فى تردد على إصدار القوانين التى تلغى جميع الرسوم ما عدا الرسم المقرر على الشاى واعتمد الملك ذلك فى أبريل عام ١٧٧٠ . هذا الحادث كان فى حد ذاته عبارة عن إشارة البدء فى حركة ترمى إلى التحليل العام من أثقال النزاع مع المستعمرات الأمريكية . فمثلاً التزام المستعمرات بإيواء القوات البريطانية ، وهو النص الذى تضمنه القانون السنوى للتمرد ، ألغى دون ضجة من من المشروع التالى لهذا القانون ، كما أن القضايا أصبحت لا تحول على المحاكم البحرية الجديدة غير المرغوب فيها ، تلك المحاكم التى كانت تنعقد وتنفض دون أن تجد ما تفعله . كذلك أصبح المتهمون من سكان المستعمرات لا يرحلون إلى إنجلترا كى يحاكموا هناك ، كما أن استدعاء الناس للمحاكم بمقتضى إشعارات قضائية للإدلاء بأقوالهم أصبحت لا تستخدم .

ثمة عوامل مثيرة للقلق والاضطراب ظلت موجودة إذ أن قانون إقرار السلطة استمر يؤكد السلطان الكامل لبريطانيا على المستعمرات ، كما ظلت الرسوم المفروضة على الشاى والمولاس تجمع كنوع من الاستعراض لعضلات إنجلترا فى مجال ما تدعيه من حق فى فرض الضرائب . وقانون « الحد الفاصل »(١) ، وهو القانون الذى صدر عام ١٧٦٣ ، ظل سارى المفعول ، وظل هذا الخط فى أعالى الجبال يفصل —

---

١ — The Proclamation Line : قانون تخطيط الحدود فى الغرب الأمريكى .

أو يحاول أن يفصل — السكان الجائعين للأرض عن مناطق الأحلام التى اشتهوها. كذلك استمرت سلطات الجمارك ، بعد تدعيمها وتقوية فاعليتها ، تفرض رقابتها المتزايدة على الواردات من الشاى والمولاس . ومن يوم إلى يوم نشأت حرب مريرة خفية بين سكان المستعمرات وبين المسئولين عن جمع الرسوم الجمركية .

هذه الحرب التى بدأت صغيرة كان لابد أن تبلغ ذروتها بعد مرور عامين ، أى فى يونيو عام ١٧٧٢ ، عندما جنحت سفينة حراسة السواحل المسماة «جاسبى»(١) ، فى مياه « رود آيلاند » . عند ذلك اغتنمت هذه الفرصة مجموعة كبيرة من سكان المستعمرات بزعامة عدد من الشخصيات المرموقة وامتطوا ظهر السفينة وقبضوا على ضباطها وبحارتها ثم أحرقوها . وعندما حضرت لجنة ملكية للتحقيق فى هذا الحادث رفض السكان أن يتعاونوا معها ، وبذلك عجزت عن الحصول على أية معلومات ، ونتيجة ذلك أن أفلت من العقاب جميع المسئولين عن هذا الحادث .

ومن العوامل المثيرة للقلق أيضاً بقاء القوات البريطانية فى المستعمرات إذ جر ذلك معه سيلاً من الإهانات والمشاجرات والاحتكاكات التى كشفت عن وجود التوتر الدائم بسبب هذه القوات ، وفى عام ١٧٧٠ نشبت معركتان كبيرتان نسبياً بين سكان المستعمرات وبين هذه القوات إحداها وقعت فى « نيويورك » فى شهر يناير من ذلك العام وكانت تسمى « معركة التل الذهبى »(٢) وفيها حاربت أعداد كبيرة من الجنود الإنجليز معركة مستميتة ضد جماعات من سكان المستعمرات تسمى « أبناء الحرية » ، وهذه المعركة نشبت عقب مناوشات صغيرة استمرت عدة أيام . وبالرغم من أن عدداً من الطرفين أصيب أصابة بالغة فإن أحداً لم يفقد حياته فى هذه المعركة . وبعد هذه المعركة بشهرين وقع فى مدينة « بوسطن » صدام آخر

١ — Gaspee

٢ — Battle of Golden Hill

ولكنه كان أصغر من سابقه وعلى ذلك أقل منه أهمية ولم يكن المستوطنون فيه على حظ حسن كما كانوا فى المرة السابقة . وحدث فى هذا الصدام أن أطلقت فرقة محاصرة من الجيش البريطانى نيران بنادقها على عدد من الثوار وقتلت منهم خمسة . وبالرغم من أن أبواق الدعاية فى أوساط المستوطنين بالغت كثيراً فى الحادثين ، وبخاصة فيما يختص « بمذبحة بوسطن »(١) ، فإن العناصر ذات الشعور بالمسئولية فى المستعمرتين — « نيويورك وبوسطن » — سعت إلى وضع حد لحوادث العنف المتزايدة.وفى «نيويورك» ألقت السلطات الحكومية «بألكساندر ماكدوجالد»(٢) زعيم « أبناء الحرية » فى غياهب السجون . ومما يذكر هنا أن خطيبين من خطباء الجماهير هما «جون آدمز» و «جوشوا كوينزى»(٣) دافعا عن الجنود البريطانيين بقتل المستوطنين أثناء محاكمتهما فى « بوسطن » واستطاعا أن يبرآهم .

على أنه بالرغم من الاحتكاك المستمر مع الجنود البريطانيين والمشرفين على الجمارك ، وعلى الرغم من الخطب المستفيضة التى ألقاها رجال الدعاية فى مجتمعات المستوطنين ، وبالرغم من تزايد أعباء القوانين الجائرة والمنحازة للتجارة البريطانية ، فإن العلاقات بين بريطانيا والمستعمرات أخذت تعود تدريجياً إلى سابق عهدها من التراخى وعدم الإهتمام كما كان الحال قبل الحرب ، وشرعت المستعمرات الوحدة بعد الأخرى تتخلى عن سياسة مقاطعة الاستيراد من إنجلترا ماعدا ما يختص بالشاى الذى كان فى العادة يهرب من « هولندا » . لقد تسبب الرخاء المتزايد فى التقليل

---

١ — Boston Massacre

٢ — Alexander Mcdougald

٣ — Josiah Quincy

من التوتر بشأن الأعباء التى تفرضها الضرائب على أفراد الشعب فى المستعمرات . ما من مشكلة حتى الآن وجدت الحل الصحيح ، ولكن أشياء عديدة أخذ الناس يغضون النظر عنها،وهكذا الحال مع معظم الأحداث السياسية العظيمة . لقد كان من المستحيل التوصل عام ١٧٧٠ إلى نمط معين للعلاقات الإنجليزية الأمريكية بحيث يمكن لكل من البرلمان الإنجليزى وسكان المستعمرات أن يقبله إذ أن تلك العلاقات كان فى الإمكان التوصل إليها فقط عن طريق تفادى الخلافات الصعبة بين الجانبين إلى أن يظهر بمرور الوقت نمط من الحكم يقبله الطرفان . على أن أسلوب « نورث » تجاه المستعمرات ،ذلك الأسلوب الذى اتسم بالتغافل وعدم المبالاة ، كما أن السياسة ذات الطابع المحدود التى اتبعها فى كل مايختص بها ، خلقت روح التفاؤل فى إمكان تهيئة الجو لالتئام الجراح القديمة .

كان من الجائز أن تتطور الأمور بحيث يتحقق هذا الالتئام ، كما كان من الجائز أيضاً أن يظهر إلى الوجود فى الوقت المناسب « كومونولث » بريطانى أكثر رحابة وأشد تحللاً من قيود المركزية الضيقة . غير أن الذى حدث كان خلاف ذلك تماماً إذ أن بذور الكارثة كانت موجودة فى قانون عام ١٧٦٦ الذى نص على حق إنجلترا فى فرض الضرائب على سكان مستعمراتها ، كما كان مما لا مناص منه أن تأتى الرسوم المفروضة على الشاى ثمارها من ناحية الاستغلال .

وثمة أيضاً مشكلات أخرى لم تحل فى الهند ونتج عنها سلسلة من الحوادث وضعت حداً للغزو البريطانى لها وبذلك عادت بريطانيا والمستعمرات تقف الواحدة منها فى وجه الأخرى ويفصل بين الجانبين مشكلة لا حل لها ولا يمكن الخلاص منها وهى الحكم والكيان الإمبراطورى .

الفصل السادس

نهاية امبراطورية

تحدثنا كثيراً فى الفصول السابقة عن الحوادث التى وقعت فيما بين عامى ١٧٦٣ و ١٧٧٠ إذا أنه فى تلك السنوات بالذات تنبهت بريطانيا ، كلياً أو جزئياً ، لمسئوليتها الاستعمارية الجديدة. لقد كانت تلك الفترة هى الفترة التى حاولت فيها الحكومة القابعة فى « هوايتهول »(١) أن تقبض بكلتا يديها على مراكز التجارة المنتشرة على رقعة من الأرض واسعة ، وعلى أملاك نائية وسط القفار ، وعلى محطات تجارية أنشأها فى الأصل عدد من المغامرين وأصبحت فيما بعد من المستعمرات المرموقة وأن تشكلها بحيث تصنع منها نوعاً من « الكومونولث »(٢) السياسى المنظم .لقد حاولت، تحت أسوأ الظروف ، عندما ضاع العقل ونضب معين الخيال الملهم فى أقسى الحروب التى رآها العالم وأفظعها . وعندما أدار الناس ظهورهم — كما حدث عقب الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى — لكل ما هو عظيم ونبيل أخذوا يسعون إلى إثراء أنفسهم. كان هذا الوقت وقت الفوضى السياسية إذ جاءت إلى الحكم فى بريطانيا سلسلة طويلة من الوزارات قصيرة العمر تتكون من رجال صغار بغير سند وهؤلاء وجدوا أنفسهم أمام مشكلات هائلة لا يستطيعون أن يفهموها جيداً فتصدوا لها بقلوب واجفة.

ليس مما يثير الدهشة إذن أن يكون الفشل من نصيب بريطانيا فى كل موقف

---

١ — Whitehall : مقر الحكومة البريطانية

٢ — Commonwealth : مجموعة شعوب تتعاون فيما بينها مع احتفاظ كل منها باستقلاله

تقريباً . كان جهازها الإدارى فى المستعمرات قد تقوى بعض الشىء ولـكن الموظفين الجدد لم يفعلوا شيئاً سوى أن يحكموا تنفيذ قوانين الجمارك حول « بوسطن » . وزاد عدد القوات العسكرية البريطانية المرابطة فى العالم الجديد ولـكنها كانت مجرد زيادة إلى الحد الذى يغضب سكان المستعمرات ولا يرهبهم . أما الأفـكار الجريئة لتحسين نمط الإدارة فى المستعمرات وتطوير مقوماتها وتحديد مضمونها فلم توضع موضع التنفيذ الجدى. إن الجهود الرامية إلى إبعاد موظفى التاج عن مجالات الصراع ، والقضاء على نظام المحلفين المحليين فى المحاكم العامة عن طريق تحويل قضاياهم إلى إنجلترا أو إرسالهم إلى المحاكم البحرية التى تنعقد دون محلفين ، هذه الجهود ظلت دون ثمرة .

أما مشـكلة الأراضى الغربية فقد بقيت بغير حل . فخط الحدود الذى صدر عام ١٧٦٣ ظل كما هو ، أى ظل يجرى بحذاء القمم العالية لجبال «أليجى»(١) وكان قد رسم أصلاً لإعطاء الحـكومة البريطانية الوقت الـكافى لـكى تتخذ على مهل قرارتها بشأن الأراضى الغربية . وبعد مرور عشر سنوات من صدور القرار لم يكن هذا الخط قد تغير فيه شىء . هل تظل قضية الأراضى الغربية بغير حل ، أى تترك للهنود كمصدر يحصلون منه على الفراء،وبذلك ويرغم المستوطنون على الاتجاه شمالاً إلى « نوفاسكوشيا » وجنوباً إلى « فلوريدا » ؟ أو هل تتجه سياسة إنجلترا نحو العناية بهذه الأراضى وتطويرها بغرض استعمارها واستغلال خيراتها ؟ ظل هذا السؤال دون جواب إذ أن القرار كان يتوقف على هل كانت بريطانيا تنظر إلى أمريكا باعتبارها امتداداً طبيعياً لها ، أو هل هى مجرد محطات نائية يستفاد منها فى التجارة،وعلى ذلك يحسن أن تـكون قريبة من الساحل ، كما ينبغى أن تزرع أراضيها بالطريقة التى تخدم سياسة بريطانيا الاقتصادية .

---

١ — The Alleghenies

أما ما حدث بعد ذلك فكان شيئاً آخر خلاف ذلك،إذ أن الحظر على استيطان الأرض إلى الغرب من ذلك الخط بقي كما هو ، ولكن التنفيذ لم يكن جدياً. فلم يأت عام١٧٧٠ إلا وكان عشرون ألفاً من المستوطنين قد اتجهوا غرباً عبر مياه نهر « الأوهايو » . وظل هؤلاء فى أماكنهم الجديدة دون أن تتخذ القرارات لحمايتهم أو لإدارة شئونهم .

وحتى ذلك الوقت لم يتقرر هل تترك الأراضى الغربية دون حماية باعتبارها منطقة هندية،أو هل تكون موضع العناية والاهتمام من قبل الحكومة البريطانيا كأرض إنجليزية ؟ وحتى ذلك الوقت أيضاً استمر مندوبو الحكومة يقومون باتصالاتهم مع القبائل الهندية ، ولكن إصدار التصاريح للتجار أصبحت مرة أخرى من اختصاص كل مستعمرة على حدة، وبذلك فتح الطريق ثانية للفوضى التى وقعت عام ١٧٥٠ والسنوات التى تلت . وبالرغم من أنه كانت هناك قوات بريطانية فى الموانى الأمريكية حيث لم يكن للمستعمرات أعداء،فقدكان فى البرية الواقعةعلى حدود الأراضى الغربية حفنة قليلة من الجنود الإنجليز لكى يخضعوها لإرادة المستوطنين . لقد ظلت « كندا » والأراضى الغربية على حد سواء ينتظران عبثاً ظهور الحكومة الإدارية فى كل منهما ، أو أى نمط إدارى يبعث على الاستقرار .

لقد صرف النظر عن الخطط الاستعمارية لأن مشكلة الحصول على المال للصرف على إدارة المستعمرات لم تكن قد حلت بعد وأصبح واضحاً أن سكان المستعمرات لن يوافقوا بسهولة على دفع الضرائب التى يطلبها البرلمان،وهذا الأخير لم يكن بدوره راغباً فى أن يتنازل عن حقه فى فرض الضرائب للحكومة ، وبذلك أصبح الملك حراً فى أن يعمل على إيجاد مصدر مستقل يحصل منه على ما يريد من مال وقد يكون ذلك المصدر الهبات التى كان يطالب الجمعيات التشريعية،فى المستعمرات بتقديمها . هذه السلسلة من المآزق نشأت أصلاً من عجز المسئولين فى إنجلترا عن

إيجاد نمط من الحكومة تشترك فيها المستعمرات على قدم المساواة مع الوطن الأم - لقد كانت كلمة « المملكة » تطلق على بريطانيا وبريطانيا وحدها. أما المستعمرات، فلم تكن هى المملكة أو حتى متعلقاتها الممتدة عبر مسافة من وجه الأرض ، بل أملاك تابعة لها وليس لوجودها هدف سوى خدمة أهداف بريطانيا .

كذلك خابت فكرة الإمبراطورية فى الهند . ذلك المسرح الواسع الذى أبدع عليه « كليف » ألواناً من الشجاعة والجرأة أصبح الآن حلبة للألعاب البهلوانية الرخيصة وميداناً لكل أنواع الكزازة المهينة تضحى فيها باستهتار كبير مصالح كل من الشعب الهندى والتاج البريطانى وشركة الهند الشرقية على السواء . وطالما أن أحلام الغنى والثورة المستباحة تراقصت فى خيـــال جميع الجالسين على الكراسى فى لندن ، لم يكن فى الإمكان عمل أى شيء لإدخال قدر من النظام إلى تلك البلاد المضطربة خشية أن يجلب النظام معه النهاية المحتمة لعمليات السلب والنهب المنتشرة هناك . وممـــا يثير الدهشة أن فشل الإنجليز فى الهند كان هو العامل الأساسى فى وضع حد للهدنة القلقة التى عقدتها إنجلترا هناك عام ١٧٧٠ ، وكذلك تقويض دعائم الإمبراطورية الإنجليزية فى أمريكا .

وكما حدث عقب الحرب التى نشبت فى عهد الملكة « آن » وتلك التى نشبت فى عهد الملك « جورج » تلاشى أثر النزوة الطارئة لإعادة تنظيم الإمبراطورية ، تلك النزوة التى كانت تثيرها وتدعمها سنوات الحرب المليئة بالإحباطات والقلق . ومرة أخرى أخذ الموقف يبدو كأنما كل شيء عاد إلى حالته قبل الحرب عندما كان كل من الوطن الأم والمستعمرات لبعد المسافة بينهما يجنحان إلى الإفصاح عن إدعاءاتها الخاصة بحرية ودون ما حاجة إلى التأكد من صحة ما يدعيان . ولكن الحال أصبح يختلف الآن، فالموقف الذى كان يتطلب اتحاداً وتكتلاً، لم يعد يتكرر . وبنهاية الحربين نجد كلاً من إنجلترا من جهة والمستعمرات من جهة أخرى يلتزمان

بعزلتها ، ولم يكن ثمـة ما يدعو إلى إقامة علاقات إمبريالية ، كما تمسك كل من الطرفين بوجهة نظرة الخاصة .

ومرة أخرى أصبحت الإمبراطورية كتلة واحدة فالمشكلات المتعلقة بأملاك إنجلترا في أمريكا، ومشكلات الهند تأجل البت فيها،كما انعقدت النية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنظيم ،والتوطين،والإدارة ،والدفاع عن الأراضي الغربية، وطريقة تمويل تلك العمليات . ومع التوسع السريع في التجارة أخذت العلاقات التجارية بين بريطانيا والمستعمرات تتضخم وتقوى وعلى ذلك أصبح من الضروري أن تتغير من وقت إلى آخر القوانين والقرارات المنظمة لها . على أن النمو المطرد للمستعمرات لابد أن يرغمها في الوقت المناسب،وبسرعة ، على ترك مكانها داخل نطاق التجارة الإنجليزية القائمة على أساس مبدأ الموازنة التجارية(١) ، والاعتماد على صناعتها هي،وخلق أنماطها التجارية . هنا لابد من اتخاذ القرارات،إما لتشجيع هذا النمو ودفع عجلته إلى الأمام ، وإما للعمل على خنقة بقوة. ومشكلات الدفاع عن الإمبراطورية هي الأخرى تتطلب حلاً — وحكمها حكم مشكلات التنظيم الإمبراطوري والتمويل ، وأطماع فرنسا ، وإن خمدت بعض الشيء ، كانت حية تنتظر فرصتها للثأر . وعلى طول نهر « المسيسبي » ، وعلى حدود البحر «الكاريبي»،بقيت منطقة يكثر فيها الإحتكاك مع أسبانيا . وفي الهند ، وفي الغرب الأمريكي ، وحول مراكز التجارة في إفريقيا ، كانت هناك أعداد كبيرة من الأهالي المحليين تضطرب نفوسهم بالعداء الشديد لبريطانيا .

كان لابد ، بطريقة من الطرق ، من اتخاذ قرارات على جانب كبير من الأهمية

---

١ — The British Mercantile Policy : المبدأ الاقتصادي القائم على أساس تجميع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة أو المعادن الثمينة والعمل على زيادة التصدير بحيث يفوق الاستيراد

لصالح الإمبراطورية ولها صلة بمستقبل جميع سكانها فى الداخل والخارج . هذه القرارات لابد أن تصدر من قوة مركزية عليا أما مكان هذه القوة فظل سؤالاً يفتقر إلى جواب .

وسلسلة الحوادث التى أدت فى النهاية إلى الاستقلال بدأت بالانهيار المالى الذى أصاب شركة الهند الشرقية البريطانية . هذه الشركة كانت قد تعرضت للنهب والسلب لسنوات عديدة من جانب العاملين فيها الذين كانوا يضعون أيديهم على كافة الفرص التجارية الجديدة ويستغلونها لمصالحهم الشخصية . لقد كانت سنوات الحرب فى الهند وما صاحبها من اضطرابات فى أجزاء عديدة منها قد كلفت الشركة أموالاً طائلة كما أسهم سؤ الإدارة الشنيع فى ضياع تلك الأموال . ومقاطعة الشاى البريطانى المستورد من الهند ، وهى المقاطعة التى كانت مازالت منفذة جزئياً فى المستعمرات ، كان من نتائجها إضعاف سوقه فى أمريكا إلى حد كبير مما جعل الشركة عاجزة عن دفع التزاماتها المالية للخزانة البريطانية . وفجأة فقدت أسهمها — وكانت الورقة المفضلة فى سوق الأوراق المالية ولدى الماليين البريطانيين — ما يقرب من نصف قيمتها ، وبدا كأنه من الأمور الضرورية لدى رجال حكومة « نورث » تصفية هذه المؤسسة الكبيرة ذات الطابع العالمى التى اعتمد عليها التاج فى إدارة مصالحه الواسعة فى الهند ، والتى ارتبطت بها ارتباطاً وثيقاً كافة الأحزاب والجماعات العاملة فى مجال السياسة البريطانية .

أراد « نورث » أن يحقق ذلك بأسلوب بارع . لقد كان السبب الرئيسى الوحيد للضيق المالى الذى لحق شركة الهند الشرقية صادراً من الكميات الهائلة من الشاى المحبوس فى مخازنها . ولكى يشجع بيع هذا الشاى ، اقترح « نورث » إلغاء كافة الرسوم المفروضة عليه عند إعادة تصديره إلى أمريكا . وأكثر من ذلك ، اقترح « نورث » السماح للشركة بشحن بضائعها للمستعمرات الإنجليزية فى أمريكا

مباشرة حيث تبيع بضائعها عن طريق وكلائها التجاريين المعتمدين بمعرفتها، وكان المتبع حتى تلك اللحظة أن تبيع الشركة بضائعها فى إنجلترا فقط وعن طريق المزاد العام . وبالرغم من أن ضريبة البنسات الثلاثة التى كانت مفروضة على كل رطل من الشاى يدخل المستعمرات فى أمريكا ظلت كما هى فإن تخلص هذا الشاى من الرسوم المرتفعة الأخرى التى كانت تجبى عليه فى إنجلترا من طبقة الوسطاء والسماسرة الذين كانوا يشترونه هناك ثم يعيدون تصديره للمستعمرات معناه أن سكان المستعمرات سوف يصبحون قادرين على شراء الشاى بسعر أرخص مما اعتادوا أن يشتروه به وأرخص أيضاً من الأسعار التى كان يباع بها فى أسواق إنجلترا نفسها . بل إن السعر الجديد يمكن أن يكون نصف القديم وبهذه الطريقة البارعة أصبح فى الإمكان القضاء على الشاى المهرب من «هولندا» وكان مسيطراً على السوق فى المستعمرات ، وكذلك القضاء على التجار العاملين فى التهريب وتسديد ضربات موجعة لهم مع الرجاء من أن يتحقق اعتياد سكان المستعمرات على شراء الشاى الهندى وبذلك يتم استدراجهم إلى قبول الرسوم المقررة عليه . لقد اقترن هذا الاقتراح بخطط ترمى إلى تقديم المساعدة المالية المباشرة للشركة مع استمرار هذه المساعدة إلى أن تتمكن من الوقوف على قدميها . وفى ٢٧ أبريل عام ١٧٧٣ ، صدق البرلمان على مشروع هذا القانون ، ولكن شحن الشاى للمستعمرات لم يبدأ إلا فى الخريف التالى .

كان من الممكن أن ينجح هذا المشروع لو أنه لم يكن هناك إلا الضريبة تشغل اهتمام الناس إذ من الممكن أن يبتلع سكان المستعمرات الطعم فيشربون مع الشاى الضريبة وهى ثلاثة بنسات على الرطل . غير أن المسألة لم تكن كذلك إذ أن احتكار شركة الهند الشرقية للشاى كان فى حد ذاته تهديداً مباشراً للتجار الذين كانوا يشكلون الطبقة الرائدة فى أى مجتمع من مجتمعات المدن الساحلية . كان الشاى، أهم سلعة من السلع التى قامت عليها تجارة الاستيراد فى المستعمرات والتنازل

عنها لشركة بريطانية تحتكر استيرادها ، لا بد أن يشكل تهديداً مباشراً وخطيراً لتجار هذه السلعة ومصالحهم . من يضمن أن المستقبل لن يحمل قرارات أسوأ من تلك ؟ إذا كان الشاى فى هذه المرة فلماذا لا يأتى الدور فى المرات التالية على سلعة أخرى أساسية ؟ أليس من حق الشركات البريطانية التى أعطاها البرلمان الإنجليزى امتياز التجارة مع أمريكا أن تمارس ذلك الحق كما تهوى ؟ هذا التهديد المباشر جعل التجار يتمثلون بقوة بوادر الخطر الزاحف على الحريات الأمريكية ، ذلك الخطر الذى يمكن أن يتفاقم فى حالة الوقوف موقفاً سلبياً تجاه الرسوم المقررة على الشاى . هكذا أصبح هؤلاء التجار رواداً فى مجال التنظيم الشعبى المطالب بالعمل فى كل ميناء بحرى .

واجه التجار الذين أختيروا ليكونوا مندوبين عن شركة الهند الشرقية ووسطاء لها فى تسلم الشاى وبيعه تهديداً وتعرضاً للعنف كذلك التهديد الذى سبق أن واجه موزعى طوابع الدمغة عقب صدور القانون الخاص بذلك . على أنه فى هذه المرة لم ينتظر الأشخاص المهددون حتى يبدأ الاعتداء عليهم فاستقالوا فى هدوء ودون إبطاء باستثناء « ماساتشوستس » . لقد قام المحافظ « هاتشينسون » العجوز ، وهو من الشخصيات الحازمة المعروفة بالدقة وسليل عائلة من أعرق عائلات « ماساتشوستس » ، بالمحافظة على النظام وتغليب سيادة القانون بحزم استمده مما حدث له من تخريب لممتلكاته فى أثناء الاضطرابات التى نشبت عقب صدور قانون الدمغة . كان أبناؤه من بين المندوبين المعينين من قبل الشركة لتسلم الشاى وتوزيعه على التجار ولم يكن « هاتشينسون » بمستعد لقبول أى استقالات يمليها التخاذل فى وجه التهديدات الصادرة من الغوغاء والسوقة . وبدلاً من ذلك ، حدث أن المندوبين فى « ماساتشوستس » احتموا بالحراب البريطانية وكان ذلك فى مدينة « كاسل وليامز » بالذات .

وفى نوفمبر وديسمبر بدأت السفن ترسوفى الموانى الكبرى على طول الساحل ولكنها أخذت تعود من معظمها ومعها حمولتها من الشاى لغياب المندوبين المكلفين بالاستلام . وفى ميناء « شارلستان » أنزل الشاى وسلم كأمانة توضع فى مخازن الاستيداع الجمركية . وفى « بوسطن » وحدها كان الاتفاق والتراضى مستحيلاً إذ أن السكان هناك رفضوا رفضاً قاطعاً السماح بإنزال الشاى إلى الأرصفة . أما « هاتشنسون » فرفض الإذن للسفن بالإبحار بلا تسديد للرسوم المقررة على حمولتها. وبعد عشرين يوماً فى الميناء ، طلب « هاتشنسون » من حرس الجمارك باسم القانون الاستيلاء على حمولات السفن لعدم سداد الرسوم والتحفظ عليها فى مخازن الاستيداع الجمركية . واستمرت حالة التوقف هذه حتى ١٦ ديسمبر ، وهو آخر يوم من أيام بقاء الشاى فى السفن،وفى هذا اليوم أسرع سكان « بوسطن » بإنزال الشاى إلى الشاطىء بعد أن تسلقوا السفن الثلاث المنتظرة فى الميناء وألقوا بحمولتها على أرصفة الميناء . وثمة حوادث مماثلة سميت حينئذ « بحفلات الشاى(١) » وقعت فى أماكن أخرى من المستعمرات ولكن السبب فى كل ذلك كان يعزى لحادث « بوسطن » فهو الذى فتح الباب لغيره من الحوادث .

هذا الحادث لم يكن مجرد شىء عابر . لقد قدر ثمن الشاى بآلاف الجنيهات وما من شك فى أن إتلافه كان خروجاً صريحاً ومقصوداً على القانون . وفى رأى الإنجليز فى ذلك الوقت ، أن حرق صورة للمحافظ أو تمثال له من القار والريش يمكن أن ينظر إليه على أنه فورة عابرة ، أما إتلاف سلعة قيمة مثل الشاى لابد أن يعرض أساسيات المجتمع للخطر. لقد كان هذا الحادث أمراً اشترك فيه جميع سكان مدينة « بوسطن » وليس مجرد خفنة من الغوغاء . وفى ١٦ ديسمبر عقد فى

---

١ — Tea - parties : نسبة الى التجمعات التى حدثت فى الموانى فى ذلك الوقت بقصد إلقاء الشاى الى البحر.

بلدية « بوسطن » اجتماع ضم ثمانية آلاف شخص،ومن هذا الاجتماع انبثقت الجماعة المسماة « بالهنود » وبعده تسلق آلاف الناس السفن الحاملة لطرود الشاى . والمعتقد أن « جون هانكوك » و « صامويل آدمز » هما اللذان توليا تنظيم الغارة ، بل أن أشيع أيضاً أنهما اشتركا فيها اشتراكاً فعلياً . ما من فرد واحد من سكان مدينة « بوسطن » قبل بعد ذلك أن يتقدم للشهادة ضد أى فرد من جماعات المهاجمين إذ أن المدينة كانت كلها يداً واحدة فى حركة الخروج على القانون هذه .

وأخيراً نفد صبر الإنجليز إذ أن مثل هذا الحادث الذى وقع بعد سنوات من التراجع البريطانى أثار غضب حتى « نورث » بما عرف عنه من فتور وعدم مبالاة وضايقه كما ضايق جميع الإنجليز تواطؤ سكان المدينة مع المتظاهرين ورفضهم الإبلاغ عنهم ، وعلى ذلك صمم الإنجليز على عقاب المدينة بل المستعمرة كلها . وللمرة الأولى خلال عشرات السنين كلها مشاحنات مع المستعمرات ، كان رد بريطانيا على المقاومة العلنية التى أظهرتها تلك المستعمرات يقوم على استخدام القوة وليس التنازل عن الحقوق ومنح الامتيازات .

وحتى ذلك الوقت فى بريطانيا ، كان ما زال يوجد عدد قليل من الزعماء الذين استطاعوا برغم كل شيء ، ووسط الغضب الشديد الناتج عن إتلاف الشاى ، أن يحتفظوا بعيونهم مفتوحة ومثبتة على مصير الإمبراطورية وعلى ضرورة العمل على أن تعود العلاقات الحسنة مع المستعمرات . وبالرغم من أن « تشاتام » كان أشد ما يكون حنقاً على حادث « بوسطن »، فإنه أشار بضرورة الإقلاع عن سياسة العقاب لكل المدينة أو المستعمرة ، وكذلك فعل « أدموند بيرك » . على أن تحذيرات كل من « تشاتام » و « بيرك » لم تؤد إلى أية نتيجة إذ أن البرلمان كان قد أخذ علماً بالحادث عند انعقاده بعد عودته من الإجازة فى ٧ مارس عام ١٧٧٤ . وبعد ثلاثة أسابيع من انعقاده اجتمعت الوزارة وجعلت مجلس العموم يوافق على

مشروع « قانون ميناء بوسطن »،وكان هذا هو العقاب السريع لمدينة «بوسطن» نفسها . لقد كان هذا القانون يقضي بغلق الميناء في وجه كافة أنواع السلع التجارية سواء منها الصادرة أو الواردة باستثناء البضائع الخاصة بالمخازن العسكرية والقوات البريطانية وكذلك شحنات الأغذية والوقود وغير ذلك من المواد الهامة التي توافق عليها قوات خفر السواحل موافقة صريحة . لقد كان من المقرر أن ينفذ هذا القانون ابتداء من أول يونيو وأن يظل معمولاً به إلى أن يسدد عن الشاي الذي أتلف وكذلك الرسوم الجمركية المقررة عليه . ولما كانت « بوسطن » من المدن التي تعيش على التجارة فإن قانوناً كهذا لابد أن يقضي على مظاهر الحياة فيها . أما جميع المقترحات التي رمت إلى عدم البدء في تنفيذ القانون إلا بعد القيام بتحريات جديدة ومنح المدينة فرصة أخرى كي تدفع ما طولبت به اختياراً ، فقد صرف النظر عنها نهائياً . إن غضب بريطانيا الذي ظل وقتاً طويلاً يئز على نار هادئة بدأ الآن يغلي بقوة .

وبمجرد أن وجد البرلمان أن لا مناص من اتخاذ قرار حاسم ، أخذ يعمل بسرعة على تدعيم موقفه في المستعمرات،فأصدر في ٢٠ من مايو ثلاثة قوانين إضافية أحدها ينص على وضع المشروعات التي سبق مناقشتها عن إعادة تنظيم الإدارة الحكومية في مستعمرة « ماساتشوستس » موضع التنفيذ . وهذا القانون الخاص بحكومة « ماساتشوستس » كان في حد ذاته شيئاً حاسماً إذ أنه تقرر بمقتضاه أن يعين الملك أعضاء المجلس التشريعي في تلك الولاية وكانوا حتى تلك اللحظة ينتخبون انتخاباً مباشراً على أن يستمروا في أماكنهم طالما أنهم حائزون لرضائه . كذلك نص هذا القانون على أن قضاة المحكمة العليا في تلك الولاية ، وهي أعلى جهة فيها ، لابد أن يعينوا بموافقة الملك بناء على اقتراحات مقدمة من المحافظ . أما كافة فئات القضاء الأخرى من قضاة جزئيين ورؤساء للنيابة ومساعدين لهؤلاء الرؤساء ،

فالمحافظ هو الذى يعينهم فى مناصبهم ويظل كل منهم فى مركزه طالما أنه حائز لرضاء المحافظ أو الملك . وبمقتضى هذا القانون أيضاً يستطيع مأمور الأحكام المدنية ، وهو الآن رجل المحافظ ، أن يعين المحلفين فى المحاكم وبذلك يصبح مسئولاً عن إقرار عضويتهم كمحلفين . واجتماعات المدن أصبحت بحكم هذا القانون محظورة ، بإستثناء اجتماع واحد كل سنة ويخصص لانتخاب أعضاء مجلس المدينة ، وأية اجتماعات أخرى يمكن أن تعقد بناء على تصريح من المحافظ على أن تناقش فقط الموضوعات التى يوافق على مناقشتها .

هذا القانون كان من حيث دلالاته ومضمونه على درجة من الخطورة تفوق ما كان لقانون إغلاق ميناء « بوسطن » منها . والذى كان متبعاً حتى ذلك الوقت هو أن المرسوم الصادر من الملك والمختوم بالخاتم الكبير للدولة يعتبر ميثاقاً محترماً لا يجوز نقضه أو تعديله إلا بموافقة الطرفين المختصين أو بمقتضى إجراء قانونى أساسه نقض الدستور . وفى كثير من المستعمرات اعتمد السكان على دستور مماثل اتخذوا منه ضامناً يضمن لهم حقوقهم . ومع ذلك فالبرلمان الإنجليزى هنا يقرر لنفسه حقاً ينزع بمقتضاه إلى تعديل دستور « ماساتشوستس » أو إلغائه حسب إرادته ، فإذا مر هذا الأمر دون معارضة فلا بد أن تصبح الدساتير الأخرى فى المستعمرات لا معنى لها ولا مضمون إلا بالقدر الذى يريده البرلمان . والأكثر من ذلك أن روح هذا القانون وطبيعة ما أدخل عليه من تعديلات كادت تحرم « ماساتشوستس » من حريتها التى مارستها فترة طويلة حرماناً كاملاً . لقد كان فى استطاعة المجلس أن ينعقد ، ولكن قدرته على إصدار القوانين وفرض الضرائب أو إلغائها تعرضت لأزمة كبيرة طالما أصبح للبرلمان سلطة التشريع للأمور الداخلية فى « ماساتشوستس » وفرض الضرائب كما يهوى ، وتوجيه الإيرادات المحلية نحو أمور من صميم الخزانة البريطانية كدفع مرتبات كبار الموظفين المحليين . لقد أصبح

الالتجاء للمحاكم قليل القيمة طالما أن التاج يسيطر على القضاة ومأمورى الأحكام المدنية والمحلفين . وحتى الحماية البسيطة لمثل هذه المحاكم تعرضت للاعتداء بمقتضى قانون مصاحب يسمح لأى موظف بريطانى فى المستعمرة يقدم للمحاكمة لأمور بدرت منه أثناء تأديته لمهام وظيفته،أن يطالب بنقل قضيته إلى محاكم بريطانيا ويتم له ذلك بعد موافقة المحافظ والمجلس .

وفى لحظة الحماس هذه أقدم البرلمان فى نفس الوقت على حل المشكلات المعلقة بين إنجلترا وحكومة كندا ، وبينها وبين المناطق الشمالية الغربية وهى الأراضى الواقعة إلى الشمال من نهر «الأوهايو » والمحصورة بين جبال «الأبلاش» ونهر «المسيسبى»، إذ أن « قانون كويبك » وهو الصادر فى نفس اليوم (٢٠ مايو ١٧٧٤) الذى صدر فيه قانون حكومة « ماساتشوستس » و « قانون تنظيم القضاء » ، إعترف بالأنماط الفرنسية الإدارية فى كندا وقرر استمرارها . لقد تم الاعتراف بالكنيسة الكاثوليكية هناك كما تم منح المجلس التشريعى، وهو مجلس معين وليس منتخباً ، سلطة التشريع . والقانون المدنى الفرنسى بما ينطوى عليه من إجراء المحاكمات دون وجود المحلفين ، أصبح هو القانون الأساسى فى كندا . أما القرار الذى حمل فى طياته الشؤم للمستعمرات القديمة فكان التعديل الذى أدخل على حدود « كويبك » لكى تستوعب الشريط الواسع من الأرض إلى الشمال من نهر «الأوهايو» والممتدة إلى الغرب من الجبال إلى نهر « المسيسبى » . ومن المؤكد أن الوزارة البريطانية نظرت إلى هذا القرار نظرة بعيدة كل البعد عن الخلاف الذى نشأ حول شاى ميناء « بوسطن » ، ومن المؤكد أيضاً أنها رمت ، فيما يختص بالأراضى التى يدخل فيها الآن ولايات « أوهايو » و « إنديانا » و « إلينوى » و « متشجان » ، إلى أن تعمل على تهيئة نمط مؤقت من أنماط الإدارة حتى تصبح البلاد على درجة كافية من الاستقرار بحيث تستطيع أن تمول حكومة أكثر تنظيماً . والواقع أن القرار ذاته

تضمن بنداً على درجة من الغموض إذ أنه قضى على أية نية ترمى لحرمان المستعمرات التى كانت موجودة حينئذ من ولاية حكومتها الدستورية على الأراضى الواقعة فى الأجزاء الغربية منها .

وقانون « كويبك » ، مع ذلك ، لم ينظر إليه سكان المستعمرات فى أمريكا بمثل هذه النظرة ، فقد خيل إليهم أن معظم مادخلوا الحرب من أجله وانتصروا أثناء الحروب الفرنسية والهندية تنازلت عنه حكومة لندن دون عناء . لقد كانت الأهداف التى حارب سكان المستعمرات من أجلها لتسع سنوات هى فتح الغرب الأمريكى فى وجه المستوطنين من سكان المستعمرات القديمة ، والعمل على توجية تجارة الفراء الغنية وجهة مدينة « ألبنى » و « بنسلفانيا الغربية » على وجه العموم بدلاً من « منتريال » ، وحماية أراضى الغرب من الحكومة المستبدة فى كنداً الفرنسية وجعلها أرضاً حرة أمريكية بروتستانتية: وكل هذه الأمور أصبحت الآن تبدو سراباً . بل إن البديل عن ذلك كان غلق الغرب الأمريكى كله فى وجوههم ووضعه تحت إدارة حكومة أخرى فى « مونتريال » تعمل على استمرار التقاليد الاوتوقراطية الكاثوليكية وهى تقاليد نفس العدو القديم .

والقوة التى قررت حكومة إنجلترا أن تقف خلف هذه القوانين أفصح عنها قرارها المتضمن إرسال فرق إضافية من الجيش البريطانى للاستقرار فى « بوسطن » ، وبذلك بلغ مجموع الفرق المعسكرة فيها ست ، كما أن قانون الإعاشة[1] الذى صدر فى ٢ يونيو عام ١٧٧٤ ، أعاد إلى الوجود بنود قانون الثورة(٢) ، وهو الذى طالب

---

١ — Quartering Act : ينص على قيام سكان المناطق بإعانة الجنود الإنجليز المعسكرين بالقرب منهم

٢ — Mutiny Act

المستعمرات بتقديم المسكن والمأكل للقوات البريطانية مع إضافة شيء جديد أثار حنق سكان المستعمرات وهو ضرورة إيواء الجنود فى البيوت الخاصة فى حالة عدم وجود أماكن أخرى .

فوق هذا كلفت الحكومة البريطانية الجنرال « جيدج »(١) قائد القوات الإنجليزية ، لكى يكون محافظاً لـ « ماساتشوستس » عقب خروج «هاتشنسون» . فكان أحد الدلالات التى انطوى عليها مثل هذا الأمر أن « ماساتشوستس » قد وضعت تحت سلطة القانون العسكوى وبذلك أصبح سكان « بوسطن » ، على عكس جميع سكان المستعمرات وقت إصدار قانون الدمغة ، غير مضطرين إلى التعامل مع محافظ مدنى محدود الإمكانيات يرى القوة فى إظهار احترامه للتاج ، ولكنهم كانوا مضطرين للوقوف أمام محافظ يستطيع بكلمة واحدة من فمه أن يحشد قوة عسكرية كبيرة تفوق أية قوة سبق أن عسكرت فى المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا فى وقت السلم . لم يكن هناك شك فى أن قانون ميناء « بوسطن » يمكن أن ينفذ أو أنه سوف ينفذ ، بل كان من المؤكد أن مصيره لن يكون كمصير قانون الدمغة .

كانت إستراتيجية « نورث » تقضى باختيار ميناء « بوسطن » ومستعمرة « ماساتشوستس » لتكون هى المكان الذى يخصه بالعقوبات راجياً بذلك ألا تنضم إلى هذه الميناء بقية المستعمرات محدثة بذلك رأياً عاماً موحداً كما حدث عام ١٧٦٥ . ولو تحقق ماتوقعه ، لخضعت « بوسطن » ولأخذ تاريخ تلك الحقبة اتجاهاً آخر مختلفاً كل الاختلاف . لقد كان احتمال تحقق تلك التوقعات من الأمور الممكنة إذ أن سكان « نيوإنجلند » على وجه العموم ، وأهل « بوسطن » على وجه خاص ، لم يكونوا من العناصر المحببة لدى سكان بقية المستعمرات بل كان المعروف عنهم أنهم

---

١ — General Gage

من « البيوريتان » المعارضين لكافة ضروب المتعة والتسرى عن النفس ، وأنهم يتشددون فى معاملاتهم مع الغير تشدد المشاكس النكد الذى يتشبث بكل ما يتوهم أنه من حقوقه وقد يعتدى على مالغيره من حقوق ، وأنهم يسعون إلى إدخال جميع الناس فى طبقة إجتماعية واحدة يضيع فيها الكبير والصغير على حد سواء . ولقد كان أتباع الكنيسة الأنجليكانية لايرتاحون للمذهب « البيوريتانى » ، كما أن طبقة الأعيان من الملاك الأغنياء كانت تحنقهم أساليبهم السوقية ، كما أن أصحاب المصالح والأعمال فى كل مكان أفزعهم إفسادهم لكميات الشاى فى الميناء . لقد كان هناك شعور عام بأن سكان « بوسطن » المتمردين الثوريين بدأوا ينالون ما يستحقون وأنهم يحاولون فى لهفة أن يجعلوا بقية المستعمرات تخرج لهم الكستناء من النار بعد أن ألقوا بها هناك فى رعونة كبيرة .

مثل هذا الشعور المعادى كان من الجائز أن ينتشر أثره قبل ذلك بست سنوات ، أو حتى ثلاث أو أربع ، ولكن حدث فى ذلك الوقت شيئان أولهما أن « صامويل آدمز » — وهو المنظم الأساسى للحركة الثورية فى « بوسطن » — تزعم فى خريف عام ١٧٧٢ حركة ترمى إلى تكوين « لجان المراسلات (١) » يكون مركزها « بوسطن » وهدفها تنظيم عمليات الاتصال ببقية المستعمرات . هذه الجمعيات عرف عنها أنها البؤرة التى خرجت منها الأقوال الثورية البليغة والتصريحات النارية بخصوص حقوق سكان المستعمرات واعتداءات الإنجليز على تلك الحقوق . وبالرغم من أن تلك اللجان أنشئت أصلاً لكى تجمع مدن « ماساتشوستس » حول المشكلات المحلية — وبخاصة قبول الموظفين المحليين لمرتبات صادرة من حكومة جلالة الملك — فإن نظام لجان المراسلات سرعان ما انتشر وتعدى الحدود المحلية إلى المستعمرات الأخرى

---

١ — Committee of Correspondence

إذ لم يقتصر أمر هذه الجمعيات على المدن الأخرى فى « ماساتشوستس » بل انتقل إلى مدن فى مستعمرات أخرى ، فأخذت كل مدينة تقريباً تنشىء جمعيات خاصة بها .
وفى الوقت الذى انتشرت فيه فكرة « حفلات الشاى » (١) فى المدن الواقعة على طول الساحل الشرقي لأمريكا ، كانت كل مدينة تقريباً قد أنشأت لجنتها وشرعت تقيم علاقاتها البريدية مع القادة المتحمسين فى كافة المدن والقرى الواقعة فى المستعمرة، ومع القادة فى مدن فى المستعمرات الأخرى . وبالرغم من أن القادة فى عدد كبير من المستعمرات ، ماعدا أولئك الذين حضروا كمندوبين عن الولايات فى اجتماعات مؤتمر قانون الدمغة عام ١٧٦٥ ، كانوا إلى حد كبير لايعرفون بعضهم البعض ، فإن حزباً ثورياً يضم ممثلين عن عدد كبير من الولايات بدأ يظهر إلى الوجود قبل عام ١٧٧٤ وكانت تنظيمات هذا الحزب تقوم على أساس جمعيات المراسلات وكان هذا الحزب على أتم الاستعداد للعمل المشترك .

أما الحدث الثانى فكان ظهور السيل الجارف من الدعاية المعبرة عن آراء فئات الراديكاليين فى المستعمرات . والراديكاليون أو « الهويجز » فى المستعمرات كانوا يختلفون عن معظم أعضاء الأحزاب الثورية من حيث أنهم كانوا يوجهون جميع الأجهزة الحكومية والاجتماعية المحلية ويسيطرون عليها بدلاً من أن يقاوموها . لقد كانوا يسيطرون على المجالس التشريعية فى المستعمرات ، ويديرون الصحف اليومية الكبرى ، ويتحكمون فى منابر الوعظ فى معظم الكنائس وبذلك استطاعت الآراء الراديكالية أن تعبر عن نفسها ، أو أنها عبرت عن نفسها بالفعل عن طريق القرارات التى أصدرتها مجالس المدن واجتماعاتها . كذلك امتلأت أعمدة الصحف بمقالات موقع عليها بأسماء وهمية غريبة لمعظمها طابع رومانى قديم مثل « بابليوس » و« أجريكولا »

---

١ — Tea Parties : إشارة إلى حادث إلقاء الشاى من ظهر السفن فى ميناء بوسطن .

و «أودا كس» — وكانت تعبر عن آراء قومية حادة . مثل هذه الآراء كانت تتردد من فوق منابر الوعظ على الأقل فى الكنائس « المشيخية » والمذهبية وخلال مواعظ كثيرة غاية فى العنف والشدة . وفى كل مستعمرة قبل عام ١٧٧٤ ، نجد أن موقفاً «راديكالياً» أو «متحرراً» قد تبلور وأصبح مألوفاً لدى المحامين والتجار، ورجال الدين ، وملاك الأراضى ، وكان جميع هؤلاء يشكلون فئة القادة فى المستعمرات . هذا الموقف كان فى أساسه يتضمن أن العلاقة التاريخية بين بريطانيا والمستعمرات ، كما وجدت قبل عام ١٧٦٣ ، يمكن أن تتغير عن طريق الاتفاق والتراضى فحسب . لقد اقتنع سكان المستعمرات بأن البرلمان الإنجليزى كان يرمى إلى تغيير هذه العلاقة تغييراً جذرياً ، أولاً بفرض الضرائب المباشرة على المستعمرات ، وثانياً باستخدام المتحصلات فى دفع مرتبات الموظفين ، والصرف على القوات العسكرية المعسكرة ، والقيام فى عدد من المستعمرات بتنفيذ بعض المشروعات غير المرخص بها من المجالس التشريعية لهذه المستعمرات . . . لقد كانوا أيضاً مصممين على عدم الاعتراف بتلك الإجراءات غير الدستورية ، وهم لن يطيعوها ، حتى لو أدى مسلكهم هذا إلى استخدام العنف .

وزاد الاعتقاد أيضاً بأن هذه كانت مشكلة لها صلة بالعلاقات بين المستعمرات بعضها ببعض ، وأن المقيمين فى جميع المستعمرات يشتركون فى نفس الحقوق ويواجهون نفس التهديدات ، كما أخذ الناس يسترجعون فى أذهانهم ذكرى نجاحهم فى اتخاذ إجراءات موحدة إزاء قانون الدمغة وقوانين « تاونزند » . وفى الوقت ذاته ، أدرك الجميع بأن السماح لأية سياسة بريطانية عنيفة لكى تنجح فى أية مستعمرة فى أمريكا لابد أن ينتج عنه اعتبارها من السوابق التى يقاس عليها فيما بعد ، كما سوف يعتبر هذا تشجيعاً لمثل هذه السياسة على الانتقال إلى مستعمرات أخرى .

لقد كان أصحاب الرأى فى لجان المراسلة ، وهم الذين أعلنوا مخاوفهم بهذا الشأن، لا يملكون حتى تلك اللحظة سوى القليل من الشواهد الملموسة التى تبرر آراءهم ومخاوفهم أمام الشعب. ومهما كانت النظريات البريطانية التى أفصح عنها «قانون إقرار السلطة» (١) وجرت محاولات تطبيقها فى قانون الدمغة وفى قوانين « تاونزند » ، فإنه من الوجهة العملية كانت العلاقات بين المستعمرات والدولة الأم قد تغيرت بعض الشيء . ولكن سلسلة القوانين الشاذة التى صدرت عقب ما يسمى «بحفل الشاى»، أى عقب حادث ميناء « بوسطن » ، جعلت الأمور تتأزم . وبإصرار قوى ، وبعزم أكيد ، قرر البرلمان أن يغير النمط العام كله الذى كانت عليه العلاقات الإمبراطورية مع « ماساتشوستس » ومع الأراضى الغربية ومع كل مستعمرة من المستعمرات الواقعة فى الغرب، وكان قراره هذا حاسماً ومن جانب واحد ومدعماً بالقوة اللازمة. لقد أصبحت المشكلة الآن على درجة كبيرة من الوضوح ، كما كانت تضغط على الرأى العام إلى درجة أنه ما من أحد استطاع أن يتجاهل وجودها ، وعلى ذلك كان مما لا مناص منه أن تقع المجابهة ، وأن تقع بأسرع وقت ممكن ، وأن تتم جماعياً .

أما طريق المجابهة فكان المؤتمر العام(٢) الذى انعقد فى « فيلادلفيا » فى ٥ سبتمبر عام ١٧٧٤ ، وكانت « ماساتشوستس » قد طالبت بالمزيد من العمل السريع ، بعد أن استجابت لقانون ميناء « بوسطن » وقبل أن يعرف أحد فى أمريكا شيئاً عن القوانين الشاذة الأخرى ، وناشدت بقية المستعمرات سرعة الاتفاق على إيقاف الاستيراد من إنجلترا . على أن الرغبة فى التلاقى والتباحث قبل إقرار أى اتفاق

---

١ — The Declaratory Act : من حق البرلمان الإنجليزى أن يفرض الضرائب على المستعمرات .

٢ — The Continental Congress

من هذا النوع شاعت فى كافة المستعمرات ، فأصدرت «رود أيلاند» ، و «بنسلفانيا» و « نيويورك » نداءات غير رسمية لعقد مؤتمر عام بأسرع ما يمكن . وبمجرد أن جاءت الأخبار عن القوانين الشاذة ، إتفقت جميع المستعمرات الأخرى، ما عدا « جورجيا » ، واتخذت قرارات بتعيين مندوبيها فى المؤتمر ، سواء بالطرق الرسمية أو غير الرسمية . لقد بدأت المستعمرات الآن تسير على الطريق إلى الاتحاد وأيضاً إلى الاستقلال .

والمندوبون الذين اجتمعوا فى « فيلادلفيا » فى ٥ سبتمبر كانوا يألفون مجموعة من الناس على درجة كبيرة من الغرابة . فمن بين الأعضاء الستة والخمسين نجد عدداً كبيراً من الرجال الذين أصبحوا فيما بعد من المؤسسين الحقيقيين للأمة الأمريكية مثل «جون آدمز» وابن عمه «صامويل» من «ماساتشوستس» ، و «سيلاس دين» من « كونكتكت » ، و «جون جاى» من «نيويورك» ، و «ووليام ليفنجستون» من «نيوجيرزى» ، و «توماس مافلين» و « جون ديكنسون » من «بنسلفانيا» ، و «سيزار رودنى» من «ديلاوير» ، و «جون روتلدج» و « كريستوفر جادستين» من « كارولاينا الجنوبية » و « بيتون راندولف » و « بنيامين هاريسون » و «ريتشارد هنرى لى» و «إدموند بندلتون» و «باتريك هنرى» و «ريتشارد بلاند» و « جورج واشنطن » من « فرجينيا » .

كل هؤلاء كانوا على درجة كبيرة من الشعور بالمسئولية والاتزان العقلى والعاطفى، ولمعظمهم مواهب عقلية ممتازة . كانوا كلهم من قادة الرأى فى مستعمراتهم وجمع معظمهم ثروات ضخمة. وعندما شرع هؤلاء الرجال فى القيام بمهمتهم الخطيرة كانوا كلهم يشغلون مناصب على درجة كبيرة من الأهمية . لقد سبق لتسعة منهم الخدمة فى مؤتمر قانون الدمغة، ولكن بالنسبة لمعظمهم كانت الإقامة فى «فيلادلفيا» هى فرصتهم الأولى التى يلتقون فيها بقادة الرأى فى المستعمرات الأخرى المتشابهة معهم فى العقلية ، كما

كانت تلك مناسبة حقيقية لمجابهة أية مشكلة عامة خارج نطاق النظام الإدارى الداخلى للمستعمرات التى كانوا ينتسبون إليها .

ولعله من حسن الحظ أن ينعقد المؤتمر فى مدينة على درجة عالية من الغنى والتقدم الحضارى والكرم كمدينة « فيلادلفيا » . أما جلسات المؤتمر فقد استمرت من التاسعة حتى الثالثة بعد الظهر يومياً فى حين كانت فترات ما بعد الظهر وكذلك الأمسيات كلها مخصصة للمقابلات الشخصية والاجتماعات الترفيهية والحفلات الخاصة التى اشترك فيها جميع الأعضاء . كانوا يجلسون إلى موائد العشاء فى الحفلات الرسمية المقامة فى قصور تجار « فيلادلفيا » الأغنياء وبعدها كانوا يلتقون اثنين اثنين على موائد المشارب العامة فى الطرقات الخلفية حيث يدخنون ويحتسون البيرة . لقد التقت « كونكتكت » مع « كارولاينا » على مائدة الطعام ، واحتست «ماساتشوستس» النبيذ على مائدة « فرجينيا » . ونواب الشمال وأصدقاؤهم وزملاؤهم تعمدوا الذهاب إلى حيث يجلس نواب الجنوب وجعلوا من أهدافهم الدخول معهم فى علاقات ودية بقصد زيادة التعارف وتحاشى الشكوك التى تثيرها اختلافات المذاهب الدينية والعقائد السياسية . وفى جو الاسترخاء والهدوء الذى تميزت به « فيلادلفيا » ، صفى فى ود وإخلاص الكثير من المشكلات التى واجهت المؤتمر الجماعى الأول ، وليس هذا فحسب ، بل أيضاً بدأت تتكون هناك رابطة فضفاضة تقوم على الأخوة الصادقة بين رجال أحرار عرفوا بعضهم بعضاً ، وفهم كل منهم الآخر ووثق فيه . وفى أقل من عامين سوف يصبح كل منهم مستعداً لبذل النفس والنفيس فى سبيل خدمة الآخرين ، ومن أجل تحقيق الاستقلال ذاته . هذه المجموعة من الرجال ، برغم تعرضهم للتغيير الدائم فى عضويتها وتكوينها ، فإنها سوف تحتفظ لنفسها بصفة واحدة هى دوام الاتصال ودوام التشاور وهذا هو الذى سوف يخلق فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

والمشكلات التى جابهت المندوبين المجتمعين فى « فيلادلفيا » كانت على درجة كبيرة من التعقيد وإن كانت بسيطة فى مفهومها وحقيقتها . لقد اتفق الجميع على أن حقوق المستعمرات أعتدى عليها بشكل خطير بسبب إصدار القوانين الشاذة ، وأن الطريق الذى سلكته أخيراً الحكومة البريطانية هدد بحدوث اعتداءات أخرى أكثر خطورة ، كما اتفقوا على أنه فى الإمكان اتخاذ إجراء موحد لوضع حد لهذا التصرف من قبل الحكومة الإنجليزية . ولكن كيف السبيل إلى تحديد الموقف بالنسبة لحقوق أهالى المستعمرات ؟ هل هم يتمتعون بتلك الحقوق لأن المواثيق الممنوحة للمستعمرات تعتبر ضامنة لها ؟ أو لأنهم ، باعتبارهم إنجليز ، يستمدون الحماية من الدستور البريطانى ؟ أو لأنهم ، باعتبارهم من البشر ، يتمتعون بالحقوق الطبيعية التى هى النصيب الحق لجميع الناس ؟ ما هى الإجراءات التى يجب عليهم أن يتخذونها لإغراء بريطانيا العظمى ، أو إجبارها ، على الامتناع عن الاعتداء على حقوق سكان المستعمرات ؟ أى حلول ، إن وجد حل ، ينبغى إتخاذها للخلاص من مشكلات التنظيم الإدارى الذى تفرضه العلاقة الإمبراطورية بين إنجلترا والمستعمرات ؟ وفى حالة ما إذا ركبت إنجلترا رأسها واستمرت فى عنادها ، ما الذى يجب أن يعمل عندئذ؟

وفى رأى الوطنيين المحافظين الذين قد يكونون حانقين على إنجلترا ، بقدر حنق الراديكاليين عليها ، بسبب القوانين الأخيرة ، لم تزد الحقوق التى اعتمدت عليها تلك القوانين عن مجرد حقوق يتمتع بها سكان المستعمرات بسبب كونهم من الإنجليز ، ومن ثم فهم من رعايا الملك . فمثلاً فى البرلمان لم تكن المشكلة فصم العلاقة الإمبراطورية ، أو حتى إضعافها ، بل إيجاد رابطة أفضل تمكن المستعمرات وإنجلترا من الدخول فى اتحاد عادل وثيق العرى . والراديكاليون ، من الناحية الأخرى ، وصل بهم الحال إلى الاعتقاد بأن البرلمان الإنجليزى ليست له سلطات حقيقية تجاه المستعمرات ، وهذه كانت فى رأيهم بلداناً منفصلة يجمع بينها الولاء المشترك للملك .

لقد كان عزمهم محصوراً فى رفض الادعاءات البرلمانية رفضاً تاماً . وفى رأيهم أيضاً ، وفى أحاديثهم الخاصة ومناقشاتهم الداخلية ، بدأ بعض منهم يواجه مشكلة ما يجب عليهم أن يفعلوه لو أن التاج رأى أن يضع جاهه وقوته وراء ادعاءات البرلمان ويجعل من المستحيل عليهم أن يقاوموا النواب الإنجليز دون إعلان الحرب على الملك . على أنه لفترة معينة ، كان الراديكاليون كالمحافظين تماماً فى حماستهم لإثبات ما يحسون به من ولاء للملك « جورج الثالث » .

كسب الراديكاليون قبل غيرهم ميزة خاصة وذلك عندما وضعوا أمام المؤتمر قرارات تم الاتفاق عليها فى اجتماع عقده مواطنو ناحية « سافولك » فى مستعمرة « ماساتشوستس » وهى المنطقة التى تقع فيها مدينة « بوسطن » . هذه القرارات كانت ثورية بكل معنى الكلمة من ناحية أنها ليس فقط حثت على مقاومة القوانين الشاذة باعتبارها غير دستورية ، ولكن لأنها أيضاً أوصت بضرورة إقامة حكومة مستقلة تمام الاستقلال فى « ماساتشوستس » ، حكومة تجمع الضرائب وتشرف على الحرس الوطنى . واعتماد المؤتمر لهذه القرارات التى اتخذها شعب « سافولك » دل دلالة واضحة على الاتجاه الذى سوف تسير فيه تصرفات هذا المؤتمر مستقبلاً .

وأصعب ما فى تحديد الحقوق التى كانت خالصة لسكان المستعمرات هو المدى الذى يستطيع أن يذهب إليه البرلمان فى مجال تنظيم التجارة . لقد كان من الصعب إنكار سلطة سبق أن نزلت إلى مجال الممارسة الفعلية وقبلها الناس لفترة تزيد على قرن من الزمان . ومما زاد فى صعوبة هذا الأمر ما كان يدعيه « جون ديكنسون » وغيره من المدافعين عن حرية المستعمرات من أن للبرلمان سلطة كبيرة فى مجال التشريع فى الأمور ذات الاهتمامات العامة ، وبصفة خاصة الاهتمامات التجارية ، فى الإمبراطورية . وجميع سكان المستعمرات تقريباً ، الراديكاليون منهم والمحافظون على حد سواء ، كانوا متفقين على عدم الاعتراف بأحقية البرلمان فى فرض الضرائب

على المستعمرات عندما تكون غير ممثلة فيه . ولكن ، إذا لم يكن ثمة أساس شرعى لفرض الضرائب ، من أين إذن استطاع البرلمان أن يستمد سلطته فى مجال التشريع على أى حال ؟ وموضوع فرض الضرائب أعطى أهمية خاصة لأنه من الناحية التاريخية كان حدثاً هاماً دب النزاع بسببه بين الملك وأعضاء مجلس العموم فى بريطانيا العظمى. ولكن المشكلة فى ذلك الوقت كانت تتعلق بمعرفة الجهة صاحبة السيادة داخل المملكة ، أما الآن فالمشكلة مختلفة ، فليس المطلوب معرفة الجانب الذى تتحقق معه أصول السيادة بل معرفة المقصود بالمملكة والحدود التى تحدها والتى تكون إطاراً تمارس السيادة فى داخله . ومن الجائز القول إن البرلمان ، فى علاقته بالتاج ، يملك سلطات معينة وتنقصه سلطات أخرى ، ولكن من الصعب للغاية القول بأن بعض السلطات التى كان يملكها البرلمان فى داخل بريطانيا العظمى توقفت عند ساحل إنجلترا والبعض الآخر تعدى هذا الساحل إلى المستعمرات .

على أن التناقضات التى كانت فى المواقف الأولى لسكان المستعمرات حلت فى الآراء التى جاء بها الكتاب النابهون قبيل عام ١٧٧٤ . فمثلاً « جيمس ويلسون » من « بنسلفانيا » ، وهو الذى أصبح فيما بعد عضواً بالمحكمة العليا ، عالج الموضوع بطريقة أفضل فى عجالته التى سماها : « نظرات حول طبيعة وحدود السلطة التشريعية للبرلمان البريطانى(١) » ، كما أن « توماس جيفرسون » فعل نفس الشىء فى بلاغة أكبر فى مقاله المعنون : « الرأى فى حقوق أمريكا البريطانية(٢) » . هذان الكاتبان إنتهيا إلى أن البرلمان ليست له سلطات فيما يتعلق بالمستعمرات . لقد قررا أن المستعمرات كانت فى الواقع مستقلة عن بريطانيا العظمى تمام الاستقلال وأفتيا

١ — "Consideration on the Nature and Extent of the Legislative Authority of the British Parliament."

٢ — "Summary View of the Rights ot British America."

بأنها ، مثل « هانوفر » أو « اسكتلاندا » قبل قرار الوحدة ، بلدان منفلصة لايربطها بإنجلترا إلا الولاء المشترك لشخص الملك . كتب «ويلسون » يقول : « لقد قمت بدراسات وأنا أعتقد وأتوقع القدرة على تتبع خط يربط بين تلك الحالات التى ينبغى لنا أن نعترف فيها بسلطة البرلمان علينا والحالات التى ينبغى ألا نعترف فيها بوجود تلك الرابطة . وفى مجال القيام بالتحريات والأبحاث ، أصبحت مقتنعاً بأن مثل هذا الخط ليس له وجود وأن ما من وسيط يمكن أن يوجد بين اعترافنا بوجود هذا الحق وبين إنكارنا لوجوده فى كافة الحالات » .

هذا التناقض ، مقترناً بقبول المستعمرات لقوانين الملاحة التى كان قد مضى على وجودها مائة عام وغيرها من القرارات البرلمانية الأخرى المنظمة للتجارة ، خفف منه اعتبار هذه الأمور مجرد تعبير لاتفاق مسلم بوجوده تلقائياً بين المستعمرات وبريطانيا العظمى وعن طريق هذا الاتفاق قبل الطرف الأول فرض القيود على تجارته من قبل برلمان بريطانيا العظمى . هذا « الاتفاق » كان ينظر إليه باعتبار أن له صفة المعاهدة التجارية غير المكتوبة بين بريطانيا العظمى والمستعمرات المختلفة . (وانعدام أى أثر لأى دليل على وجود اتفاق بهذا المعنى لم يقلق بال الكتاب والباحثين بأى حال إذ أنه لفترة من الزمان تقرب مائة عام اعتاد المفكرون الإنجليز وأصحاب الرأى فى السياسة البريطانية الاعتقاد بأن جميع الحكومات الشرعية خرجت إلى الوجود بالاتفاق ، والفضل فى ذلك الاعتقاد يعود إلى تعاليم الفيلسوف الإنجليزى « لوك » . ولما كانت الاتفاقات الصريحة تكاد أن تكون نادرة الحدوث ومن الصعب اكتشافها ، فضل الباحثون أن يستدلوا على وجودها من مجرد وجود الحكومة . لم يكن من الصعب الاستدلال على وجود معاهدة تجارية فرضية بين إنجلترا والمستعمرات وهذا فى حد ذاته لن يكون أصعب من الاستدلال على وجود إتفاق طبيعى أقامت على أساسه مجموعة من البدائيين الذين يعيشون على الفطرة الأولى حكومة وأسندت إليها سلطات معينة تمارسها على أفرادها وممتلكاتهم) .

هذا الموقف الذى اتخذه « ويلسون » و « جيفرسون » كان هو نفس الموقف الذى تبناه المؤتمر وإن لم ينص عليه بنفس الصراحة والقوة . وفى الإعلان والقرارات التى أصدرها المؤتمر فى ختام جلساته ، تم حرمان البرلمان الإنجليزى من كل سلطة قد يمارسها على المستعمرات . ولكن المؤتمر ، بغرض المحافظة على السلام المشترك ، «وافق بكل سرور» على إصدار البرلمان للقوانين المنظمة للتجارة ، ومعنى ذلك أن سكان المستعمرات بدأوا الآن يفكرون ليس فى سلطات المجالس التشريعية فى المستعمرات من حيث أن البرلمان هو مصدرها ، بل فى سلطة البرلمان على التجارة على اعتبار أن المستعمرات هى التى منحته تلك السلطة .

لم يكن ثمة نزاع حول الحقوق الأخرى لسكان المستعمرات مثل حقهم فى أن يحاكموا بواسطة محلفين فى المستعمرات وأمام قضاة لايستطيع الملك أن يعزلهم ، وحقهم فى الاجتماع وتقديم الإلتماسات لرفع الظلم وطلب التعويض ، وحقهم فى ألا تقبل المستعمرات فى وقت السلم قوات عسكرية دون موافقة الجمعية التشريعية فى المستعمرة التى تعسكر فيها تلك القوات ، وحقهم فى أن يتمتعوا على وجه العموم بكافة المزايا التى يمنحها القانون العام للناس .

وكما كان من حق الفرد الإنجليزى أن يتمتع بالحقوق التقليدية الشائعة فى الدولة البريطانية ، كان فى وسعه أيضاً أن يلتمس من الدستور الإنجليزى أن يحد من سلطات البرلمان . ومع ذلك فقد يبدو متناقضاً توجيه التماس للدستور من أجل أن يتنازل البرلمان بالكلية عن حقوقه وأن يقف وراء الرأى القائل بأن المستعمرات ليست جزءاً من الدولة التى تقدم الالتماسات بهذا المعنى إلى دستورها . أما أولئك الذين أرادوا أن يفصموا كل العرى مع بريطانيا باستثناء علاقة واهية تعبر عن نوع

من الولاء العام للملك ، فقد كان هدفهم تحاشى أى نوع من الاعتماد على الدستور البريطانى فى مجال دفاعهم عن حقوقهم . لقد كان الاعتقاد المشترك بين « لوك » وتلاميذه أن لجميع الناس حقاً طبيعياً فى حياتهم ، وفى حريتهم ، وأن أموالهم وأملاكهم لا يمكن أن تؤخذ منهم إلا بموافقتهم أو عن طريق تطبيق القوانين العامة التى لا تظهر إلى الوجود إلا بعد موافقتهم . لقد كان على أساس هذه الحقوق الطبيعية الممنوحة لجميع الناس ، سواء داخل المملكة البريطانية أو خارجها ، أن فضل الراديكاليون أن يقيموا دفاعهم معلنين أن سكان المستعمرات لم يسبق لهم أبداً أن فوضوا للبرلمان البريطانى تولى أية سلطات كى يمارسها إزاء حياتهم ، أو حريتهم ، أو أملاكهم الخاصة .

لقد كان الموضوع على درجة كبيرة من الخطورة بحيث لا يجوز ربطه بالمناقشات الدائرة مهما كانت قيمتها وفوائدها من الناحية القانونية الشرعية . ولو كانت الثورة الأمريكية تتولى الدفاع عن حقوق الإنجليز وحدهم داخل الإمبراطورية ، فإن أهميتها ، مهما كان وزنها بالنسبة لهؤلاء ، لا تخرج عن كونها شيء محلى . أما إذا أريد لهذه الثورة أن تكون ذات أهمية عالمية لابد أن تقوم على مبادىء غايتها الذود عن الحقوق الطبيعية لجميع الناس وفى كل مكان .

مرة أخرى قبل المؤتمر أن يتساهل فى مثل هذا الموضوع الخطير . وكما سبق له أن اعترف بحق البرلمان فى تنظيم التجارة من الناحية العملية فى حين أنكرها من الناحية النظرية ، فإنه تبنى وجهة النظر القائلة بالحقوق الطبيعية دون إسقاط وجهات النظر التى تتخذ الدستور البريطانى ، وكذلك القانون العام والمواثيق الخاصة بالمستعمرات أساساً لها . وعن هذه النقطة جاءت الصياغة الأخيرة كما يلى : « . . . سكان المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا الشمالية بمقتضى القوانين الأزلية

التي وضعتها الطبيعة ، ومبادىء الدستور الإنجليزي ، والمواثيق والاتفاقات العديدة ، لهم الحقوق التالية . . . . . . » ومن الناحية العملية التطبيقية ، مهما كانت التوسلات لقوانين الطبيعة كبيرة في بلاغتها ، فإن الحقوق التي تقررت كانت هي حقوق الرعايا البريطانيين بعد أن نشأت وتطورت في ظل القانون الإنجليزي وبهذه الصفة دافع عنها المدافعون .

وبعد أن فرغ أعضاء المؤتمر من تحديد حقوقهم تحديداً كاملاً واضحاً ، كان عليهم أن يقرروا أي طريق يجدر بهم أن يسلكوه للمحافظة على هذه الحقوق وصيانتها من العبث بها . لقد كان المحافظون يميلون إلى الاعتماد بادىء ذي بدء على الإقناع والإغراء ، أما الراديكاليون فعلى العمل المباشر . مرة أخرى ، رأى المؤتمرون أن يسيروا في كلا الطريقين فاتفقوا على إرسال التماس للملك وتوجيه خطاب للشعب البريطاني وكانت النغمة التي صيغ بها الالتماس والخطاب معتدلة كما كانا على درجة من الرقة والنعومة بقدر ما كان في استطاعة « جون ديكنسون » و « جون جاي » أن يفعلا ذلك . لم يكن الراديكاليون ليأملوا كثيراً في أن يكون الاستقبال للالتماس والخطاب مواتياً ، ولكنهم كانوا على علم تام بأن المستعمرات لن توافق على اتخاذ إجراءات أشد من هذه إلى أن تستنفد جميع احتمالات الإقناع والإغراء .

وفي الوقت ذاته دعا الراديكاليون إلى استخدام السلاح الذي نفعهم كثيراً أثناء أزمة قانون الدمغة وقوانين « تاونزند » ، ألا وهو سلاح المقاطعة مع اختلاف كبير في هذه المرة . لقد كانت الجهود التي بذلت في الماضي صادرة عن عدد من المستعمرات بذاتها أو من موانى معينة وتم ذلك عن طريق إتفاقات خاصة عقدها فيما بينهم التجار من أصحاب المصلحة في الاتفاق ولم تنفذ هذه الاتفاقات إلا في أوقات متباعدة وبشكل غير رسمي . أما الآن فقد نشأت رابطة عامة تضم جميع المستعمرات

وتمارس سلطة عليا على الجميع . لقد وافق أعضاء المؤتمر بالإجماع على أن الواردات من بريطانيا العظمى يجب أن تتوقف ابتداء من أول ديسمبر عام ١٧٧٤ ، والصادرات إليها فى ١٠ سبتمبر عام ١٧٧٥ . وثمة بنود خاصة فى الاتفاقية حظرت استيراد العبيد من أى مكان بعد أول ديسمبر عام ١٧٧٤ ، على أن يوقف إستيراد شاى شركة الهند الشرقية فى الحال . وكامتياز لجنوب « كارولاينا » ، سمح بتصدير الأرز إلى أوربا . وفى كل منطقة تألفت اللجان لتنفيذ قرارات « الرابطة » كما تحددت الجزاءات لكل من يخالفها .

وبالرغم من أن المؤتمر كان حتى الآن يعتبر مجرد رابطة اختيارية ، فإن قرارته الجديدة لم تكن مجرد اتفاق على الصورة التى كانت بها القرارات السابقة الخاصة بمقاطعة التجارة . كانت هذه القرارات فى كافة نواحيها ، باستثناء الشكل ، نظاماً قانونياً يتطلب من الجميع احترام نصوصه دون أن يكون هناك اتفاق سابق على مراعاته . لقد كان المؤتمر يدعى لنفسه سلطات تشريعية وإدارية ، كما أن النظام الذى وضعه للجان التنفيذ التى دعى لإقامتها لم يكن يقوم على مجموعات من المتطوعين ، بل إن كل لجنة فى كل إقليم كان أفرادها ينتخبون من قبل من لهم حق التصويت لانتخاب أعضاء المجالس التشريعية فى المستعمرات، ومن ثم يصبح وجود هذه اللجان من الأمور الرسمية ويكون لها صفة قريبة من الشرعية . هكذا أخذت تتكون البذرة الأولى لحكومة أمريكية مستقلة .

وبعد أن اكتملت إجراءات الرابطة لربط جميع المندوبين وانتهى العمل فى كتابة الالتماسات وصياغة الرسائل المختلفة انتهت أعمال المؤتمر الكبير . على أن مشكلة التنظيم الإمبراطورى والعلاقات بين الدولة الأم ومستعمراتها لم تحرز بانعقاد هذا المؤتمر تقدماً يذكر . وبالرغم من العثرات التى تعرضت لها السياسة البريطانية

أثناء مراحلها المتعددة ، فإنها على أقل تقدير سلمت بضرورة وجود إمبراطورية على درجة أكبر من الارتباط والتكامل . لقد أقترحت هذه السياسة أن تتركز الرقابة على هذه الإمبراطورية فى برلمان يمكن ، برغم تمثيله لبريطانيا وحدها ، أن يمد سلطاته بطريقة متساوية على كافة أجزاء الإمبراطورية . وبرفض المؤتمر لهذه السياسة رفضاً باتاً ، عمل على التوحيد بين المستعمرات بشكل أكثر إحكاماً من ذى قبل ، ومع ذلك فإن المؤتمر لم يقترح أكثر من مجرد العودة إلى نوع من اللامركزية أكثر اكتمالاً من تلك التى وجدت قبل عام ١٧٥٤ ، وهكذا قد أصبحت جميع المستعمرات مصممة على أن تعتبر كل منها نفسها كياناً مستقلاً تاماً لا يدين بالخضوع للبرلمان ، أو للحكومة فى إنجلترا ، أو لأية سلطة خلاف ذات الملك وحده . والمشكلات الإمبراطورية المتعلقة بالعلاقات مع الهند أو الدفاع لم تواجه المواجهة الكافية ، أما تلك المتعلقة بالتجارة فتخلص منها المؤتمر بإحالتها على البرلمان كنوع من التساهل الوقتى وليس كحق من الحقوق المخولة له تجاه المستعمرات ، وكمساعدة له على تنظيم تجارة الإمبراطورية لصالح أجزائها .

هذه الفكرة الشاعرية الجميلة ، فكرة الأقطار المتعددة المنفصل أحدها عن الآخر والمتساوية فى الحقوق والواجبات ، والتى يربط بعضها ببعض وبإنجلترا وشيجة رقيقة هى الولاء الشخصى للملك ، كانت صعبة التنفيذ عام ١٧٧٤ ، كما كان الحال بالنسبة لفكرة أخرى عن اتحاد مركزى يقوم على أساس تبعية جميع المستعمرات للسلطة العليا فى بريطانيا العظمى . وثمة مجهود واحد بذل فى المؤتمر للاتجاه إلى الحل الواضح وهو تحقيق نوع أقوى من الاتحاد على أن يكون أساسه المساواة والإرادة الحرة . هذا المجهود قام به « جوزيف جالووای » ، وهو زعيم من زعماء « بنسلفانيا » وكان على صفات عظيمة وإخلاصه للإمبراطورية لا يقل بل يزيد على اهتمامه بحقوق المستعمرات . لقد كان جهد « جالووای » يتمثل فى اقتراح

عمل كثيراً من أجل تحقيقه وهو يشبه إلى حد كبير مشروع « ألبنى » للوحدة وهو المشروع الذى وضع مسودته صديقه « فرانكلين » عام ١٧٥٤ . لقد تضمن هذا الاقتراح إيجاد حكومة واحدة تمثل جميع المستعمرات لها مجلس أعلى ، أو جمعية تشريعية ، تنتخب المجالس التشريعية فى المستعمرات أعضاءها كل ثلاث سنوات ، ويعين التاج رئيساً عاماً لهذا المجلس أو تلك الجمعية ، ومن حق كل مستعمرة الاحتفاظ بسلطتها على شئونها الداخلية . أما الشئون الخارجية والمتعلقة بالمستعمرات الأخرى ، فيترك أمرها للمجلس الجديد على أن تكون موافقة كل من البرلمان الإنجليزى والمجلس الأعلى المقترح ضرورية عند إصدار أى تشريع يتعلق بالمستعمرات سواء من حيث علاقة كل منها بالأخرى أو بريطانيا العظمى .

لقد كان هذا المشروع سىء الإخراج ضعيف التكوين ، ولكنه كان جهداً صادقاً لإحداث التغيرات اللازمة لمجابهة المشكلات الإمبراطورية الجديدة التى كان البريطانيون يسعون إلى فرضها على المستعمرات من جانب واحد فى حين كانت هذه تقاومها مقاومة شديدة . هذا المشروع حاز قبولاً لدى الكثيرين ولكنه فشل فى التصويت النهائى عليه إذ احتاج إلى صوت واحد فقط لكى يصبح نافذ المفعول . ومعظم المعارضة لهذا المشروع كان مصدرها ، كما كان الحال بالنسبة لمشروع « ألبنى » السابق — زعماء المستعمرات التى عارضت الخضوع لأية سلطة مركزية سواء كانت بريطانية أو أمريكية . على أن الجزء الأكبر من تلك المعارضة كان مصدرها أيضاً مسلك معين قال عنه « فرانكلين » نفسه فى رسالة بعث بها إلى « جالوواى » : « الكره المتزايد أو حتى الاشمئزاز من الشكل العام للحكومة البريطانية والمجتمع البريطانى ، والشك فى صدق أى مجهود يرمى إلى تدعيم العلاقة بين الاتحاد والدولة الأم » . وعلى حد تعبير « فرانكلين » : « ... عندما أفكر فى الفساد المتناهى السائد بين كافة طبقات الناس فى هذه الدولة الهرمة المتعفنة ،

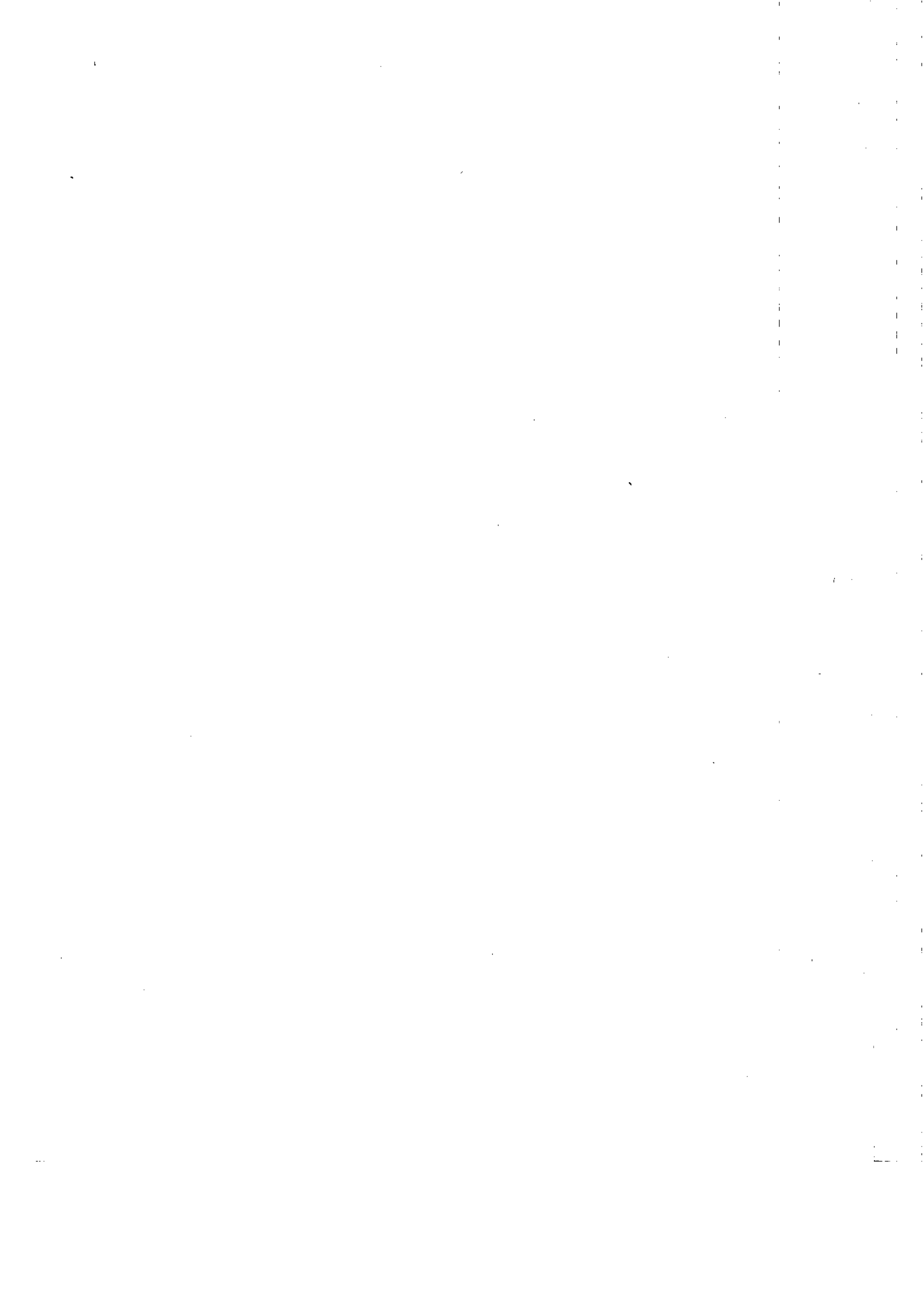
وفى الفضائل العامة الرائعة الشائعة فى كل مكان من وطننا الصاعد ، لا يسعنى إلا أن أتوقع الشر أكثر مما أستلهم الخير من أى محاولة ترمى إلى تحقيق وحدة محكمة الروابط » .

كان هذا مجرد رأى وصل إليه « فرانكلين » بعد جهد كبير . وهو ، فى كل حياته العامة ، كان دائماً يعمل فى حماسة لتحقيق حلمه فى إقامة « كومونولث » عظيم يتكون من الشعوب التى تتحدث باللغة الإنجليزية . وثمة رجال غيره ، أقل منه إدراكاً ، لم يفحصوا حتى لأنفسهم عما لحق بأفكارهم من تغيير ، بل استمروا فى إظهار ولائهم للملك والإمبراطورية . على أن عاطفة هؤلاء سرعان ما خبت . وإذا كان الاستقلال لم يجد من يتبناه كهدف فى حد ذاته ، فإن الوحدة الإمبراطورية كادت هى الأخرى أن تنسى كهدف يستحق التحقيق . لقد كان القصور الذاتى وحده هو الذى يربط أجزاء الإمبراطورية بعضها ببعض لعدة شهور أخرى مملوءة بالتخبط .

فى تلك الأثناء صوت المؤتمر لكى تحذف من مضبطته أية إشارة لمشروع « جالوواى » وقد يكون هذا الإجراء بسبب ما حصل عليه المشروع من تأييد هائل . و « جالوواى » نفسه أرسل المشروع لعدد من الزعماء الليبراليين فى إنجلترا ، إما مباشرة أو عن طريق « فرانكلين » ، غير أن المشروع لم يقابل هناك أيضاً بأى قدر من الحماسة .

وعندما انفض المؤتمر فى ٢٨ أكتوبر عام ١٧٧٤ ، كانت الفكرة السائدة بين جميع أعضائه أنهم سوف يعودون للاجتماع فى ١٠ مايو عام ١٧٧٥ ، إلا إذا وقع فى تلك الأثناء ما يزيل المظالم التى نوهوا عنها فى اجتماعهم الأول . وأى تحسن فى

موقف المؤتمرين تجاه إنجلترا كان لا بد أن يتطلب تخليها نهائياً عن السعى إلى الانتقام لحادث « بوسطن » المعروف « بحفل شاى بوسطن » ، على أن يتضمن هذا التخلى التنازل عن أى حق تدعيه فى فرض الضرائب على المستعمرات وتسليمها بهزيمتها التامة فى سياستها تجاهها، وهكذا أصبح المأزق لا يمكن تجاهله . وفى غضون الأشهر الثمانية عشر التالية سوف نرى المستعمرات وقد أصبحت مستقلة وبعدها سوف تعلن هى عن هذا الاستقلال .



الفصل السابع

الاستقلال

كان رد الفعل البريطانى إزاء قرارات أول مؤتمر عام تعقده المستعمرات من الأمور التى شعر بها قبل وقوعها « جورج الثالث » نفسه إذ عبر عنها فى خطابه « للورد نورث » فى ١٨ نوفمبر عام ١٧٧٤ ، فقال : « لست آسفاً لأن الخط الذى سوف تسير فيه المستعمرات يبدو لى الآن واضحاً والبيانات المرافقة هى أكبر دليل على ذلك . إن الحكومات الموجودة الآن فى « نيوإنجلند » أصبحت فى حالة تمرد والقوة وحدها هى التى يجب أن تقرر ما إذا كانت تخضع لسلطان هذه البلاد أو تستقل عنها » ، وجزء من العمى الذى أصيب به الملك ووزيره كان يعزى إلى أنهما لم يكونا يشكان قط فى النتيجة المترتبة على استخدام القوة إذ أن بريطانيا التى نجحت فى جعل قوتها العسكرية تكتسح كل العقبات من نهر « أوهايو » فى أمريكا إلى نهر « جانجز » فى الهند وتنتصر على أقوى الجيوش الأوربية لم تكن لتخشى النتائج المترتبة على الدخول فى امتحان القوة أمام المستعمرات . لم ينظر الملك ووزراؤه إلى الحوادث التى وقعت فى عامى ١٧٧٤ و ١٧٧٥ كخطوات تؤدى الواحدة بعد الأخرى إلى إضاعة الإمبراطورية إلى غير رجعة. بل إنهم ظنوا أن ماوقع فى المستعمرات لم يخرج عن كونه من أنواع التمرد الشرس الصادر عن السكان هناك ولابد من مقابلته بقدر من التأديب السريع ، والتأديب المطلوب هنا يجب أن يتم بأسرع طريقة ممكنة وبأيسر الطرق ، وبعد الانتهاء منه وبعد طرد مافى رؤوس سكان

المستعمرات من أفكار سخيفة فإنهم سوف يعودون مرة أخرى وهم أقدر مايكونون على ممارسة واجباتهم حيال إنجلترا .

على أن هذه النظرة لم تكن هى نظرة جميع الإنجليز للموضوع . فنرى مثلاً أن « تشاتام» ، وقد أصبح الآن قادراً على حضور بعض الجلسات فى مجلس اللوردات ، وقف يخطب خطبة من روائعه الخالدة متنبئاً بأن بقاء قوات إنجليزية كبيرة فى مدينة « بوسطن » تحت قيادة الجنرال « جيج» لابد أن يؤدى فى النهاية إلى صدام مسلح مع سكان المستعمرات وبمجرد أن يبدأ العنف يصبح الوصول إلى تحقيق حل سلمى للنزاع من أصعب الأمور . لقد أدرك « تشاتام » أن قدرة هذه القوات وآلاف غيرها لن تكفى أبداً لإقامة حكومة لايحترمها أهل تلك المستعمرات فى حين كان « إيرل ساندوتش » وغيره من دعاة استخدام القوة المؤمنين بضرورة اخضاع سكان المستعمرات لسلطة بريطانيا دون تأخير يعتقدون بتفوق المشاة البريطانيين على جماعات الفلاحين غير المدربين الذين كانوا يكونون جيش المستعمرات . ولكن «تشاتام» رأى أن فرق المشاة البريطانية بأعدادها الضئيلة لم تكن تواجه فى الواقع جماعات صغيرة من الفلاحين غير المدربين بل ملايين ثلاثة من السكان المتحررين وإمبراطورية شاسعة الأرجاء تضم غابات لانهاية لها ، وأنهاراً لا يمكن عبورها ، ومسافات من المستحيل قطعها . قال متسائلاً : « قد تتقدمون من مدينة إلى أخرى ، ومن مقاطعة إلى أخرى ، وماذا بعد ؟ قد تتوصلون إلى إقرار نوع من الخضوع الوقتى والإستسلام المحلى — وهذا ما أذكره على سبيل الاحتمال وليس على سبيل القطع — ولكن كيف يمكن التوصل إلى إخضاع المناطق التى تتركونها وراءكم أثناء تقدمكم ، وكيف تستطيعون التحكم فى مناطق من القارة طولها ١٨٠٠ ميل سكانها على درجة كبيرة من الشجاعة ، والحرية ، والقدرة على المقاومة ؟ » .

لقد ذكر « تشاتام » فى خطبته اقتراحين منفصلين — أحدهما عن انسحاب القوات البريطانية ، والآخر يدور حول إيجاد حل على قدر أكبر من العمومية . والاقتراح الثانى يتضمن ضرورة اعتراف بريطانيا بتنازلها عن حقوقها فى فرض الضرائب على سكان المستعمرات دون موافقتهم ، وإلغاء قانون ميناء « بوسطن » ، وقانون حكومة « ماساتشوستس » ، وتقييد اختصاصات المحاكم البحرية وقصرها على مهمتها التقليدية ، وإعادة تقرير حق سكان المستعمرات فى أن يحاكموا أمام محلفين من الأحياء التى يسكنونها ، وتعيين القضاة بناء على أحقيتهم لهذا التعيين وليس نزولاً على رغبة الملك ، وتقييد سلطة الملك فى استخدام القوات العسكرية فى أمريكا للقضاء على حرية سكان المستعمرات ، والاعتراف بقانونية المؤتمر العام الأمريكى — كل هذه الأمور مقابل اعتراف المستعمرات اعترافاً صريحاً بالسلطة التشريعية للبرلمان فى الأمور الأخرى خلاف فرض الضرائب وعلى أن يقبل المؤتمر العام العمل على تذليل الصعوبات التى قد تكتنف الموافقة على منح البرلمان البريطانى دخلاً ثابتاً يخصصه لاستهلاك الدين الأهلى . وثمة ما يدل على أن « بنيامين فرانكلين » ، الذى سعى دائماً إلى إيجاد ما ينقذ الإمبراطورية من التفكك ، والذى تشاور معه « تشاتام » ، كان له دخل كبير فى وضع مشروع هذا القانون .

أما الاقتراحان اللذان أدلى بهما «تشاتام» فقد هزما شرهزيمة فى مجلس اللوردات ومن ثم لم يرسلا لمجلس النواب. على أنه مما لاشك فيه أن يكون مصيرهما الهزيمة لوأنهما أرسلا لمجلس النواب ومن الجائز أيضاً أن تكون هزيمتهما هنا أكبر من هزيمتهما فى مجلس الأعيان إذ أنه فى عام ١٧٧٤ كان هناك مجلس للنواب فى إنجلترا لم يمض على انتخابه فترة طويلة وأعضاؤه ممن يخضعون خضوعاً كاملاً لسياسة الملك . وحتى فى الانتخابات الفرعية التى أجريت فى تلك الفترة فى بعض المناطق الزراعية فى إنجلترا

فإن الغضب الشديد الذى سيطر على الناخبين بسبب حادث « بوسطن » (حفل شاى بوسطن) أدى إلى نجاح عدد من أكثر النواب تعصباً لمبدأ السيطرة البريطانية الكاملة على المستعمرات . لقد كان مجلس العموم الذى جابه المشكلة مجلساً عاجزاً عن التفكير السليم والتصرف النبيل الذى استدعاه الموقف .

وأمام هذا المجلس، بعد مرور شهر من الزمان، ألقى « إدموند بيرك »(١) خطبة من أعظم الخطب التى عرفها التاريخ السياسى البريطانى كله ، وهى التى عنوانها : « التصالح مع أمريكا »(٢) . وفى لغة أكثر تحريكاً للنفس من لغة « تشاتام » ، وفى خيال رائع ، حث « بيرك » النواب على الوقوف موقف النبل إزاء جميع مشكلات المستعمرات وبذلك يتم التغلب على تلك المشكلات . وبالرغم من أنه لم يدع إلى تنازل البرلمان عن شىء من سلطته ، فإنه سعى إلى استخدام هذه السلطة لإزالة مخاوف الأمريكان وأحقادهم والعمل على الجمع بين هؤلاء وبين الإنجليز فى وحدة واحدة هدفها المحافظة على حرياتهم التقليدية المشتركة . . . لم يكن « بيرك» مستعداً لهدم إمبراطورية لمجرد التوصل إلى برهان يؤكد به وجهة نظره، كما لم يكن راغباً فى أن يتشبث بأطراف مناقشة قانونية ، بصرف النظر عما فيها من صدق وقوة ، ترمى إلى تجريد المستعمرات من ولائها القديم للوطن الأم . قال « بيرك » : « ليس السؤال هل من حقك أن تجلب التعاسة على قومك ، بل إن السؤال هو : أليس من مصلحتك أن تجعل قومك سعداء ؟ » .

---

١ — Edmund Burke : كاتب سياسى و خطيب برلمانى ظهر فى إنجلترا فى منتصف القرن الثامن عشر ولعب دوراً كبيراً فى استقلال المستعمرات عن طريق إقناع أعضاء مجلس النواب بضرورة هذا الاستقلال لكل من الطرفين

٢ — Conciliation with America

وإصرار الأمريكان على المطالبة بحقوقهم كان موضع الإعجاب الشديد من « بيرك » باعتبار أن هذا الإصرار ماهو إلا تأكيد جديد على تمسك الإنجليز بحريتهم ، وأنه يرحب به كوشيجة تربط ما بين البريطان والأمريكان . ولكن توسلاته لأعضاء المجلس لكي « نسمو بعقولنا إلى مستوى العظمة الكامنة فى تلك الوديعة التى وضعتها العناية الإلهية بين أيدينا » لم تقابل منهم إلا بالسخرية . كانت خطبته بقصد تدعيم القرارات التى كان يمكن أن تلغى القوانين الجائرة ، وتقيد صلاحيات المحاكم البحرية ، وتقضى على النية فى فرض الضرائب على سكان المستعمرات ، وتظهر عزم الحكومة البريطانية على أن تخلق من جديد اتحاداً مبنياً على المحبة والإخلاص . هذه القرارات هزمت فى مجلس العموم هزيمة ساحقة وجابهت نفس المصير الذى جابهه قرار « تشاتام » فى مجلس اللوردات .

واقتراحات « تشاتام » و « بيرك » عبرت فى أحسن صورها عن المستوى الأدنى من التنازلات التى كان من الجائز أن يترتب على الأخذ بها إمكان تحاشى ، أو ربما تأخير ، انفصال المستعمرات عن إنجلترا . وأن يكون البرلمان غير راغب فى مجرد التفكير فى قبول قدر من التنازل على تلك الدرجة من التواضع فهذا فى حد ذاته دليل على عمق الاختلافات التى فرقت مابين بريطانيا وأمريكا .

أما رد الفعل الرسمى إزاء البيان الذى أعلنه المؤتمر العام فى أمريكا ، فقد كانت الوزارة هى التى أعلنته وتضمن إجراءات لتقوية الجيش والبحرية وتدعيم قوات الجنرال « جيج »(١) فى «بوسطن» . لقد تضمن أيضاً، خلاف هذا ، إصدار قانون جديد هو قانون « نيوإنجلند » لتقييد التجارة . لقد فرض هـذا القانون بعد أول يوليو عام ١٧٧٥ حظراً على كافة أنواع البضائع الخارجة من موانى « نيوانجلند » باستثناء المتجهة إلى بريطانيا وجزر الهند الغربية البريطانية . وبعد ٢٠ يوليو من نفس العام منع سكان « نيوإنجلند » من صيد الأسماك

---

١ — New England Restraining Act

فى مراكز الصيد الواقعة فى المحيط الأطلسى ، تلك المراكز التى اعتمد عليها معظم سكان هذه المستعمرة فى الحصول على أرزاقهم . هذا القانون مر فى البرلمان فى ٢٠ مارس وبعد انقضاء أسبوعين على صدوره طبق أيضاً على «نيوجيرزى» و « بنسلفانيا » ، و « ميريلاند » ، و « كارولاينا الجنوبية »، والنتيجة أنه نقل إلى معظم المستعمرات الخطوط الأساسية فى مشروع قانون ميناء « بوسطن » .

وبإرغام المستعمرات المجاورة على الوقوف نفس الموقف الذى وقفته «ماساتشوستس» ، أصبح هذا العمل اعترافاً صامتاً بفشل استراتيجية «نورث» التى حاولها قبلاً ، والتى تضمنت عزل أهل « بوسطن » ثم التغلب عليهم الواحد بعد الآخر . لقد كان الطريق الذى سار فيه البرلمان الإنجليزى يؤدى إلى أن ترغم المستعمرات المترددة على الخروج من نطاق الإمبراطورية ثم الدخول فى اتحاد مع المستعمرات الاخرى الشكسة المكافحة .

والتنازل الوحيد الذى قدمه « نورث » عن طيب خاطر تضمن قراراً أصدرته الوزارة فى فبراير عام ١٧٧٥ تعفى بمقتضاه أية مستعمرة من دفع الضرائب التى يقررها البرلمان فى حالة ما إذا كانت قراراتها التشريعية تسمح بدفع الالتزامات المالية المستحقة لموظفى التاج فيها ومد إنجلترا بمبالغ يراها البرلمان مناسبة. ومن الناحية القانونية والنظرية، لابد أن يترتب على مثل هذا الاتجاه الإنكار الكامل للحقوق التى كانت المستعمرات تعمل جاهدة على الفوز بها، أما من الناحية العملية فسوف تضطر إلى دفع مبالغ لا تقل فى جملتها عن الضرائب المباشرة التى يفرضها البرلمان عليها . وحتى هذا ، لم يتمكن «نورث» من تحقيقه إلا بعد الالتجاء إلى ألوان من الضغط مارستها الوزارة كما مارسها الملك على النواب فى برلمان شكس كئيب لا يريد أن يقدم أى شىء لسكان المستعمرات اللهم إلا القوة .

فى الوقت ذاته كانت سياسة الوزارة من شأنها أن ترغم المستعمرات على تنصيب

حكومات ثورية إذ كانت الأوامر الصادرة من لندن تقضى بأن يهب المحافظون إلى تعطيل المجالس التشريعية التى تتخذ إجراءات تؤدى إلى تحرر المستعمرات مثل انتخاب المندوبين الممثلين للمستعمرة فى المؤتمر العام ، أو الموافقة على تكوين الروابط والجمعيات الداعية إلى إيقاف الاستيراد من إنجلترا ، أو التصويت فى صالح أى قرار يشتم منه الرغبة فى التحرر من القيود البريطانية . لقد كان من نتائج هذه السياسة أن تعرضت معظم المجالس التشريعية فى المستعمرات للمهانة ، كما تعرض الكثير منها للحل . وحتى يمكن ملء الفراغ الإدارى والسياسى الذى أوجدته تلك الإجراءات ، انعقدت مؤتمرات محلية كما اجتمعت هيئات أخرى غير شرعية وقامت بما يجب عليها نحو تدعيم موقف المستعمرات وإظهار احتجاجها على تصرف بريطانيا ، وفى أثناء ذلك بدأت تتولى بنفسها الوظائف العادية للحكومة .

لقد سبق « لفرجينيا » أن قدمت نمطاً يعبر عن هذا النوع من الهيئات التى تنقصها صفة الشرعية ، وكان ذلك عام ١٧٦٩ عندما حل مجلس الأعيان ، فاضطر هذا إلى الاجتماع كهيئة غير رسمية بقصد إقرار اتفاق يرمى إلى الامتناع عن استيراد البضائع الإنجليزية كرد على قوانين « تاونزند » . مرة أخرى حدث نفس الشىء وكان ذلك فى مايو عام ١٧٧٤ عندما حل المحافظ « دانمور » المجلس التشريعى لأنه صوت بالموافقة على تخصيص يوم للصلاة والصيام حزناً على صدور قانون ميناء « بوسطن » إذ اجتمع أعضاء المجلس فى مكان خاص وأقروا اتفاقاً آخر ينص على عدم الاستيراد . وفى أثناء العام التالى ، قامت مؤتمرات محلية مشابهة أو هيئات خاصة بتولى وظائف المجلس التشريعى فى « نيو هامشير » ، و « ماساتشوستس » ، و « نيوجيرزى » ، و « ميريلاند » ، و « كارولاينا الشمالية » ، و « كارولاينا الجنوبية » . وفى « دلاوير » اجتمع المجلس التشريعى بطريقة غير شرعية وبدون علم المحافظ . وفى « رود آيلاند » و « كونكتكت » لم يدع الحال إلى وجود مثل

هذه الهيئات والمجالس غير الشرعية إذ أن المحافظين المنتخبين بمعرفة سكان هاتين المستعمرتين لم يفرضا أية قيود على أعمال الهيئات التشريعية الشرعية هناك . أما فى « نيويورك » ، و « بنسلفانيا » ، و « جورجيا » فلم تكن المجالس الدستورية قد ألغيت بعد ، ولكن بالرغم من ذلك ، فقد كانت اجتماعات المواطنين هى التى تتولى الجانب الأكبر من سلطة الحكومة .

اهتمت المؤتمرات المحلية فى العام الأول باختيار المندوبين للمؤتمر العام (الكونجرس) وبالإعداد للتعليمات التى يطلب من هؤلاء المندوبين اتباعها ، كما اهتمت بإنشاء الروابط والهيئات المختصة بمقاطعة الاستيراد من إنجلترا وتشكيل الأجهزة التى تتولى تنفيذ ذلك . على أن هذه المؤتمرات المحلية سارت خطوات أخرى أبعد من ذلك، إذ أنها سارت فى طريق استكمال الاستعدادات العسكرية ، كما أنها أخذت تقوم بالأعمال المدنية العادية .

وما إن حل وقت انعقاد المؤتمر العام الثانى فى مايو عام ١٧٧٥ ، حتى كانت كل مستعمرة ما عدا « نيويورك » ، و « دلاوير » ، و « جورجيا » قد بدأت تسلح نفسها خارج نطاق القانون وبعيداً عن سلطة الملك . وفى معظم المستعمرات لم تذهب الاستعدادات العسكرية أبعد من مجرد التدريبات اليومية العادية وإعطاء شىء من العناية لتسليح أفراد الحرس الوطنى المحلى . ولكن فى « ماساتشوستس » صدرت قرارات بتعيين عدد من الجنرالات وهؤلاء لم يكونوا مسئولين أمام المحافظ بل أمام هيئة خاصة أطلق عليها المؤتمر المحلى اسم « هيئة الأمن » . وفى مستعمرات أخرى تألفت هيئات للأمن مشابهة لتلك وهذه الهيئات ادعت لنفسها سلطة تنفيذية كما ادعت المؤتمرات المحلية لنفسها سلطة تشريعية وظل الإعداد سائراً إلى ما بعد بداية التحرشات فى « كارولاينا الجنوبية » و « نيوهامشير » حيث استولى السكان

على الأسلحة التي كانت في عهدة المحافظ ، وفى الولاية الأخيرة ، استولى السكان ، بالإضافة إلى الأسلحة ، على القلعة الصغيرة التي كانت مخزناً له .

أما في « ماساتشوستس » فقد كان المؤتمر المحلى ، اعتباراً من صيف عام ١٧٧٤ ، يقوم بفرض ضرائبه الخاصة لكى تجبى لحساب خزانة المستعمرة .

وفى شتاء ١٧٧٤/١٧٧٥ ، توقفت أعمال الحكومة في كافة المستعمرات . وبالرغم من أنه في القرى والمدن الصغيرة والمناطق الريفية البعيدة كان الموظفون المحليون يقومون بواجباتهم المحلية ، فإنه في العواصم الكبرى خلت قاعات الاجتماعات من الناس وجلس المحافظون في أماكنهم ولا حول لهم ولا قوة ولاهم لهم إلا التفكير في الهرب . والمجالس الشرعية التي تمثلت فيها جميع الآراء المتعلقة بالأوضاع في المستعمرات لم يصرح لها بالانعقاد والتعبير عن وجهات نظر الناس في تلك المستعمرات وما يعانون من مشكلات . في هذا الفراغ ، أصبحت السلطة الوحيدة المنظمة هي سلطة المؤتمرات المحلية(١) التي تألفت على غير ماسند من القانون ، وكانت تعكس فقط آراء الأحرار ، وبصفة خاصة الأحرار الراديكاليين(٢) . ومن الممكن القول هنا بأن الراديكاليين المتطرفين اكتسبوا نفوذهم داخل هذه المؤتمرات بسبب عدم تقبل المحافظين للمعارضة العادية التي تعبر عن نفسها بالطرق الدستورية المألوفة .

وأثناء الشتاء المتوتر ، الذي قضى في الانتظار ، وجد جيش « الجنرال جيج » في « بوسطن » نفسه في مأزق سيء إذ اكتشف أنه ، وهو الرمز الوحيد الباقي للوجود الملكي في المستعمرات ، يكاد يكون مشلول الحركة وسط مدينة شبه محاصرة وبين شعب يطفح بالعداء الشديد له . وبالرغم مما آمن به « جورج الثالث » من أن الضربات يجب أن تكون هي الفيصل في تقرير موقف إنجلترا من المستعمرات ، لم يحدث قط أن اتخذت أية خطوات لتوجيه مثل هذه الضربات . وفى الوقت الذي كان فيه البرلمان يناقش اقتراح « نورث » السلمى ، كانت الوزارة تصدر تعليماتها

١ — : Provincial Congress : المؤتمرات المحلية في الولايات .
٢ — : Radical Whigs : الأحرار المتطرفون .

للجنرال « جيج » ، لكى يتحول إلى موقف المهاجم ويشرع فى اتخاذ الإجراءات لإخماد الثورة . وفى ١٩ أبريل عام ١٧٧٥ استجاب بسرعة لهذه التعليمات حيث أرسل قوة منتقاة إلى مدينة « كونكورد » للقبض على « صامويل آدمز » و « جون هانكوك » والاستيلاء على مخزن للأسلحة والبارود .

هذه الحملة أصيبت بالفشل أو بأكثر منه ، إذ أن المحاولة التى بذلت لإخفاء أخبارها أفسدها « بول ريفير(١) عندما امتطى صهوة جواده وأسرع إلى المدينة قبل وصول الحملة ، وهى القصة المعروفة جيداً لدى مؤرخى هذه الفترة . وقد يكون عن طريق المصادفة أكثر منه بالقصد والتعمد ما حدث لجماعة صغيرة من المزارعين والقرويين الذين كانوا فى انتظار الحملة عند « ليكسنجتون » عندما أطلقت عليهم النيران وقتل منهم عدد قليل وعندها هب الناس فى المنطقة كلها مما اضطر الحملة إلى اختصار فترة بقائها فى المنطقة ثم العودة السريعة إلى « بوسطن » فى ما يشبه التراجع المضطرب المضنى . وفى نهاية اليوم كانت الحملة المتجهة إلى « كونكورد » قد ردت على أعقابها بعد أن تكبدت ثلاثة وسبعين قتيلاً ومائتين من الجرحى والمفقودين .

وعندما عادت الحملة إلى « بوسطن » وجدت أن الحرس الوطنى المحلى يحاصرها وكان قد ازداد حجمه فى أيام قليلة بعد انضمت إليه قوات كبيرة من كافة أنحاء « ماساتشوستش » ومن المستعمرات الأخرى فى « نيوإنجلند » . هكذا وجدت الحملة نفسها مسجونة فى قفص محكم وأصبحت المشكلة الآن تنحصر فى الكيفية التى يمكن بها تخليصها من الحصار وليس القضاء على الثورة .

وعندما اجتمع المؤتمر العام الثانى فى ٢ مايو عام ١٧٧٥ ، كان من الواضح أنه

---

١ — : Paul Revere

فليس ثمة مجال للحلول الهادفة إلى رفع الضيم بالطرق السلمية ، إذ جاء الرد البريطانى ممثلاً فى أشياء عديدة مثل الهزيمة المنكرة التى أصابت مشروعات قوانين المصالحة التى قدمها للبرلمان « بيرك » و « تشاتام » ، والرفض البات لفكرة توجيه المستعمرات الخطاب إلى الملك ، والقانون الذى أصدره البرلمان لتشديد الرقابة على « نيوإنجلند » ، والآن المذبحة التى حدثت عند « ليكسنجتون » و « كونكورد » . ووراء ذلك كله ظهرت أخبار تنبئ بخطط بريطانيا لتقوية جيشها وإعادة بناء أسطولها وتكريس كل قوتها لإخماد ثورة المستعمرات .

والمؤتمر العام بدوره تحفز للنضال ، إذ بالرغم من أن أعضاءه هذه المرة لم يختلفوا كثيراً عن أعضاء المؤتمر العـــام الأول ، فقد ظهر بينهم تحول ملحوظ نحو الجانب الراديكالى ، كما اختفى من المؤتمر الجديد بعض المحافظين من أمثال « جالووای » . ومن بين الأعضاء الجدد فى المؤتمر نجد رجالاً متعطشين إلى العمل السريع الجاد من أمثال « جون هانكوك » ، و « بنيامين فرانكلين » ، و « جيمس ويلسون » ، ثم « توماس جيفرسون » الذى انضم إلى المؤتمر بعد انعقاده ببضعة أسابيع . وفى فترة لا تزيد على شهور ثلاثة ، ما بين ٢ مايو وهو بدء الإنعقاد و ٢ أغسطس وهو تاريخ الانفضاض المؤقت ، حـــول المؤتمر نفسه من مجرد اجتماع للمندوبين إلى حكومة عاملة لها سلطات تشريعية وتنفيذية . وفى ١٥ مايو قرر المؤتمر أن يضع المستعمرات فى حالة دفاع عن النفس . وبعد هذا التاريخ بشهر واحد،صوت الأعضاء بالموافقة على تكوين جيش نظامى خاص بأمريكا وأوصوا بضم القـــوات المحاصرة لمدينة « بوسطن » للجيش الجديد ، ووضعوا القواعد المنظمة لحكومتهم الجديدة ، وأخيراً اختاروا « جورج واشطن » لكى يكون قائداً لهم .

كذلك أخذ المؤتمر على عاتقه القيام بوظائف أخرى عديدة . ففى ٢٢ يونيو ، أى بعد مرور أسبوع واحد من تعيين « واشطن » قائداً عاماً ، صوت المؤتمر

بالموافقة على إصدار عملة ورقية مضمونة من قبله وذلك للصرف منها على الجيش الجديد ، كما وضع الأسس الأولية لإقامة نظام مالى خاص بأمريكا . وفى شهر يوليو قرر المؤتمر إنشاء عدد من الوظائف الإدارية للقيام بالأعمال التى كان يتولاها البريطانيون قبلاً ، فأنشئت فى ١٩ يوليو لجنة للشئون الهندية ، كما أنشئت مصلحة للبريد فى ٢٦ يوليو . فى نفس الوقت استؤنفت التجارة مع البلاد الأجنبية حتى يمكن استيراد المعدات اللازمة للجيش الأمريكى الجديد .

وفى الوقت الذى كان المؤتمر يعد فيه نفسه للحرب ، كان عليه أن يدرس عدداً من المقترحات الخاصة بالمصالحة ، كما كان عليه أن يعلن موقف المستعمرات على العالم. فى ذلك الوقت رفض المؤتمر بخشونة اقتراح « نورث » الخاص بامتناع البرلمان عن فرض الضرائب على أية مستعمرة طالما أنها توافق على القيام بنفس الشىء وفقاً لرغبات البرلمان . بل حدث أن أصدرت لجنة مكونة من « جون أدمز » و «فرانكلين» و «ريتشارد هنرى لى» تقريراً وضع خطوطه الأولى «جيفرسون» ، وتضمن هجوماً شديداً على اقتراح « نورث » باعتباره « فكرة غير معقولة واتجاهاً خبيثاً » لا يتفق أبداً مع الروح الحقيقية للموقف . هذا التقرير وافق عليه المؤتمر بتاريخ ٣١ يوليو .

أصبح موقف المؤتمر واضحاً صريحاً بعد بيانه عن « الأسباب والدوافع التى تدعو المستعمرات إلى الالتجاء للقوة » ، وهو البيان الذى اشترك فى وضع مسودته « ديكنسون » المحافظ و « جيفرسون » الراديكالى ووافق المؤتمر عليه فى ٦ يوليو . هذا البيان القوى أفصح مرة أخرى عن شكوى سكان المستعمرات من تعرضهم لضرائب يفرضها عليها برلمان لا يضم ممثلين عنهم ، وتعرض أيضاً تعرضاً مباشراً لكافة التناقضات التشريعية التى لابد أن يخلو منها أى تمثيل حقيقى ، وذلك عندما

أشار إلى أن مصالح الفئات التى يمثلها أعضاء البرلمان ليست فقط مختلفة عن مصالح سكان المستعمرات ، بل أيضاً متعارضة معها . كذلك تعرض البيان للالتماسات المرفوضة السابق إرسالها للملك بقوله : « لقد مضى علينا الآن عشر سنوات كاملة ونحن نحاصر العرش بالتماساتنا . لقد تناقشنا بالمنطق ودخلنا مع البرلمان فى محاورات وكانت لغتنا فيها تتميز بأكبر قسط من روح المسالمة والتواضع » . وذكر البيان أن الوزارة فى إنجلترا اعتبرت احتجاجهم تمرداً وأرسلت قوات مسلحة للقضاء عليه . لم يكن أمام سكان المستعمرات إلا أن يختاروا بين أمرين ، إما الخضوع الكامل لإرادة بريطانيا وإما المقاومة المسلحة للقوة الإنجليزية ، فاختاروا الأمر الثانى وهو الكفاح على مستوى قوتهم الذاتية ومواردهم المالية وخبرتهم العسكرية . وفى الوقت ذاته أشار البيان من طرف خفى إلى إمكانية المساعدة الأجنبية . لقد كشفت الفقرة الخاصة بهذا الموضوع عن شجاعة إذ قالت : « إن الأسلحة التى يضطرنا أعداؤنا إلى امتشاقها سوف نستخدمها فى حزم كامل ومثابرة كبيرة متحدين بذلك كافة الظروف والمخاطر من أجل الحفاظ على حرياتنا حيث أننا جميعاً مصممون على أن نموت أحراراً لا أن نعيش عبيداً » .

ولكن حتى فى البيان ذاته ، بذل المؤتمر جهداً كبيراً لكى يقرر أن هدفه ليس الاستقلال عن بريطانيا بل العمل على استرجاع العلاقة التقليدية بين هذه والمستعمرات، وفى هذا يقول : « ... إننا لا نقصد العمل على فض ذلك الاتحاد الذى نشأ بيننا واستمر سائداً دون منغصات فترة طويلة ، والذى نرغب رغبة صادقة فى أن نراه يعود ثانية كأحسن ما يكون » . هذه اللفتة العاطفية وردت مرة أخرى ولكن بطريقة أقوى فى الالتماس الذى قدمه للملك بعد ذلك بيومين « أوليف برانش(١) » . لقد صمم « ديكنسون » وعدد من المحافظين على أن يوجه المؤتمر

١ — Olive Branch : أحد الأعضاء البارزين فى المؤتمر فى تلك الفترة .

للملك نداء واحداً أخيراً يخاطب فيه حكمته مستلهماً شعوره بالعدالة وحرصه على وحدة الإمبراطورية — وكان «ديكنسون» نفسه هو الذى كتب مسودة هذا النداء. وفى لغة أكثر ما تكون تواضعاً وعبارة تنضح بالحب أخذ المؤتمر يستصرخ الملك لكى يقرر أى شىء يمكن أن يساعد على رفع الغمة التى يحس بها سكان المستعمرات. وإلى أن يتحقق شىء من هذا التمس المؤتمرون أن يأمر الملك بوقف الأعمال العسكرية وإلغاء القوانين الجائرة . لقد أدرك عديدون من أعضاء المؤتمر من أول وهلة أن ما من فائدة ترجى من وراء هذه الحركة . ولكن ، بالرغم من ذلك ، ومن الجائز أنها كانت حركة حكيمة ، طالما أن رفضها أوضح بطريقة نهائية أن جميع الأبواب قد أغلقت وما من باب واحد ظل مفتوحاً للمصالحة . وبعد أن انتهى المؤتمر من إعلان رغبته فى السلام واستعداده للحرب وموافقته على إنشاء الجيش وتعيين قائده وإنشاء نظام مالى خاص وتكليف اللجان بالبحث عن الأسلحة وتزويد الجيش بها ، انفض فى ٢ أغسطس على أن يعود إلى الاجتماع بعد ذلك بستة أسابيع .

فى تلك الأثناء كانت الحرب التى بدأت عند « ليكسنجتون » ما زالت مستعرة . ولقد تمكنت حفنة أو حفنتان من القوات غير النظامية ، إحداها تحت قيادة « بينيديكت أرنولد » وكان مكلفاً من قبل « ماساتشوستس » ، والأخرى مكونة من مجموعة قليلة من حرس الحدود المنتمين لمستعمرة « فيرمونت » — تحت قيادة « إيثان آلين » — هذه القوات المتواضعة جاهدت كثيراً حتى استولت على قلعة بريطانية فى بلدة « تيكونديروجا » فى أوائل شهر مايو . فزود هذا النصر المستعمرات بوسيلة تمكنها من التحكم فى نقطة هامة على الطريق بين كندا و « نيويورك » ، كما مدها بالمدافع التى كانت فى أشد الحاجة إليها . وبعد شهر ، أى فى ١٩ يوليو عام ١٧٧٥ ، وقع صدام دام عند تل « بريد » وتل « بنكر »

المشرفين على مدينة « بوسطن » فى شبه جزيرة « تشارلستاون » . بعد هذا الصدام تمكن البريطانيون من طرد جيش المستعمرات من تحصيناته التى أقامها على عجل بقصد الحصول على موقع ممتاز لضرب « بوسطن » بالمدافع . وتم نجاح البريطانيين فى ذلك نظير تضحيات باهظة من الجنود القتلى والجرحى ، وإن دل ذلك على شىء ، فهو أن اقتحام البريطانيين للحصار المضروب عليهم كان من الأمور المستحيلة .

وقبيل منتصف الصيف ، بدأ كل من الجانبين يدرك أنه يواجه حرباً شاملة ، وليس مجرد صدام محلى لإقرار النظام فى « بوسطن » . على أن الطرفين المتنازعين لم يكن لأى منهما خطة عسكرية دقيقة . أما الأهداف التى كان المستوطنون يتوخون تحقيقها فكانت بسيطة واضحة إذ أنها كانت تنحصر فى طرد القوات الإنجليزية من « بوسطن » والاستيلاء على المراكز الضعيفة التحصين فى « كويبك » و « منتريال » . والسيطرة على المدينة الأخيرة قد يؤدى إلى إدخال المستعمرات الكندية فى نطاق الاتحاد الأمريكى ، كما لابد أن يحمى المستعمرات من الهجمات التى توجه إليها من أى مكان يقع على طول الطريق الواصل بين « تشامبلين » و « هادسن » ، وهو الطريق الذى كثيراً ما كان مسرحاً للمعارك التى خاضها الإنجليز والفرنسيون فى حروبهم الاستعمارية .

لقد تعرضت كندا لهجمتين وقعت إحداهما عندما توجهت إلى « مونتريال » قوات عسكرية من قوات الجنرال «شايلر»(١) المعسكرة شمال « نيويورك » بقيادة « ريتشارد مونتجمرى »(٢) . أما الهجمة الثانية فقام بها « بنيدكت أرنولد » ومعه ألف من الرجال قطعوا رحلة شاقة مملوءة بمصاعب لايصدقها العقل وساروا وسط برية « مين » ببحيرتها ونهرها وغابتها المتشابكة لكى يهاجموا « كويبك » من

---

١ — General Chuyler

٢ — Richard Montgomery

الخلف . والزحف الذى قام به « شايلر » بدأ فى أواخر أغسطس عام ١٧٧٥ فى حين أن زحف « أرنولد » كان فى منتصف سبتمبر . والتقدم السريع الذى أحرزه « مونتجمرى » دفع « سير جاى كارلتون(١) » ، وهو القائد البريطانى القدير ، إلى ترك « مونتريال » وحشد قوته الصغيرة فى« كويبك » . بعدها احتل الأمريكان « مونتريال » فى ١٣ نوفمبر ، وحدث ذلك فى الوقت الذى خرج فيه « أرنولد » من برية « مين » ومعه سبعمائة من جنوده المنهوكى القوى الجائعين وهم الذين تبقوا من جيشه الألف . بهذا الجيش عبر نهر « سانت لورانس لكى» يهاجم « كويبك » . وفى ٣١ ديسمبر ، ضم القائدان جيشهما إلى بعضهما وقاما بهجوم موحد على « كويبك» ولكن الفشل كان نصيب هذا الهجوم إذ قتل «مونتجمرى » فى القتال كما جرح « أرنولد » جرحاً خطيراً . وبالرغم من أن القوات الأمريكية ظلت تحاصر المدينة حصاراً صورياً لبضعة أشهر ، فإنها توقفت عن الاستمرار فى مثل هذا العمل ، وكان ذلك فى مطلع شهر مايو عام ١٧٧٦ .

وللئات القليلة من الجنود الذين قاموا بهذا العمل البطولى فى البرية الكندية ذات البرد القارس إنما أثروا فى التاريخ بعمق. فلو أن الهجوم الذىقام به المستوطنون ليلة رأس السنة على « كويبك » كلل بالنجاح ، لانساقت كندا وراء وجهة النظر الأمريكية ، ولأصبحت الولاية الرابعة عشرة فى الدولة الجديدة . إن النصر الذى أحرزه « كارلتون » ، فى صعوبة كبيرة ، لم يكن هزيمة كبيرة مباشرة للأمريكيين فحسب ، بل إنه ، على المدى البعيد ، فتح الباب أمام إمكانية نشوء قومية كندية منفصلة .

والجهود البريطانية التى بذلت من أجل القيام بهجوم على الأمريكان لم يكن

---

١ — Sir Guy Carleton

مصيرها بأفضل من جهود الأمريكان أنفسهم إذ لم يكن هناك فائدة ترجى من هجوم يبدأ من « بوسطن » ذاتها . لقد كان محافظو المستعمرات الجنوبية يعتقدون بأن العدوى الثورية فى المستعمرات الخاضعة لهم لم تكن بنفس القوة بالنسبة لتلك العدوى التى انتشرت فى مستعمرة « نيو إنجلند » ، كما اعتقدوا أن آلافاً من الرعايا المخصين لإنجلترا كانوا على استعداد للسير وراء الأعلام البريطانية لو أعطوا التشجيع والدعم الكافيين . وكان الجنرال « كلينتون(١) » الذى انضم إلى هيئة أركان الحرب التابعة للجنرال « كيج » من أتباع هذا الرأى ، كما كان من أتباعه أيضاً « الجنرال هاو(٢) » والجنرال « بيرجوين(٣) » . وفى فبراير عام ١٧٧٦ صدرت الأوامر لكلينتون بالاتجاه جنوباً .وكانت معه فصيلة من قوات بوسطن وتعاونه مجموعة كبيرة من السفن الحربية لمهاجمة « كارولاينا الشمالية » « وكارلاينا الجنوبية » . وفى الوقت الذى يتأهب فيه الجيش والأسطول البريطانى للهجوم تبدأ حركات انقلابية ينظمها ويقوم بها المخلصون للعرش البريطانى داخل هاتين المستعمرتين . لقد كانت هذه الخطة على قدر كبير من السداد ، ولكن ، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الخطط البريطانية خلال الحرب التى سوف تنشب مستقبلاً ، فشلت بسبب المبالغة فى الاعتماد على قدرة القوات الموالية . وكانت هذه القدرة إلى حد كبير بعيدة عن الواقع والحقيقة ، بسبب عدم الرغبة أو العجز عن تهيئة العدد اللازم من السفن والجنود الإنجليز ، وأخيراً بسبب عدم التنسيق بين خطط القادة البريين والبحريين .

وفى « كارولاينا الشمالية » ، اعتمد المحافظ « مارتن »(٤) على إخلاص جماعات الاسكتلنديين الجبليين الذين لم يكن قد مضت فترة طويلة على استيطانهم للمنطقة القريبة

---

١ — General Clinton
٢ — General Howe
٣ — General Burgoyne
٤ — Governor Mertin

من المـكان الذى يعرف الآن « بفايتفيل »(١) ، وكان على هؤلاء أن يثوروا على حكومتهم وبعدها يشقون طريقهم بالقوة لـكى يصلوا إلى « ويلنجتون » وهناك ينضمون للقوات البريطانية .

لقد ثاروا فعلاً ، ولـكن الحرس الوطنى هزمهم هزيمة نـكراء فى موقعة « مورز كريك بريدج »(٢) ، وكان ذلك فى ٢٧ فبراير عام ١٧٧٦ ، مما ترتب عليه أن صرف الإنجليز النظر نهائياً عن الإنزال الذى كانوا يعـــدون له وبعدها اتجه الأسطول الإنجليزى والقوات البرية إلى «شارلستاون» .على أن المؤتمر ، توقعاً منه لمثل هذا النوع من الاستراتيجية العسكرية ، كان قد تمـكن من تخصيص قوات محلية للدفاع عن « كارولاينا الجنوبية » ، كما أرسل الجنرال « تشارلز لى »(٣) لقيادة هذه القوات. لقد كان من أثر التحصينات الناجحة التى أقيمت على جزيرة «سوليفان» عند مدخل ميناء « تشارلستاون » ، والخرائط الخاطئة التى اعتمد عليها الإنجليز ، وسوء التنسيق بين العناصر التى تـكونت منها القوات البحريةوالبرية ، أن تمـكنت جماعات المستوطنين من دحر البريطانيين وتـكبيدهم خسائر كبيرة فى المدة من ٢٦ إلى ٢٨ يونيو ، وبذلك انتهى الهجوم البريطانى على مستعمرات الجنوب ، كما انتهى هجوم المستوطنين على كندا بفشل ذريع .

ولـكن الأمريكان كانوا منتصرين فى « بوسطن » . وعلى مدى شهور شتاء عام ١٧٧٥ / ١٧٧٦ زاد الحصار قوة على قوة ، كما قام بعض صيادى الحيتان من أصحاب القوارب البحرية بغارات جريئة على الجزر الصغيرة الواقعة فى مواجهة الميناء واستطاعوا أن يسرقوا المواشى تحت سمع البريطانيين وبصرهم، واستطاع الحصار

---

١ — Fayetteville

٢ — Moore's Creek Bridge

٣ — Charles Lee

الأرضي الشديد لتلك المدينة أن يحرم البريطانيين من التزود بأنواع الأطعمة الطازجة مما جعلهم يقصرون تغذيتهم على كميات ضئيـــلة من الأطعمة القديمة المخزونة . والأخشاب كانت هي الأخرى نادرة ، بل أكثر ندرة من الطعام ، مما جعل البريطانيين يهدمون المنازل توصلاً إلى قدر منه يستعينون بناره على مقاومة برد الشتاء ، وكان قارساً في ذلك العام . وفي « ليكسنجتون » ، كما في « كونـكورد » و « بانـكرزهيل » ، ثبت للإنجليز أنه ما من فائدة ترجى من محاولتهم كسر الحصار المضروب حولهم بسبب التحصينات القوية التي أقامها الأمريكان. لقد كان الـكبرياء وحده ، وليست الضرورات العسكرية ، هي التي أرغمت الجيش البريطاني على البقاء سجيناً في « بوسطن » طيلة أشهر ذلك الشتاء .

وقرب نهاية الشتاء تلقى الـكبرياء ذاته ضربة ، إذ وضع الأمريكان خطة جريئة تتضمن الاستعانة بالمدافع الموجودة في « تيكونديروجا » . لقد كانت هذه المدافع من الضخامة بحيث تعجز العربات العادية عن جرها ، ولـكن بمجرد أن أخذ الثلج يغطي الطرقات الطويلة في جبال «جرين» وممرات «بيركشاير» — ابتداء من بحيرة « تشامبلين » إلى «بوسطن» — وضعت المدافع فوق زحافات تجرها الثيران. وقاد « هنري نوكس » ، وكان في ذلك الوقت شاباً ، تلك المسيرة الشتوية الشاقة التي أصبحت في الأيام الأولى من مارس شيئاً صعب التصديق. وفي هدوء المفاجئة السريعة، نصب الأمريكان هذه المدافع ليلاً على مرتفعات « دورشيستر » حيث أشرفت على « بوسطن » وعلى السفن البريطانية في الميناء ، وبذلك انتهت اللعبة . بعدها جمع الجنرال « هاو » ، الذي جاء بعد « جيج » بناء على استدعاء هذا الأخير له في أكتوبر عام ١٧٧٥ ، جميع رجاله والمؤيدين للإنجليز من بين صفوف المستوطنين ووضعهم على عربات تسللت بهم خارج المدينة ، وبذلك أخليت « بوسطن » ،وكان ذلك في ١٧ مارس عام ١٧٧٦ . في مبدأ الأمرخشى الأمريكان من أن يكون هذا

التحرك بقصد مهاجمة « نيويورك » ، وسرعان ما بذلت جهود سريعة لتحصين تلك المدينة،ولكن الواقع أن جنرال « هاو » كان قد تقهقر عائداً إلى القاعدة البريطانية فى « هاليفاكس » لكى يظفر بقسط من الراحة ، ويعيد تسليح رجاله ، وينتظر الأوامر .

وفى الوقت الذى كانت تدور فيه رحى المعارك الأساسية ، دخل الإنجليز فى تحرشات جانبية أوغرت صدور سكان المستعمرات عليهم دون أن يكون لها آثار مباشرة على النتائج النهائية للمعارك . فمثلاً ضرب الأسطول المدن الساحلية بالقنابل وأحرقها ومن بين هذه مدينة « فالماوث » (مدينة « بورتلاند » الآن) فى ولاية « مين » ومدينة « نورفلك » . وفى « فرجينيا » بذل المحافظ « دانمور » جهداً أحمق لتحرير العبيد وتسليحهم لمقاومة سادتهم . وفى مئات من المجتمعات المحلية الصغيرة كان المؤيدون للحكم البريطانى والخارجون على هذا الحكم قد بدأوا الاحتكاكات المريرة التى اشتعلت نيرانها المخربة هنا وهناك على طول السنوات التى تلت ذلك. ونادراً ما نشبت معارك حقيقية كتلك التى وقعت بالقرب من « مورز كريك بريدج ». لقد جرى الصراع بين الطرفين على صورة حرائق تشتعل فى مخازن الغلال ، وكمائن ، واغتصاب للأموال والمنقولات ، واعتداءات أخرى صغيرة . ولكن هذه الحوادث تسببت فى إراقة الكثير من الدماء وإشعال نيران الحقد فى القلوب طوال سنوات الحرب.

وبطرق أخرى عمق الإنجليز شعور المرارة فى نفوس المستوطنين كما شحذوا إحساسهم بضرورة الانفصال العاجل عن بريطانيا . وفى أغسطس عام ١٧٧٥ ، صدر مرسوم ملكى يقول بأن المستوطنين يعتبرون فى حالة تمرد على التاج ولا بد يقابل أمر كهذا بإعلان حرب صريحة على سكان المستعمرات . ومع أخبار هذا المرسوم ، جاءت أخرى تقول بأن الالتماس المتواضع الذى رفعه « أوليف برانش »

بالنيابة عن سكان المستعمرات لم يتسلمه الملك مجرد تسلم ، بل قام بدراسته والنظر إليه بعين الرعاية والاعتبار كما كان متوقعاً .

ومن الجائز أن أسوأ خبر وصل إلى أسماع المستوطنين فى ذلك الوقت كان ما أشيع عن عزم الوزارة على استئجار الجنود المرتزقة من الألمان ، وبمعنى أدق شرائهم من أمرائهم واستخدامهم ضد سكان المستعمرات . لقد كان هذا ضرورة من الضرورات التى تعرضت لها بريطانيا بسبب رفض الإنجليز أنفسهم التطوع فى سلك الخدمة العسكرية ومقاتلة أبناء جلدتهم فى أمريكا، وإن كانت — على أى حال — ضرورة مذلة إذ أن جهود الملك للاتصال بروسيا والأراضى المنخفضة ومحاولة الحصول على الجنود منهم كان مصيرها الرفض البات والاحتقار الشديد . ولقد ثارت العناصر المتحررة النظيفة فى البرلمان على الاتفاق المهين الذى عقدته الحكومة مع حاكم ولاية « هيس — كاسل » الألمانية ، كما صدم الأمريكان عندما بلغهم خبر هذا الاتفاق وامتلأت نفوسهم غضباً . والملك نفسه ، ذلك الذى حتى فترة قصيرة كان الأمريكيون يدينون له بالولاء والاخلاص ويظهرون له الحب والاحترام ، هذا الملك لم يحتقر فقط التماساتهم ، بل استأجر أيضاً الأجانب والمرتزقة من الجنود لمهاجمتهم هم رعاياه المخلصون ، وبذلك تنكر لكل معنى من معانى الحرية الإنجليزية .

وفى الوقت الذى كان يدور فيه القتال أخذت حكومات مستقلة تتشكل داخل كل مستعمرة على حدة . وحتى قبل المعارك التى دارت فى « ليكسنجتون » و « كونكورد » كان المحافظون الملكيون لا يتمتعون إلا بظل من السلطة ، لو أصبح لهم أية سلطة على الإطلاق ، فى حين كانت المؤتمرات المحلية فى كل مكان قد حلت محل المجالس التشريعية الرسمية . وفى أثناء العام الذى تلى نشوب

الاضطرابات ، أرغمت المستعمرات على السير خطوات أخرى إلى الأمام وإنشاء إدارات تنفيذية ، وقوات عسكرية ، وإدارات مالية لإنجاز المتطلبات اليومية للحكومة وبصفة خاصة لحماية السكان من أخطار الغزو التى هددت الساحل كله . وفى وسط الصراع المسلح ، الجارى فعلاً والمتوقع ، اكتسحت بالضرورة الأدوات الباقية للحكومة الملكية .

وأثناء الشهور الستة التى تلت معركة « ليكسنجتون » انهار تقريباً كل أثر من آثار قوة بريطانيا وهى القوة التى لم يكن لها وجود فيما وراء مرمى البنادق التى أطلقها جنودها فى « بوسطن » . لقد بدأ « مارتن » محافظ « كارولاينا الشمالية » عملية خروج المحافظين الملكيين، وكان ذلك فى أبريل عام ١٧٧٥ ، إذ هرب أولاً إلى « ويلمنجتون » وبعدها إلى حصن ملكى صغير ، ومن هناك إلى مركب حربى بريطانى . وفى أثناء الصيف تتبعه « دانمور » محافظ «فرجينيا» ، ثم « وينتورث » محافظ « نيوهامشير » ، ثم« تايرون » محافظ « نيويورك » ، ثم « كامبل » محافظ « كارولاينا الجنوبية » . وقبيل خريف عام ١٧٧٥ ، لم يبق فى منصبه من المحافظين الملكيين إلا « رايت » الذى ظل مسلوب السلطة فى المستعمرة الصغيرة البعيدة التى كانت تدعى « جورجيا » ، كذلك بقى « وليم فرانكلين » وهو ابن « بنيامين فرانكلين » وكان محافظاً « لنيوجيرزى » وحمته شهرة أبيه وشعبيته طالما ظل معتكفاً فى بلدة « بيرث أمبوى » دون أن يحاول ممارسة السلطة . على أن «رايت» ترك البلاد هارباً بعد نهاية العام مباشرة ، أما « فرانكلين » فلم يكد يأتى الربيع حتى قبض عليه جنود الحرس الوطنى .

ومحافظو المستعمرات ذات المواثيق الخاصة من أمثال « بين » فى «بنسلفانيا» ، و « دلاوير » و « أيدين » فى « ميريلاند » ، استطاعوا البقاء فى أماكنهم إلى

أن صدر الإعلان الرسمي للاستقلال(١) ، ولكن هذا حدث نظراً إلى أن كلاً منهم انطوت نفسه على مشاركة صامتة وحب متبادل بينه وبين سكان مستعمرته ، وبسبب أن ما من واحد من هؤلاء بذل أى مجهود حقيقى للحيلولة دون انتشار الثورة هناك . وفى المستعمرتين المتمتعتين بالامتيازات الملكية ، وضع « ترامبول » محافظ « كونكتكت » نفسه على رأس الحركة الثورية دون تراخ ، ولكن « وانتون » محافظ « رود أيلاند » ، بالرغم من أنه لم يكن معيناً من قبل الملك بل تولى مهام منصبه نتيجة لانتخاب شعبي عام ، فقد أبعدته الحركة الثورية عن منصبه عندما رفض التوقيع على التعيينات الجمهورية وتنفيذ الأوامر والقوانين التى لا تعترف بسلطة الملك .

وسلطة المحافظين استولت عليها لجان الأمن التى تأسست حديثاً . وقبيل نهاية صيف عام ١٧٧٥ كانت لكل مستعمرة حكومة ثورية عاملة . وباستثناء المستعمرات، التى كانت فيها المجالس التشريعية ما زالت قادرة على الانعقاد باعتبارها الجهاز التشريعى الفعال للحكومة الثورية ، فإن المؤتمرات المحلية التى تكونت فى مطلع الثورة أخذت الآن تنعقد بانتظام . لقد أصبح انتخاب أفراد هذه المؤتمرات من الأمور المقررة فى كل مكان كما أنها أدعت لنفسها سلطة تشريعية على درجة أكبر من التخصص . وفى « كارولاينا الشمالية » وضعت المستعمرة نظاماً خاصاً بها يقوم على أساس تشكيل لجان محلية تتولى حكم المستعمرة .

وفى خريف عام ١٧٧٥ بدأت المستعمرات فى تثبيت الأوضاع الجديدة وفى القضاء على المتناقضات المترتبة عليها . فالهيئات الثورية التى كانت قد تألفت لعلاج الأزمات الطارئة فى وقتها أعيد تشكيلها بحيث استطاعت أن تلعب دور الحكومة المسئولة محلياً .

---

١ — Declaration of Independence

أما « ماساتشوستس » ، فبتأثير نصيحة المؤتمر العام ، فإنها استأنفت حياتها الإدارية وفقاً للميثاق القديم ، أى أنها طبقت النظم المعتادة فى حالة خلو منصب المحافظ . وفى شهر ديسمبر ، تحركت مستعمرة « نيوهامشير » لكى تصدر دستوراً رسمياً جديداً ، وبعدها بشهرين حذت « كارولاينا الجنوبية » حذوها .

وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومات الجديدة تأخذ شكلها الأخير فى المستعمرات المختلفة وتعد نفسها لكى تحل محل الحكومات القديمة ، كان المؤتمر العام يأخذ على عاتقة تدريجياً عدداً من المسئوليات ذات الصلة بالعلاقات بين المستعمرات بعضها ببعض وبين المستعمرات وإنجلترا ، وهى المسئوليات التى كانت من اختصاص البرلمان الإنجليزى نفسه . وعندما انفض هذا المؤتمر فى أغسطس عام ١٧٧٥ ، كان قد أصبح له جيش ، وقائد ، وميزانية ، وعملة خاصة ، وإدارة للبريد ، ولجنة لإدارة الشئون الهندية . وعندما عاد المؤتمر إلى الانعقاد فى شهر سبتمبر ، شرع يعمل على إيجاد قوة بحرية مستقلة تستطيع أن تمد الجيش بمعاونة متواضعة وخاصة فى العمليات المشتركة . وفى ٩ نوفمبر علم المؤتمر العام بأمر رفض الحكومة البريطانية للالتماس المرفوع من « أوليف برانش » ، ومن تلك اللحظة أخذ هذا المؤتمر يتحرك بسرعة للدخول فى حرب شاملة مع إنجلترا . وعقب ذلك مباشرة ، أمرت البحرية الجديدة بمهاجمة السفن البريطانية والاستيلاء عليها ، ومن ثم هددت هذه البحرية بالقيام بأعمال هجومية خارج الأرض الأمريكية . وفى مارس التالى ، أقر المؤتمر مبدأ « القرصنة المعتمدة »(١) وترتب على هذا القرار أن سمح لأسطول الصيد الكبير التابع « لنيو إنجلند » وللسفن التجارية السريعة وبحارتها الأقوياء –

---

١ — Privateering : مراكب عادية تقوم من نفسها بمهاجمة سفن الأعداء والاستيلاء على ما عليها من بضائع .

وجميعهم كانوا بلا عمل يؤدونه بسبب الحصار البريطانى ومنع الأمريكيين من الصيد فى الأماكن الخاصة به — بأن يبحثوا عن عمل جديد مربح ألا وهو التفتيش عن السفن الإنجليزية والاستيلاء على حمولاتها ثم إغراقها . هذا القرار ترتب عليه تهديد خطير للإنجليز ولعل هذا التهديد يفوق فى خطورته ما قرره المؤتمر قبلاً من إباحة الدخول فى معارك بحرية مع إنجترا .

أما القرارات الجديرة بالاهتمام أكثر من تلك فكانت ، مع ذلك ، هى القرارات السياسية . ففى ٢٩ نوفمبر شكل المؤتمر « لجنة المراسلات » وكانت وظيفتها السرية الدخول فى مفاوضات مع فرنسا ومع أية دولة أخرى يهمها أمر الحرب الدائرة بين إنجلترا وسكان المستعمرات . مثل هذا الإجراء اتسم بقدر كبير من الخيانة الواضحة ، وإنه لكذلك لو اعتبرنا سكان المستعمرات من رعايا إنجلترا ، كما أن هذا الإجراء أيضاً كان يتعارض مع ادعاءات الولاء للتاج التى تضمنها الالتماس المقدم للملك فى الصيف السابق دون أن يحظى منه بأى اهتمام . وبعد ذلك بأسبوع واحد ، أعلن المؤتمر رسمياً سحب ولائه للبرلمان الإنجليزى ، وإن لم يفعل نفس الشىء بالنسبة للملك .

وبعد مرور عام من وقوع معركة « لكسنجتون » و « كونكورد » أصبحت المستعمرات فى الواقع تتمتع باستقلال كامل إذ خلت أراضيها تماماً من فئة المحافظين الملكيين . وباستثناء بعض المناطق البعيدة على الحدود لم يكن هناك أى أثر للقوات البريطانية . ومن « مين » حتى « جورجيا » خلت البلاد كلها من أى موظف يستطيع أن يفرض إرادة الملك ، بل إن السلطة الحقيقية للحكومة كانت كلها فى أيدى سكان المستعمرات — لقد تقلص سلطان بريطانيا تقلصاً تاماً .

خلال ذلك الربيع ، كان على سكان المستعمرات أن يقرروا ما الذى ينبغى

أن يفعلوه بنجاحهم غير المتوقع . لقد رموا فقط إلى إصلاح الطريقة التى مارست بها إنجلترا سلطانها على المستعمرات واكتشفوا أن تلك السلطة كانت موجودة فى هذه المستعمرات بموافقة سكانها وبإرادتهم إذ كانت سلطة التاج والبرلمان على المستعمرات وليدة الولاء الأمريكى وليست نتيجة للقوة البريطانية. وعندما سحب سكان المستعمرات ولاءهم لإنجلترا تلاشى بالتالى سلطانها عليهم . ودون بذل أى مجهود ، خلص سكان المستعمرات أنفسهم بالكلية ، من السيادة التى سعوا فقط إلى الحد من غلوائها .

عليهم الآن أن يواجهوا موقفاً يتطلب منهم أن يصدروا حكماً . هل هم مستعدون لقبول عودة النفوذ الملكى لبلادهم ، وأن يكون هذا النفوذ فى نطاق الحدود التى كانت موجودة قبل عام ١٧٦٣ ، أو هل يتشبثون ويحافظون على استقلالهم الذى اكتسبوه بمحض الصدفة ؟ لقد كانت هذه هى المسألة التى جرى حولها النقاش خلال أشهر الشتاء والربيع من عام ١٧٧٦ . ولو كان أمام سكان المستعمرات حرية الاختيار بين العودة المسالمة إلى عزلتهم الأولى داخل الإمبراطورية ، وبين الدخول فى حرب مع إنجلترا للحفاظ على استقلالهم ، فمما لاشك فيه أنهم كانوا يرحبون كرجل واحد بالوقوف فى جانب السلام والوحدة فى نطاق الإمبراطورية .

على أن ذلك الاختيار لم يكن هو نفسه الذى قدمته إنجلترا لسكان المستعمرات ، إذ أنهم ما لم يكونوا مستعدين للتخلى فى ذلة عن ادعاءاتهم بشأن حقوقهم وقبول السيادة الكاملة لبرلمان غريب عنهم يتحكم فى حياتهم ومستقبلهم ، فإنه لا بد لهم على أى حال من خوض غمار حرب ضروس ، وفى حالة الهزيمة فإن بريطانيا هى التى سوف تضع الشروط التى تمنحها السيادة على المستعمرات . أما فى حالة الانتصار على إنجلترا ، أو إذا استطاعوا أن يجمدوا الموقف بحيث تضطر إنجترا فى النهاية إلى الانسحاب من القتال ، فما هى الشروط التى ينبغى على سكان المستعمرات أن يفرضوها على إنجلترا وماهى المطالب ؟ هل تنحصر فى الاستقلال الذاتى داخل نطاق الإمبراطورية ،

أوهل تختار المستعمرات الانفصال الكامل عن تلك الإمبراطورية ؟

لقد كانت القوى المطالبة بالاستقلال الذاتى داخل نطاق الإمبراطورية قوية إذ أنها تضمنت ، أكثر من أى شىء آخر ، حكم العادة : الولاء للتاج البريطانى ولإسم إنجلترا وأسلوب الحياة الإنجليزية ، ذلك الولاء القديم الموروث لدى السكان المنحدرين من أصول إنجليزية . وبالنسبة لسكان المستعمرات ، حتى أكثرهم إيغالاً فى التحرر من قيود الماضى وأكثرهم ميلاً نحو الراديكالية ، لم تكن كلمة « إنجلترا » تعنى مجرد « ضريبة التمغة » و « قانون فرض السلطة » و « الرسوم على الشاى » — لم تكن فقط تعنى معارك « ليكسنجتون » و « كونكورد » و « ينكرز هيل » — بل كانت تعنى أيضاً « العهد الأعظم(١) » القانون العام ، المذهب البروتستانتى ، قلعة الحرية التى شيدتها التجارب والأحداث سابقة بعد سابقة على مدى عديد القرون وما زالت هى الرمز الدال على وحدة الجزيرة الصغيرة التى تكتل سكانها فى وجه الفرنسيين الكاثوليك والأسبان المتعجرفين . هذه الوشائج المصنوعة من نسيج التقاليد والولاء لم يكن من السهل قطعها .

كذلك كان هناك أولئك الذين خشوا العزلة التى سوف تتعرض لها الأمة الضعيفة الجديدة القائمة على حافة البرية الهائلة من غير حماية الأسطول البريطانى والأسلحة البريطانية وسط دوامة المنازعات الاستعمارية التى كان يعج بها القرن ، بل كان هناك أيضاً أولئك الذين رأوا فى قيود قانون الملاحة والارتباطات الأخرى المترتبة على مبدأ الموازنة التجارية ، وهو النظام التجارى الذى كان مطبقاً على أجزاء

---

(١) « The Magna Charta » : وهو الميثاق العظيم الذى اضطر الملك جون ، ملك إنجلترا ، إلى إعطائه للبارونات الإنجليز فى مدينة « رونيميد » فى ١٥ يونيو عام ١٢١٥ ، وهو يضمن الحريات السياسية والمدنية للشعب البريطانى .

الإمبراطورية ، ضماناً قوياً بأن للبلاد مكاناً ثابتاً ، وإن كان محدوداً ، فى الكيان الاقتصادى الأوربى الكبير .

بل إن من الأمور ذات الثقل الخاص فى موازين التقدير تلك المخاوف التى طافت فى نفس أولئك الذين رأوا فى القانون البريطانى والنفوذ البريطانى الدرع الواقى لهم ضد السوقية الزاحفة للطبقات المعدمة والغارقين فى الدين . إن الغوغاء الذين حاصروا متعهدى طوابع الدمغة وسكبوا عليهم القار المغلى ، والذين نهبوا البيوت والمتاجر فى « بوسطن » وألقوا بالشاى الثمين على أرصفة الميناء فى « بوسطن » كما ألقوا به على طول الساحل الشرقى شماله وجنوبه ، والذين شرعوا فى نزع ملكية الأراضى والبضائع المملوكة للفئات المنتمية لحزب المحافظين ، كانوا بالنسبة لكثير من الفئات المحافظة فى المستعمرات دعاة الفوضى والخراب . أى فائدة ترجى من طوفان النقود الورقية التى تصدرها حكومة الثورة غير ابتلاعها لرؤوس الأموال وحرمان أصحابها منها برغم أمانتهم ونزاهتهم ؟ ما معنى هذه القوانين التى تحمى المدين وتظلم الدائن ؟ أى نظام هذا الذى يحمى المفلسين ، وأى حكم ذلك الذى لابد أن يقوم على أكتاف الغوغاء والسوقة بمجرد أن تخرج المستعمرات عن وصاية التاج والبرلمان الإنجليزى ؟ .

أخيراً كان هناك الخوف من بريطانيا نفسها إذ منذ الوقت الذى أحرزت فيه القوات البريطانية انتصاراتها العظيمة فى حرب السنوات السبع ، ظلت هذه القوات تتمتع بهيبة كبيرة ، مما جعل بعض المستعمرات تفزع فزعاً شديداً من الأخطار التى لا بد أن تترتب على تحدى النفوذ البريطانى وطرد القوات الإنجليزية من مدينة « بوسطن » . لقد كان الكثيرون من أهل المستعمرات ينظرون إلى ما سوف يحدث نتيجة للصدام الدامى مع بريطانيا نظرة تنطوى على كثير من القلق والتشاؤم. وحجتهم فى ذلك أنه لو كان الاستقلال هو الهدف الواضح للمستعمرات فإن التاج

لا بد أن يحشد كافة موارده ويسخرها كلها لتحطيمها والقضاء على معارضتها . أما إذا قصدت المستعمرات الدخول فى صراع مع إنجلترا بغرض تحقيق أهداف محدودة ، فإن مثل هذا الصراع يمكن أن يتم باستخدام وسائل محدودة أيضاً ، وبذلك يمكن تحاشى الفظائع التى لا بد أن تنتج عن حرب شاملة لا ضابط لها .

ولكن ضرورات الحرب ذاتها هى التى كان لها أكبر الأثر بين كل وجهات النظر التى أثيرات حينئذ . ومهما كان هدف سكان المستعمرات ، فقد كانت هناك حرب كبيرة يتحتم عليهم أن يخوضوها ، ولا يمكن أن يفعلوا ذلك وأمامهم أهداف غامضة . والرجال والأموال لا يمكن أن تحشد للقتال على مدى سنوات الشدائد عندما تكون المفاوضات والمناورات هى الهدف الوحيد الظاهر للناس . والمؤسسات الكبرى فى الدولة — وهى التى تحكمها ، وتعبىء مواردها ، وتقيم جيوشها وتزودها بالعتاد والرجال المدربين الصالحين ، وتنظم مجهودها الحربى — لا يمكن أن ترتجل بطريقة عشوائية . ولكى تعمل هذه المؤسسات ، لا بد أن تستند لحكومة أعلنت فعلاً عن وجودها الحق وعن مثابرتها . وقد يكون أقرب إلى روح الواقعية من كل هذا أن المعونة الفرنسية والأسبانية التى كانت المستعمرات تمنى نفسها بها كوسيلة لانتصارها فى صراعها مع إنجلترا ، والتى كانت تتفاوض للحصول عليها ، ما كان يمكن الحصول عليها إلا إذا كان ثمة جهود حثيثة موجهة نحو تحقيق الانفصال عن إنجلترا لا مجرد محاولات بقصد إحراز قدر أكبر من الحرية داخل الإمبراطورية .

وجميع هذه المسائل عرضت فى وضوح أمام سكان المستعمرات فى كتاب طبع فى يناير عام ١٧٧٦ من وضع « توماس بين(١) » واسمه « الإدراك السليم(٢) » .

---

١ — Thomas Paine
٢ — Common Sense

وقبل إصدار هذا الكتاب لم يكن « بين » أكثر من صحفي إنجليزي في الثلاثين من عمره راديكالي المذهب غير معروف لأحد وكان قد مضى على بقائه في أمريكا عامان فقط . في هذا الكتاب جاء «بين» بالنسبة للنزاع الفكري حول الاستقلال بوجهة نظر جديدة كل الجدة . وحتى المستوطنون الذين اتسموا بقدر أكبر من التحرر الفكري ، عندما تحدثوا عن الاستقلال ، كانوا إلى تلك اللحظة ينظرون إليه على اعتبار أنه آخر بديل لن يلجأوا إليه إلا عندما تنقطع بهم السبل ، وإلا عندما لا تترك لهم التصرفات البريطانية أى طريق آخر ليسلكوه . وفى رأى « بين » ، مع ذلك ، لم يكن الاستقلال شراً يدفع إليه الأمريكان دفعاً ، ولكنه كان خيراً فعالاً ينبغى لهم أن يتشبثوا به حالما تسنح الفرصة .

هاجم « بين » بشجاعة وذكاء جميع العواطف التى وقفت فى طريق الاستقلال — الولاء البنوى للملك ، الحرص على استمرار الحماية البريطانية ، الخوف من الأسلحة البريطانية . والملكية ذاتها ، فى اعتقاد « بين » ، كانت دسيسة تورطت فيها البشرية ، و « جورج الثالث » لم يكن أكثر من وغد على رأسه تاج أرغم وزراءه على اتباع سياسة معادية للمستعمرات ، وليست الحقيقة هى أنهم خدعوه ، وهو الذى ، عن طريق تصرفاته الخاطئة ومواقفه المعادية لسكان المستعمرات ، أطاح بكل حق من حقوقه تجاههم . وعن الحماية البريطانية فى الحروب الاستعمارية ، قال « بين » إنها كانت مفيدة للمصالح البريطانية فحسب ، وذكر أن سكان المستعمرات كانوا دائماً يساقون إلى هذه الحروب سوق الأنعام لخدمة الأغراض الاستعمارية لبريطانيا فى المقام الأول وليس لخدمة أغراض أولئك السكان . لقد قرر أن القوة البريطانية كانت فى طريقها إلى الانهيار ، وفى أى ظرف طارىء لن تأمل فى إحراز النصر وخاصة عندما تضطر إلى عبور محيط واسع لمحاربة القوة المؤتلفة لشعب حر متحمس ما إن يعلن استقلاله حتى يحصل على معاونة الفرنسيين والأسبان .

كان الاستقلال أمراً محتم الوقوع . إذ من المستحيل تخيل أن قارة واسعة وناشئة يمكن أن تخضع إلى الأبد لجزيرة صغيرة بعيدة . ما من لحظة تصلح لانتزاع الاستقلال خيراً من هذه اللحظة . فالمعركة تكاد أن تكون خاسرة بالنسبة للإنجليز والمستعمرات متحدة . وهذا نفس ما قاله « بين » . وحتى تلك اللحظة كان عدد كبير من الأرواح وقدر كبير من المال قد ضاع فى سبيل مقاومة الظلم البريطانى ، أما الآن فالموقف يحتاج إلى قدر ضئيل آخر من التضحيات وبعدها يتحقق الاستقلال . وقبول الحلول الوسط فى هذه المرحلة الحرجة معناه العمل على تأجيل ساعة الحسم النهائى ويصبح مما ليس منه بد عودة للكفاح من جديد . . . « بحق السماء دعونا ننفصل عن إنجلترا انفصالاً نهائياً لكى لا نتسبب فى تحويل الجيل القادم إلى قتلة وسفاكين.. » . هكذا صرخ « بين » .

وبمجرد أن يتحقق الاستقلال، يتنبأ « بين » بأن مستقبلاً باهراً ينتظر أمريكا المحررة من قيود الاقتصاد البريطانى ومن النفوذ السياسى لإنجلترا ، وبخاصة عندما يأتى الوقت الذى لا تساق فيه سوقاً للإشتراك فى حروب بعيدة تشنها إنجلترا على أرض القارة الأوربية، وعندما تصبح قادرة على استغلال مواردها الهائلة بنفسها دون عائق . ولما كان إصلاح ما فسد من علاقات أصبح من الأمور المتعذرة على أى حال بسبب المصادمات التى حدثت فى الشهور السابقة ، ينبغى على المستعمرات أن تقبض بشجاعة على الفرصة الذهبية التى أتاحتها لها الظروف ، وتضغط بشدة لتحقيق استقلالها عن إنجلترا .

خلى كتاب « توماس بين » من النظريات القانونية الجافة والتعبيرات الجامدة التى شابت جمع الكتابات التى ظهرت قبلاً فى المستعمرات حول قضية الاستقلال . فما من محاولات كلامية لإيجاد الفروق بين فرض الضرائب ووضع القيود على التجارة ، وما من جهود للتنقيب عن السوابق للاستعانة بها فى مجال الدفاع ، وما من

استشهادات بالدستور الإنجليزى بل حديث واضح صريح عن الحقوق الشرعية، وهذا كل ما فى الكتاب . أوضح « بين » أن الإدراك السليم للمسألة يحتم التسليم بأن المستوطنين الأمريكيين قد انفصلوا عن البريطانيين ولابد لهم ، إن طوعاً وإن كرهاً ، أن يخوضوا حرباً . إنهم لابد أن يصبحوا أكثر حرية ، وأكثر سعادة ، وأكثر غنى لو أنهم فقط تخلصوا كلية من الحكم البريطانى ، كما أن الحرب لابد أن تصبح شيئاً أكثر يسراً فى مجال إحراز النصر لو أنها نشبت للاستقلال وليس لتحقيق بعض الإصلاحات فى نطاق العلاقات مع بريطانيا . لم تكن حجج « بين » مستمدة من الفيلسوف « كوك » أو المفكر « لوك » ، بل من مقارنة عملية وواقعية للمزايا التى يمكن أن تصيب المستعمرات من وراء انفصالها عن بريطانيا .

ومع ذلك فقد قرن هذا الحساب العملى بلمسة نبيلة من الحماس إذا قال : « لم تشرق الشمس قط على قضية أروع من هذه . إنها ليست قضية مدينة ، أو مقاطعة ، أو إقليم ، أو مملكة ، بل إنها قضية قارة . . . إنها ليست قضية يوم ، أو سنة ، أو قرن ، بل إن الأجيال الصاعدة كلها مشتركة فى هذا الصراع ولابد أن تتأثر بصورة أو بأخرى ، إلى مدى الدهر ، نتيجة لما يحدث الآن » . وجاء رد الفعل سريعاً كالصدمة الكهربائية إذ أنه فى الأسابيع الأولى التى مرت من وقت ظهور هذا الكتاب فى السوق بيعت منه مائة وعشرون نسخة ، وانتقلت النسخ من يد إلى يد، وبذلك قرأته نسبة كبيرة من القادرين على القراءة من بين سكان المستعمرات . لقد خرج هذا الكتاب بقضية الاستقلال إلى أوسع المجالات وبذلك أسهم فى إرغام العديد من المستعمرات على الوقوف موقف الحزم أثناء ربيع عام ١٧٧٦ .

وأول مستعمرة تتصرف بطريقة رسمية كانت « كارولاينا الشمالية » حيث كلف مؤتمرها المحلى فى ١٢ أبريل عام ١٧٧٦ مندوبها فى المؤتمر العام بالتصويت من أجل الاستقلال . وفى ١٥ مايو سارت « فرجينيا » خطوة إلى الأمام بتوجية ممثليها إلى

تقديم قرار يعلن استقلال المستعمرات . وفى ٧ يناير صدع « ريتشارد هنرى لى » بهذا التوجيه فقدم إلى المؤتمر العام مشروع قرار بأن « هذه المستعمرات المتحدة هى، كما ينبغى أن تكون بحق ، ولايات حرة ومستقلة » . ولطالما كانت مستعمرة « نيوإنجلند » متلهفة على مثل هذا القرار ولكنها كانت تفضل أن تكون المبادأة صادرة عن ولايات الجنوب . وبقيت «كارولاينا الجنوبية» مقسمة ولكنها فى مارس طبقت نظاماً جديداً للحكم يقوم على أساس الاستقلال. أما مستعمرة « جورجيا » الصغيرة فقد اضطرت إلى التعاون الكامل عندما رأت البريطانيين يصبون نيران مدافعهم على مستعمرة « سافانا » القريبة منها .

كانت رياح المصاعب تهب من ناحية المستعمرات الوسطى فاضطر المؤتمر إلى تأجيل اتخاذ قراره بالنسبة لاقتراح « لى » إلى أن تتمكن هذه المستعمرات من الوصول إلى قرار . أما مفتاح الموقف كله فكان فى يد « بنسلفانيا » ، أكبر المستعمرات قاطبة ومقر المؤتمر العام ، إذ أن الظروف السياسية والاجتماعية لسكان هذه المستعمرة، وغلبة التمثيل السياسى للأحياء الشرقية من المستعمرة ، ذلك بالإضافة إلى كتلة السكان ذوى الأصل الألمانى الذين لايتمتعون بحق التمثيل السياسى فى المؤتمر المحلى ولا يتحمسون للسياسة — كل هـذه العوامل جعلت السلطة داخل المجلس التشريعى للمستعمرة تتركز فى أيدى فئات الأنجليكان المحافظين ، وهؤلاء كانوا مقيمين على ولائهم لبريطانيا ، و « الكويكرز » من دعاة السلم وعدم العنف الذين عارضوا الاستقلال باعتباره خطوة تؤدى إلى الحرب . ومع ذلك فبسبب أن المحافظ لم تكن له سلطة تأجيل المجلس التشريعى فى المستعمرة أو منع اجتماعاته فقد استطاع ذلك المجلس أن يظل كما هو بوصفه الهيئة التشريعية للمستعمرة وبذلك لم يكن هناك داع لأن يحل محله مؤتمر محلى . هذا المجلس كان واقعاً تحت نفوذ عدد من

الزعماء من أمثال « جون ديكنسون(١) » مؤلف « خطابات الفلاح(٢) » ، و « روبرت موريس »(٣) الذى أصبح فيما بعد ممول الثورة . وكان ولاء هؤلاء لحقوق المستعمرات لايرقى إليه الشك ، ولكنهم كانوا يعارضون الاستقلال معارضة قوية ، ولذلك عندما انعقد المؤتمر العام الأول فى نوفمبر عام ١٧٧٥ ، كلف المجلس التشريعى فى «بنسلفانيا» ممثليه الذين أرسلهم إليه بمعارضة الاستقلال . وفى الانعقاد الثانى فى ٤ أبريل عام ١٧٧٦ حدث نفس الشىء مرة أخرى .

أحنق هذا التصرف من المجلس فئات السكان المنتمين لحزب « الهويج »(٤) ذى الميول المتحررة فهبوا مطالبين بإلغاء المجلس ، باعتباره أثراً من مخلفات الحكومة البريطانية، ولأنه لا يمثل السكان تمثيلاً حقيقياً بالرغم من التنازلات التى قدمتها الأغلبية تحقيقاً لتمثيل أكبر تحظى به الأقاليم الغربية وفوز من ساعدهم قرارات المؤتمر العام بشأن ضرورة العمل على إزالة آثار النفوذ الملكى فى جميع المستعمرات. فى تلك اللحظة كثر عقد الاجتماعات العامة حيث اتفق على المطالبة بحل المجلس التشريعى للمستعمرة ، مما ترتب عليه استسلام قادة هـذا الأخير لضغط الجماهير ، ففى ١٤ يونيو أعطى المجلس لمندوبيه فى المؤتمر العام حرية التصويت على قرار الاستقلال وفقاً لما يمليه عليهم ضميرهم .

وفى نفس هذا الوقت أيضاً ، أى فى ١١ يونيو ، اجتمع مؤتمر محلى جديد فى « نيوجيرزى ». وانعكس التحول فى شعور سكان هذه المستعمرة تجاه الاستقلال على الوضع الذى ساد داخل هذا المؤتمر إذ تمكن الجانب الراديكالى من الأعضاء من

---

١ — John Dickinson

٢ — The Farmer Letters

٣ — Robert Morris

٤ — The Whigs : حزب الأحرار

فرض سيطرته على المؤتمر مما ترتب علية الإسراع فى إرسال وفد جديد إلى « فيلادلفيا » يتميز بالحماس الشـــديد للاستقلال . أما « دلاوير » فظلت متأثرة بموقف « بنسلفانيا » زميلتها فى مجموعة المستعمرات المملوكة للتاج ، وترتب على ذلك أن جابهت الأزمة مشتتة الفكر كزميلتها . وفى « نيويورك » وحدها ظلت التعليمات الصادرة للمندوبين الممثلين لها فى المؤتمر العام كما هى من ناحية ضرورة معارضة الاستقلال .

فى هذا الوقت تسبب التحول الكبير فى شعور أعضاء المؤتمر فى الاندفاع إلى الأخذ بقرار الاستقلال إذ أن مراسلى الصحف وكتاب النبذ والرسائل الصغيرة والقسس المنتمين لحزب « الهويج » على طول الساحل الشرقى شماله وجنوبه أخذوا ينشرون على الناس بشتى الأساليب نظريات « بين » وغيره عن حتمية التغيير السياسى ، وعن استحالة العودة إلى الأوضاع التى سادت قبل عام ١٧٦٣، وعن أن سكان المستعمرات لا يجب أن يخشوا الاستقلال الذى وهبته لهم الأقدار بل ينبغى أن يتقبلوه بنفس مستبشرة وأمل كبير . وقبيل الوقت الذى تقدم فيه « لى » باقتراحه عن الاستقلال، كان المؤتمر نفسه قد أجاز كافة صور الاستقلال وإن لم يعلنه رسمياً . وفى الشتاء السابق على الوقت الذى تقدم فيه « لى » باقتراحه ، كان المؤتمر قد رفض رسمياً التقيد بأى التزام بإطاعة القرارات التى أصدرها البرلمان الإنجليزى . وفى أبريل عام ١٧٧٦ أمر المؤتمر بفتح موانى المستعمرات للتجارة مع كافة الدول ، وفى ١٠ مايو نصح جميع أعضاء « الكومونولث » الذين لم يكونوا قد فعلوا نفس الشىء بإقامة حكومات مستقلة خاصة بهم ، وفى ١٥ مايو حث جميع المستعمرات على حذف كل ما من شأنه الإشارة إلى النفوذ الملكى مثل القسم والتكايف والتفويض وغير ذلك من الأشكال والنظم العامة والوثائق الرسمية التى تحمل الإشارات الملكية .

وعندما حان وقت مناقشة اقتراح « لى » ، كانت الموافقة عليه مؤكدة بالرغم

من أن أربع مستعمرات بقيت مترددة وهى « دلاوير » ، و « نيويورك » ، و « بنسلفانيا » ، وأخيراً « كارولاينا الجنوبية » التى وصل وفدها إلى المؤتمر فى ٢ يوليو ولم يكن متحمسا للاستقلال ، كما أن « سيزار رودنى » قام بسفرة ليلية مملوءة بالمخاطر ونجح فى تعديل رأى أعضاء وفد « دلاوير » وجعلهم يصوتون فى صف الاستقلال . كذلك تغيب « جون ديكنسون » و « روبرت موريس » عن حضور جلسات المؤتمر العام لكى لا يحولا دون تحقيق الرغبات الواضحة والمؤكدة لمواطنيهما من سكان مستعمرة « بنسلفانيا » . ووفد « نيويورك » وحده هو الذى تقيد حتى النهاية بالتعليمات الصادرة له وعلى ذلك اضطر إلى رفض الاستقلال عن إنجلترا . لقد تضمن التصويت النهائى الذى جرى فى المؤتمر فى ٢ يوليو الموافقة على اقتراح « لى » بإعلان المستعمرات « ولايات حرة مستقلة » وتم ذلك بأغلبية إثنى عشر صوتاً ضد لا شىء .

كان المؤتمر — توقعاً منه لهذه النتيجة — قد سارع قبل صدور القرار بتأليف لجنة تتكون من « جون أدمز »، و « بنيامين فرانكلين »، « وربرت ليفينجستون » ، و « روجرز شيرمان » مع « توماس جيفرسون » كمقرر لها ، وتكليفها بوضع مسودة قرار مناسب يعلن فيه المؤتمر للمستعمرات وللعالم أجمع الاستقلال عن إنجلترا . مثل هذه الوثيقة التى كتبها كلها تقريباً « جيفرسون » وأدخل عليها « أدمز » و « وفرانكلين » شيئاً من التعديل الطفيف قدمتها اللجنة للمؤتمر فى ٢٨ يونيو . وبعد قبول قرار « لى » فى ٢ يوليو مباشرة ، أخذت الوثيقة ونوقشت ، بل وأدخل عليها من التعديلات الشىء الكثير ، وفى ٤ يوليو ووفق عليها من الجميع . إنها تلك الوثيقة التى نعرفها باسم إعلان الاستقلال(١) .

لقد أصبحت هذه الوثيقة إحدى الوثائق السياسية الخالدة فى تاريخ العالم ، ليس

---

١ — The Declaration of Independence

فقط لأنها أعلنت ميلاد الولايات المتحدة ، بل أيضاً بسبب محتواها العقلى إذ بالإضافة إلى مقدمتها وجزئها الختامى احتوت أيضاً على أجزاء ثلاثة هى : بيان مختصر عن حق الناس فى الثورة ويقوم هذا الحق على أساس الفلسفة الديمقراطية للدولة وحقوقها الطبيعية ، وسرد للأخطاء التى ارتكبها « جورج الثالث » ضد سكان المستعمرات والاستعانة بها على إثبات سوء نية الملك تجاه المستوطنين وعزمه على الإضرار بهم مما يبرر الالتجاء للثورة ، وذكر مختصر لكافة الجهود التى بذلها المستوطنون للحصول على حل سلمى لمشكلاتهم وتظلماتهم داخل الإمبراطورية وفشل هذه الجهود . لم يكن هدف الإعلان إحداث تغيير شرعى أو إضفاء الصبغة الرسمية على هذا التغيير إذ أن الاستقلال كان فى الواقع قد أعلن بقبول المؤتمر لقرار « لى » فى ٢ يوليو ، بل كان الهدف من الإعلان استخدامه كوسيلة دعائية لتجميع الأمريكان وتوحيدهم خلف فكرة الاستقلال وكذلك إيجاد المبرر القانونى للدولة الجديدة أمام شعوب أوربا .

هذا الإعلان حقق أهدافه بطريقة رائعة . إن السرد الطويل للأخطاء التى ارتكبها « جورج الثالث » لهو دعاية أفضل من التاريخ نفسه، إذ أن هذا السرد قد منح الحوادث المتناثرة المختلطة المقترنة بحياة ذلك الملك المرتبك ووزاراته القلقة المتغيرة وحدة وتجانساً افتقدهما الواقع . على أنه كان من الأمور الأساسية إلقاء اللوم فيما يختص بالمصاعب التى اجتاحت المستعمرات على عاتق الملك نفسه دون مواربة ، من ناحية لأن الراديكاليين لم يعترفوا قط بوجود أية سلطة للبرلمان على المستعمرات حتى يجوز المطالبة بالقضاء على تلك السلطة ، ومن جهة أخرى لأن ثمة قدراً من ولاء للتاج ظل حتى اللحظة يراود نفوس بعض الناس من سكان المستعمرات ويؤثر عليهم عاطفياً ويشدهم إلى الإمبراطورية . وما إن وصلت الوثيقة إلى المستعمرات بفضل الرسل الراكبة والعدائين المهرة حتى تليت على الناس من الشرفات والمنابر حيث

قابلتها الجماهير الغفيرة بالهتافات والتصفيق ، كما طبعت ووزعت فى كل مكان فى أعداد كبيرة . وفى غمض البصر استطاعت هذه الوثيقة أن تبلور الانفعالات الثورية فى صدور الناس ، وأصبحت فى الحال السفر الأساسى بين الأسفار المقدسة للسياسة الأمريكية . هكذا اقترنت ولاءات الثورة بهذه الوثيقة وكان اقترانها سريعاً وكاملا بحيث أعتبر ٤ يوليو ، وهو اليوم الذى تم فيه تبنى المؤتمر لتلك الوثيقة ، تاريخ الميلاد للأمة الأمريكية ، وليس ٢ يوليو وهو اليوم الذى عقدت فيه النية على الاستقلال .

على أن خلود إعلان الاستقلال لاينبع من السرد الملتهب والشرح المستفيض المقنع للمظالم التى عانى منها سكان المستعمرات ودعت إلى الاعتقاد العام بأنها السبب فى الانفصال ، ولكن هذا الخلود مصدره الجزء الافتتاحى من ذلك الإعلان وهو الخاص بحتمية الثورة وحق الناس فيها وفى النظرية الديمقراطية التى تقوم عليها الدولة. وفى فصل آخر من فصول الجزء الثانى من هذا الكتاب ، سنناقش المضمون الحقيقى لهذه الفلسفة ومعناها ونتائجها المؤجلة . أما فى هذا المكان فلا نحتاج إلا إلى أن نلاحظ أنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات من النقاش حول سكان المستعمرات ، وبخاصة حقوقهم كإنجليز يعيشون فى ظل الدستور البريطانى ، لخص الإعلان كل الفلسفة الباطنية المتعلقة بالدولة ، وفى تلخيصه هذا استطاع أن يقتبس من الفيلسوف « لوك » ومن المفكرين الأحرار الذين جاءوا بعده فى بيان واحد خالد — بيان لا يؤكد فقط حقوق الأمريكان أو الإنجليز فى وقت معين وفقاً لميثاق معين أو دستور خاص ، بل يؤكد أيضاً الحقوق التى كان يطالب بها جميع الناس فى كافة الجهات وفى كل وقت وفقاً لحقوقهم الطبيعية بصفتهم أبناء الله المتساوين فى كل شىء :

« إننا ننظر إلى هذه الحقائق على اعتبار أنها واضحة تعلن عن نفسها . إنها تقول

إن جميع الناس قد ولدوا متساويين ، وإن الخالق قد أنعم عليهم بحقوق معينة لا يمكن إنكارها ، وإن من بين هذه حق الحياة ، وحق التمتع بالحرية ، وحق البحث عن السعادة . ولكى نحصل على هذه الحقوق لابد من أن تقام الحكومات لخدمة الناس على أن تستمد سلطاتها العادلة من تعاون المحكومين وموافقتهم . وكلما أصبح أى شكل من أشكال الحكومة مصدر خطر على هذه الأهداف فمن حق الناس أن يغيروا هذه الحكومة أو أن يلغوا وجودها إلغاء ، ومن حقهم أن يقيموا حكومة جديدة على أسس من المبادىء المعينة وأن ينظموا سلطاتها بطريقة خاصة بحيث تبدو لهم هذه المبادىء وتلك الطريقة قادرة على تأمين سلامتهم وتحقيق سعادتهم ».

مطابع سجل العرب
شارع بستان الدكة - ٩ عماد الدين : القاهرة
تليفون - ٩٣٢٧٠٦